

جامعة الخرطوم - كلية الآداب
شعبة التعريب والترجمة

البرجولانية السودانية .. أطليعة للتنمية ..؟؟

تأليف / د. فاطمة بابكر
ترجمة / سعاد العطا بابكر

بحث تكميلي لنيل درجة ماجستير الآداب في الترجمة

إشراف / د. جعفر ميرغني
د. فاطمة بابكر

١٩٨٦م

(أ)

الإهداء

الى امرتلى الكريمة
الي ابي الذي علمني معنى العلم،
وأمي التي علمتني الصبر لبلوغ الهدف،
وأخي الذي كرس حياته من اجلنا.

معداد

(ب)

شكر وتقدير

يسعدني ان أتقدم بشكري الخالص للجزيل للدكتور جعفر ميرغني الذي اشرف علي هذه الرسالة بتقديمه لي النصائح والأسس التي ارتكزت عليها في الترجمة كما أخص بالشكر الدكتورة فاطمة بابكر التي منحتني الكثير من وقتها الثمين بمراجعة الترجمة . والدكتور عدلان الحردلو الذي اعانني ايضا في بداية الترجمة بملاحظاته المفيدة . والشكر الوفير للدكتور يوسف الياس والبروفسير علي المك واساتذة شعبة الترجمة الابلاء الذين قدموا لنا كل سبل المعرفة والمساعدة القيمة .

ولابد ان أتقدم بالشكر ايضا لكل العاملين بالشعبة لكل ما يبذلوه من خدمات وتوفير الجو الملائم لطلبة الشعبة .

وفي الختام شكري لكل من ساهم أو ساعد في تسهيل هذه المهمة لي .

سعاد العطا بابكر

الخرطوم في ٦ ابريل ٨٦

فهرس المحتويات

(أ)	الاهـدأ
(ب)	شكر وتقدیسر
(ج)	فهرس المحتويات

مقدمة المترجم

(١)	- مدخل وخلفیات عن الترجمة والتعريب
(٩)	- المؤلفة
(٩)	- اختيار الكتاب واسلوبه
(١٠)	- الكتاب وموضوعه
(١٢)	- أسس الترجمة التي اتبعتها

الكتاب

(أ)	- عنوان الكتاب والناشرون
(ب)	- محتويات الكتاب
(ج)	- شكر
—	- خارطة السودان
(١)	- مقدمة المؤلفة
(١٢)	- الفصل الأول
(٣٣)	- الفصل الثاني
(٥٤)	- الفصل الثالث
(٧٦)	- الفصل الرابع
(١٠٤)	- الفصل الخامس
(١٢٢)	- الفصل السادس
(١٣٢)	- الفصل السابع
(١٥٥)	- الفصل الثامن (الخاتمة)

(١٥٩)	الملاحق
(١٦٥)	المراجع
(١٧٥)	الفهرس الكشاف
(١٧٩)	(صفحة الغلاف الخلفي)
(١٨٠)	مراجع ومصادر المترجم
(١٨١)	ABSTRACT

مقدمة المترجمة

مدخل وخلفيات عن الترجمة والتعريب

قبل ان اتطرق للترجمة وتطورها واهميتها اود ان ابدأ بالوسيلة التي تؤدي بها الترجمة وهي اللغة . وعموما اللغات هي وسيلة من وسائل التعبير عن الاحوال الحضارية السائدة وانعكاسا لها . فهناك ترابط وثيق بين سمو اللغة والدرجة الحضارية لاي امة . فالكلمات تبدأ في فقد محتواها بتفجير الاشكال الحضارية للحياة .

فاللغة العربية وما يقال عنها بانها ليست لغة علم ، نجد ان علماءها - اي العلماء العرب - قد وضعوا اسس بعض العلوم التي اعتمدت عليها بعض من النظريات المتطورة والحديثة التي تنتشر في الغرب الان . فالحقصور ليست باللغة وانما بتطور العرب في مجال البحوث والعلم والتقنية . فهناك فجوة تكنولوجية تتطلب تحركا متجانسا في اتجاهين متوازيين ومتكاملين ، يهدف احدهما الى زيادة حجم المعرفة وثانيا التمكن من طرق تطبيقها . فالمجتمعات النامية ومنها العربية لايسعها الا التقدم التدريجي والمترن لاحقا بالامم التي سبقتها .

فالقنوات التي يتحقق بها تفسيق الفجوة التكنولوجية كثيرة ، واهمها البحوث - اي الكلمة المكتوبة - فهي مصدر من مصادر انتقال المعرفة وتنمية الخبرات بوجه عام . وتبرز اشر الكلمة المكتوبة - بوجه خاص - في مناهج مؤسسات التعليم والكتب والدوريات . اذ ترتبط حركة الترجمة بحركة التعليم ارتباطا وثيقا . ولايمكن ان تكون هناك نهضة في الترجمة دون النهضة في التعليم . فالتعليم يعد لنا المترجم ويعد لنا القارئ ويحيطنا بمناخ حضاري يوضح لنا دور الترجمة في الحياة . ذلك ان الترجمة تحتاج الى تميز من اللغة العربية ، وفهم للابعاد المعنوية للكلمات الاجنبية وتفاعل حضاري مع الموضوع المترجم .

وممارسة اللغة هو عاملا مهما في اجادتها ولاينطبق هذا على اللغة الاجنبية فقط انما بالنسبة للغة الام ايضا . اذ ان اكتساب الملكة في وقتنا هذا مهم جدا لان هناك فجوة بين اللغة السائدة واللغة المرجوة . فنلاحظ مثلا في لغة الاعلام وهي الاكثر تأثيرا في القطاع الاكبر من المجتمع ، بعيدة بعض الشيء عن اللغة العربية المرجوة التي ترتفع الى درجة السمو الادبي حتى اصحت لغة الاعلام لغة مميزة قائمة بذاتها .

ولحماية اللغة من كل الشوائب يجب ان تكون هناك مناهج منظمة ومكثفة على كل المستويات التعليمية والاجتماعية وذلك باحياء التراث اللغوي الاثري والذي يمكن ان يواكب حركة الحضارة السريعة ، وباخذ ما هو مناسب من

الثقافات واللغات الأخرى بشرط أن نصهره في قوالب العربية السليمة . فليس الأخذ من اللغات الأخرى بمنحى غريب إذ أنه حدث منذ أوقات بعيدة عند العرب وإذا فعلنا هذا نكون متبعين غير مبتدعين . وحتى بالنسبة للغات الأمم الراقية فقد أخذت كل منها من الأخرى وصبغتها بخصوصيات لغتها وأصبحت ملكا لها **ولاعلاقة لها باللغة التي أخذت منها .**

فاللغة العربية لها وسائل محددة وثابتة في التعريب الفنى ومنها الاستيعاب والاشتقاق والإضافات التحويلية والنحت .

فالاستيعاب يعتمد على النقل الصوتى مع تحريف يتناغم مع التركيبات العربية فيصبح اللفظ بعد ذلك ملكا للعربية يمكن الاشتقاق منه حسب القواعد العربية في الاشتقاق . فكلمة **LASER** والتي يمكن نقلها صوتيا إلى "ليزر" وهي كلمة جامدة في الإنجليزية ، ولكننا في العربية يمكننا أن نشق منها الفعل الرباعي "لَزَرَ" بمعنى عرضه للأشعة ، ويسمى الجهاز الذى تصدر منه أشعة الليزر "ملززر" ونقول عن وسط ما أنه "تليزر" أى صدرت منه أشعة الليزر وهكذا .

وفيما يخص الاشتقاق سأورد هنا رأى الأستاذ حسن فهمى وهو قوله بأن يقوم المتخصصون بحصر جميع **الأفعال الثلاثية** التى تتمثل بمجال علمى ما ، ثم نبدأ فى جعلها أفعالا مزيدة ثم نأخذ فى اشتقاق الأسماء والصفات من هذا **الأفعال المزيدة .** وبذلك تتكون لنا ثروة هائلة من الألفاظ بعضها استخدمها العرب وبعضها لم يستخدم من قبل . فى نفس الوقت نحصر المعانى الجديدة المتعلقة بهذا الفعل فى اللغة الأجنبية ، ثم نبدأ فى إيجاد دالة تربط المعانى الجديدة بالألفاظ الجديدة .

وبعد طرح ما سبق أريد أن أوضح خطوط سريان الكلمات الأجنبية إلى المجتمع العربى . هناك ثلاث قنوات تتدفق من خلالها الكلمات والمصطلحات وهى:

- القناة الأولى فى أدوات الحضارة وأشياءها .
- القناة الثانية فى آداب الحضارة وثقافتها .
- القناة الثالثة فى علوم الحضارة وتكنولوجيتها .

وتتمثل القناة الأولى فى أدوات الحضارة وأشياءها :-

أن مجتمعاتنا النامية قد أصبحت جزءا من السوق العالمى حيث يسعى إليها كل جديد من عالم الأشياء المستحدثة وتنتشر فيها بسرعة أكبر من مجتمعاتها الأم . وهذه ظاهرة جديدة لم تكن قائمة فى مجتمعاتنا من قبل . وفى فترات ما بعد الاستعمار كان عالم الأشياء فى مجتمعاتنا يكاد يكون مغلقا على ما تصنعه أيدينا من أدوات نسميها بأسماء تربية وبينه أو أسماء عربت منذ آلاف السنين . وحتى فى فترة الاستعمار كان التأثير باللغة

رأيي في ترجمة النصوص على أساس ما يعنيه ناصية اللغة العربية وربما ليسوا حريصين عليها وبالتالي تعريبهم لهذه الالفاظ في اغلب الاحيان لاينتم وفق القوالب العربية السليمة . وبناءً على ما سبق اريد ان اوضح بان الترجمة لاتنحصر في الفائدة العلمية فقط فهي ذات اهداف قومية واجتماعية . مثل الاسهام في عمليات تعليم وتدريب وتثقيف الطبقة الوسطي في المجتمع اي الفئة الغير قادرة علي الاتصال بالثقافات والعلوم والتكنولوجيا الغربية بلغاتها الام ولكننا في نفس الوقت تهيتت تعليميا وتدريبيا بلغتها العربية ، بحيث يمكنها استيعاب المادة المترجمة وتطويرها اجتماعيا حتي يصبح الاستيعاب اشد ما يكون .

ونجد ان مجموعة الحرفيين والمهنيين هذه هم اما خريجي المدارس المهنية المتوسطة او تعلموا المهنة بالممارسة في الورش المختلفة . ومن الملاحظات عن وسط الحرفيين هؤلاء نجد انهم يستعملون لغة خاصة بهم ويشاركون فيها الجهات التي تورد تلك الادوات والجهزة التي يستعملونها في اعمالهم ، وهذا هو جانب تأشيرهم علي اللغة . وعليه يصبح دور الترجمة في هذا الجانب كبيرا .

اذ نجد ان الحرفة سواء في المعاهد المهنية او الورش تظل جامدة غير متطورة رغم سرعة تطور الالات التي يتعاملون معها . وربما مازال بعض الحرفيين يتبعون نفس الخطوات التي تعلمها معلمهم من الاجانب الذين كانوا يعملون ويديرون فيما مضي هذه الاعمال . فالترجمة يمكن ان تنقل لهم كل ما هو حديث ومفيد تماشيا مع تطور الاله ، ويمكن تطويع المادة المترجمة حسب المستويات والحوجة المطلوبة . ويمكن اعداد المادة المترجمة عن طريق التعليم الاعلامي وحتى الرسم الفني والايضاحي الذي يمكن ان يكون من ضمن مشتروات هذه الفئة بجانب معداتهم . وبهذا تكون الترجمة قد ارتقت بالمستوى المهني وفي نفس الوقت حافظت علي اللغة باستعمال المصطلحات السليمة لغويا .

كما ان للترجمة اثر كبير حتي علي الفئة التي تعاني الامية بشقيها ، الامية العادية ، الامية الحضارية ، وتدخل نسبة كبيرة من النساء (ربات البيوت) تحت هذه الفئة .

بالطبع لا يمكن ان نصل لهذه الفئة بالترجمة المباشرة ولكن يمكن تطويع الترجمة ايضا والتي يمكن ان تغطي جوانبا متعددة منها الاجتماعية والثقافية والصحية . وبما لهذه الفئة من وقت فراغ كبير يمكن استغلاله في متابعة البرامج السمعية والبصرية والارشادية التي يفترض ان تتوفر حتي تنهض بمستوي شعوب الامم النامية , ويخصنا منها الوطن العربي .

وعموما , من اساسيات الترجمة مراعاة نوع ومستوى الجهة المثلقة للترجمة , فأتى مجتمع يشمل تعددا وتنوعا من الطاقات البشرية . فيجب ان تبسط الترجمة للرجل العادى وأن تسمو قليلا بالنسبة للفئات الاخرى .

الترجمة في الوطن العربي

اعتم العرب منذ وقت بعيد بنقل التراث الفكرى للامم الاخرى مثل الاغريق والفرس والهنود , وذلك في حركة واعية للترجمة بلغت ذروتها في عهد الدولة العباسية خاصة في عصرى الرشيد والمأمون . ومن المبرزين في هذا المجال الكندى والفارابى وابن سينا والحسن بن هيثم وغيرهم . فقد نشطت حركة الترجمة في ذلك الوقت شقفا بثقافات وعلوم الامم الاخرى وترجموا للمتعة الذهنية ايضا .

والمستقيم لعملية الترجمة يلاحظ انها تطورت من التنظيم في اطار الدولة الي الفردية العشوائية ثم الي الالتزام مرة اخرى . فالترجمة ايام محمد علي ورعاية الطمطاوى - مؤسس مدرسة الالسن - ترجمة دعت اليها الحاجة .. سواء أكانت ترجمة فورية في فصول الدراسة ام كانت اعدادا لمذكرات الطلبة وترجمة الكتب التي تحتاجها دواوين الدولة .

ثم تطورت نوعية الترجمة لتضيف الي جانب الترجمة - التي دعت اليها الحاجة - ترجمة دفعت اليها الرومانتيكية , وترجمت القصص العالمية . كما ترجم الكثير في مجال السياسة والادب والنقد والادارة والاصلاح الاجتماعى كرد فعل للتفوق الاستعماري في هذه المجالات وتطلع المشقفين لبلوغ هذه الافاق بصفتها مدخلا للاصلاح والاستقلال .

ثم تسابقت دور النشر التجارية الي الترجمة والروايات والقصص الخيالية التي يقبل عليها القراء بنهم شديد والتي تقوم علي المصلحة التجارية اكثر من قيامها علي المصلحة القومية ويمكن ان نطلق عليها عشوائية .

ثم ظهرت مؤخرًا عوامل كثيرة تدعو للالتزام • وكان لمجانية التعليم في كثير من اجزاء الوطن العربي وانتشاره اثر في زيادة كفاءة الطبقة القارئة ومن ثم زيادة حجم الترجمة • كما ان تنظيم المجامع والمنظمات والهيئات العربية اللغوية بدأ يدخل عملية الترجمة والتعريب في اطار التنظيم •

ومن العوامل التي لها تأثير كبير علي حركة الترجمة هي نوعية القارئ وكشافته • ومن اهم ما يؤثر في نوعية القارئ (التأديج) أي وجود ايدلوجية سائدة تطفي علي غيرها • فمثلا عندما كان الفكر الليبرالي الغربي سائدا بين الدشقيين كانت معظم الترجمات تخدم هذا الاتجاه وعندما بدأ الفكر الاشتراكي يطفي علي مساحات كبيرة أصبحت الترجمات تخدم هذا الاتجاه •

وتتأثر حركة وتطور الترجمة والتأليف ايضا بنوعية الانظمة الحاكمة في البلاد والتي يترتب عليها حرية الفكر أو تنقيده •

وقد نشأت حركة الترجمة والتعريب في كل من سوريا والعراق والمغرب والجزائر نتيجة للنهضة المعاكسة للثقافة الاجنبية التي تعمقت فيهم ، واحياء الذات العربية • ونتج عن هذه الحركة تعريب التعليم جزئيا أو كليا في تلك الاقطار • أما لبنان فكان المركز الذي تنبت منه المعارف والعلوم والترجمة الي كل أنحاء الوطن العربي حيث يشكل لبنان قوة تأليف وترجمة مثلما يمثل قوة طبع ونشر لا مثيل لها •

وعموما فأن الجهود المنظمة في الوطن العربي والتي يمكن أن نشير اليها هي جهود المجامع اللغوية ، مثل المجمع العلمي العراقي ، مجامع اللغة العربية في دمشق وعمان ومجمع اللغة العربية المصري •

فالدول العربية اليوم لديها القناعة بان الترجمة عملية حاسمة ومؤثرة للغاية في قضية العبور الحضاري وهي تؤمن بان الترجمة لم تعد عملا فرديا أو مبادرة ذاتية تنبع من تقديرات ودوافع شخصية بل أصبحت من المؤسسات والاليات الاساسية في عالمنا المعاصر • فقد أصبحت الترجمة ممارسة يومية في المجتمع الحديث بحكم الضرورات العلمية والاقتصادية والسياسية والحضارية • اضافة الي ان تجاوز الحواجز اللغوية - بين الشعوب - بالترجمة مازال هو المنهج الامثل في توسيع الافق الثقافي والفني والعلمي لكل الامة -

حركة الترجمة والتعريب في السودان

في أوائل ١٩٥٥ استخدمت وزارة المعارف لجنة دولية للنظر في التعليم الثانوي وتقديم توصيات تهدف لإصلاحه وترقيته . وكان من التوصيات الهامة جعل اللغة العربية وسيلة للتعليم في المدارس الثانوية حتي ماتمكنت وزارة المعارف من الحصول علي المدرسين الأكفاء اللذين يستطيعون تدريس العلوم والمقررات المختلفة باللغة العربية - وكما هو معلوم لدينا بأن معظم الاساتذة ماقبل الاستقلال كانوا من الاجانب - ثم كونت لجنة في اواخر ابريل من عام ١٩٥٧ علي ان تتاخذ في الاعتبار موقف الجامعة وحاجتها وموقف الشهادة وارتباطها بكمبريدج وموقف جنوب السودان ومشاكله والكتب المدرسية . فكان هناك معارضين لعملية التعريب واستندوا علي عدة حجج منها : عدم وجود الكتب المدرسية والمراجع ، صعوبة فهم المصطلح العربي وسهولة المصطلح الانجليزي ، الحاجة الي اللغة الانجليزية في الجامعة مما يوؤدى الي ضعف مستوى الطالب بالجامعة ، عدم توفر الكوادر المؤهلة للتدريس باللغة العربية ، وان اضعاف مستوى التحصيل في اللغة الانجليزية يوؤدى الي اضعاف مقدرا السودان علي الاطلاع علي الانجازات العلمية من مصادرها الاصلية وما يتبع ذلك من عزلة ثقافية وحضارية . وايضا التقليل من كفاءة الطالب للدراسة بالخارج خاصة في الجامعات الاوربية .

اما الفريق الاخر كان يرى ضرورة احلال اللغة العربية مكان اللغة الانجليزية وانما أوافقه الرأي . وكانت حجته بان طالب الثانوي تواجهه مشكلتان ، مشكلة المادة الجديدة ومشكلة اللغة الاجنبية التي تدرس بها المادة فلا يحسن الاستيعاب ويلجأ للحفظ بدل الفهم . فمن البديهي ان الانسان اقدر علي التلقي والتفكير بلغته . وفي التدريس بالعربية شعور بالقومية ، وزيادة حجم التبادل الثقافي بين السودان والبلاد العربية - وتوحيد اللغة في السودان مما يهيئ للوحدة الاقتصادية والاجتماعية ، والالتفات الي التراث العربي واحياءه واحلال الثقافة العربية الاسلامية محل الثقافة البريطانية الاستعمارية .

فان تعريب جزء كبير من المناهج التعليمية لا يشكل مشكلة حقيقية فهناك المواد البسيطة التغيير أو التطور مثل العلوم الطبيعية والرياضيات فيمكن أن - يبدأ بها أما العلوم الاخرى المتطورة المتجددة يجب أن تعد الفجوة التقنية أولا ثم تتناول بالتعريب من النقطة التي وصلنا اليها .

كما ان عملية تعريب التعليم في حد ذاتها منشط اساسي لعملية الترجمة والترجمة مرتبطة بالتعليم . وعليه فالتجربة التي تمت في مراحل التعليم العام والعالي ربما لا يكون من الصعب القيام بها في مرحلة التعليم الجامعي في المستقبل القريب .

وتكونت اللجنة السودانية للتعريب بقرار من السيد رئيس المجلس القومي للتعليم العالي وبشرت اعمالها في عام ١٩٨٠ . ومن أهداف هذه اللجنة الاتي :-

- ١/ الدعوة للتعريب والعمل الجاد لتطوير مستوى التحصيل والاداء في اللغة وتوسيع نطاق استخدامها وتأكيد دورها في حياتنا .
- ٢/ العمل علي سيادة اللغة في المجتمع السوداني في دور العلم ودواوين الدولة واجهزة الاعلام .
- ٣/ السعي لتعريب الالفاظ والمصطلحات المستعملة في العلوم والاداب - والفنون في اللغات الاجنبية وجمع المصطلحات العربية في شتي فروع المعرفة والسعي لاجلها مكان المصطلح الاجنبي .
- ٤/ الاسهام في الجهود العربية لتنسيق المصطلحات .
- ٥/ تشجيع البحوث والدراسات المتصلة بالترجمة والتعريب .
- ٦/ اعداد المعاجم التي تعين علي تحقيق اهداف اللجنة -

وعموما فان حركة الترجمة في السودان ليست بالمستوي المطلوب الذي يفترض ان يكون في الدول النامية .

الترجمة الالية :

بدأت فكرة ميكنة الترجمة تظهر في منتصف الخمسينات في أمريكا أولا ثم روسيا . وظهرت الفكرة مرتبطة بظهور الحاسبات الالكترونية انذاك فلاقت كثيرا من المعارضين والساخرين من العلماء في كل من اوروبا وأمريكا . ثم تطورت في فترة السبعينات وفرضت نفسها علي العلم والعالم وساعدها في ذلك التطور السريع والمذهل في علوم الحاسبات الالكترونية وصناعتها فقد اصبحت الحاسبات تتسع لقدر كبير من المعلومات وتخزينها في ذاكرتها .

ونجحت تجربة ميكنة الترجمة اكثر في مجال النصوص الفنية والعلمية انما اصطدمت بصعوبات كثيرة في بقية انواع الترجمات الاخرى وذلك ان

القاموس الإلكتروني x كان قاموساً فنياً فللاسلوب العلمي والفني خصائص دلالية مباشرة ، لا يرد فيها مجاز ولا كناية ولا يتعدد فيها المعنى .

وعموماً فإن هذه الحاسبات يمكن أن تضاعف سرعة الترجمة من ناحية الكم وبمساعدة الإنسان يمكن التغلب على أخطاء صغيرة يرتكبها الحاسب والتي لو تركت دون مراجعة الإنسان أصبحت أسوأ من ترجمة المترجم السوء . ويمكن الاستفادة من الحاسب في تخزين المعلومات وزيادة انتاجية الترجمة وربما تقليل تكلفة الترجمة .

وبدمج امكانيات الإنسان والآلة يمكن الانتفاع بمزايا كل منهما وتجنب عيوبها في وقت واحد . فهي يجب أن تستخدم لزيادة قدرات الإنسان وليس بديلاً له .

وعموماً فإن تأثير الترجمة على اللغة العربية هو النهوض بها إذ شملت الترجمة إلى العربية فنونا وعلوم كثيرة مختلفة وذودت المكتبة العربية بعشرات الكتب الجديدة والوفد المصطلحات والألفاظ التي لم تكن معروفة في اللغة العربية من قبل . كما تبعت حركة الترجمة عناية كبيرة بالقواميس في مختلف اللغات الشرقية والغربية فترجمت إلى اللغة العربية قواميس إنجليزية وإيطالية وفرنسية وفارسية وتركية . وبهذا حظيت اللغة العربية بنهضة زاهرة فاتجه الاهتمام إلى المعنى دون اللفظ .

أما حظ الترجمة من العربية إلى اللغات الأخرى أقل بكثير من الترجمة إلى العربية . فيجب أن يعطى نفس الاهتمام وأن ننقل نحن مالدينا إلى الأمم الأخرى حتى أن لم تكن حركة نقل الأمم الأخرى من لغتنا نشطة ، فلدينا الكثير الذي يمكن أن يكون مفيداً لتلك الأمم .

د. القاموس الإلكتروني أعده قسم اللغات بجامعة جورج تاون في واشنطن وكان هذا القاموس هو أول تجربة تخرج للنور في هذا الشأن .

نبذة عن المؤلف :

مؤلفة الكتاب الدكتورة فاطمة بابكر محمود • تخرجت من جامعة الخرطوم من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية •

نالت درجة الماجستير من جامعة الخرطوم

وقدمت رسالة الدكتوراة في جامعة "هل" بانجلترا، عن البرجوازية السودانية والتي تشكل مادة هذا الكتاب •

عملت في البداية بوزارة الإسكان كباحثة اجتماعية وهي تدرس الآن في جامعة الخرطوم •

وتتركز اهتماماتها في الاقتصاد السياسي وقضايا المرأة والإسكان •

اختيارى للكتاب واسلوب المؤلف :

اخترت هذا الكتاب أولا لأنني كنت قد قرأته قبل ان يرد في قائمة الكتب التي يتوجب علينا ان نختار منها • وثانيا لحداثة مادة الكتاب وفي اعتقادي ان حركة الترجمة يجب ان تضع في الاعتبار الفاصل الزمني بين التأليف والترجمة الذي يفترض ، ان لا يكون طويلا حتي تعم الاستفادة ولا تقتصر علي الذين يلمون باللغات الأجنبية فقط • ثالثا : لأن موضوع الكتاب يتناول فترة تاريخية نعيش بعضها ونرى ما يحدث فيها سواء اتفق القارئ مع المؤلف أو لم يتفق معها •

اما من ناحية موضوع الكتاب واسلوبه ، فالمؤلفة في طرحها اقتضت منهجا متداخلا ربما يسهل ترجمته للمترجم ذي الخلفية الاقتصادية السياسية - ويقولى هذا لا ادعو للتخصص في الترجمة أو حصر المترجم في مجال معين اذ يتطلب علي المترجم بالإضافة الي الماه بالغة أن يلم بالخلفية الحضارية والثقافية للموضوع حتي لا ينتقل نقلا فارغا من المحتوى - اذ أن المنهج المتبع كان يصعب علي استيعابه احيانا مما جعلني الجأ لطلب المساعدة من ذوي الاختصاص من الاساتذة والزملاء مشكورين والذين انالت ملاحظاتهم ومراجعاتهم الفموض والمعوية

أما من ناحية لغوية فالكتاب به كثير من المشاكل من ناحية الإخطاء الإملائية وغيرها وتبدو بعض الفقرات والجمل مبتورة مما يضيف علي الترجمة نوعا من القصور لان حرية التصرف محدودة . كما ان هناك شيء من التكرار فيما يخص السيرة الذاتية لرجال الاعمال يشعر به القارىء العربي اكثر ربما لقربه من واقع الموضوع المطروح .

الكتاب وموضوعه :

الكتاب من القطع المتوسط (١٣سم×٢١سم) يقع في نحو مائة وسبعون صفحة . يبدأ الكتاب بصفحة المحتويات تليها خريطة السودان الجغرافية لمزيد من التوضيح ثم صفحة تسجل فيها المولفة شكرها . وتبدأ مقدمة الكتاب من ص ١ . وتليها فصول الكتاب الثمانية .

يتكون هذا الكتاب من جزئين اساسيين . الثلاث فصول الاولى تتناول مناقشات تمهيدية معتمدة علي معلومات رسمية وشانوية . والخمسة فصول الاخرى تتضمن تحليلا للنتائج الرئيسية لهذه الدراسة ومدلولاتها .

وهو عبارة عن دراسة تطبيقية لقطاع واحد من طبقة رجال الاعمال السودانيين وتغطي الفترة ما بين ١٨٩٨ - ١٩٧٥ ، وتعتمد علي المقابلات التي اجريت مع اغني مائة رجل اعمال في القطر . وتتبع الدراسة جذورهم التاريخية والعوامل التي ساعدت علي نجاحهم علي مدى ثلاثة اجيال كما تعرضت للموارد الاجتماعية والسياسية والمادية التي استخدمت لزيادة تراكم رأس المال . وسأشرح باختصار ماتناوله كل فصل علي حدى .

الفصل الأول : اقتصاد السودان السياسي :

يقدم وصفا لاقتصاد السودان من منظور الاقتصاد السياسي ويستخلص القول بسيادة نمط الإنتاج الرأسمالي في السودان ، ويناقش التغلغل الرأسمالي في البلاد وتأثيره بالإضافة الي التباينات التي تميز المجتمع السوداني .

الفصل الثاني : تراكم رأس المال الخاص : التجارة والزراعة :

والثالث : تراكم رأس المال الخاص : الصناعة ، التمويل والخدمات .

ويستبعا تطور الرأسمالية الخاصة في السودان بشقيها المهاجرين (السودانيين بالتجنس) والسودانيين خلال الفترة التي اهتمت بها الدراسة والتي شملت قطاعات الاقتصاد الاساسية والمناطق والمحاصيل والمنتجات التي ساهمت في نمو وتطور رأس المال الخاص .

الفصل الرابع : السيرة الذاتية لرجال الاعمال واسرهم : تحليلات اولية :

يدون هذا الفصل السيرة الذاتية لرجال الاعمال الذين شملتهم هذه الدراسة علي ضوء المعلومات المستقاة منهم .

الفصل الخامس : مستوى تعليم واستهلاك رجال الاعمال واسرهم

يركز علي نوعية تعليمهم والتخصصات والبلدان التي يختارها افراد هذه الطبقة لدراساتهم ويقارن وضعهم هذا بنوع التعليم المتوفر في البلاد . ويتناول الفصل ايضا نمط استهلاكهم مبينا ومؤكد الاختلاف الكبير بين حياتهم وحياة بقية السودانيين -

الفصل السادس : تراكم وانتقال رأس المال :

يتناول الحقائق الاساسية التي استخلصت من معلومات البحث فيما يخص النشاط الرأسمالي والتي تشمل كل من تأثير التكوينات القبلية والاسرية والاسرة الممتدة في عملية تراكم رأس المال ، هذا اضافة الي عملية انتقال واعادة استثمار رأس المال الخاص بين الاقاليم .

الفصل السابع : التاريخ السياسي ودور البرجوازية :

تتسم معظم الآراء التي تناولها هذا الفصل بطبيعتها الماركسية لأن هذه المدرسة الفكرية هي أكثر المدارس اهتماما بهذه القضية . ويتعرض لبعض الدراسات حول الدور السياسي لبرجوازية دول العالم الثالث . ويؤكد الجزء الأخير من الفصل امكانية تحليل السودان من وجهة نظر طبقية . كما يوضح الدور السياسي لهذه الطبقة حسب الوثائق والذي نتوصل منه الي ان كل شرائح البرجوازية السودانية لم تلعب دورا تقديميا في الفترة الاستعمارية بل واكثر من ذلك، لم يتغير وضعها حتي في مرحلة تصاعد حركة التحرر الوطني . ويتناول الفصل رأي الحزب الشيوعي السوداني حول الدور الذي يمكن ان تلعبه البرجوازية في التغير الاجتماعي الجذري تناولا نقديا بناءا علي انه الحزب اليساري الوحيد المؤثر في السودان

الفصل الثامن : الخاتمة :

يلخص نتائج البحث فيما يخص نشأة وتطور ، والدور السياسي لطبقة رجال الأعمال .

بعض الملاحظات عن الاس التي اتبعتها في الترجمة :

بالنسبة لمادة الكتاب ليست بها مشاكل فنية كثيرة من ناحية الترجمة وربما يعود هذا في اعتقادي لأن مادة الاقتصاد او السياسية أكثر المواد قربا لأذهان وتعامل الأفراد لأنها أحيانا تكون جزءا من المعيشة اليومية . وسأورد هنا نقاطا محددة .

:: بالنسبة لبعض المصطلحات التي وردت في النص فقد أوردت للبعض المقابلات العربية المستعملة والتي لأغبار عليها وأذكر علي سبيل المثال ECONOMIC GROWTH وترجمتها "النمو الاقتصادي" DEVELOPMENT وترجمتها "التنمية" وبما ان النص اقتصادي سياسي فهذه الكلمات مرتبطة بمفاهيم اقتصادية محددة تتضح من خلال الطرح .

كما وردت مصطلحات أخرى ولكني عربتها تعريفا صوتيا بدلا من ايجاد المعني المقابل لها بالعربي، مثال BOURGEOISIE "البرجوازية" COMINTERN "كومينترن" . كان من الممكن ايجاد معني أو شرح لها بالعربية ولكني فلت

تعريبها صوتيا لأن مثل هذه المصطلحات أصبحت مألوفة لأذن القارئ العربي وشائعة بين مختلف الأوساط وهي ترتبط لديه بمفهومها الذي تعنيه في لغتها الأم أو في المدارس الاقتصادية السياسية التي نشأت عنها وربما ترجمتها بالعربي أو شرحها لا يوفى نفس الغرض .

وردت في النص بعض الاختصارات التي تعاملت معها باكثر من صورة ، فبالنسبة للاختصارات التي تشير الي اسماء معروفة وشائعة اوردت الاسماء كاملة دون الإشارة للاختصار الانجليزي . هذا ما حصل بالنسبة للاختصارات التي كانت تشير للاحزاب السودانية باعتبارها اسماء معروفة مثال (CPS) الحزب الشيوعي السوداني (NUP) الحزب الوطني الاتحادي (PDP) حزب الشعب الديمقراطي . وتعاملت مع بعض الاختصارات التي اعتقد انها غير منتشرة أو معروفة بصورة كبيرة مثل (MERIP) و (C.I.F) عربتها صوتيا (الميرب) و(سيف) مع كتابة المصطلح الانجليزي بجانبها وكتبت ماتشير اليه في الحاشية حتي تكون مثبتة للقارئ بصورة ملفتة .

بالنسبة للمصادر التي وردت اثناء الترجمة ترجمتها بالعربي وخاصة مصادر الجداول أو القوائم حتي يكون هناك نوع من التواصل في الترجمة ولكني ثبتها في نهاية الترجمة حسب اصلها .

وردت كلمة (زكاة) وشرح معناها في الفصل السادس ص ١١٩ في النص الانجليزي . لكن في الترجمة فضلت ان اكتب معني كلمة زكاة في الحاشية (نفس المعني المشار اليه في النص الانجليزي) لأنه في اعتقادي ان شرح أو معني هذه الكلمة ليس مهما للقارئ العربي بقدر اهميتها للقارئ الغير عربي .

واخيرا فيما عدا هذه الملاحظات حاولت قصارى جهدي ان اعطي ترجمة قريبة قدر الامكان من النص الاصلي وارجو ان اكون قد وفقت .

البرجوازية السودانية : اطليةة للتنمية ؟

نشرة

x دار النشر بجامعة الخرطوم
صمبه ٣٢١
جمهورية السودان الديمقراطية

x ذد للنشر المحدودة

Zed Books Ltd.
57 Caledonian Road,
London N1 9BU.

المحتويات

(١٢-١)	مقدمة المترجمة
(١)	المقدمة
(١٢)	الفصل الأول : اقتصاد السودان السياسي
(٢٣)	الفصل الثاني : تراكم رأس المال الخاص : التجارة والزراعة
(٥٤)	الفصل الثالث : تراكم رأس المال الخاص : الصناعة والتمويل والخدمات
(٧٦)	الفصل الرابع : السيرة الذاتية لرجال الأعمال : تحليلات أولية
(١٠٤)	الفصل الخامس : مستوى تعليم واستهلاك رجال الأعمال وأسرهم
(١٢٢)	الفصل السادس : تراكم وانتقال رأس المال
(١٣٢)	الفصل السابع : التاريخ السياسي ودور البرجوازية
(١٥٥)	الفصل الثامن : الخاتمة

(١٥٩)	الملاحق :
(١٦٥)	المراجع :
(١٧٥)	الفهرس الكشاف :
(١٧٩)	(صفحة الغلاف الخلفي) :
(١٨٠)	مراجع المترجمة :
(١٨١)	ABSTRACT

شكر

في عام ١٩٧٥ وعندما كنت اقوم بالعمل التحضيري لرسالة الدكتوراة المقدمة في جامعة "هل" عن دولة ما بعد الاستعمار في السودان ، وجدت فرصة لمناقشة عملي مع السيدة سعاد ابراهيم احمد التي تعمل بالدراسات الاضافية بجامعة الخرطوم والتي اكدت لي في اثناء ذلك النقاش الهام المستفيض وبصورة مستمرة عن اهمية الدراسة الجادة للبرجوازية الوطنية السودانية ولقد بدأ لي ان هذه الدراسة بقدر ما انها مفيدة تشكل نوعا من التحدى خاصة وان اقتراحي المبدئي كان مكثفا ولا يمكن تغطيته بصورة وافية في بحث واحد .

لقد ناقشت اقتراحي الجديد باستفاضة اكثر مع السيد ج.م حامد المحاضر السابق في الاقتصاد بجامعة الخرطوم . وكان تشجيعه لي حاسما للقيام بالمهمة

وفي شهر نوفمبر من نفس السنة سافرت الي السودان للقيام بجزء من بحثي والذي يشمل لقاءات مع رجال الاعمال السودانيين . ويعكس توقعاتي فان معظمهم وبالتحديد ٩٨% منهم كان اكثر من متعاون . ولقد احتجت ايضا لمساعدة موظفي وزارة المالية انذاك والي مكتب تسجيل الشركات ومصلحة الاحصاء وكثير غيرها . وأنا مدينة لهم جميعا بقدر خاص لتعاونهم .

لقد اتيت فرصة لمناقشة جزء من عملي في مختلف مراحله مع عدد من الاشخاص وبالطبع لا يمكن ذكرهم جميعا ولكن لابد لي من ذكر الدكتور ائبرت والبروفيسر تي - بي . بتموز من جامعة سكس والبروفيسر حمزة علافي من جامعة مانشستر . وايان كونسون وفالدو بونز طلاب الدراسات العليا، ومختلف موظفي جامعة هل ، الذين كانت مساهمتهم في عملي كبيرة .

وانني مدينة بصورة خاصة للدكتور ديفيد بوث والذي كان لمساعدته وتشجيعه ونقده النافذ ونصائحه قيمة خاصة اثناء اقامتي في جامعة "هل" .

شكري الخالص ايضا للدكتور ظلال اسد واتمني ان تكون نتيجة عملي هذا مساوية لتشجيعه ومساعدته وتوجيهاته .

وانني مدينة لجامعة الخرطوم وجامعة هل والمركز الثقافي البريطاني الذي رعى بحثي . ومطابع جامعة الخرطوم وخاصة السيد علي الملك وكل الموظفين وخاصة المحررين .

وانني لشاكرة ايضا لمستر روبرت ملتون الذي يعمل بدار (دد) والذي
سهل نشر هذا الكتاب .

فاطمة بابكر
الخرطوم

السودان



المقدمة

المقدمة

القول بأن قضية التنمية هي القضية الأساسية التي تواجه دول العالم الثالث أمر بديهي ولكن هذا لا يمنعنا التأكيد علي أهميته .

فقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية الاستقلال السياسي للاقطار الأفريقية الواحدة تلو الأخرى ، وكانت حكوماتهما الوطنية تعلن مؤكدة عن رغبتها في كسر قيود التخلف وتنمية اقتصادياتها . وبالطبع لم يكن السودان مستثني من تلك الاقطار . فقد كانت الآراء التي طرحت فيما يخص التنمية في فترة الاستقلال السياسي عام ١٩٥٦ من قبل الحكومات السودانية المتعاقبة تحمل مضمونا مشتركا ، وهو التأكيد علي الدور المركزي للاستثمار الخاص ودور رجال الأعمال المحليين في عملية التنمية .

وقبل التحقق من صحة هذا الادعاء ، من الضروري أن نعريف باختصار مفهوم التنمية نفسه إذ انه مفهوم يثير كثيرا من الجدل (وبالتحديد فيما يخص دول - العالم الثالث) . فهو يختلط لدى الكثير بمفهوم النمو الاقتصادي والذي يقاس بالزيادة السنوية في كل من متوسط دخل الفرد والناتج القومي بغض النظر عن طريقة توزيعه ومدى تطور القوى الاجتماعية وعلاقات الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج ومدى مشاركة المواطنين في أحداث عملية النمو . ويوضح التعريف الاتي مفهوم التنمية الأكثر شمولاً : "ان التنمية الحقيقية هي أحداث التحولات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة تسمح بالتجديد الذاتي وتطوير القدرات الشعبية الكامنة " (١) فمن خلال مثل هذا المفهوم عن التنمية يكتسب الحديث عن دور البرجوازية المحلية في التنمية أهميته .

تهتم هذه الدراسة بالبرجوازية السودانية وبصورة خاصة بالشريحة الأكثر ثراء في هذه الطبقة . لذلك فهي تهدف الي توضيح ثلاث جوانب رئيسية وهي :-

أولاً : الجذور التاريخية لنشأتها .

- ثانياً : العوامل التي ساعدت في تطورها وطبيعة هذا التطور نفسه .
 - ثالثاً : الدور الذي لعبته هذه الطبقة البرجوازية في سياسة البلاد .
- وتغطي هذه الدراسة الفترة منذ بداية مرحلة الاستعمار الانجليزي للسودان في عام ١٨٩٨ الي الان x .

الجذور التاريخية لنشأة البرجوازية السودانية :

فإن رجال الأعمال الافارقة ، وكما أشار بول كندى ، لم يحظوا باهتمام يذكر سواء من خلال دراسات الكتاب الذين تركزت دراساتهم علي ارضية ماركسية أو غيرهم (٢) . فمن وجهة النظر الماركسية ، تركز

x وقت كتابة هذه الدراسة ١٩٧٦ .

الاهتمام علي الطبيعة التابعة للبرجوازية الافريقية لرأس المال العالمي أكثر من التركيز علي اصولها وتطورها اللاحق .

وقل ما نجد دراسات شاملة عن الوضع في افريقيا مثل دراسات لينين عن تطور الرأسمالية في روسيا ، ودراسات مورييس دوب ، عن تطور الرأسمالية في أوربا أذ أن الدراسات التي اهتمت بتطور البرجوازية في افريقيا لم تبين الجذور التاريخية لهذه الطبقة بصورة شاملة في كل قطر علي حدى . ويعتبر السودان مثالا قياسييا يوضح تجاهل الكتاب فيما يخص مثل هذه الدراسة . وتعتبر دراسة سمير امين عن افريقيا واحدة من الدراسات القلائل التي تطرقت للسودان في اطار تناولها العام لافريقيا . وعلي الرغم من أن دراسته لا تهتم بصورة خاصة بتطور البرجوازية في افريقيا ، الا ان موضوع السودان برز كجزء من نظريته العامة عن البنيات الاجتماعية الهامشية (٣) . قسم امين في دراسته الاخيرة تلك البنيات الاجتماعية الي ثلاث انواع اساسية : الامريكية ، الاسيوية والافريقية . ولخص الملامح العامة للبنيات الهامشية في اربع نقاط :-

أولا : سيادة الرأسمالية الزراعية في الاقتصاد الحكومي .
ثانيا : نمو طبقة برجوازية محلية ، في اغلب الاحوال تجارية ، تحت سيطرة الرأسمالية العالمية .

ثالثا : الاتجاه نحو احداث نوع من التنمية البيروقراطية والتي تميز اقتصاديات دول العالم الثالث الهامشية .

رابعا : تتميز الطبقات العمالية بتكوين غير ناضج (٤) .

فالسودان من بين الاقطار الافريقية التي اشار اليها سمير امين في دراسته والتي ركز فيها علي مرحلة ما قبل ازدهار التجارة وحتى عصر السلطنات حيث كان هناك نشاط تجارى مع مصر والشرق . وفي دراسته هذه يفيد أمين بان السودان قد ارتبط بالسوق الرأسمالية العالمية في فترة الاستعمار التركي المصري ، عندما عمل الرعاة السودانيين في التجارة كوسطاء للتجار الاتراك والسوريين والاوربيين حيث عملوا حينها في النشاط الزراعي في الاراضي التي منحها لهم النظام التركي المصري ، وقد كانت زراعتهم تلك موجهة اساسا للتصدير . ورغم ادخال نظم زراعية جديدة ظلت علاقات الانتاج تعتمد اساسا علي العبيد ، حتي ذلك الوقت لم يعرف السودان نظام العدل المأجور .

وتعرضت دراسة سمير امين هذه للفترة حتي أواخر مرحلة المهديّة ١٨٩٨م ولكنها لم تتطرق الي المراحل التي تلتها (٥) .

وظهرت الطبقات الرأسمالية الزراعية المحلية في اكثر الاقطار الهامشية بعد دخول الاستعمار الذى قام بدعم وتشجيع مجموعات معينة من ملاك الاراضي للانتاج بغرض التصدير . فمثلا ، في العراق نجد ان الانجليز قد خلقوا طبقة رأسمالية زراعية محلية . وفي مصر وضع محمود حسين في دراسته للبيئة

الطبقية، بأن البرجوازية المصرية اعتمدت علي الزراعة في الأساس(٦). وكان معظم العائلات البارزة في تلك الطبقة من اصل تركي، ثم اعاد معظمهم استثمار امواله في التجارة والصناعة في المناطق الحضرية بالمشاركة مع رؤوس اموال اجنبية أو مصرية. وبين حسين بان علاقات الانتاج التي حافظت عليها تلك الطبقة كانت ذات طبيعة انتقالية ما بين الاقطاع والرأسمالية. ولكن التخصص في انتاج القطن للسوق الرأسمالية العالمية أدى الي اختفاء معظم سمات الانتاج الإقطاعي، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا الوضع يختلف كثيرا بالنسبة لتطور الطبقة البرجوازية في سوريا والتي بدأت أولا بالتجارة في المدن ثم تحولت للزراعة في الريف(٧).

وعلي الرغم مما يبدو من اختلافات بين دول العالم الثالث، واختلاف اهداف المستعمر في كل قطر، اضافة الي الفوارق في مستوى تطور التكوينات الاجتماعية بتلك الاقطار، الا اننا نلاحظ صفات مشتركة بينها. فان معظم الطبقات البرجوازية المحلية نشأت من النشاط التجاري. ويبدو هذا واضحا في حالة السودان من خلال كتابات اسم. اوفاهي، ج.ل. سبولدنج، ه. ماك ميخائيل و. أم. بشاي والتي تتوافق وتاريخ التجارة بين الاقطار المختلفة وخاصة في افريقيا. اذ ان التجارة الممتدة، للاقطار المختلفة وحاجة الاستعمار للتوسع فيما بعد، لعبت دورا اساسيا في تطور الطبقة البرجوازية في دول العالم الثالث. وقد أكد اى. أم. برث علي ضرورة التساؤل الشامل للجانب الخاص بالجذور التاريخية لتلك الطبقات، في المقولة التالية:

"ادت عملية التطور العضوي هذه الي نشوء طبقة رأسمالية محلية تركت بصماتها في البنية الاجتماعية والثقافية. وكان بالضرورة، مهما كانت المقدرات الذاتية لهذه الطبقة، أن تعتمد علي قوى ومصادر عالمية حتي تتمكن من تقنين سيطرتها الاجتماعية والدفاع عنها. وبالطبع فان السيطرة الخارجية علي العالم الثالث تعني سيطرة الاجانب علي القطاعات الاساسية في الاقتصاد والادارة. وفوق ذلك فان هذه المجموعات من الاجانب، بحكم علاقتها بالمراكز الميتروبولية، تمتلك اشياءا تتطلع المجموعات المحلية لامتلاكها في المستقبل القريب. وتعتبر قضية تنمية المجتمع ككل في المستقبل ذات علاقة وطيدة بسيطرة هذه المجموعات وتأثيراتها في التكوينات الاجتماعية التي تظهر محليا"(٨). وفي حالة السودان تؤكد هذه الدراسة ما قاله "برث" فان الهيمنة الاستعمارية قد أثرت علي الطبقة البرجوازية منذ نشأتها.

فالمناقشة حول العوامل المؤثرة في نجاح الاعمال التجارية وتطور مجموعات رجال الاعمال تعتبر نسبيا قديمة. فقد بدأت من تعريفات الكتاب الاوائل لمصطلح "رجال الاعمال"، اذ نجد ان "المجموعة العالمية للعلوم الاجتماعية" مثلا، تورد بعض الشروحات التي يرجع تاريخها الي القرن الثامن عشر(٩). وقد كانت معظم المساهمات الاولى في هذا المجال من أوروبا

(٤)

الذى بقي حتى القرن العشرين هو تعريف ، جين بايبيست ، الذى ورد في دراسة بعنوان "تعاليم في الاقتصاد السياسي" : "كل من يوظف وسائل انتاجه يفرض ان يتحمل من قيمة الانتاج علي رأس المال المستثمر وتكاليف الاجور والفائدة والايجار وينفس المستوى علي الارباح العائدة له" (١٠). ومن خلال هذا الاطار تأتي **الضرورة** للتركيز علي بحث الاسباب المؤثرة في درجة تفاوت نجاح الرأسماليين أنفسهم .

وبالرغم من ان النظام الرأسمالي ، اينما وجد ، يتميز بآلية ذاتية تؤدى الي اقضاء بعض رجال الاعمال عن دائرة الاستثمار لاستمرار وتطور البعض الاخر، فهناك عوامل أخرى اضافة الي هذه بالنسبة لدول العالم الثالث . وهي عوامل مرتبطة بالتوسع الاستعماري الحديث . وقد تعاملت البرجوازية المحلية معها بطرق مختلفة حسب ما يقتضيه الحال . ولذا ، فالوصول الي تعميمات ذات معني يتطلب دراسات تطبيقية تنطلق من اطار نظري شامل . وتختلف الوسائل المتبعة لعملية تراكم رأس المال باختلاف المكان ، والزمان والظروف . فالتطبيقات الرأسمالية المحلية التي وجدت في العالم الثالث كان عليها ان تخضع لشروط رأس المال الاستعماري والذي اختار في حالة السودان حتي الاشخاص الذين شكلوا هذه الطبقة وذلك حسب الحوجات السياسية لرأس المال **المستعمر** . ففي مرحلة الاستعمار الحديث في افريقيا اتبعت الرأسمالية العالمية نظم متنوعة تهدف الي ، ابقاء الدول في دائرة النظام الرأسمالي العالمي . وتقوية الرأسمالية المحلية للتعاون بصورة اوثق مع رأس **المال** العالمي والذي ادت مصالحه الي خلق ظروف صالحة للمزيد من التراكم الرأس مالي ولذلك فانه لم يكن من محض الصدفة ان يكون نجاح رجال الاعمال السودانيين مقروضا بدرجة علاقتهم برأس المال العالمي .

الدور السياسي للطبقة البرجوازية :

تختلف نشأة وتطور الطبقة البرجوازية في دول العالم الثالث عن نشأة وتطور تلك التي في اوروبا وبالتالي يختلف الدور السياسي لكل منها . فانه من **الضروري** **لاى** محاولة تهدف الي دراسة الطبقة البرجوازية المحلية في قطر مثل السودان ، أن تنتبه الي التمييز بين النمط التقليدي للرأسمالية التي تطورت في اوروبا وهذه التي نشأت في دول العالم الثالث . ففي أوروبا لعبت

البرجوازية الأوروبية ، رغم استغلالها للبروليتاريا ، دورا تاريخيا ثوريا أدى الى التطور المذهل والسريع لقوى الإنتاج . ويذكر ماركس انجليس في البيان الشيوعي :

"قامت البرجوازية في العصر الذهبي من سني حكمها المائة سنة الاولى، بتطوير هائل لقوى الإنتاج وحققت بذلك ما عجزت عنه الاجيال السابقة مجتمعة . فقد اخضعت الطبيعة للانسان وادخلت الماكينة (الميكنة) واستخدمت الكيمياء في الصناعة والزراعة وكذلك الملاحة والسكك الحديدية والبريد والبرق . واعدت كل الاراضي للزراعة وشقت القنوات في الانهار ، واستنهضت كل السكان - وفي ذلك القرن كان لديها الشعور الداخلي بان مثل هذه القوى المنتجة تغفو في حُصْن العمل الاجتماعي (١١) .

ففي السودان مثل ما في كثير من دول العالم الثالث ، شكل الاستعمار القديم والحديث الطبقات البرجوازية بصورة تعيقها من اداء مثل هذا الدور الايجابي . ولذلك فان طبيعة الطبقة البرجوازية ودورها السياسي في دول العالم الثالث اصبحا موضوع اهتمام ودراسة منذ مطلع هذا القرن وخاصة من قبل الماركسيين . فبرجوازية العالم الثالث في نظر البعض تتكون اساسا من عناصر كمبرادورية تابعة لا يمكن ان تلعب دورا ثوريا في عملية التغيير الثوري . والبعض الاخر يفرق بين "البرجوازية التقدمية" "والبرجوازية الكمبرادورية" اذ يعتبرون الاولى - أى البرجوازية التقدمية - جزءا من القوى الثورية في مراحل الانتقال الاولى للاشتراكية (١٢) . فتاريخ افريقيا السياسي الحديث يحتوى علي الكثير من الادوار المعادية التي لعبتها البرجوازية المحلية لمحاولات احداث التغييرات الاشتراكية الجذرية .

وتوضح تجارب غينيا وغانا ضرورة التحليل الصحيح للعلاقة بين البرجوازية المحلية ورأسمالية الاستعمار الحديث . ففي عام ١٩٦٢ في غينيا نادى سيكتوري "بالحزم الثوري" في وجه البرجوازية التجارية بعد الاضراب الذي قام به عدد من التجار معترضين علي فرض ضرائب جديدة . ووضح سيكتوري بان هؤلاء - الرأسماليين لا يشكلون عقبة في طريق تقدم اقتصاد غينيا فحسب بل انهم في الحقيقة حلفاء للامبريالية والاستعمار الحديث" (١٣) .

وفي غانا كانت مرحلة ما قبل الانقلاب العسكري علي نيكروما تمثل مرحلة تصفية الصراع بين المواطنين من جهة والتجار وبعض عناصر البيروقراطية الرأسمالية التي كانت تطمع بان تكون المستفيد الرئيسي من ثمرات الاستقلال ودفع البلد اكثر في الاتجاه الرأسمالي . ويعود فشل نظام نيكروما الي التقدير الخاطئ للدور الذي يمكن ان تلعبه هذه الفئات بالتعاون مع الاستعمار الحديث في الثورة المضادة . وقد انتقد نيكروما بشدة في بيانته الشهير المذاع فجر ٨ أبريل ١٩٦١، تلك العناصر البرجوازية التي كانت تسخر موقعها في الدولة لمصلحتها ولتشرى نفسها علي حساب التنمية القومية ومصالح الشعب (١٤) .

وتتباين أهمية شرائح البرجوازية فيما يخص الدور الذي تلعبه في اعاققة التنمية والسماح بتغلغل رأس المال الاستعماري الحديث في العالم الثالث من قطر لآخر .

وذكر "كلود ملاسو" في دراسته عن البيروقراطية المالية الاتي :
 "ان البيروقراطية المالية التي كانت اداة لقوى الاستعمار والتي انقلبت فيما بعد ضدها لتصبح الناطق باسم مجموعة الفلاحين الماليين المستغلة ، قد اكتسبت بتوليها السلطة علي بعض خصائص الطبقة الاجتماعية : بالسيطرة علي اجهزة القمع بانواعها المختلفة للمحافظة علي سيادتها" (١٥) .

وفي بنين ينفي ديانا ونج نفيا قاطعا وجود طبقة برجوازية محلية ، وذلك لان نمط الانتاج المعيشي لم يوءد الى تراكم ملحوظ للثروة في أيدي ملاك الاراضي الاغنياء والتجار (١٦) .

الوضع في السودان :

يختلف الوضع في السودان عن الوضع في بنين ، اذ انه بالفعل توجد طبقة رأسمالية محلية وقد ساعدت أهداف الاستعمار الاقتصادية والسياسية في نموها ، بالإضافة الي ان نمط الانتاج لمرحلة ما قبل الرأسمالية سمح بنمو طبقة كبيرة من التجار من بين مجموعة السماسرة والتجار ، والتي كانت تربط المنتجين الاسمايين بشركات التصدير . ولقد نجحت الطبقة البرجوازية في التحكم في اجهزة الدولة طيلة فترة ما بعد الاستقلال ، واستطاعت احتواء - البيروقراطية لتسهيل دفع نمط التنمية الرأسمالي . وتوءد احداث يوليو ١٩٧١ عندما تآمرت البرجوازية المحلية مع البرجوازية الامبريالية للاطاحة بالنظام ، ضرورة الدراسة الشاملة للطبقة الرأسمالية السودانية . مما يوكد هذه الحاجة بصورة اكبر ، سياسات عام ٧٢-١٩٧٣ التي اعقبت الاحداث والتي تجسدت في "قوانين العمل والاستثمار" . وبالرغم من التأثير الاقتصادي والسياسي المتزايد لطبقة رجال الاعمال السودانيين لاتوجد حتي الان دراسات تركز علي هذه الطبقة . فحقيقة ان دراسة بنية اجتماعية ككل مهمة كلياً في السودان ، نما هو الحال لبعض الدول الافريقية الاخرى . وان ما ورد في افتتاحية مجلة "الاقتصاد السياسي الافريقي" حول الطبقات في افريقيا ينطبق تماما علي السودان ، وهي الاتي : "فقد استخدمت الايدلوجية الاشتراكية الافريقية بحجة انها تخلق الحل الافريقي الحقيقي ، ولكن القصد هو الابتعاد عن دراسة المنهج الماركسي وتساعد مقولات علم السياسة التقليدي علي تعميق هذا الاتجاه . فالاقتصاديون ينفون التأثيرات السياسية لاعمالهم . وعلماء السياسة يتحدثون عن الصراع والخلافات بين الاحزاب والفئات والافراد دون ربط ذلك بتحليل واضح للعلاقات الطبقيية . وعلماء الاجتماع يفرغون مصطلح الطبقة

من مضمونه بالحديث عن الفئات الاجتماعية وبذلك تصبح الطبقات مجرد مجموعات مختلفة معزولة عن علاقات الإنتاج والاستغلال التي افرزتها" (١٧).

وفي السودان ، تتفق الاحزاب السودانية مع البيروقراطيين والاكاديميين في المفهوم الذي ينفي وجود طبقات في السودان . وصوروا التحليلات الماركسية بانها ليست فقط غريبة وانقسامية بل ومتناقضة مع مبادئ الاسلام . وعندما واجهت تلك الشرائح بعد ثورة ١٩٦٤ اكتوبر موجات جديدة وعريضة من التأييد الشعبي للأفكار الاشتراكية ، حاولت احتواء هذه الموجات والقوى السياسية التي خلفها - أى الحزب الشيوعي - بتبني كل منها نمطا من الاشتراكية خاصا بها . مثل "الاشتراكية الاسلامية" و "الاشتراكية السودانية" واخيرا "اشتراكية مايو" . فكل تلك "الاشتراكيات" التي تبناها وضعت لمعارضة المفهوم الماركسي الاشتراكي (١٨). وهناك القليل الذى كتب عن هذه الظاهرة . فالاعمال الوحيدة المنشورة والتي اتجهت الى دراسة السودان من زاوية طبقية هي مطبوعات الحزب الشيوعي ، وتقارير "الميرب" x تحت عنوان "الاستعمار والصراع الطبقي في السودان" - وكتاب تي. اس. نبلوك وشيك النشر بعنوان "الطبقات والاستقلال في السودان" - فان حالة عدم اهتمام الكتاب بطبقة رجال الاعمال في السودان متوقعة .

وان كتابات أف. بارث عن المجالات الاقتصادية في دارفور والتي نشرت في مجموعة بعنوان "موضوعات عن الانتروبولوجية الاقتصادية" تصف انواع الخيارات المتاحة لأفراد مجتمع معين وتحلل "مجالات التبادل" والبدائل المتاحة "لأفراد مجتمع يتجه اقتصاده نحو النشاط التجارى . ويهتم بارث بالفرد "رجل الاعمال" الذى استطاع ان يحقق نجاحا رغم الصعوبات التي تعترضه والتي تفرضها عليه البنية الاجتماعية والحضارية . وتتميز دراسة بارث بميزتين اساسيتين تجعلها غير ذات جدوى لموضوع هذا البحث ، فهي أولا : تهتم برجل الاعمال مركزة علي مقدراته، الفردية في التغلب علي العقبات التي تعترضه علي مستوى المجتمع . وثانيا : ان دراسته محصورة في مجتمع واحد في مديرية واحدة من مديريات السودان في وقت معين . فان محدودية الدراسة جعلتها تركز علي رجل الاعمال كفرد من المجتمع بدلا من اعتباره كفرد من طبقة معينة في البنية الاقتصادية الاجتماعية للقطر .

منهج وفرضيات :

وجوهر النشاط الاقتصادي في كل المجتمعات علي مدى الزمان هو الاستفادة من الموارد الطبيعية لمصلحة المواطنين . فالتطورات التاريخية تنتج من الطريقة التي توزع بها الفرصه والفوائد الناتجة عن ذلك التوزيع .

x (الميرب) (MERIP) Middle East Research and Information Project

من خلال نظامه الاجتماعي . وعليه رغم تمسكنا بالمنهج الماركسي كأداة للتحليل في دراستنا لأكثر الشرائح شراً في الطبقة الرأسمالية السودانية فإننا نساهم في التحذير الذي عبر عنه محررو مجلة "الاقتصاد السياسي الإفريقي" وهو :-

"في أحوال كثيرة تلجأ الكتابات الماركسية في محاولاتها لتصحيح توجه (البرجوازيات المتنوعة) إلى الاستعارة الآلية لأطر العلاقات الطبقيّة ، الخاصة بالرأسمالية الغربية وتطورها من الاقطاع الأوروبي ، ونقلها إلى إفريقيا . وينطلق هؤلاء الماركسيون بصورة تعسفية من سابقة تاريخية محددة دون اللجوء إلى تحليل المجتمع الإفريقي وعلاقته ببقية أنحاء العالم ، فالتحليل الماركسي يشترط دراسة وتحليل الواقع المادي الذي يحدد امكانيات وعقبات النشاط الثوري للطبقات المستغلة كما يشترط تحليلاً سياسياً على ضوء الصراع الطبقي ، - للخطوات الضرورية والتي من الممكن أن توفر الظروف المناسبة لتحالف طبقة معينة مع طبقات أخرى لتغيير واقعها وانهاء الاستغلال الذي تعاني منه" (٢١) .

وهذا الكتاب عبارة عن دراسة تطبيقية لقطاع واحد من طبقة رجال الأعمال السودانية وتغطي الفترة ما بين ١٨٩٨ - ١٩٧٥ . إذ تعتمد على مقابلات أجريت مع أغني مائة من رجال الأعمال في القطر وتشبعت الجذور التاريخية على مدى ثلاثة أجيال . ووقفت على العوامل التي أدت إلى نجاحهم وتعرضت للموارد الاجتماعية والسياسية والمادية التي استخدمت لزيادة تراكم رأس المال ، وإضافة إلى ذلك قد تحققت من درجة تماسك ووحدة الطبقة البرجوازية السودانية أي تجانسها وتنافرها وكذلك دورها السياسي الذي تلعبه في تاريخ البلد الحالي . ورغم ذلك فإن النتائج التي توصلت إليها لا تعتبر - كقاعدة للتعميم عن كل الطبقة البرجوازية في السودان . لأن الوصول إلى تعميم كهذا يتطلب توفير إطار عام لأجراء دراسة شاملة عن التكوينات الطبقيّة في السودان . ثانياً : ضرورة دراسة كل الشرائح التي تشكل الطبقة الرأسمالية . ثالثاً : يتطلب أيضاً دراسة عملية لتحليل تطور الدولة في السودان . وهذا بالإضافة إلى دراسة طبقيّة عن الاقتصاد السياسي في القطر . ولا تهدف هذه الدراسة إلى وضع استراتيجية فيما يخص البرجوازية "الوطنية" أو "الكمبردوبية" بل هي محاولة لتوثيق الجوانب المعينة التي تقود كل الرأسماليين السودانيين لأن وضع مثل هذه الاستراتيجية يتطلب العديد من الدراسات التمهيدية إضافة إلى هذا العمل . وهناك العديد من المعوقات التي واجهت أجراء البحث بالنسبة لهذا الكتاب والتي نتجت عن أن هذا النوع من البحث يجري لأول مرة وفي ظروف غير ملائمة . وكذلك الدراسات القليلة المتوفرة التي كان من الممكن أن تساعد في البحث تؤكد بأنها غير وافية لأسباب عدة تعود إلى طبيعة التاريخ الطويل للأدب الغير ماركسي أو المعادي للماركسية في السودان .

وان الصفة الشمولية والخصوصية لهذا البحث اقتضت منها متداخلا حتم بذل مجهودا كبيرا للحصول علي المعلومات الضرورية . وأن الحقبة التاريخية التي تغطيها هذه الدراسة تعتبر في اعتقادنا مهمة للغاية للوصول الي تصور شبه كامل لتطور الطبقة البرجوازية . ولكن من المشاكل المتنوعة لهذه الفترة والتي يعود معظمها الي النقص في الوثائق بالإضافة الي ندرة وعدم جدوى الإحصائيات الموجودة ، نجد ان رجال الأعمال الذين اجريت معهم المقابلات هم أكثر الناس انشغالا ولذا فان اقناعهم بالتضحية بجزء من زمنهم ليست بالمهمة السهلة . وازافة الي ذلك فان الحصول منهم علي معلومات ربما يعتقدون انها قد تضر بمصالحهم يتطلب التقرب اليهم .

ويتكون هذا الكتاب من جزئين اساسيين . الشاثل فصول الاولى تتناول مناقشات تمهيدية معتمدة علي معلومات رسمية وثانوية . والخمسة فصول الاخرى تتضمن تحليلا للنتائج الرئيسية لهذه الدراسة ومدلولاتها . ورجوعا للفصل الاول فهو يقدم وصفا لاقتصاد السودان من منظور الاقتصاد السياسي ويدور محوره حول فكرة اساسية تقول بسيادة نمط الانتاج الرأسمالي علي نمط الانتاج الفير رأسمالي في السودان. ويناقش ايضا التغلغل الرأسمالي في البلاد وتأثيره اضافة الي التباينات المختلفة التي تميز المجتمع السوداني .

والفصل الثاني والثالث يتتبعا تطور الرأسمالية الخاصة في السودان . ويدرسا تطور الرأسماليين السودانيين والمهاجرين (سودانيين بالتجنس) ، خلال الفترة التي اهتمت بها الدراسة والتي شملت قطاعات الاقتصاد الاساسية والمناطق والمحاصيل والمنتجات التي ساهمت في نمو وتطور رأس المال الخاص .

ويدون الفصل الرابع سيرة رجال الأعمال الذين شملتهم هذه الدراسة علي ضوء المعلومات المستقاة منهم . ويركز الفصل الخامس علي أهمية التعليم بالنسبة لهذه الطبقة علي حسب افادات جيلين من الرأسماليين والافراد الذين من المتوقع ان تولي اليهم ادارة اعمال اسرهم فيما بعد . كما ركزت علي نوعية التخصصات التي يختارونها والبلدان التي يدرسون فيها مقارنة بذلك نوع التعليم المتوفر في البلاد . كما يتناول هذا الفصل بالدراسة النمط الاستهلاكي لهذه الطبقة موكدا الاختلاف الشديد بين حياة هؤلاء الرأسماليين وبقية السودانيين .

ويتناول الفصل السادس بعض الحقائق الاساسية التي انبثقت من خلال معلومات البحث فيما يخص النشاط الرأسمالي . وتضمنت المواضيع التي طرقت كل من تأثير التكوينات القبلية والاسرية والاسر الممتدة في عملية تراكم رأس المال اضافة الي عملية انتقال رأس المال الخاص بين الاقاليم .

ويستعرض الفصل السابع ، ناقدا ، بعض الدراسات حول الدور السياسي لبرجوازية دول العالم الثالث . وتنتم معظم الآراء التي تناولها هذا الفصل بطبيعتها الماركسية ذلك لان هذه المدرسة الفكرية هي أكثر المدارس اهتماما بهذه القضية . وعلي عكس ما تقرره معظم الكتابات عن تاريخ السودان السياسي

ويؤكد الجزء الأخير من هذا الفصل امكانية تحليل تاريخ السودان من وجهة نظر طبقية . ويوفر هذا الفصل أيضا وشائقا تكشف الدور السياسي للطبقة البرجوازية في الحقبة التاريخية التي اهتمت بها الدراسة . وتتوصل الدراسة بان كل شرائح البرجوازية السودانية لم تلعب دورا تقدميا في الفترة الاستعمارية واكثر من ذلك ، فان وضع البرجوازية السودانية هذا لم يتغير حتي في مرحلة تصاعد حركة التحرر الوطني .

ويتناول هذا الباب أيضا رأى الحزب الشيوعي السوداني حول الدور الذى يمكن ان تلعبه البرجوازية في التغيير الاجتماعي الجذرى . وان نقد اراء الحزب الشيوعي السوداني تمليها علينا حقيقة ان هذا الحزب هو التنظيم اليسارى الوحيد المؤثر في البلاد .

أما الخاتمة فتلخص نتائج البحث فيما يخص نشأة وتطور الدور السياسي لطبقة رجال الأعمال السودانية .

Notes:

1. J.D.Cockroft, A.G.Frank and D.L. Johnson, Dependence and Underdevelopment : Latin America Political Economy, Anchor Books, New York 1972, P. xvi.
2. Paul Kennedy, 'Indigenous Capitalism in Ghana' Review of African Political Economy, No. 8, 1977, P.21.
3. Samir Amin, Unequal Development, Harvester Press. Brighton, 1977.
4. Ibid, P. 333. 5. Ibid.
6. Mahmoud hussain, Class Conflict in Egypt 1945-1970, Monthly Review Press, London and New York, 1973. 7. Amin op.cit.
8. E.A. Brett, Colonialism and Underdevelopment in East Africa, Heinemann, London, 1973, p.284.
9. Thomas Cochran, 'Entrepreneurship', in International Encyclopedia of the Social Sciences, Vol.5, David L.Sills(ed), Macmillan, New York 1968, P.88 10. Ibid.
11. Karl Marx and Fredrick Engels 'Manifesto of the Communist Party', in Selected Works, Vol.1. Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1962 pp.38-9

١٢- يتناول الفصل السابع النقاش فيها بصورة موسعة .

13. Jack Woddis, 'Is there an African National Bourgeoisie?' African Social Studies, selected by C.W. Gutkind and Peter Waterman, Heinemann, London, 1977, p.276. 14. Ibid.
15. Claude Meillassoux, 'A Class Analysis of the Bureaucratic Process in Mali.' quoted in Diana Wong, Corruption and the Bureaucratic State, paper presented to Seminar on Subsistence and Reproduction, Bielefeld University, Germany, May 1977, pp. 17-18.
16. Diana Wong, op.cit., pp.17-18, We are not discussing here the validity of such an assumption.

١٨- ان الميزة الهامة لنوع الاشتراكية الذي تبنته البرجوازية الصغيرة السودانية والذي يعتبر اقرب الي الاشتراكية الافريقية لا العربية ، وهي انها لم تنكر وجود الطبقات ، فكل الذي رفضته في الماركسية هو القول باهمية الصراع الطبقي وذهبوا الي القول بأنه ربما تكون هناك طبقات اجتماعية الا ان التناقضات بينها يجب ان لا تحل علي اساس الصراع الطبقي .

19. V.I.Lenin, 'A Great Beginning', Selected Works, Progress Publishers, Moscow, 1968, p.486.
20. Brett, op.cit., p.9.
21. Review of African Political Economy, No.3, 1975, p.2

الفصل الأول

إقتصاد السودان السياسى

الفصل الاول

اقتصاد السودان السياسي

يتناول هذا الفصل بعض المجالات الاساسية لاقتصاد السودان السياسي . ويبدأ برفض المفهوم العرقي في تناول النظام القبلي في السودان ، ويتطرق الي اشكال ملكية الارض والمواضلات كمتطلبات ضرورية لفهم عملية الانتاج . ويرفض هذا الفصل في تناوله لعملية الانتاج التقسيم الشائع الي حديث وقديم لان مثل هذا التقسيم ليس غامضا فقط ، ولكنه لا يكفي أبدا لتحليل أنماط الانتاج الاجتماعي السائدة في السودان . وسنحاول في هذا الفصل تحليل الاقتصاد السوداني علي اساس وجود نمطين للانتاج وهما : الرأسمالي وغير الرأسمالي .

وتركز المناقشة علي النواحي البارزة للاقتصاد السوداني مثل، الربط بين نمط الانتاج غير الرأسمالي والنمط الرأسمالي . وفي تناول عملية الربط هذه (او بالاحرى محاولات الاحتواء القهرية) للانتاج الغير رأسمالي بالنمط الرأسمالي ، يغطي هذا الفصل مجالات متنوعة تضمنت طبيعة كل من النمط الرأسمالي والنمط الغير الرأسمالي وطبيعة ودور الدولة السودانية ، وتأثير رأس المال الاجنبي ، كما يتطرق الفصل ايضا الي بعض النتائج للتغلغل الرأسمالي المتزايد ، مثل تعميق التباينات بين الحضر والريف والتنمية الغير متوازنة لاقاليم القطر المختلفة .

فالتغلغل، والدور المميز للنظام الرأسمالي في السودان ، لا يمكن تحليلها وفهمها الا بالتقييم الكلي للاقتصاد . لان مثل هذا المنهج يمكننا من فهم حقيقة ان التغلغل الرأسمالي والدور الحاسم الذي لعبه منذ الاستعمار قد مهد لسيادة نمط الانتاج الرأسمالي والاضمحلال المتواصل للأنماط غير الرأسمالية .

الطابع القبلي :

يعتبر السودان مثالا واضحا لدولة ذات قبائل متعددة وثقافات متباينة . اذ توجد حتي في داخل الاقليم الواحد الانتماءات القبلية والأنماط الثقافية المختلفة . وعلي كل فهناك تباينات واضحة بين شمال وجنوب القطر والتي خفت حدتها بسبب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة . ففي الشمال ، مع مراعاة بعض التحفظات المهمة ، ان العربية هي اللغة المتحدث بها وكذلك نجد المفاهيم والثقافة ايضا عربية . افا في الجنوب ، توجد اكثر من مائة قبيلة اكبرها الدينكا ، الشك ، النوير والباريما ، ويمكن القول بان هناك عملية تداخل ثقافي واقتصادي بين قبائل الجنوب الا انها بطيئة وغير متكاملة .

و"مصطلح القبيلة" لم يستخدم هنا بمعناه العرقي المحض الذي سنتعرض له بالنقد في هذه الدراسة . فقد اكد "كانسون"(١) في دراسته عن قبيلة البقارة ، في غرب السودان . اهمية الحياة الاقتصادية في تعريف مفهوم القبيلة . واننا نعتقد وبالرغم من اهمية هذا العامل الاساسي ، بان المفاهيم

التي تربط بين ظهور القبيلة في افريقيا والتوسع الاستعماري فطيرة للغاية ، وعلي ضوء هذا تعتبر بعض اراء "مافجي" في اسهاماته عن ظاهرة القبيلة في افريقيا غير مقبولة والبعض الاخر مقبول ، مثل التي تربط بين القبيلة والتكوين الطبقي وكذلك رأيه القائل بخطأ النظرة الي القبيلة كمصطلح جامد بل يجب فهمها كأيديولوجية مرتبطة بالتحولات الطبقية (٢) .

ففي السودان يعود وجود القبائل والمؤسسات القبلية الي فترة ما قبل الاستعمار ولكنها مرت - كما وضع مافجي - بتغيرات في التكوين الطبقي ، وقد اتخذ الاستقلال الايديولوجي للقبيلة عدة اشكال . فقد استخدمت البرجوازية الاستعمارية الوجود القبلي في السودان لخدمة اهدافها الاستعمارية ، واستغل ايضا لخدمة الاهداف المتداخلة للحزب البرجوازية والحكومات والرأسمالية السودانية في مرحلة ما بعد الاستقلال . وقد نجح ثلاثتهم في الاستفادة القصوى من التقسيمات القبلية للاحتفاظ بالسلطة السياسية وتراكم رأس المال وضمان استمرارية النظام القبلي في عملية اعادة الانتاج ، ولكن اذا ماتم النظر بصورة ديناميكية فان ايديولوجية القبيلة لم تستغل فقط من قبل الايديولوجيات البرجوازية التي ميزت الحياة السياسية في السودان بل انها استغلت من قبل بعض افراد القبائل نفسها . وفي بعض الاحيان ان الاستفادة من النظام القبلي تجاوزت الايديولوجية البرجوازية ومفكرها ، لتعبر بصورة ايجابية عن مصالح الطبقات البرجوازية .

التمرحل التاريخي :

من ناحية تاريخية يمكن تحليل اقتصاد السودان السياسي من خلال ثلاث مراحل اساسية تمثل كل منها نقطة تحول في :

- ١/ وسائل وعلاقات الانتاج
- ٢/ قوى الانتاج .
- ٣/ التكوين الطبقي .
- ٤/ التباين بين الريف والحضر .
- ٥/ مدى دمج الانتاج الغير رأسمالي في السوق الرأسمالية
- ٦/ اعادة انتاج الطبقات المنتجة والمالكة .
- ٧/ فرض القوانين الاقتصادية من قبل الحكومة .
- ٨/ علاقة الاقتصاد السوداني بالسوق العالمية .

ان هذه العوامل تمثل الملامح الاساسية لاقتصاد السودان السياسي . وفي نفس الوقت ، ان هذا التمرحل التاريخي المطروح يشكل تحولا اساسيا في هذه التقسيمات ، وربما يكون من الاسلم ان نقر هنا بان القوى التي املت هذا التحول هي التفلفل المتواصل لنمط الانتاج الرأسمالي وما تبعها من اضمحلال مستمر في نمط الانتاج الغير رأسمالي .

وهذه المراحل المقترحة ترفض التقسيم التقليدي ، والمنهج الاقتصادي الوصفي الذي يفضل مثلاً ، تناقضات الريف والحضر عن التطور الرأسمالي ، ويعتبر المواصات مجرد توسع في شبكة الاتصالات ، ويخضع عملية الإنتاج بنظرة محددة الي الاحصائيات دون النظر الي سكان السودان كسكان منتجين . يحلل هذا المنهج المطروح الاوضاع الاقتصادية في السودان من اطار انماط اقتصادية تقليدية وشبه تقليدية .

والتمرحل الذي اتبعناه هنا يرفض تقسيم تاريخ السودان السياسي علي اساس الانظمة السياسية التي حكمت البلاد ، ويستند برفضه لهذه التقسيمات علي حقيقة انها لا تتلائم والتحولت الاساسية في العوامل التي اشرنا اليها سابقا ، وكمثال لتوضيح خطأ تلك التقسيمات نجد انه ومنذ عام ١٩٥٦ عندما حاز السودان علي استقلاله السياسي وحتى يومنا هذا ، ان السمات الاساسية للاقتصاد السوداني هي تميزه بسيادة نظام التنمية الرأسمالي محليا وعالميا . وبناءً علي هذا المفهوم فإننا سنتناول هنا تحليل الاقتصاد السوداني علي ضوء المراحل الثلاثة الآتية :-

- ١/ مرحلة الاستعمار .
- ٢/ مرحلة ما بعد الاستعمار .
- ٣/ المرحلة الراهنة .

مرحلة الاستعمار :

تعتبر مرحلة التوسع الاستعماري البريطاني في السودان من اهم مراحل تغفل نمط الانتاج الرأسمالي . فان هذا النمط لايمكن النظر اليه باعتباره نمطا آخر طالما ظلت عملية تراكم رأس المال هي السمة الاساسية للنظام الاستعماري .

في السودان ، اخضعت الامبريالية البريطانية البلاد لتحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية . وقد قام الحكم الاستعماري ببناء جهاز الدولة الاستعمارية وادخال نظام تعليمي واداري موجه لخدمة اهداف تلك الدولة . وانشأت المواصات واجهزة الاتصال لربط مناطق منتجات التصدير التي تنتج للأسواق العالمية . وادخلت السلع المستوردة بما في ذلك الاساليب المختلفة للارتباط بالاقتصاد النقدي .

نظمت الدولة الاستعمارية الانتاج علي اسر رأسمالية . ففي عام ١٩٢٤م است اكبر منشأة رأسمالية في البلاد وهي مشروع الجزيرة . فقد انشئ هذا المشروع اساسا لتمويل رأس المال الصناعي البريطاني بالقطن . واصبحت الدولة اكبر مستثمر رأسمالي في مجال الانتاج والبنية الاساسية . ومنذ ذلك الوقت بدأ استخدام العمل المأجور . وفي هذه المرحلة حوشر الانتاج الحرفي وفتح الباب للمنتجات الصناعية الاجنبية المستوردة وخاصة الانجليزية . كذلك اعيق تطور الصناعة لنفس الاهداف . اما الانتاج الزراعي والذي وجد تشجيعا منهم

قد وجه اساسا للتصدير . وربط الانتاج المعيشي تدريجيا بالاقتصاد النقدي ، كما ربط الانتاج الزراعي البسيط والانتاج الرعوى بسوق التصدير عن طريق العدد المتزايد من التجار وصغار السماسرة . وهي مجموعة تمثل نواة الطبقة البرجوازية الصغيرة .

مرحلة ما بعد الاستعمار :

لم تتغير طبيعة الدولة بعد الاستقلال السياسي في عام ١٩٥٦م . وبالرغم من ان السلطة السياسية تحولت الي البرجوازية المحلية التي تركمت لديها الثروة - والتأثير السياسي في فترة الاستعمار ، فقد ظل الانتاج الاقتصادي وعلاقات الملكية كما هي وحافظت الحكومة البرجوازية علي نمط التطور الرأسمالي الذي ورثته . فالاختلاف الاساسي هنا ان التغلغل الرأسمالي السابق كانت تسيطر عليه اساسا الامبريالية البريطانية اما في مرحلة ما بعد الاستقلال قد اخضع الاقتصاد لسيطرة الاستعمار الحديث باشكاله المختلفة . وبدأت الصناعة المحلية ولكنها كانت محصورة في مجالات السلع التصديرية اهمها الحبوب الزيتية وتعبئة المواد المستوردة . ثم ازداد الاستثمار الحكومي وشمل مؤسسات صناعية اهمها قامت لانتاج السكر . وكان الاستثمار الحكومي والخاص يعتمد علي رأس المال الاجنبي ، وازداد الاستثمار الرأسمالي من قبل الدولة ورأس المال الاجنبي والرأسمالية المحلية مما ساعد علي تغلغل نمط الانتاج الرأسمالي .

فتوسع انتاج القطن ليشمل منطقة المناقل وجبال النوبة وقد اخضع عدد كبير من السكان لاشكال الاستغلال الرأسمالي المتنوعة . وان زيادة الاستثمار في الزراعة الآلية قد عمف بعدد كبير من الرعاة والعاملين في مجال الزراعة المعيشية الي حافة الافقار واجبرهم علي العمل كعمال مأجورين - وقد حفز التغلغل الرأسمالي الزراعي ومما صاحبه من تركز الصناعة في المدن الكبيرة مثل الخرطوم وبورتسودان ، علي هجرة ضحايا الزراعة الآلية من الرعاة من المناطق الريفية الي الحضرية ، ومما سارع وزاد من هذه الهجرة الجماعية هو تركز الخدمات الحكومية في المدن .

المرحلة المعاصرة :

تتميز هذه المرحلة بتبعية مقننه لرأس المال الاجنبي والمؤسسات الرأسمالية واتضح هذا بصورة خاصة في سياسة الانفتاح التي اعلنت في عام ١٩٧٢ . وفي هذه الفترة لم ينحصر نشاط الدولة في دورها ببناء الاستثمار الرأسمالي فقط، بل ايضا في دورها كاداة للتحويل الرأسمالي في البلاد . فقد دعت الدولة رأس المال الاجنبي للاستثمار المباشر في السودان ومنحته الحوافز بسخاء شديد . وفي نفس الوقت شجعت الرأسمالية المحلية المباشرة في نشاطات رأسمالية متنوعة وكانت النتيجة هي خلق مثلث تغلغل

رأسمالي، ممثل في الدولة ورأس المال المحلي والاجنبي والذي ادى الي زيادة وتعميق تغلغل الرأسمالية في السودان . وضافة الي هذا اعلنت الدولة صراحة نواياها في دمج القطاع الغير رأسمالي في اقتصاد النقد (أنظر الخطة الستية) والذي عني به ربط النمط الغير رأسمالي بالنمط الرأسمالي .

وفي هذه المرحلة قامت العديد من المشاريع الزراعية الرأسمالية والتي ضربت الحصار علي حياة الرعويين وصغار المنتجين الزراعيين الذين خضعوا تدريجيا للشروط الجديدة لرأس المال بصورتها التقليدية ، وهي : تحويل المزارعين وصغار المنتجين الي عمال مأجورين .

وقد لعبت الدولة في هذه المرحلة دورها كجهاز للقمع المباشر للحيلولة دون قيام الطبقات المسحوقة باداء دورها التاريخي السياسي . و خلال هذه الفترة اتسع جهاز الدولة وتضخم وخاصة اجهزتها القمعية واخضع الشعب السوداني لقهر وذل لامثيل له .

وبالرغم من ان كل مجالات الاقتصاد السوداني بصورة عامة قد اخضعت لتغيرات اساسية في مرحلة مابعد الاستعمار والمرحلة الراهنة الا انها لم تحدث في وقت واحد . ومن هنا تأتي ضرورة مناقشة نظم ملكية الارض وضرورة تحليل نظم المواصلات وخاصة فيما يتصل بعلاقتها بالانتاج والتوزيع والتباين بين الريف والحضر

نظام ملكية الارسي .

لقد سبق تغيير نظم ملكية الاراضي الزراعية في السودان التغيير في بعض الاقطار الافريقية والعربية بنصف قرن تقريبا .

وتمتد جذور النظام الاقطاعي الي عهد السلطنة ممثلا في نظام (الحواكير) . وقد اعاققت الدولة الاستعمارية التركية-المصرية تطور هذا التحول بفرضها الضرب علي الاراضي المنتجة لمصلحتها هي والطبقات المستفيدة . ومنح الحكم الاستعماري التركي - المصري اراضي في شكل هبات لبعض ذوي النفوذ تقديرا لمساندتهم للنظام . وقد اصبح معظم هؤلاء قوة متسلطة علي المزارعين الذين تحملوا عبء الايجارات العالية ورسوم الاراضي . وقد كان نصيب مالك الارض حوالي عشر المحصول في الاراضي المطرية والخمس في الاراضي النهرية .

اما مرحلة حكم المهديّة القصيرة فقد اتسمت بتدخل الدولة الواسع في نظام تملك الاراضي . فقد تحولت ملكية الاراضي الكبيرة من غير الموالين الي مجموعات الموالين ، وقد تحولت كثير من الاراضي الزراعية الي ارض بور بعد ان قتل ملاكها او اجبروا علي الهجرة . وادت سياسات نظم تملك الاراضي في هذه الفترة الي تغيير وضع مجموعات معينة ولم تغير في الهيكل الاساسي لنظام ملكية الاراضي(٣) . وقد صدمت الحكومة الاستعمارية البريطانية بحجم الرسوم التي يدفعها المزارعون لمالكي الاراضي مما جعلها

توجه خبراءها القانونيين بالاعتراف بنظام (الوثيقة x) في ملكية الأراضي ،
بذلك ظهر نظام ملكية الأراضي هذا في ماتسمي الآن بمديرية النيل الأزرق .
وقد كانت الحكومة الاستعمارية تسعى الي ان لا يقوم مالكي الأراضي
بدفع المزارعين الي الثورة . وقد تم التوصل في عام ١٩٠٢ الي صيغة عندما
اعترفت الحكومة الاستعمارية بحق الملاك ذو السمة الاقطاعية وخففت بمقتضاها
نصيب المالك من المحصول الي الخمس - وفي فترة الاستعمار البريطاني اعتبرت
الارض ملك للحكومة ما لم يكن هناك استثناء يقره قانون الأراضي لعام
١٩٢٩ . الا ان هذا القانون نفسه لم يفلح في تغيير النظام الاساسي السائد
لملكية الارض .

ظل نظام ملكية الارض ثابتا نسبة للتغيير المتواصل في القوانين في
اتجاه نمط التنمية الرأسمالي . وكنتيجة لهذا نجد ان حوالي ٦٠ مليون
فدان فقط ملكية خاصة ، من مجموع ٥٩٦م مليون ، واحتفظت الدولة بملكية
الباقى . وان اراضي السودان الصالحة للزراعة ليست اكثر من ١٨% والباقي اما
مراعي ومروج (٩٦%) ، او غابات (٣٦%) او اراضي بور (٣٥٩%) . وتعتبر
الارض التي يستفاد منها بصورة جماعية (علي الشيوع) ملكية للدولة وتخضع
لنظام تحده - القبيلة او العائلة او سكان القرية . وتوجد معظم الملكية
الجماعية في المناطق الرطبة والسهول الطينية التي تمتد في وسط البلاد الي
السهول الحديدية في جنوب السودان . وايضا مناطق دلتا النهر والاراضي
المطرية والمراعي وبعض الاراضي البور والغابات وهي تبلغ حوالي ٤٠% من
مساحة القطر .

فالاراضي الصالحة للزراعة والمرعي تعتبر نسبيا اكثر في مناطق الملكية
الجماعية (علي الشيوع) مما في المناطق الباقية التي تملكها الدولة (٥) .
اما في مرحلة ما بعد الاستعمار ، لم يحدث تغييرا اساسيا في نظام
ملكية الارض . وعلي كل ، ففي المرحلة الراهنة قد تم توفير الاراضي
للمستثمرين الاجانب واصبح بإمكانهم ان يمتلكوا اراضي زراعية واسعة
(ملايين الافدنة) بعقود ايجارات طويلة الامد .

.....

(الوثيقة) :

هي الوسيلة التي عن طريقها تعطي الارض لافراد . وهي مستند يحمل
توقيع الحاكم ، وفي بعض الحالات يعطيها الحاكم لرعاية الملكية
الحقيقية للارض المذكورة في الوثيقة مع او بدون الاعفاء من
الخراج " اتاوات الارض" . وفي احوال اخرى يعطي الحاكم لحامل
الوثيقة حق الاحتفاظ بالمستحقات التي يدفعها المستغل للارض بدون
حق ملكية الارض . لمزيد من التفاصيل انظر م. هاشم عوض "تطور
ملكية الارض في السودان" في صحيفة الشرق الاوسط طبعة ٢٥ رقم ٢
لعام ١٩٧١م

النقل والمواصلات :

من الضروري اعطاء بعض من الاهمية للمواصلات في السودان قبل مناقشة الانتاج باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عملية الانتاج .

لقد ظل الاستثمار في مجال المواصلات والانتاج مفتوحاً للاستثمار الحكومي ولقد خصصت الحكومة السودانية منذ فترة الاستعمار مبالغاً غير قليلة للنقل والمواصلات مما ادى الي تسهيل عملية تراكم رأس المال لكل من الدولة والقطاع الخاص وقد اعطي الاستثمار في مجال المواصلات اهتماماً خاصاً منذ الفترة الاستعمارية . فقد ارتبط تطور السكك الحديدية ونظم الاتصالات وكذلك المواصلات البرية ، بحركة رأس المال والسلع التجارية في الفترة ما بين ١٨٩٩ - ١٩١٨ .

لعب رأس المال المستثمر من قبل الحكومة في السكك الحديدية دوراً أساسياً ، ويقدر المبلغ المستثمر في السكك الحديدية بحوالي ٦٠.٦٪ من رأس المال المستثمر في المواصلات والنقل ولم يصبح الانفاق علي النقل والمواصلات من حيث المبالغ المستقلة ، في الدرجة الثانية الا بعد انشاء مشروع الجزيرة والذي ذهب اليه ٥٦٪ بينما حصلت السكك الحديدية علي ٢٤٪ من استثمار الدولة في الفترة ما بين ١٩١٩ - ١٩٣٤ . وخصص من قيمة الاستثمار الكلي في نفس الفترة حوالي ٦٠٪ لبناء الطرق (وهي حوالي ٢٦.٠٣٦.٠٠٠ جنيه سوداني) (٦) ولكن بالنظر لمساحة السودان نجد ان المواصلات البرية مازالت في بداية مرحلة التطور فمجموع الطرق والممرات المرصوفة تساوي ١٩٢٨ كم ، اقل من ٨٢٣ كم منها طرق مسفلته وحوالي ٢.٠٠٠ كم طرق غير مسفلته وباقي الطرق يمكن استعمالها في فترة الجفاف (غير موسم الامطار) . وتغطي السكك الحديدية طرقاً يبلغ طولها ٤٩٣ كم ولا تزال ملكيتها تابعة للحكومة ... و ٦٠٪ من القوى العاملة الفعالة تعمل في مجال النقل والمواصلات ومعظم هذه القوى متمركزة في الخرطوم والمديرية الشمالية (خصوصاً عطبرة) وفي البحر الاحمر (بورتسودان) (٧) .

وفي الفترة ما بين ١٩٧٨ - ١٩٨١ انفق بصورة مركزة بعض من مالية الحكومة علي الطرق (المواصلات البرية) . ولاتختلف طبيعة هذه المشاريع عن النمط التاريخي لاستثمار الحكومة في المواصلات والنقل . ويعتبر طريق الخرطوم وبوسودان اكبر مشروع (اكبر الطرق في افريقيا من ناحية الطول) . وان الاهداف الاساسية لهذا الطريق تنطوي علي نقطتين :

اولاً: لزيادة نشاط التجارة الرأس مالية .

ثانياً: لانهاء الخطر الذي تواجهه الحكومة من قبل عمال السكة حديد والذي وضحت مدى قوته في الفترة التي اضرخوا فيها عام ١٩٨١ .

أنماط الانتاج

منذ تعداد ١٩٥٥ - ١٩٥٦ والي الان ، نجد ان كل الاحصائيات الخاصة بالانتاج قد جمعت وحلت علي اساس التقسيم الحديث والتقليدي . ولكن بالنسبة

للمباحث الذى ينطلق في تحليلاته للانتاج من ملكية وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج الاجتماعية ، نجد ان هذا التقسيم لا يوفر المعلومات الصحيحة اذ ان القطاعات التقليدية والحديثة ، كما عرفتھا مصادر تلك الاحصائيات ، لاتوازي تقسيم القطاعات او انماط الانتاج الي رأسمالي وغير رأسمالي .

ولاتشمل الطريقة التي استخدمت لتعريف القطاعات الحديثة كل الوحدات التي تستخدم العمل المأجور ، لكنها تهتم فقط بعدد العمال المستخدمين .. وبذلك تكون النتيجة التقليل من شأن علاقات الانتاج الرأسمالي - وتضخ هذه المسألة اذا اخذنا الانتاج الصناعي كمثال . فان مشكلة المعلومات الاحصائية في مجال الانتاج الصناعي في السودان ، هي انها لاتميز بين الانتاج الحرفي والمؤسسات الصناعية الرأسمالية . فالطريقة الوحيدة المتبعة لتقدير الانتاج الصناعي هي حادثة الآلات المستعملة وعدد العمال المستخدمين . وان هذه المعايير لاتضع في اعتبارها طبيعة علاقات الانتاج . فمثلا الورشة التي يملكها رأسمالي واحد وتستخدم اقل من ١٠ عمال ينتجون سلعة واحدة او سلع مختلفة في ورشة مماثلة لورش القطاع الصناعي الحديث ، فان هذه الورشة لاتصنف علي اساس انها جزء من هذا القطاع الصناعي ، وذلك لان التعداد السكاني لعام ١٩٥٦/٥٥م قد عرف الوحدة الصناعية بانها تلك التي تستخدم ١٠ عمال او اكثر . وتضمن المسح الصناعي لعام ١٩٧٣ المشاريع التي تستخدم ٢٥ عاملا واكثر . وهكذا فالمشاريع الرأسمالية التي لم تستوفي الشروط المعمول بها في التعداد او المسح الصناعي لم تقيد ضمن ما يسمى بالقطاع الحديث . ونتيجة لعدم الدقة هذه نجد ان الاقتصاديين السودانيين وبما فيهم الاقتصاديين الماركسيين مالو الي الاعتقاد بان القطاع التقليدي ، هو نمط الانتاج السائد وبنيت حجتهم هذه علي احصائيات خاطئة تزعم ان ٤٠% (من الناتج المحلي الاجمالي) تأتي من القطاع التقليدي ، وبناءا علي هذه التعليقات يكون لدينا سببا كافيا يدفع الي الاعتقاد بان اتخاذ منهاج آخر لتحليل نمط الانتاج لا يتفق بالنظر الفينة للاحصائيات المتوفرة ، سيتوصل الي نتائج مختلفة تماما .

مفهوم نمط الانتاج :

ليتمكن اي شخص من الوقوف علي نمط الانتاج السائد في اي مجتمع ، وفي اي مرحلة من تاريخ التطور نجد انه من الضروري تعريف مفهوم نمط الانتاج نفسه فقد عرف اي.لاكلاو مفهوم نمط الانتاج بصورة وافية في الاتي :-
 "نقصد (بنمط الانتاج) التركيبية المتداخلة لقوى الانتاج الاجتماعي والمرتبطة بخوع محدد من ملكية وسائل الانتاج . ومن مجموعة هذه الكلية المعقدة فاننا نركز علي تلك التي ترتبط بملكية وسائل الانتاج باعتبارها اهم العلاقات ذلك لانها تحدد طريقة توزيع الفائض الاقتصادي والمستوى الفعال لتقسيم العمالة وهذا بدوره يعتبر القاعدة التي تحدد مقدرة قوى الانتاج علي التطور".

واكد "لاكلاو" بان نمط الانتاج ليس تعدادا وصفيا لعوامل معزولة عن بعضها البعض ولكن عبارة عن "كل" متكامل يعرف بتداخلاته المترابطة ، ومن داخل هذا الكل تكون ملكية وسائل الانتاج هي العامل الحاسم . فأنماط الانتاج بالنسبة للاكلاو ضمننت فيما سماء - النظام الاقتصادي - ويعرف هذا بالكل والذي اشتق من قانون الحركة الذي يشكل وحده بمظاهرها المختلفة . ويعطي مفهوم الانتاج وصفا دقيقا للتفاعل الديليكتيكي بين علاقات وقوى الانتاج في كل وقت .

ان نمط او انماط الانتاج يجب ان تحلل كقاعدة للتكوين الاجتماعي والذي يتضمن العلاقات القانونية والسياسية والايولوجية ايضا . وان عناصر هذا النظام يجب ان تأطر كعلاقات وليست كمنظمة مثل القرابة أو الدولة . وان التركيبيات الفوقية تفصح دائما عن القاعدة وتحدد تناقضاتها الجوهرية .

بعد تحديدنا لمفهوم نمط الانتاج ، يصبح من الضروري ان نقول انه لو قبلنا الفكرة القائلة بان القطاع التقليدي في السودان يساهم اكثر من القطاع الحديث في الناتج الاجمالي المحلي ، فان هذا في حد ذاته لا يعني سيادة الاول علي الثاني . فالاحصائيات وحدها لاتحدد سيادة نمط انتاج علي آخر . فقوى الانتاج وعلاقاته والتناقض بين الريف والحضر والعمل المأجور ومدى ارتباط نمط الانتاج الغير رأسمالي بالسوق الرأسمالية ، والحفاظ علي العلاقات بين الطبقة المنتجة والمالكة ، وفرض القوانين الاقتصادية بواسطة الدولة وعلاقة الاقتصاد السوداني بالسوق العالمية ، كل هذه العوامل هي التي تحدد نمط الانتاج السائد في اي حقبة تاريخية .

فالانتاج في السودان يمكن تحليله علي ضوء وجود نمطين من الانتاج .. وهما النمط غير الرأسمالي والرأسمالي .

نمط الانتاج الغير رأسمالي :

الملكية الفردية او الجماعية لوسائل الانتاج هي التي تميز نمط الانتاج الغير رأسمالي . بالنسبة للسودان يختم هذا النمط نسبة صغيرة من السكان تقدر بـ ٢٨% وهم الذين يعملون في المنتجات الحرفية والذين ينتجون السلع المعيشية والانتاج السلعي البسيط ولا يستخدمون عمالا بأجر ولذا يجدر بنا ان نتفحص الانتاج السلعي البسيط والرعوى، والطريقة التي تم بها دمج هذه القطاعات بالسوق الرأسمالية برغم احتفاظها بسماتها الغير رأسمالية ... وقد اعطت المصادر المختلفة تقديرات مختلفة لنسبة الرعويين من عددية السكان الكلية . وعلي كل حال يمكن القول بصورة قاطعة بان حوالي ٢٥% من السودانيون رعاة .

بالنسبة للانتاج الرعوى تعتبر الاسرة هي الوحدة الاساسية في الاشراف علي النشاط الانتاجي، وهي التي توفر مواد الاستهلاك . فنجد ان الاسرة

العادية تماثل الاسرة الاولى المكونة من الزوج والزوجة والابناء غير المتزوجين ويعيش الكل في خيمة ويتم تقسيم العمل في الاسرة علي اساس الجنس والعمر . فان المبدأ العام لتقسيم العمل علي اساس الجنس هو ان المرأة تولى الاشياء المرتبطة بالمنزل (الاسرة) مثل غزل الصوف ، ونسج المواد التي تشد بها الخيمة اما الرجل فهو يهتم بتربية الماشية . ونجد ان ملكية الحيوانات فردية وتعتمد الاسرة في معيشتها علي انتاج الحيوانات التي يملكها افرادها .

ففي عام ١٩٧٦م وصلت المساهمة من الماشية حوالي ٩٩١ في الناتج المحلي الاجمالي ، وهي تمثل نسبة ٣٤ر٢٥% من الناتج الزراعي المحلي، وكما بلغت المساهمة من الماشية بحوالي ١٧٥ مليون في شكل ضرائب . وبصل عائد رسوم اسواق الماشية الي ٣٢٨ر١٠٠ جنيه سوداني وهذا يشمل معظم انواع الماشية في معظم الاسواق وتعتبر الماشية اهم اربعة مواد تصدير . ووصلت في مجمل الصادر الي ٧٧% في عام ١٩٧٦م (٩) .

ومن الاحصائيات الواردة اعلاه يتضح ان الثروة الحيوانية تنتج ضمن نمط الانتاج الفير رأسمالي الا ان هذا القطاع مرتبط بالسوق الرأسمالي عن طريق رأس المال التجارى . فالمنتجين الاساسيين مرتبطين بالاسواق المحلية واسواق التصدير بواسطة سلسلة من السماسرة والتجار ... ومن ناحية اخرى فهم مرتبطون بالاقتصاد النقدي ليس فقط لشراء ضرورياتهم ولكن ايضا لدفع الضرائب وشراء امصال تطعيم الماشية ... الخ .

ان المنتجين المباشرين يرسلون الماشية للاسواق الكبيرة اما عن طريق سماسرة او كبار التجار . والحقائق المتوفرة توضح القنوات المتبعة وهي كالآتي :-

- ١/ من المنتجين الي مراكز كبار التجار الي الجزارين ثم الي المستهلك .
 - ٢/ من المنتجين الي التجار في الاسواق الصغيرة ومنها الي التجار الكبار ثم الي الجزارين ، فالمستهلك .
 - ٣/ من المنتجين الي الوكلاء الي كبار التجار ومنهم الي الجزارين ثم المستهلك .
 - ٤/ من المنتجين الي الوكلاء ثم الي كبار التجار ثم التصدير .
- ويربط الرعاة والسكان العاملين في مجال الانتاج الزراعي البسيط باسواق السلعة ، وتزامن هذا مع التضخم ادى الي زيادة مبيعات الماشية وكذلك ارتباطاتهم بنشاطات اخرى توفر النقد ، مثل جمع الصمغ الذي يقوم به الرعاة (١٠) . وفي مجال الانتاج الزراعي البسيط ، مثل ما هو عليه الحال في مجتمع الفور . نجد ان الافراد يملكون مزارعا خاصة بهم ، وان النوع السائد للعمل في اقتصاد الفور قد وصف بأنه من ذلك النوع الذى نجد فيه كل فرد ، ذكر او انثى ، يعمل لاكتفاء نفسه من المواد التي يحتاجها . ووضح بعض الاجتماعيين بان النظرة السائدة في دارفور هي انهم يعتقدون ان العمل المأجور مثل الذى يمارس في المجتمعات المجاورة يعتبر عيبا . وهناك ظاهرة

ملفته للنظر مرتبطة بتقاليد العمل في منطقة الفور وهي اننا نجد ان اى شخص يمكن ان يستخدم عمالا في مزرعته في مقابل (المريسة) * ويتم العمل علي اساس جماعي . ويمكن اعتبار حلقة (المريسة) من اهم سمات اقتصاد الفور (١١) فكل ماكان الحقل كبيرا كلما كشرت كمية المريسة لتقديمها للشرب وبذلك يتوفر عدد كبير من الناس للعمل .

لا يعتبر محصول الذرة محصول نقدي ، ويعتمد انتاجه بصورة اساسية علي العمل الجماعي ، ويمكن القول بان اى فرد بإمكانه استقطاب عماله تقدر تكلفتها بحوالي ١٧ رطلا للفرد الواحد ليوم عمل واحد . ويفترض ان يكون متوسط انتاج الفرد في اليوم حوالي ٥ أرطال - اى اكثر بثلاثة مرات مما يأخذه الفرد وعلي كل ، ففي السنوات الاخيرة نجد ان اللعب المتزايد من الضرائب وتزامنه مع ادخال محاصيل جديدة بالاضافة الي المنافسة الحادة من الزراعة الآلية ، ادى كل هذا الي اضمحلال الانتاج البسيط في اقتصاديات الفور واتساع علاقات السلعة . وكنتيجة لهذا الوضع اضطر افراد مجتمع الفور العمل بأجر خارج "حلقة المريسة" حتي يتمكنوا من تغطية حاجياتهم الاساسية (١٣) .

فالرعاة والمنتجين والزراعيين الصغار لم يرتبطوا بالسوق الرأسمالية من خلال رأس المال التجارى والانتاج من اجل التبادل فقط بل اذداد هذا الارتباط نتيجة للضغط المباشر من قبل الدولة المتمثل في فرض المزيد من الضرائب علي الماشية وعلي المحاصيل في الاسواق بالاضافة الي الارتباط المتزايد لهؤلاء المنتجين باسواق السلع . وقد صلب هذا الوضع زيادة في الاسعار وخاصة في الفترة الاخيرة وقد ارتفعت الاسعار باكثر من ١٠٠٪ في الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٨ م. ولكي يغطي هؤلاء حاجتهم للنقد كان عليهم زيادة مبيعاتهم للتجار الرأسماليين . اضافة الي هذا وكما وضع فرح.ه. آدم (١٤) بان تغفل الزراعة الآلية قد اجبرهم علي العمل الماجور بصورة دائمة أو مؤقتة .

وقد ادى اتساع نمط الانتاج الرأسمالي الي اضعاف علاقات الانتاج القائمة علي النمط الغير رأسمالي . ويؤدي هذا الي تغير مستمر يمهّد للاضمحلال التدريجي لنمط الانتاج غير الرأسمالي وبالتالي انتشار نمط الانتاج الرأسمالي الذي يصاحب ذلك .

انتاج الدولة الرأسمالي :

تضخم انتاج الدولة الرأسمالي بصورة ملحوظة نتيجة لتوسع الرأسمالية البريطانية في السودان ، وخاصة بعد انشاء مشروع الجزيرة . وقد بدأت مشاريع الاستثمار الرأسمالي في اوائل الفترة الاستعمارية العمل في مجال انشاء البنيات الاساسية ، مثل بناء السكك الحديدية ، والتركيز علي الطرق البرية

* Millet Beer : اقرب مقابل محلي لها "المريسة"

مثل الذى تشهده البلاد في الفترة المعاصرة ، وقد كان الهدف هو زيادة تطور النمط الرأسمالي . وبالرغم من ان الاستثمار في مجال النقل والمواصلات قد استعاد وضعه المميز في الخطة الستية الحالية ، الا ان الانتاج الزراعي ظل النشاط الاستثماري السائد للدولة منذ انشاء مشروع الجزيرة عام ١٩٢٤ . ولهذا فمن الضروري ان نتتبع نشاطات الدولة الرأسمالية في مجال الزراعة .

الانتاج الزراعي :

لقد كانت المشاريع الزراعية في الفترة الاستعمارية تنتج محاصيلًا موجهة اساسًا للتصدير . وقد استمر هذا النظام في مرحلة ما بعد الاستعمار ، فيما عدا انتاج السكر الذي خصص كله للاستهلاك المحلي . وكانت علاقات الانتاج في المشاريع الزراعية التي أنشأتها الحكومة تعتمد علي عدة أنظمة أهمها ، نظام الإيجار ونظام العمالة المباشرة . ويعتبر مشروع الجزيرة اوضح مثال لنظام الإيجار ، كما يسود هذا النظام في مشاريع اخرى مثل مشروع خشم القربة ومشروع الرهد . وان نظام العمالة المباشرة يستخدم في الزراعة الآلية ومزارع السكر .

وطبقا لمنطق رأس المال في الفترة الاستعمارية وفترة ما بعد الاستعمار نجد ان علاقات الإيجار هي الأكثر ربحية ، وتؤكد بان العمل المأجور الذي جربته الدولة الاستعمارية اقل ربحية . واوضح "توني بارنت" (١٥) بان العلاقة بين الحكومة والمنتجين (المزارعين ، المستأجرين ، والعمال الزراعيين) لا يمكن ان تكون بآى حال من الاحوال علاقة شراكة . ويمثل مشروع الجزيرة اهداف رأس المال ، في كل من الفترة الاستعمارية والمرحلة التي تلتها ، الرامية الي الاستفادة من علاقة الإيجار بدلا من العلاقة المباشرة بين رأس المال والعمل المأجور . ولم يتبع هذا النظام فقط لان علاقات الانتاج في الإيجار اكثر ربحا ولكن لانها تقلل من امكانية وجود خطر طبقة بروليتارية .

ونتح عن تفلغل الرأسمالية والشكل الذى اتخذته في مشروع الجزيرة تحولات اساسية في التكوين الطبقي في منطقة الجزيرة ، مما ادى الي ظهور مزارعين رأسماليين وايضا زادت الاقتراضات المالية داخل الطبقة التجارية (ومعظم هؤلاء مزارعين رأسماليين ومزارعين اغنياء) وقد كان مشروع الجزيرة نقطة جذب للعمال المأجورين وخاصة في غرب السودان . واصبح اغنياء المزارعين والمزارعين الرأسماليين جزء لا يتجزأ من الادارة الحكومية . فقد تعاونوا معها واعتمدوا عليها في زيادة تراكم رؤوس اموالهم . وبالرغم من ان هناك استفلال للمزارعين الفقراء الا ان العمال المأجورين اكثر عرضة للاستفلال تحت ظل هذا النظام الذى يحكم عملية الانتاج في المشروع ، ورغم كل ذلك فان ادارة المشروع لم تعر هؤلاء العمال اى اهتمام لدرجة انها لم تحدد حدا ادني للاجور ولان الهجرة والتنقل هي الطبيعة القالبة لحياة معظمهم فتجدهم لم يتمكنوا من تنظيم انفسهم بصورة فعالة .

فمشروع الجزيرة والمناطق وخشم القربة ليست هي المشاريع الوحيدة التي تمتلكها الحكومة في مناطق الزراعة المروية بل هناك ثلاثة أنواع من الانظمة تنظم مثل هذا النوع من الاستثمار الزراعي. فهناك مشاريع الطلمبات والتي تدار من قبل الحكومة ويقوم المزارعين بزراعتها وقد انشئت هذه المشاريع في البداية بواسطة رأس المال الخاص . وعندما انخفضت اسعار القطن احتج المزارعين ولم تعد هذه المشاريع مربحة ولذلك اخذتها الحكومة ومنحت الرأسماليين تعويضات سخية، حدث هذا في عام ١٩٦٨م وعرفت حينها بعملية الإصلاح الزراعي . وتشمل هذه المشاريع مشاريع طلمبات النيل الابيض والنيل الازرق وهي حوالي ٦٢ مشروعاً في منطقة النيل الازرق وتبلغ مساحتها حوالي ٢٨٢٠٠٠ فدان و١٦٨ مشروعاً في النيل الابيض مساحتها الكلية ١٩٠٠٠ فدان. وقد كانت عبارة عن شرائط زراعية ضيقة علي ضفتي النيل تحدد من شمال الخرطوم .

ولقد أنشأت الحكومة الاستعمارية هذه المشاريع في فترة الحرب العالمية الاولى ثم توسعت في الفترة ١٩٢٦ - ١٩٣٦ . وطبقا للتقديرات التي اجريت في ١٩٢٦م نجد ان هنالك حوالي ٩ مشاريع مروية في المديرية الشمالية تبلغ مساحتها الكلية حوالي ٣٦٠٠٠ فدان . وتغطي الاحصائيات المتوفرة عن المشاريع الحكومية الزراعية تقديراتنا عن مساحة الاراضي المزروعة وطرق الري ولكنها لاتشمل عدد العمال العاملين في هذه المشاريع . وان رأس مال الدولة العامل في المجال الزراعي غير ثابت بل متزايد ويبحث باستمرار عن مناطق استثمار جديدة اضافة الي التوسع والتمكن في المشاريع القديمة . والتقديرات الخاصة بالمساحات التي ستضاف كمشاريع للاستثمار بواسطة رأس مال الدولة هي الاتي :-

الرهـد	٣٠٠٠٠٠
٤ مناطق لزراعة قصب السكر	١٨٢٠٠٠
توسيع مشاريع الطلمبات	٢٨٠٠٠٠
ستيت شمال مشاريع عطبرة	١٤٠٢٠٠٠

رأس مال الدولة في الزراعة الآلية :

لم يظهر الانتاج الزراعي الآلي في السودان كنتيجة طبيعية لتطور رأس المال الزراعي ، فقد ظهرت المزارع الآلية لأول مرة في منطقة القصارف في عام ١٩٤٥م كجزء من خطة الانتاج الآلي للمحاصيل في المشاريع بنظام المحاصص* . وكان الهدف من المشروع هو انتاج الغذاء لـ وحدات الجيش المتمركزة في شرق افريقيا . وبعد عام ١٩٥٣م قررت الحكومة تخصيص اراضي للرأسمالية الخاصة ، اذا ماكانوا علي استعداد لتجهيزها للزراعة .

.....

x المحاصص : مزارع يستغل الارض لمصلحة المالك مقابل جزء من المحصول .

ومنذ عام ١٩٦٠ توسعت الزراعة الآلية وشملت مناطق أخرى من الحزام الطيني الذي يمتد غربا من القضايف حتي مشارف الجزء الجنوبي من إقليم السافانا . وبحلول عام ١٩٦٨ خصصت الحكومة حوالي ١٨ مليون فدان للرأسماليين الزراعيين وتمت زراعة مايقارب مليون فدان اضافة للمنطقة المصرح لهم بها، وفي نفس السنة انشأت الحكومة مؤسسة الزراعة الآلية (١٨) .

وتعتبر المساحة الكلية للمزارع الآلية اكبر بكثير من مساحة اراضي زراعة المحاصيل وذلك لان الدورة المتبعة توجب ترك جزء من الارض بور وقد قدرت مساحة مناطق الزراعة الآلية اخيرا بما يقارب ٤ مليون فدان - منها ٣٢٠٠٠٠٠ فدان مزروعة بالمحاصيل وهي عبارة عن مزارع حكومية . و ٣٠٠٠٠٠٠ فدان عبارة عن مشاريع زراعة الية وما يعادل ٢٥ مليون فدان عبارة عن مزارع خاصة مصدقة وغير مصدقة (١٩) .

ويستخدم رأس المال المستثمر في الزراعة الآلية عمال مأجورين ومعظمهم من المهاجرين من القرى المحيطة بالقضايف ومن وسط وغرب السودان . وبينما لايتجاوز مستوى الاجور العام للعمال الغير مهرة في الريف حوالي ٣٠ قرشا في اليوم، نجد ان رأس المال الزراعي في منطقة الزراعة الآلية يدفع اجورا تتراوح بين ٤٠ و ٥٠ قرشا في اليوم و احيانا اكثر ، خاصة في موسم الحصاد .

وهذا يعني ان العمالة هنا منتجة طالما ظل رأس المال يحقق فائضا مجزيا بدفع اجر تكاليف القوة العاملة التي يحتاجها . ومن ناحية أخرى ، نسبة لضغط الوقت في فترات زراعة المحاصيل وحصادها نجد ان الرأسماليين مستعدين لزيادة الاجور حتي يجلبوا اكبر عددا ممكنا من العمال . ويعتبر رأس المال الخاص هو المهيمن علي الزراعة الآلية اذ تعود اليه اكثر من ٦٣% من مساحة المنطقة المستغلة لهذا النوع من الزراعة . ونجد ان المصدر الاساسي لتمويل مثل هذا النوع من الاستثمار هو رأس المال الاجنبي وخاصة البنك الدولي لكل من القطاع الخاص والقطاع الحكومي . وادى اتساع الزراعة الآلية الي تدهور انتاج المحاصيل في المنطقة التي يسودها نمط الانتاج الغير رأسمالي ، وقد كانت مساهمة هذا القطاع في عام ١٩٧٥م ، ١٩٧٦م حوالي ٢٩% من مجمل الانتاج الزراعي ، رغم ان هذا القطاع يضم اكثر من ٥٤% من مجمل المنطقة المستغلة لزراعة المحاصيل .

رأس مال الدولة والانتاج الصناعي :

يتضح اعادة بناء الاقتصاد السوداني لتغطية حوجات السوق الرأسمالية العالمية بصورة جلية في تطور رأس المال الصناعي في السودان . ولم يكن ابدا الاستثمار الصناعي ضمن اهتمامات الدولة الاستعمارية ، والتي اقتصرت اهدافها علي تطور انتاج القطن ومحاصيل التصدير الاخرى . وعلي كل حال ،

فقد اعمقت الصناعة حتي يستمر السوق السوداني معتمداً علي الصناعات والسلع الأجنبية . وحتى حينما بدأت الصناعة في مرحلة ما بعد الاستعمار كانت تعتمد علي المواد الخام المستوردة واستيراد المواد شبه المصنعة . اذ ان الصناعات الاساسية هي التعبئة والتغليف والتي تعتمد علي المنتجات المصنعة وشبه المصنعة . وبعد عام ١٩٤٦ كانت الصناعة حكراً لرأس المال الخاص الذي يعتمد بصورة كبيرة علي رأس المال الاجنبي . وكان دور الدولة مقصوراً في خلق الظروف الصالحة لاستثمارات رأس المال الخاص وتوفير ومنح التسهيلات والحوافز لكل من رأس المال الخاص والاجنبي ، اضافة الي تركيزها علي الاستثمار في مجال البنيات الاساسية والمجالات التي لم يكن القطاع الخاص راغباً في الدخول فيها . ويعتمد استثمار الدولة في هذا المجال علي رأس المال الاجنبي وخاصة من اوربا الغربية والبنك الدولي . وبلغت القروض الاجنبية عام ١٩٤٦ حوالي ٩٠ مليون جنيه سوداني . وفي ١٩٦٥م ارتفعت الي ٢٤٦ مليون جنيه سوداني ، ١٠ مليون منها قد استدانتها الحكومة من البنك الدولي ، وتشير الفترة بين ١٩٧١ - ١٩٧٣ الي زيادة كبيرة في القروض . فقد كانت الاقطار العربية والصين من اهم المصادر الممولة في تلك المرحلة ، فمثلاً في عام ١٩٧١ كان مجمل القروض ٤٠٨ مليون جنيه سوداني منها ١٤ مليون من الصين و ٨٩ مليون من ابوظبي والكويت . ففي عام ١٩٧٢م وصلت القروض الاجنبية الي ٣٧٢ مليون جنيه وارتفعت الي ٧٢٢ مليون عام ١٩٧٣ .

الجدول ١-١

يوضح الجدول اثناء القروض الاجنبية للسودان والديون التي لم تدفع :

مصدر القرض	حجم القرض	المبالغ التي كان المفترض تسديدها
	(بالجنيه السوداني)	عام ١٩٧٣ (بالجنيه السوداني)
البنك الدولي	٦٦٩٧٤٠٨٠	٤٧٧٨٣٢٤٦
اوربا الغربية	٤٤٨٧٢٢٤٧٠	٢١٢٤٥٦٤٦
اوربا الشرقية	٨٨٨٣٦٣٠٠	٦٧٩٠٧٩٣١
اقطار عربية	٢٦٠٤٨٣١٦	١٠٧٣٤٠٥٠٧
افريقيا و د م ب	١٢٤٩١٧٠	١٢٨٥٣٦٤
تمويلات أخرى		
من اوربا الغربية	٨١٤٠١٣٦	٣٩٦٢٣٤٤
الاجمالي	٢٣٦١٢١٠٧٢	١٢٢٨١٩٠٣٨

فالقروض الاجنبية لاتعطي للدولة المدينة الفرصة فقط لامتلاء شروطها ، ومن ثم السيطرة علي اقتصاد البلاد بل تنهك عائد الدولة نفسها . فمدفوعات السودان لسداد القروض الاجنبية وفوائد هذه الديون تتزايد بصورة مستمرة وقد ارتفعت الديون الاجنبية من ١١١ مليون جنيه سوداني في عام ١٩٧٠ ، الي ٣٧٢ مليون جنيه في عام ١٩٧٥ . وفي نفس الفترة ازدادت فوائد الديون من ٢٤٥ الي ٩٩٩ مليون . أي ان نسبة معدل الزيادة المئوية وصلت الي ٣٢٢ . وبالمقارنة مع عائد الصادرات نجد ان مايدفعه السودان علي تلك الديون قد زاد من ١٤٪ الي ٢٨٪ في عام ١٩٧٥ (٢٠) .

وبالنظر الي الاستثمار الاجنبي المباشر، وقانون تطوير وتشجيع الاستثمار لعام ١٩٧٢م وقانون تنظيم وتشجيع الاستثمار في الخدمات الاقتصادية لعام ١٩٧٣م وقانون تشجيع الاستثمار الزراعي لعام ١٩٧٦ ، يتضح بصورة جلية ان السياسة الاقتصادية في السودان لا تنفق ضد المؤسسات والمستثمرين الاجانب .

ومن الجدير بالذكر ان من بين سبعة رخص لانشاء مشاريعا زراعية منحت لبعض الرأسماليين ، رخصة واحدة منحت لرأسمالي واحد من هؤلاء يستثمر بموجبها في مساحة مساوية لمشروع الجزيرة .

وبناء علي الخطة الستية المعلنه ١٩٧٨/٧٧ - ٨٣/٨٢ خصص حوالي ١٥٧٠ مليون جنيه للاستثمار الحكومي ، ٥٣٪ منها يتم تمويلها من قبل رأس المال الاجنبي واوضعت الخطة صراحة بان التمويل الاجنبي سيكون بمثابة العمود الفقري للاستثمار الزراعي في القطر . وتتوقع الخطة ان يتم استقطاب حوالي ١٧٨٠ مليون من رأس المال الاجنبي ليتم توزيعها بين القطاع الخاص والعام . ويكون نصيب القطاع العام حوالي ٨٣٥ مليون بينما القطاع الخاص حوالي ٥٥٠ مليون (٢١) .

التباين بين الشمال والجنوب :

نتج عن عملية تراكم رأس المال في السودان ، ومنذ بداية المرحلة الاستعمارية علي وجه الخصوص تبايناتا مختلفة وقد تطورت في تناسق احيانا وفي تناقض احيانا اخرى مع التطور التاريخي لعملية الانتاج .

فالاقاليم التي ادهر فيها الانتاج الرأسمالي اصبحت مراكزا لجذب العمال وبالتالي اصبحت متطورة اكثر من غيرها . ونجد ان الدولة كانت تلعب دائما دورا مهما لخلق الظروف الضرورية لتراكم رأس المال ، وقد عمقت هذه التباينات بتوزيعها للموارد وتركيز البنيات الأساسية في مراكز الانتاج ومراكز التبادل والتمويل . وهكذا شهد المجتمع السوداني تبايناتا اقليمية بين المديرية ، ويتضح هذا بصورة ادق بين الشمال والجنوب . واطافة الي ذلك نجد ان هناك تباينات واضحة بين المناطق الريفية والحضرية علي نطاق القطر وتظهر هذه التباينات في مستويات الدخل وعدم التوظيف والاستفادة من الموارد وتعتبر هذه هي الاسباب المحفزة للهجرة .

وكما ذكرنا من قبل ان اهتمام بريطانيا بالسودان يرجع لكونه مصدرا للمواد الخام وخاصة القطن، وسوقا لسلعها المصنعة . ومن خلال هذه العملية ، وفي فترة الخمسة عقود التي تمثل فترة الحكم الاستعماري البريطاني ، نجد ان مناطق الانتاج مثل النيل الازرق والقضارف اخضعت لاشكال التحول الرأسمالي المباشرة وربطت المناطق الاخرى مثل كردفان ودارفور بصورة متزايدة بسوق التصدير عن طريق رأس المال التجاري . اما التخلف في جنوب السودان ، فهو يرجع الي حقيقة ان بريطانيا لم تكن ترغب في نوعية المنتوجات الموجودة في المنطقة وربما يكون السبب في ذلك هو ان هنالك بعض المناطق الاستوائية والتي تقع تحت دائرة الامبراطورية البريطانية يمكن ان تستغل باقل تكلفة من جنوب السودان . والمشكلة الثانية هي المواصلات ، لانه من الصعب والمكلف بالنسبة لبريطانيا ان تنشئ نظام مواصلات شامل في قطر شاسع مثل السودان .

واستغلت بريطانيا الاختلاف الثقافي بين القبائل الجنوبية والشمالية وبنيت سياسة التفرقة والانفصال بين الاقليميين ، كما شجعت عدم التداخل والتمزج بينهم . وشجع الاستعمار التعليم الارشالي وادخلت المسيحية في الجنوب . اما نظام التعليم العام للدولة قد دخل الجنوب في عام ١٩٥٥م خلال فترة الحكم الذاتي وحتى ذلك الوقت كان نظام التعليم المتبع في الجنوب يختلف عن التعليم في الشمال ، في ان اللغة الاساسية المستعملة في النظام التعليمي هي اللغة الانجليزية وليست العربية . ونتج عن هذا صراع طويل كان قد بدأ في السنة الثانية من فترة الحكم الذاتي (في اغسطس ١٩٥٤) .

وفيما عدا حركة رأس المال التجاري الذي ادخله اساسا عدد من التجار الاجانب والمهاجرين ثم تبعهم السودانيون ، ظل ارتباط الاقليم الجنوبي بالسوق الرأسمالي ضعيفا ثم ازداد هذا الارتباط بعد الاستقلال بعد ان شجعت الحكومة التوجه الرأسمالي في الزراعة بمنح قروض سخية للرأسماليين عن طريق البنك الزراعي . هذا بالإضافة الي ان المحاولات الرامية الي تشجيع الجنوبيين للارتباط بالاقتصاد النقدي ، مثل تجربة مشروع الزاندي في الفترة الاستعمارية ، والتي اعيقت بسبب حركات التمرد . وقد كانت الوسيلة الاساسية المستخدمة هي تشجيع ظهور النزعات الاستهلاكية من خلال توفير سلع استهلاكية جذابة مثل الدراجات والاسرة والملابس والتي لايمكن الحصول عيها الا بالتقود .

ويوجد ثلث السكان الرعاة في جنوب السودان ، وبمقارنتهم برصائفهم في الشمال يتضح انهم يبيعون عددا اقل من الماشية ، ولكن بدخول المواد الاستهلاكية واتساع التعليم بدأ الدخل من الماشية يزداد حتي في الجنوب نفسه (٢٢) .

وادت التنمية الغير متوازنة بين الجنوب والشمال ، الي الهجرة من الجنوب للشمال . ويشكل العمال المهاجرين من الجنوب نسبة مميزة من القوى العاملة في الشمال ، وخاصة في مجال البناء وخدمات المنازل .

وبالنظر إلى الإنفاق الحكومي الكبير في الجنوب وخاصة في الفترة ما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٦م ، حينما كانت حكومة الاقليم الجنوبي تتسلم في المتوسط ٣٢- مليون جنيه سنويا من ميزانية الدولة ، ربما يبدو وكأن السكان في الجنوب يعتمدون اساسا علي الشمال (٢٣) ، ولكن من المهم توضيح الطريقة التي توزع بها هذه المبالغ ، اذ انها لاتستخدم في الانتاج بل تستخدم اساسا لتمويل اجهزة الدولة في شكل مرتبات ومباني ، وتستهلك الحكومة الاقليمية - التي قامت عام ١٩٧٢م جزءا كبيرا من هذا المبلغ في شكل مرتبات فقط . وفي عام ١٩٧٢ صرف حوالي ٤ مليون جنيه في بناء منازل للمسؤولين في الحكومة الاقليمية في الجنوب .

ومن الملاحظ ان الكتاب السودانيين والاجانب يركزون ، في تناولهم لسكان جنوب السودان علي التركيبة العرقية . اما بالنسبة لتحليلات المنطقة من منظور الاقتصاد السياسي ، رغم انها لاتتغلل من اهمية قضية الاقليات العرقية الا ان المسألة الاهم هي ليست النظرة للمواطنين الجنوبيين علي اساس عرقي بل اعتبارهم افرادا منتجين . اذ ان عملية تراكم رأس المال هي التي خلقت ظروف التنمية الغير متوازنة بين الشمال والجنوب . وان سياسة التفرقة التي تمت في فترة الحكم الاستعماري هي ظاهرة فقط لعامل واحد في هذه العملية .

التباين بين الريف والحضر :

وادت نفس العملية والتي نتجت عنها التنمية غير المتوازنة بين الشمال والجنوب الي التباينات والاختلافات بين المناطق الريفية والحضرية في كل من الشمال والجنوب . وقد ظهرت هذه التباينات في حجم العطالة ومستويات الاستهلاك وتوزيع الدخل وسوء توزيع الخدمات والبنيات الاساسية . وتعاني المناطق الريفية من العطالة والعطالة المقنعة . نتيجة لاذدياد السكان والزحف المحراوى وتوسع الزراعة الآلية ولهذا اجبر سكان الريف علي الهجرة من مناطقهم الي المناطق الحضرية وشبه الحضرية . وطبقا لتعداد ١٩٧٣ فان معدل الهجرة من مديرية الي اخرى في داخل السودان قد وصل الي ثلاثة اضعاف ماكان عليه الحال في الفترة ما بين ١٩٥٦-١٩٧٣ . وتمثل مديرية الخرطوم اكبر منطقة جذب للسكان المهاجرين (حوالي ٣٠٪) . تليها مديرية النيل الازرق (حوالي ٢٩.٧٪) ثم كسلا (١٠.٧٪) . اما المناطق الطاردة للسكان هي المديرية الشمالية وكردفان ودارفور وكذلك الاقليم الجنوبي . وفي عام ١٩٥٦ وصلت نسبة سكان المدن حوالي ٨.٣٪ من مجموع السكان الكلي وان ٣٠٪ من هؤلاء يسكنون الخرطوم وحدها . وقد شهد الاقليم الجنوبي اعلي معدل للنمو الحضري ، فقد ازداد سكان الحضر في الجنوب بنسبة ٣٨.١٪ في الفترة بين تعداد ١٩٥٦ واحصائيات ١٩٦٧م (٢٥) .

فالتباينات والاختلافات بين الريف والحضر تتضح من العطالة التي وصلت الي معدل ٢٩% ، والتي تتراوح نسبتها بين ١٥% في المناطق الريفية الي ٧٥% في المناطق شبه الحضرية و٩٦% في المناطق الحضرية .

ويبدو من هذه الأرقام ان المناطق الحضرية تعاني اكثر من العطالة لكن في الحقيقة ان هجرة العطالة من الريف بصورة مؤقتة أو دائمة الي المناطق الحضرية تشكل الجزء الأكبر من غير المستخدمين بالمدن . ويحدث هذا بالتحديد نتيجة للتباينات وسوء توزيع التوظيف وجوانب أخرى تميل لرضا المناطق الحضرية (٢٥) .

فتمو المدن نفسها كان نتيجة لتركيز الخدمات في المدن الكبيرة والذي تبع بصورة عامة مواقع الانتاج منذ فترة الاستعمار . وتاريخيا نجد ان فائض المناطق الريفية يمتص شكل عمالة مهاجرة كما تمتص الأرباح أيضا الي خارج اقاليم الانتاج مثل كردفان ودارفور والنيل الأزرق وتحول الي مناطق أخرى مثل الخرطوم وبورتسودان لاعادة استثمارها حيث تتوفر البنيات الأساسية لتحقيق المزيد من الأرباح .

وان احدى توابع هذا التعدد من العمليات هو التفاوت في الدخل والإنفاق في كل من الريف والحضر . كما في الجدول ١-٢ نجد ان هناك فوارقا كبيرة في توزيع الدخل بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية اذ نجد ان مائتاه المناطق الريفية يقل بكثير عما تناله المدن حيث ان ٣٤% من سكان الريف هم من هؤلاء الذين تعتبر دخولهم اقل دخول في القطر (أقل من ١٠٠ جنيه في السنة) بينما نجد ان نسبة ٣٨ فقط من سكان المدن تدخل في هذا النطاق . وان ٢٢% من سكان المدن هم من ذوي الدخل العليا بينما تدخل نسبة ٣% فقط من سكان الأرياف في هذا النطاق . القائمة ١-٢ توضح هذه التباينات بالنظر الي الإنفاق .

الجدول ١-٢ . يوضح توزيع الاسر علي حسب الدخل السنوي في الفترة ١٩٦٨-٦٧ :				
المناطق الحضرية	شبه الحضرية	الريفية	المناطق	كل
الدخل السنوي (بالجنيه السوداني)				
٢٨%	١٥%	٣٤%	٣٠%	أقل من ١٠٠ جنيه
٢٤	٣٤	٤٧	٤٢	من ١٠٠ - ٢٠٠
٢٥	٢٢	٤١	١٣	من ٢٠٠ - ٣٠٠
١٤	١١	٤٣	٥	من ٣٠٠ - ٤٠٠
٩	٥	١٤	٢	من ٤٠٠ - ٥٠٠
٢٢	١٠	١٣	٤	أكثر من ٥٠٠
٤١	٢٧	١٤	١٨	متوسط الدخل

المصدر قسم الإحصاء ، بحث عن الوحدات الأسرية في السودان للفترة ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، الخرطوم ١٩٧٠ .

ويساهم الانتاج الزراعي والذي يعتبر نشاط سكان الريف الاساسي بحوالي ٤٠% (في الناتج المحلي الاجمالي) • وان منتجي هذا القطاع يشكلون ٢٨% من المجموع الكلي للسكان في القطر • ولكننا نجد ان الارقام الخاصة بالاستهلاك توضح بانهم يستهلكون اقل مما ينتجون • ووضح تقرير منظمة العمل في ١٩٧٥ الفرق الحاد بين مستوى دخول سكان المناطق الريفية والحضرية ، ويبين التقرير ايضا وجود الاختلافات بين مستوى الدخل بين الشمال والجنوب • وتوضح الارقام الخاصة بالانفاق الحكومي بان عائدات البلاد تصرف بصورة توكد استفادة سكان الحضر وجهاز الدولة نفسه • ويبين المسح الاحصائي لعام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ، بان ١١ مليون جنيه خصصت لوزارة التعاون وتوفير المياه الاقليمية وحدث هذا رقم انعدام المياه ناهيك عن الكهرباء في مناطق عدة من مديرتي دارفور وكردفان وفي المديرية الاخرى وبما فيها الخرطوم اذ توجد بعض المناطق والقرى ليست بها خدمات مياه وكهرباء • وخصت الدولة حوالي ١١٣ مليون جنيه للخدمات الصحية لكل القطر وحوالي ٢٠٤ مليون للتعليم • ان هذه المبالغ رغم صغرها فقد انفقت اساسا في ادارة الخدمات القائمة رغم ان مثل هذه الخدمات غير متوفرة في معظم المناطق الريفية وشبه الريفية • وفي نفس العام خصصت حوالي ٤٩٠٩ مليون للدفاع والامن اى مياوى تقريبا حوالي ٤ مرات ونصف لما خصص للصحة و مايعادل ميزانية التعليم مرتين ونصف (٢٦) •

وان انشغال النظام السياسي بامنه بدلا عن رعاية الجماهير يبدو واضحا هنا • وينعكس هذا ايضا في القوانين القمعية والقيود علي حرية الحركة والاعلام والتنظيم والتي ابتلي بها القطر في معظم مرحلة ما بعد الاستعمار • ويتضح الامر هنا في ان الدولة السودانية في فترة ما بعد الاستعمار بشغفها الشديد لتمهيد الطريق للتنمية الرأسمالية ، كان عليها ان تقابل وعي الجماهير المنصاعد بمزيد من القمع • واتسم التغفل الرأسمالي في السودان بالجهد المتواصل من قبل الطبقات الحاكمة بتجريد الجماهير الواعية من كل ما يهدف الي اعاقه ذلك التطور •

الخاتمة :

توصلنا في هذا الفصل الي عدد من النتائج من خلال تحليلنا لبعض جوانب اقتصاد السودان السياسي :
اولا: ان علاقات وقوى الانتاج واشكال الملكية والبنيات الاساسية قد شكلت في فترة الحكم الاستعماري لخدمة اهداف الرأسمالية البريطانية •

ثانيا: ان عملية التغفل الرأسمالي في السودان والتي بدأت علي نطاق واسع خلال مرحلة الاستعمار استمرت بصورة مكثفة في مرحلة ما بعد الاستعمار مما اخضع القطر لنفوذ الرأسماليين في فترة الاستعمار الحديث •

ثالثاً: اعطاء الفرمة لرأس المال الاجنبي للتوسع بلا قيود في المرحلة الاستعمارية . وكشفت الدولة عن طبيعتها الرأسمالية المتنامية واستمرت تلعب دوراً اساسياً في تشجيع كل من رأس المال الاجنبي والمحلي للاستثمار في السودان وخلق الظروف الضرورية له بمنح الحوافز والاستثمار في البنيات الاساسية .

رابعاً: وقد ادت هذه العملية الي زيادة التفكيك المستمر لنمط الانتاج الفبر رأسمالي وسيادة النمط الرأسمالي ولم يصبح النمط الاول مرتبطاً بالنمط الثاني علي مستوى التبادل فقط بل اننا نجد ان علاقات الانتاج نفسها قد اخضعت في الفترة المعاصرة للتحويلات الرأسمالية .

خامساً: وتتضح سيادة نمط الانتاج الرأسمالي في حقيقة انها النمط الذي يتحكم ويوجه المرتكزات الاساسية لاقتصاد البلاد . وتتضح سيادة نمط الانتاج الرأسمالي بصورة اعمق في التباينات بين المناطق الريفية والحضرية وكذلك في التباينات بين الاقاليم نفسها .

سادساً: ان عملية تراكم رأس المال نفسها ادت الي التطور الحضري السريع وزيادة الهوة بين المناطق الريفية وايضا التفاوت المميز في الدخول والانفاق بين سكان المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية .

سابعاً: ان التحالف بين القوى الرأسمالية والدولة ادى بصورة تلقائية الي تزايد القمع في مرحلة مابعد الاستقلال وقد وصل هذا القمع ذروته في الفترة المعاصرة ويتضح ذلك في مصادرة الحريات الديمقراطية ولولا مصادرتها ربما تمكنت القوى المناهضة لتفغلل رأس المال من الظهور الي السطح وحقت اهدافها .

Notes:

1. Ian Cumison, 'Aspects of Social Anthropological Research in the Sudan' in Yusf Fadl Hassan (ed), Sudan in Africa, Khartoum University Press, Khartoum, 1971.P.186
2. Archie Mafeje, 'The Ideology of Tribalism', Journal of Modern African Studies, Vol. 4, No.2, 1971, pp.153-61.
3. M.Hashim Awad, 'The Evolution of Land Ownership in the Sudan' Middle East Journal, Vol. XXV, 1971, p. 212.
4. Ibid., pp.218-9
5. Ibid., pp.220-21
6. A.A.Bishai, Export Performance and Economic Development in Sudan 1900 - 1967, Ithaca Press, London, 1976, Table 1.
7. Bishai, op, cit., p. 15.
8. E. Laclau, Politics and ideology in Marxist Theory. New Left Books, London, 1977.
9. M.S.Bayoumi, "Guidlines Towards Development of Nomadism in the Sudan", in ILO, Growth, Employment and Equity, Ali Mohamed Alhassan (ed), Khartoum 1977, pp.98-102.
10. Ibid., p. 103.
11. Frederick Barth, op. cit.,
12. Farah Hassan Adam and Mahasin Khaidir, 'Development of Small-scale Agriculture'. in ILO, 1977.
13. Farah Hassan Adam and mahasin Khidir, op. cit., p. 39.
14. Ibid.
15. Tony Barnnet, 'The Gezira Scheme', in Ivar Oxaal et al. (eds) Beyond the Sociology of Development, Routledge and Kegan Paul, London, 1975. p. 182
16. Preliminary Reports of Classification, Grouping, Extension and Modification of Pumping Schemes on the Blue and White Nile, Ministry of Irrigation, Khartoum. 1972.
17. Sudan Gezira Board, CESM Estimates, 1976.

١٨-- مؤسسة الزراعة الآلية ، دليل ، ١٩٧٤ الخرطوم

19. IBRD/IDA Appraisal Report on Second Mechanized Farming Project No. 708 IBRD/IDA, Khartoum, 1972. Perhaps unauthorized lands are more than IBRD estimates.
20. The Six Year Plan, Vol. 1, P.36.
21. Ibid., P. 92-4.
22. Ali M.AL Hassan (ed), ILO Report, Khartoum, 1977.

٢٣- وبحلول عام ١٩٨١ ارتفعت أكثر ووصلت الي حوالي ٦١ مليون جنيه سوداني سنويا ، حيث تصرف منها ١٥ مليون جنيه سنويا في شكل مرتبات والانتفاق علي النواحي الادارية الاخرى .

24. Ibid., pp.86-7.

25. Ibid., pp.132-5.

26. G.M.Hamid, The Utilization of Public Funds Mainly Originating from Agricultural Sector and its Impact on the Economic Development in the Sudan 1955/56-69/70, Ph.D., thesis, University of Leeds, 1977, pp.181-2. This pattern has intensified in recent years. In 1980/81 government expenditure on defence and public forces amount to Ls.153.1 million while that on social services was only Ls.37.7. million. It is interesting to note that expenditure on miscellaneous and others amounted in the same year to Ls.418.7 million : this include expenditure on security, government single part and the like. (See Sudan Guide, Planning and Mangement Consultancy. 1981, P.79, table no.8.) Expenditure on education was Ls.10.8 million.

الفصل الثاني

تراكم رأس المال الخاص : التجارة والزراعة

الفصل الثاني

تراكم رأس المال الخاص

التجارة والزراعة

هذا الفصل والذي يليه يحددان اصل وتطور رأس المال الخاص منذ بداية الحكم الاستعماري البريطاني في عام ١٨٩٨م وحتى الوقت الراهن ويتتبعان كذلك النماذج المتغيرة للاستثمار الذي ساهم في تكوين الطبقة الرأسمالية السودانية في قطاعي التجارة والزراعة .

اما قضايا القطاعات الصناعية والمالية والخدمية فستناقش في الفصل التالي .

وعكس نمو الرأسمالية الخاصة اثناء الفترة الاستعمارية ، الطبيعة التابعة والتي يتميز بها الاقتصاد السوداني. وان هذه التبعية الاستعمارية قد ساهمت بصورة مباشرة في خلق طبقة رأسمالية زراعية محلية وسهلت ايضا نمو طبقة رأسمالية تجارية متحالفة معها. وسيقوم هذا الفصل بمتابعة هذه النقاط بالوثائق ، وسيوضح عملية تراكم رأس المال الخاص لفترة مابعد الاستعمار. كما يوضح الفصل ايضا عملية سودنة التجارة الخارجية والتسهيلات المتنوعة المدعومة من الدولة لتشجيع استثمار رأس المال الخاص باشكال جديدة في الزراعة والتجارة . ويشير الفصل ايضا الي اشكال تفلغل رأس المال الاجنبي الجديدة ، وسياسات الدولة في هذا الخصوص .

التجارة : الفترة الاستعمارية :

ظهرت التجارة مع الاقطار الاخرى في السودان قبل الاستعمار بفترة طويلة . وحسب قول اوفاهي ، فان سلاطين الممالك السودانية كانوا منخرطين في تجارة التصدير والاستيراد منذ نشأة هذه الممالك في القرن السابع عشر وعلي اي حال فان بداية الحكم الاستعماري قد شكلت مايشبه نقطة تحول حاسمة بالنسبة للرأسماليين التجاريين المحليين ، اذ اخضعت حركتهم منذ ذلك الحين للشركات البريطانية والتي كانت نشطة وقتذاك وكانت تعمل تحت اسماء مثل جلاتلي هانكي ، متشل كوتس ، بوكسل ، سودان مركنتايل واسماء اخرى . وارتبط نمو الطبقة الرأسمالية المحلية ارتباطا وثيقا باحتياجات الاسواق المحلية وخاصة السوق البريطانية وكنتيجة لذلك فان السلع وبالتالي المناطق التي اسهمت في تراكم رأس المال الخاص قد حددت سلفا حسب حاجات الاسواق العالمية بدلا من حاجات السوق المحلي .

وتاريخيا ، نجد ان سلعا معينة قد قامت وبدرجات متفاوتة ، بلعب دور مهم علي نحو خاص في تراكم رأس المال الخاص . واهم السلع من وجهة النظر هذه كانت الذهب ، العاج ، بيض النعام ، الماشية ، الجلود ، الصمغ العربي ، القطن والحبوب الزيتية وتعود اهمية السلع بصورة رئيسية الي امكاناتها كصادرات .

واكتسبت اقاليمها معينة اهميتها بسبب الفرص التي اتاحتها لتراكم رأس المال الخاص . وهكذا نجد ان اقاليم معينة قد تحولت الي الشراة نتيجة لظهور ونمو الرعيل الاول من الرأسماليين والتجار المهاجرين والمحليين . كأمثلة لهذه الاقاليم يمكننا ذكر سواكن ، المسلمية ، الفيشة والجنوب . وكان هذا في الفترة المبكرة للاستعمار اما في الفترة المتأخرة له ظهرت بورتسودان ، القضارف ، جنوب كردفان ، دارفور والخرطوم . وكانت قيمة تجارة السودان الخارجية تزداد بصورة متواصلة خلال الفترة تحت الدراسة . وشدة حقيقة مشيرة وهي الزيادة الدرامية في بعض الصادرات والناشئة من تذبذب الطلب في الاسواق الاجنبية .

ورغم ان المهاجرين وقلة من السودانيين قد كانوا منغمسين في تجارة الاستيراد والتصدير الا ان الاجانب والشركات الاجنبية كاسوا علي نحو كبير يملكون النصيب الاوفر من هذه التجارة وذلك في الفترة الاستعمارية . فمثلا كان من الاحد عشر مستوردا رئيسا للآلات الزراعية ، ثمانية اجانب واثنان من المهاجرين (سودانيين بالتجنس) وواحد فقط كان سودانيا بالميلاد(٢) . وعلاوة علي ذلك فان هذه الشركات الاجنبية كانت تتحكم في كل أو علي نصيب كبير جدا من صادرات السلع الرئيسية ، وكان البعض منهم ممثلين لشركات اجنبية متعددة مثل مجموعة سودان مركاتايل والتي كانت تجمعا ل ٧٥ شركة بريطانية .

وكان توفر التمويل عاملا مساعدا في تسهيل التجارة الخارجية طوال الفترة تحت الدراسة . وكان التمويل كله يأتي من فروع المصارف الاجنبية في السودان ، حيث ان اول مصرف سوداني كان قد بدأ عمله في عام ١٩٦٠م . وذهبت معظم القروض قصيرة الاجل التي منحتها هذه المصارف للتجارة الخارجية وحتى بعد تأميم هذه المصارف في عام ١٩٧٠م ظلت التجارة الخارجية في رأس قائمة المتلقين للقروض المصرفية .

وكان انتاج الصمغ والحبوب الزيتية ، وهي السلع الاساسية والتي مكنت التجار من تنمية رؤوس اموالهم ، يتم وفق نمط غير رأسمالي . وان اشر تغلفل رأس المال الاستعماري لم ينحصر فقط في اضافة القطن لقائمة هذه السلع وانما امتد ليشمل تسهيل انتاج الحبوب الزيتية والذرة في اطار علاقات الانتاج الرأسمالي ، بهذا فانه قد خفض من حجم الناتج من القطاع للرأسمالي . ويمكن تتبع خطي رأس المال الخاص بمتابعة التطور التاريخي والدلالة الاقتصادية المتغيرة لكل من السلع الاساسية التي كان يتاجر فيها .

تجارة الصمغ :

ان اهمية الصمغ كمصدر لتراكم رأس المال الخاص تنشأ من حقيقة انه وحتى قبل الحكم الاستعماري البريطاني كان السودان اكبر منتج للصمغ في العالم ويتحكم بنسبة ٧٥% من انتاج العالم . وكانت هذه التجارة تدار

بصورة كاملة بواسطة القطاع الخاص المحلي والاجنبي (الجدول ٢-١) يوضح اسهام السودان في سوق الصمغ العالمي .

جدول ٢-١			
صادرات الصمغ (بالاطنان)			
السنة	الكمية	نسبته في الصادر العالمي	
١٩٢٩-٢٦	٢٠ر٨٩٠	%٧٩ر٢	
١٩٤١-٣٨	٢٢ر١٠٥	%٧٢ر٠	
١٩٥٣-٤٩	٣٧ر٩٥٠	%٨٤ر٠	
١٩٦٥-٦٢	٤٩ر٢٨٠	%٨٨ر٤	
١٩٦٦- -	٥٥ر٨٦٠	%٨٨ر٥	

:: المصدر : عادل امين بشاى - الاداء التصديرى والتنمية الاقتصادية في السودان - ١٩٠٠ - ١٩٦٧ (ايساكا للنشر ١٩٦٧، ص٥٣ ١٠٣ الجدول ٢)

:: الارقام تبين متوسط الانتاج في هذه السنوات .

وترك تنظيم تجارة الصمغ للتجار الذين قاموا بدورهم بخلق سلسلة من صفار التجار والسماسة لوصولهم بالمنتجين . وكان هو^١ لا^٢ التجار يقومون في النهاية بتسليم المنتوجات لشركات التصدير التي كانت اساسا بريطانية الجنسية . وحسب قول بشاى فان مواسم حصاد جيدة متتالية ، بالاضافة الي اسعار مرتفعة مقارنة مع ماكان قبل ذلك ، قد خلق احساسا بالاطمئنان في تجارة الصمغ ، ذلك الاحساس كان منعديا في انواع التجارة الاخرى في ذلك الوقت وتأكيدي (بشاى) هذا قد امن عليه التقرير السنوى للمجلس الاقتصادى المركزى لحكومة السودان الذى اصدر في عام ١٩١٠ .

وقد حفز هذا الارتفاع المنتظم في صادرات الصمغ في السنوات ١٩١٠-١٩١٢ عملية مد خط السكة حديد للابيض (المركز الرئيسى لتجارة الصمغ) . وان سياسة مد شبكة المواصلات التي اتبعتها الحكومة الاستعمارية ، سعت لمقابلة متطلبات الاسواق الاجنبية وسهلت نمو الفئة التجارية من الرأسمالية في هذه المنطقة ، فعندما وصلت السكة حديد لمدينة الابيض في عام ١٩١٢ ، ارتفعت صادرات الصمغ في سنة واحدة بنسبة ٤٠% تقريبا (من ١٤٠٠ طن الي ١٩٠٠ طن) .

وكان استكمال خط سكة حديد الابيض بداية لنهاية عملية نقل الصمغ السابقة التي كانت تتم من كردفان عبر الخرطوم وامدرمان ثم الي مصر ومن هناك يصدر مرة اخرى . وقد كان السبب واضحا ، فهذا الامتداد الجديد للسكة الحديد قد ربط الابيض بخط بورتسودان الخرطوم الذى اكتمل عام ١٩٠٦ وبذلك امكن شحن الصمغ مباشرة الي الاسواق العالمية .

وحفزت امكانيات التجارة المحلية نمو حركة النقل في تلك الفترة ، فالسلع يمكن ان تنقل بصورة اسرع الي الاسواق وبالتالي اصبحت دورة رأس المال اكثر تسارعا . وشيء آخر مهم نتج عن التوسع في تجارة الصمغ وهو الازدياد المستمر لاهمية سوق الابيض ، فقد لعب هذا السوق والذي يقع في مركز طرق التجارة دورا اساسيا في تسارع معدل تراكم رأس مال التجار السودانيين الذين كانوا يعملون في هذه المنطقة .

فحينما التقت المؤلفة باعضاء غرفة كردفان التجارية في مايو ١٩٧٦ ، وجدت ان اغلب الاعضاء الكبار (الذين تزيد اعمارهم عن الستين عاما) كانوا قد مارسوا انواعا عديدة من الاستثمار الرأسمالي . وبصورة مميزة كانت عملية تركيز رؤوس اموالهم اساسا من تجارة الصمغ . واكثر من هذا فان اثنين من كبار الصناعيين في الابيض - سورد اللقاه الذي تم معهما لاحقا - كانا قد ارتبطا بتجارة الصمغ في بداية نشاطهما التجارى .

تجارة الماشية واللحوم :

ان تجارة الماشية ، مثل تجارة الصمغ ، كانت نشاطا مقتصرنا تماما علي القطاع الخاص . وقد بدأ شكلها الحاضر هذا ، في بداية القرن الحالي رغم وجود اشكالا اخرى لتجارة الماشية حتي قبل ١٩٠٠ . وباستثناء القليل من حالات التذبذب الغير مهمة فان صادرات الماشية في تزايد طوال الفترة التي يغطيها البحث ، وكان تصدير الضأن والابقار الي مصر يتم عبر وادى حلفا . وكانت هذه التجارة ميدانا خالصا للتجار السودانيين وقد حاز واحد منهم فقط علي شهرة استمرت طوال فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية وهو محمد احمد البرير . وقد برز ابنائوه ايضا في كل قطاعات التجارة في زمن اجراء هذا البحث . ثم بدأت حفنة من التجار بتصدير الماشية لمصر بعد الحرب العالمية الثانية .

وحسب وثائق وزارة الزراعة والموارد الطبيعية فان ١٦٦١ رأس من الابقار و٧٥٥٥ رأس من الاغنام تم تصديرها الي مصر عام ١٩٠٤ . كما صدر للسعودية ٢٩١ رأس من الاغنام . وفي عام ١٩١٠ زادت صادرات الاغنام لمصر الي ٦٥٦٦ رأس فيما زادت تلك المصدرة للسعودية الي ٩٧٢٧ رأس (٣) .

وفي عام ١٩١٣ اصدرت الحكومة الاستعمارية قانونا لتنظيم صادرات الماشية ومعدلات الضريبة وذلك لتثبيت عوائدها من هذه التجارة . وحتى عام ١٩١٩ فان المصدرين كانوا يسافرون مع حيواناتهم للاسواق الخارجية . وكان يدفع لهم ذمنا ثمنا لمواشيهم . وفي ١٩١٩ جاء بعض مستوردي الماشية الي السودان ليشرعوا علي التجارة بانفسهم . وكان متوسط الصادر السنوي في الفترة ما بين ١٩٢١-١٩٨٢ يقدر ب ١٦٠٠٠ من الابقار و ٢٥٠٠٠٠ من الاغنام . وفي ١٩٢٤ حسنت مراكز تفتيش الماشية ببورتسودان ، الخرطوم ووادي حلفا ، وبدأ تصدير الماشية من الابيض بواسطة السكة الحديد .

كما أوضح لنا احد افراد غرفة الابيض التجارية ، فان فترة الحرب العالمية الثانية كانت نقطة تحول في تاريخ معظم التجار الرأسماليين في غرب السودان وامدرمان . وان اعلي صادرات الماشية في التاريخ الاستعماري قد تم تصديرها اثناء الحرب العالمية الثانية ، ففي ١٩٤٢ صدر ٥٥٨٩٠ رأس من الابقار و ١٥١٧٨٢ من الاغنام لتغذية جيوش بريطانيا والحلفاء .

وفي هذه الفترة تم تأسيس الشركة الرباعية بواسطة اربعة من التجار البارزين وكان مالكوها هم محمد احمد البرير، وهو اول تاجر مواشي سوداني وقد اشير اليه من قبل، وابو العلا وگردمان وعبدالحميد المهدي . وكان كل هؤلاء من ضمن كبار الرأسماليين طوال الفترة الاستعمارية .

تجارة الحبوب الزيتية :

السلعة التجارية الرئيسية الاخرى هي الحبوب الزيتية ، خاصة الفول السوداني والسهم . وتاريخيا ، لم تكن مختلف انواع الحبوب الزيتية هذه تتمتع بذات الاهمية ولهذا فان اى منها سيناقش منفصلا عن الاخر . فالطريقة التي كانت تتم بها ادارة تجارة الحبوب الزيتية قد كانت مماثلة لطريقة تجارة الصمغ والماشية ، والتي نوقشت سابقا . فقد كانت تدار بصورة كاملة بواسطة القطاع الخاص ، ولكن الدولة استشعرا منها بحجم هذا النشاط المتنامي ، كان ينبغي لها ان تثبت حصيلتها من هذه الانشطة التجارية بفرض ضرائب علي المبيوعات. فكان بعض التجار يشترون مباشرة من المنتجين الصغار لتجنب هذه الضرائب . فالمنتجون يجلبون منتجاتهم لسوق المزاد الذى يماثل سوق الصمغ . وقد خول قانون الحكم المحلي في عام ١٩٥١ للسلطات المحلية صلاحية انشاء هذه الاسواق . وكانت شمة منتوجات محددة ينبغي ان تعرض للبيع في هذه الاسواق وفق شروط المجلس المحلي . وكان يتوجب دفع الضرائب للمجلس المحلي قبل السماح بنقل السلعة الي الاسواق المختلفة . وان السلسلة التي تربط المنتج الصغير بسوق التصدير عن طريق التجار المحليين قد ادت الي ظهور قليل من تجار الحبوب الزيتية الكبار في مناطق الانتاج في كردفان ودارفور .

وتأتي تجارة السهم من حيث الاهمية في الدرجة الثانية من بين الحبوب الزيتية . وان الوضع النسبي للسودان في السوق العالمي كمنتج للسهم قد تحسن بصورة مفطرة حتي اصبح منتجا قياديا في السنوات المتأخرة في الفترة الاستعمارية . وان المواقع المتغيرة للمصدرين الكبار للسهم يمكن ايجازها كالآتي :

قبل سنة ١٩١١ كانت الهند اكبر مصدرا في العالم ، ومن ١٩١٢-١٩٣٨ احتلت الصين هذا الموقع . وفي الفترة ١٩٥٢/٣٢ اصبحت نيجريا تليها الهند ثم السودان . اما من عام ١٩٥٣ حتي الوقت الحاضر فان السودان صار اكبر المصدرين (٤) . وان كبار تجار الحبوب الزيتية كانوا عادة يمارسون تجارة الفول السوداني والسهم في آن واحد .

تجارة القطن

علي عكس سلع التصدير الأخرى ، يتطلب إنتاج القطن إدخال علاقات الإنتاج الرأسمالية . وكانت البداية في مشروع الجزيرة الذي تم تأسيسه عام ١٩٢٤ . ومنذ تأسيس هذا المشروع وحتى منتصف الثلاثينات . كانت عملية إنتاج وتجارة القطن تدار كليا بواسطة شركة اجنبية وهي سودان بلانتيشن سنوكيت والتي امتت اسهمها بواسطة الحكومة الاستعمارية في عام ١٩٥١م .

وفي منتصف الثلاثينات منح السودانيون والسودانيون بالتجنس رخص المشاريع الزراعية لزراعة القطن ، وكان القطن يصدر بصورة رئيسية بواسطة شركات اجنبية مثل كونتوميلكس ، تشيفوكلو وبوكسال . وبعد فترة قصيرة دخل عدد قليل من السودانيون والمهاجرين مجال التصدير وارتبطوا بتجارة القطن وكان معظمهم من اكبر اصحاب مشاريع زراعة القطن وهم ابو العلا ، عبدالمنعم محمد ، عثمان صالح ودائرة المهدي . وهو لا تاجروا ليس فقط في القطن المنتج في مشاريعهم الخاصة وانما اشترى ايضا منتوج مشاريع عديدة والتي لم تكن تملك امكانات خاصة لحلج القطن . وساعدهم هذا علي الانفراد بالسيطرة ، ليس فقط علي مستوى التبادل وانما ايضا علي مستوى الإنتاج .

التجارة : فترة ما بعد الاستعمار :

من السهل الان تتبع النشاطات الرأسمالية التجارية خلال فترة ما بعد الاستعمار . وبالرغم من ان التجارة الداخلية وخاصة تجار الجملة ، قد حازوا علي جزء من ربح الفائض التجاري ، وحتما تراكمت منها رؤوس اموالهم الا ان نصيبهم من الربح الكلي قد كان اقل اهمية من نصيبهم من التجارة الخارجية . وليس هناك احد من بين الـ ٩٣ الرأسماليين التجاريين الكبار في كل الاقاليم التي غطتها هذه الدراسة قد وجد مرتبطا فقط بالتجارة المحلية ، فكلهم قد مارسوا اما التصدير او الاستيراد او الاثنين معا .

وبعد الاستقلال استمرت تجارة السودان الخارجية في زيادة مطردة ، مع التفاوت الملحوظ في بعض المناطق . اضافة الي هذا فان الشركات النشطة في التجارة الخارجية لم تكن خبيرة فقط في تضخيم حجم ايراداتها للتقليل من شأن حجم صادراتها ، وانما كذلك كانت قادرة علي تضخيم التكاليف الأخرى لتجنب الضرائب وتسهيل فرض التراكم الرأسمالي . وهذا كان عادة ما يحقق بواسطة نظام دفاتر الحسابات المزدوجة ، سيارات الشركة الاكان المريح وعلاوات السفر وغيرها .

ويوضح الجدول ٢-٢ تطور تجارة السودان الخارجية بين ١٩٥٦-١٩٧٦ *
صادرات مختارة حسب القيمة للفترة ٥٦ - ١٩٧٦ م

السنة	الصادرات بالملايين	الصبغ	الفول	السهم	الالبقار	الذرة	الواردات (بالملايين)
					الضأن واللحوم		
٥٩-٥٦	٥٤ر٤	٢ر٤	٣ر٩	٢ر٥	١ر٦	٠ر٩	٥٧ر٤
٦٣-٦٠	٦٧ر٩	٥ر٨	٥ر١	٤ر٨	١ر٢	٢ر٢	٨٣ر٨
٦٧-٦٤	٦٩ر٥	٥ر٨	٧ر٧	٥ر٩	١ر٥	١ر٥	٩٩ر٤
٧١-٦٨	٩٦ر٢	٨ر٧	٦ر٦	٧ر٣	٢ر٣	١ر٤	٩٩ر٤
٧٥-٧٢	١٣٧ر٨	٩ر٦	١٨ر٨	١٢ر١	٤ر٩	٢ر٨	٢١٩ر٣
١٩٧٦	١٩٣ر٠	١١ر٢	٣٩ر٠	١٧ر٣	٠ر٦	٣ر٢٠	٣٤١ر٤

* المصدر : وزارة المالية والاقتصاد

المسح الاقتصادي ١٩٧٦-٥٦ اعد من جدول المادر والوارد *

* متوسط ٤ سنوات حتي ١٩٧٦ * ويعطي الملحق رقم ٢ التفصيل السنوي ، ومتوسط
ثلاث سنوات فقط

التجارة الخارجية

ويتضح من الجدول ٢-٢ ، ان التجارة الخارجية كانت تزداد بانتظام خلال هذه الفترة . والتغير الرئيسي الوحيد في المواقع النسبية لسلع التصدير الرئيسية كان يتمثل في تدني موقع الصمغ ويزور الحبوب الزيتية في موقعه . ففي الفترة الاستعمارية كان الصمغ يحتل عادة المرتبة الثانية بعد القطن ولكنه الآن في المرتبة الرابعة بعد الحبوب الزيتية . كما حدث ارتفاعا مهما في صادر الذرة والذي لم يكن مميزا في فترة الحكم الاستعماري . وانعكس هذا مباشرة في ادخال العلاقات الرأسمالية علي مستوى الانتاج في شكل مزارع الية ضخمة . ومن المؤثرات المميزة والتي تسببت نتيجة لارتفاع سعر الذرة وخاصة في الاقطار المجاورة هي الاضمحلال في محصول الدخن وفي حصر المناطق المخصصة لزراعته . وقد كان انتاجه اساسا للاستهلاك المحلي (انظر الملحق رقم ٣) . ورغم انه قد حظرت تصدير الذرة في بعض السنوات وربما يتضح هذا من عدم ظهور ارقام تصديره في الاحصائيات الرسمية للتجارة الخارجية - من المقبول به عموما ان تهريب الذرة لخارج السودان لم يتوقف قط . وفي عام ١٩٧٦ شاهدة المؤلفة اللواري المحملة بالذرة وهي في طريقها بين القصارف وحلفا الجديدة حيث كانت تنقل في الخفاء الي اثيوبيا . وقد اسهم هذا في زيادة شروة هؤلاء التجار الذين كانوا يشاركون في أنشطة التهريب وبعضهم من البارزين اليوم .

وبغض النظر عن الأهمية النسبية للبضائع المصدرة فإن قيمة كل منها قد ازدادت عل نحو مطلق . والذي يهم هذه الدراسة هو نصيب الرأسماليين ، خاصة المحليين ، من التجارة الخارجية مقارنة بنصيب الدولة . وان نصيب الشركات الخاصة نفسه كان من الممكن ان يكون مؤشرا مفيدا لو كانت قد قسمت علي حسب الشركات الأجنبية ومقابلتها السودانية .

وعلي اية حال لم توضح احصائيات التجارة الخارجية في السودان اى تفاصيل يعتمد عليها . وبوضع هذا في الاعتبار ، يكون نصيب الشركات الخاصة طول هذه الفترة تقريبا مابين ٧٠-٨٠٪ من الواردات ، وبين ٣٥-٥٥٪ من الصادرات . ويوضح الجدول ٣-٢ نمو واردات الدولة والوارد الخاص في الفترة مابين ٥٦-١٩٧٠م .

الجدول ٣-٢

واردات الحكومة والقطاع الخاص (متوسط التكلفة الكلية لثلاث سنوات - بملايين الجنيهات السودانية

السنة	مجموع الواردات	الدولة القيمة	النسبة المئوية	القطاع الخاص القيمة	النسبة /
١٩٥٨-٥٦	٥٧ر٤٦	١٣ر٨٦	٢٤	٤٣ر٦٠	٧٦
١٩٦١-٥٩	٦٧ر٩٠	١٤ر٤٠	٢١	٥٢ر٠٦	٧٩
١٩٦٤-٦٢	٩٣ر٤٠	٢٥ر٠٣	٢٧	٥٨ر٣٣	٧٣
١٩٦٧-٦٥	٧٤ر٦٣	١٦ر٨٣	٢٢	٥٧ر٨٠	٧٧
١٩٧٠-٦٨	٩٦ر٨٣	٢٣ر٤٢١	٢٤	٧٣ر٧٥	٧٦

x المصدر: استخلص من التقارير السنوية لبنك السودان . ويوضح الملحق رقم ٢ المعلومات علي اساس سنوي).

فالحدود القانونية علي ارتفاع اسعار الواردات تتراوح مابين ٢٠٪ و٤٥٪ من تكلفة اى سلعة . ويلزمنا ان نوضح ان التقييم كان يحسب علي اساس القيمة النهائية للمنتوج وليس علي اساس C.I.F. (سيف) x. وهذا يضيف الجمارك ، وتكاليف الترحيل الداخلي والتكاليف الإضافية كما تقرها الشركة . وعلي هذا الاساس كان من الممكن اعتبار ان ربحية الشركات الخاصة وصلت الي نسبة ٢٠ مليون جنيه سوداني في الواردات وحدها . ولكن عند الشركات المرتبطة بالتجارة الخارجية في هذه الفترة بالمقارنة كان قليلا . وعلي اساس افتراضات معقولة يمكن تقدير ان مجموع ارباحها من الممكن ان

x (C.I.F.) اختصار لمعني الكلمات التالية : القيمة والتأمين والشحن

تكون في حدود العشرات من الملايين. فالضغط الذي كان يمارسه رجال الأعمال السودانيون علي الدولة لسدنة التجارة الخارجية ، كان سمة مميزة لفترة ما بعد الاستقلال . وكما ذكرنا سابقا انه واثناء الفترة الاستعمارية كانت الشركات الخاصة والمهاجرون هم المسيطرون علي التجارة الخارجية . وازداد الضغط لتغيير هذا الوضع بشكل واضح عقب الانتفاضة الجماهيرية في اكتوبر ١٩٦٤م . ولم تكن النتيجة بوجود صيغة قانونية تميز بين الشركات السودانية وتلك الاجنبية ، ولكن تفضيل وزارة التجارة السودانية للسودانيين علي الآخرين اصبح امرا واقعا فيما يخص منح رخص للاستيراد ، ومن الواضح ان لهذه المحاباة التي كانت تمارس وقتها مكاسب حزبية ، وقد كشف هذا اثناء محاكمة وزير التجارة عقب انقلاب ١٩٦٩م .

وقد تمكن التجار السودانيون ، خلال فترة العشر سنوات التي اعقبت الاستقلال ، من خلق علاقات مع الشركات خارج دائرة بريطانيا ولقد تحصلوا علي توكيلات وحقوق البيع من اقطار مثل المانيا الغربية ، ايطاليا والولايات المتحدة .. واكثر من هذا فقد استطاعوا خلق روابط تجارية مع الاقطار الاشتراكية للمرة الاولى في تاريخ السودان . وهكذا فان التجارة البريطانية كان ينبغي عليها منافسة المنتجات الواردة من اقطار اخرى بمستوى لم تعهده في فترة ما قبل الاستقلال(٥) .

وهكذا ، فان ما يسمي بسدنة التجارة لم يزيل التبعية التي ميزت معاملات السودان التجارية ، وما حدث حقيقة هو زيادة في عدد المراكز الرأسمالية ، والتي تنافست مع البريطانيين علي السوق السودانية . وشمة عامل مؤثر في التجار الرأسماليين الصاعدين في فترة ما بعد الاستعمار ، وهو تأسيس اول مصرف سوداني محلي وهو البنك التجاري السوداني في عام ١٩٦٠م . وهذا المصرف علي اى حال كان قليل الاثر نسبيا حيث انه تمكن من جذب ١٢٪ فقط من مجموع الودائع المتاحة في ذلك الوقت . وكانت المصارف الاجنبية العاملة في السودان تتحكم في اكثر من ٩٠٪ ويعود اكثر من ٥٠٪ منها لبنك باركليز . وكما كان الحال في الفترة الاستعمارية ، شكلت تمويلات البنك للنشاطات التجارية معظم القروض الممنوحة . ويعطي الجدول ٤-٢ فكرة عن الحجم النسبي للقروض الممنوحة لقطاع التجارة مقارنة بالقروض الكلية .

الجدول ٤-٢ يوضح قروض البنك للتجارة الخارجية لسنوات مختارة :

السنة	مجموع	النسبة الصادرات	النسبة الواردات	النسبة المجموع الكلي للتجارة
١٩٥٨	٢٦٥٤٩	١٠٠٪	١٣٢٦٥	٥٠٪
١٩٦١	٥٩٨٨١	١٠٠٪	٢٥٩٣٦	٤٣٪
١٩٦٨	٧٠٨١٧	١٠٠٪	٣٥٩٦٤	٥١٪
١٩٧١	٦٩٨٣٠	١٠٠٪	٤٤٨٠٨	٦٤٪
			١٠٠٩٧	١٥٪
			٥٤٩٠٥	٧٩٪

المصدر : هذه الأرقام مؤسمة علي التقارير السنوية لبنك السودان ١٩٦٧م
ملحق ١٢ ص ١٢٢ ، و ١٩٧٦ ملحق ١٢ ص ١٠٦ .

وقد ذهب تمويل المصادر لنفس السلع المهمة في الفترة الاستعمارية . وان
الأوضاع النسبية لبعض السلع كانت خاضعة للتذبذب حسب مواقعها في السوق
العالمية والتي تأثرت بعوامل اختراع اللواحق الصناعية في حالة الصمغ ،
والخيوط الصناعية في حالة القطن . وبالرغم من الأثار العكسية لمثل هذه
الاشياء علي الأسعار ، فان القيمة الكلية لصادرات الصمغ قد تباينت بين ٩
الي ١٥ مليون جنية سوداني .

وذات صادرات الحبوب الزيتية بصورة كبيرة في فترة مابعد الاستعمار
مقارنة بفترة الاستعمار . ورغم حوجة معاصر الزيوت المحلية ، الا ان نسبة
الانتاج الكلي المصدر من الحبوب الزيتية قد زاد زيادة كبيرة في العامين
١٩٦٧-٥٨ . فعلي وجه المثال زادت نسبة السهم المصدر من ٢٣٪ الي ٥٦٫٤٪
بالنسبة للانتاج الكلي للحبوب الزيتية (انظر ملحق (٤)) .

وادی الطلب المتزايد للحبوب الزيتية محليا وعالميا الي ادخال العلاقات
الرأسمالية لمناطق جديدة ، فقد أدخلت الزراعة الآلية في منطقة القفار .
وهذا علي اي حال لم يحل محل الانتاج المنتج في اطار العلاقات الغير
رأسمالية في الواقع . اما بالنسبة لمنتوج الفول السوداني فان الذي كان
يباع في أسواق المزارد التقليدية في غرب السودان (كردفان ، دارفور) زادت
نسبته لاكثر من الضعف في الفترة مابين ١٩٦٥-١٩٦٥م (انظر الملحق ٦) .

الرأسمالية التجارية وصادرات اللحوم :

بدأ تنظيم تصدير الماشية بصورة رسمية بعد الاستقلال السياسي في عام
١٩٥٦ ، بتحديد متطلبات التسجيل بالنسبة للمصدرين الذين كان ينبغي لهم دفع
ضريبة تبلغ ٥٠ قرشا عن كل حيوان يصدر ، وكان المصدرون لايزالون يشترون
الماشية من المنتجين عبر الوسطاء من صفار التجار . ورغم انه لا يمكن
اعتبارها ضريبة عالية ، الا ان حصيلة الدولة منها قد استمرت في الزيادة
مع ارتفاع الصادرات . وحتى بعد ارتفاع معدل الضريبة الي ٧٥ قرشا في عام
١٩٧٠ لم تصبح عائقا لنشاط المصدرين الذين ازداد حجم تجارتهم في الوقت
الذي كان فيه المنتج يحمل علي النصيب الاقل من سعر الصادرات . والاكثر
خطورة هو تجاهل الرأسماليين الكامل لمتطلبات حفظ وتنمية الثروة الحيوانية
، وهذا النجاهل اخذ حجما منذرا بالخطر في بداية السبعينات حيث وجدت
الحكومة نفسها مجبرة علي وضع بعض القيود علي حركة تصدير الابقار والضأن
وذلك في عامي ١٩٧١-١٩٧٢م .

وارتفع حجم الصادرات من الماشية في فترة مابعد الاستقلال من ١٠٢٤٠٠
رأس من الضأن والماعز في عام ١٩٥٥ و١٩٥٦ الي ٢٢٧٧٠٥ رأس في عام ١٩٦٩ -
١٩٧٠ . وكانت صادرات الابقار متفاوتة بصورة عشوائية خلال فترة مابعد
الاستعمار .

ولقد كان المتوسط في الـ ١٥ سنة الأولى للاستقلال حوالي ١٨ ألف رأس في السنة ، وعلى أي حال تباينت الصادرات الفعلية ما بين ٧٦.٥٥ و ١٨.٣ ويمكن أن تقود هذه الأرقام إلى تصورات خاطئة ، لأن أعداد الماعز والضأن كانت تتزايد في كل فترة تتناقص فيها أعداد الأبقار المصدرة وذلك لتعويض هذا النقص . وفي عام ١٩٦٤ حينما كان الصادر من الأبقار حوالي ١٨.٣ فقط ، وصل الصادر من الضأن والماعز حوالي ١١٨.٣٦٩ ، فالأخيرة مثلت زيادة وصلت حوالي ٤٠٪ مقارنة بالسنة السابقة .

وقد شغل عام ١٩٧٠/٦٩ بداية عهد جديد في تاريخ تجارة الماشية حيث أدخل لأول مرة بصورة واسعة تصدير اللحوم المجمدة . ووصلت الصادرات من لحوم الأبقار والضأن ، في فترة وجيزة إلى مستويات لم تعهدها من قبل . ويكشف تصنيع اللحوم المصدرة بعض الملامح المدهشة (انظر ملحق (٧)) . وان صادرات اللحوم والتي بدأت في ١٩٦٩م بحجم يزيد قليلا على ألف طن قد زادت تقريبا ٢٠ ضعفا وقفزت إلى ٢١.٩٩٨ طن بحلول عام ١٩٧٣ . وقديما فان مصر والسعودية وزائير وأفريقيا الأوسطي كانت المنافذ الرئيسية لصادرات الماشية السودانية ، وحينما أدخل تصدير اللحوم المجمدة فان منافذ جديدة قد فتحت ، وهذه الأخيرة تشمل ليبيا والكويت وبقية دول الخليج ولبنان وسوريا . ومن المهم الإشارة هنا إلى أن تهريب الماشية للاقطار المجاورة قد كان كما هو الحال بالنسبة للذرة ، مصدرا لتراكم رأس المال للتجار وحتى الوسطاء .

ولقد كانت هنالك ٤٣ شركة لتصدير الماشية واللحوم في عام ١٩٧٥ وقد صنفتها وزارة الزراعة والمصادر الطبيعية تحت عنوان "تجار قدامي" وذكر بانهم يصدرون لمصر . وحسب قائمة الوزارة على أية حال ، فان الرأسماليين الذين كانوا أكثر ارتباطا بمجال تصدير الماشية من بداية هذا القرن كانوا ولا يزالون في مقدمة التجار المصدرين في عام ١٩٧٥ . وإضافة لذلك فان ابن أول مصدر للماشية في السودان يأخذ الآن موقعا متقدما في قائمة مصدرى اللحوم وهو من ضمن ثلاثة من الذين كانوا في مقدمة المصدرين في هذه التجارة في الفترة الاستعمارية . وهكذا ويقدر كبير فان ملاك شركات تصدير اللحوم المجمدة والمؤسسة حديثا هم في الحقيقة أحفاد كبار مصدرى الماشية الأوائل . وثمة استثناء ذو دلالة ويمثله تاجر (هو أيضا رأسمالي صناعي) ، كان قد دخل هذا الحقل كمصدر رئيسي للحوم في عام ١٩٧٠ فقط .

الفساد : الدولة وتراكم رأس المال الخاص :

لم تكن اللحوم المجمدة هي الجديد الوحيدة ضمن سلع الصادر السوداني في الفترة المعاصرة . بل فتحت الأسواق أيضا لتصدير الفواكه والخضروات ، المنتوجات اليدوية و سلع عديدة أقل أهمية ، وكانت اللحوم هي الأكثر أهمية .

ومارس التجار الضغط علي الدولة لتمنحهم المزيد من الاعفاءات معتمدين في ذلك علي التصريحات التي تطلق علنا وبصورة متكررة عن امكانيات السودان في ان يصبح "سلة غذاء العالم". هذا وقد اصدرت قوانين جديدة لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي في عامي ١٩٧٢/٧١م. وهذه القوانين اما لتحل محل القوانين القديمة ، كما هو الحال بالنسبة للاستثمارات الصناعية ، أو توفر اطارا جديدا تماما .

وكانت الدولة ترى ان دورها هو ان تصبح العامل الاساسي لتسهيل وتوسيع الصادرات . وكان التبرير لهذا الدور يتمثل في مقولة ان العملة الصعبة هي مفتاح "التنمية" . فمنذ بداية فترة مابعد الاستعمار وحتى لفترة قريبة كانت الدولة تلعب هذا الدور ، الذي كان في مصلحة رأس المال التجارى الخاص . ففتحت مكاتب الملحقين التجاريين بالخارج وبدأت نشاطها ، وهذا واضحاً بالنسبة للندن ، القاهرة وواشنطن . ولاحقاً شمل هذا النشاط عواصم غرب اوربا ، والهند ، واليابان . وعدد آخر من الدول بما فيها الاقطار الاشتراكية . وقد وقعت الاتفاقيات التجارية الثنائية بواسطة الدولة لتتواءم مع المزيد من الاسواق للمنتوجات السودانية . وقد مارس الرأسماليين التجاريين الضغط علي الحكومة لتعطي الاولوية القصوى في الترحيل بالسكة حديد والنقل النهري لسلع الصادرات . ومهم جداً الإشارة هنا الي ان تكلفة الترحيل بواسطة سكة حديد الدولة تشكل حوالي ربع تكلفة الترحيل البرى الخاص واحيانا تكون اقل من ذلك . وكانت الضرائب علي الصادرات غالبا ليست كبيرة مقارنة مع اسعار السلع في السوق العالمية .

وتطور كبير آخر في الفترة المعاصرة ، تمثل في اجازة "قانون اعفاءات الشركات" . فان ادخال هذا القانون يعتبر خطوة نحو سيطرة القطاع العام علي التجارة الخارجية - وفي حقيقة الامر فقد كان خطره قليلا علي الرأسماليين في القطاع التجارى الخاص . فقد خصت ٤٩% من اسهم هذه الشركات للمواطنين ، ولكن كان الرأسماليون المرتبطون بهذه التجارة يشكلون اغلبيه حاملي الاسهم . ولم يشكل قانون اعفاءات الشركات الحد الاقصى لعدد الاسهم التي يملكها المساهم الواحد ، أى عقبة تذكر . فقد كان متاحا للزوجات والابناء وبقية افراد العائلة امتلاك الحد الاقصى من الاسهم . . واكثر من ذلك فقد كان توحيد تموين المنتوجات في السوق العالمية يمكن كل شركة من تأمين أفضل الاسعار لصادراتها .

اما الميزة التالية لهذه المرحلة فقد تمثلت في ما اشير اليه بالاستيراد بدون تحويل عمله نقدا (المقايضة) . واستفاد كثير من الرأسماليين التجاريين فائدة ضخمة من انعدام سيطرة الدولة علي تسعير الواردات التي تأتي بمثل هذا الاسلوب . فقد كان هذا النوع من الاستيراد يتجاوز تلقائيا الاجراءات الشاوبية والتي تتطلب التصديق من وزارة التجارة والبنك المركزى قبل استيراد أى سلعة . فمؤسستي الدولة

هاتين (الوزارة والبنك) كانتا مسئولتان عن ضمان ان سعر السلعة المستوردة في مستوى مقبول ، وايضا الافرار عن ضرورة استيراد السلعة نفسها اخذين في الاعتبار احتياطي السودان المحدود من النقد الاجنبي .

فنظام الاستيراد بالمقايضة لم يكن يخضع لمثل هذه القيود . وكان بإمكان المصدرين التخلص من العملة الصعبة التي يتحصلون عليها بالشكل الذي يرونه مناسباً . وسهل هذا من استيراد العديد من السلع الكمالية وغير الضرورية والتي، علي اية حال ، كانت تباع بسرعة عاكسة بذلك القوة الشرائية الكبيرة التي تراكمت في ايدي القلة .

وبعد آخر في هذه العلاقة بين الرأسماليين والدولة ويتمثل في الفساد ، والذي كان واضحاً في الدولة طوال فترة مابعد الاستعمار . اذ تتنوع اشكال الفساد بصورة اساسية علي حسب طبيعة النظام السياسي ، فقد مورست سياسة التفضيل والرشوة ... الخ ، وبمستويات متنوعة في عملية تراكم رأس المال الخاص ، فقد سبق ان تمت الاستفادة من هذه الممارسات الي الدرجة القصوى . خصوصاً خلال حكم الانظمة العسكرية . اذ يسهل تتبع هذه الممارسات في ظروف الانظمة البرلمانية بسبب وجود المعارضة الشرعية وصحافتها . وتتلاشي قوة هذين المنفذين في وجود الحكم العسكري ، ويأخذ الفساد موضعه خلف الابواب الموصدة ولا تنشر المعلومات عنه الا شفاهة . وتكشف الوثائق التي نشرتها احدى اللجان البرلمانية التي تحرت عن الفساد والتجاوزات في التمويل المصرفي في ٧٦/٧٧ بوضوح عن مدى استفادة الرأسماليين من علاقاتهم مع كبار البيروقراطيين والشخصيات السياسية . وقريباً فقط خرج الي الضوء نموذج الفساد الذي دخلت عن طريقه لورنو (الشركة متعددة الجنسية المشهورة) الي السودان .

وتشكل مشتريات الحكومة ميداناً آخرًا لتراكم رأس المال المكثف بالنسبة لرأسمالي القطاع التجارى الخاص وايضا بيروقراطي الدولة . فعلي الرغم من ان ضوابط مشتريات الحكومة ، والواردات الخاصة لم تكن ابداً قد خرقت رسمياً، الا انها في واقع الحال كانت نادراً ماتوءخذ في الاعتبار في الفترة الماضية القريبة . وقد كشفت نماذج من هذه التجاوزات في مناقشات مجلس الشعب الثاني للفترة ١٩٧٨/٧٤ . وهذه ، علي اى حال ، تشكل فقط قمة الجبل الجليدى . وحصل بعض الافراد علي مئات الالوف وبعضهم حمل علي الملايين من الجنيهات من هذه "العمولات" التي يقبضونها او المصفقات التي يعقدونها مع كبار البيروقراطيين او الوزراء* .

والعامل الرابع الذى يسر تراكم رأس المال التجارى يتمثل في، النقص في السلع الاساسية والذي اصبح سمة مستمرة لهذه الفترة . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا النقص هي النمو السريع للسوق السوداء* . وقد كان استيراد بعض المواد يتم بطريق الاستيراد المذكورة آنفاً، ومن جانب آخر تدخل الكثير من السلع للبلاء عن طريق التهريب . وكانت اسعار السوق السوداء* لسلع مثل مواد البناء ،

منتجات البترول والاقمشة تساوى ما بين ٥ الي ٢٠ ضعف الاسعار الرسمية وللحصول علي العملة الصعبة الضرورية لهذه التجارة فقد اتخذ تهريب الصادرات حجما واسعا اثناء هذه الفترة ..

الرأسمالية الزراعية :

ان امكانيات السودان الزراعية الواسعة كانت دائما تبهر القوى الأجنبية وتجذبها الي داخل القطر . فالمصريين الجياع للارض كانوا طوال التاريخ القديم والحديث يحملون جنوبا ويفكرون بالتوسع الممكن . وبريطانيا ابدت علنا عن رغبتها في السيطرة علي هذه الاراضي الضخمة . وحاربت لتو من موارد رخيصة من المواد الخام لمصنوعاتها . وتحقيقا لاطماعها فان الحكومة الاستعمارية بعد احتلالها السودان ، بدأت في ائجاز الظروف الضرورية لتأمين موارد يعتمد عليها كمواد خام .

فمشروع الجزيرة هو اول واكبر مشروع رأسمالي زراعي في العالم ولم يكن كافيا لارضاء طموحات الحكومة الاستعمارية ، اذ بدأت باعطاء رخصا لزيادة الانتاج الرأسمالي الزراعي وخاصة بالنسبة للقطن ، لافراد تختارهم هي . وقد منحت هذه التراخيص لسودانيين بالتجنس في البداية ولكن سرعان ما منح ايضا بعض السودانين وكان هؤلاء الذين اختيروا من بين السودانين هم من قيادات الطوائف الدينية .

وكان اغلب السودانيين بالتجنس مهاجرين من مصر والهلال الخصيب "الشام" واليونان . وكان اول مشروع زراعي مسجل في السودان باسم الدكتور . معلوف والذي طور مشروعا يبلغ ١٠٠٢٣ فدان في منطقة الخوجلاب شمال الخرطوم . وقد بيعت الخضروات والفاكهة التي زرعت في هذا المشروع في السوقين المحلي والخارجي .

وفي عام ١٩٢٩م منح المهاجر سليمان داود ميشيل رخصة لانتاج القطن شمال الخرطوم (٦) . واما اول رأسمالي من السودانين هو السيد عبدالرحمن المهدي ، ففي عام ١٩٣٣ منحت الادارة الاستعمارية للسيد عبدالرحمن المهدي هذه الرخصة كقرار سياسي قصد به تفضيل قائد طائفة الانصار في ذلك الحين . وتطورت هذه الطائفة فيما بعد لتصبح واحدة من اهم التيارات السياسية في السودان . "حزب الامة" . وقد كان قرار الادارة هذه محاولة لاحتواء السيد عبدالرحمن في اطار النظام الاستعماري من خلال الوضعية المميزة التي سيمتلکها بدخوله في العمل الاقتصادي . وهذه الخطوة قد وضعت في الاعتبار الدور الذي لعبه في تهدئة الناس بعد "ثورة ١٩٢٤" . وقد حث الخطاب الصادر من حاكم مديرية النيل الابيض للسكرتير الاقتصادي بالخرطوم بتاريخ ٩ أبريل ١٩٣٣ ، علي اعطاء السيد عبدالرحمن الاذن في ان يمارس عمله علي اساس سياسي ، ومن المناسب الاضافة هنا الي انه في الفترة التي كان يشيد فيها خزان سنار في بداية العشرينات منح السيد عبدالرحمن عقدا شائويا في

الموقع وان فوز السيد عبدالرحمن بهذا العقد كان قرارا سياسيا آخره .
ومثل ما حدث مع السيد عبدالرحمن ووفق مقاييس مشابهة ، اصدرت الحكومة عددا من الرخص لمجموعة قليلة أخرى من السودانيين . فوهبت لكل من الشريف الخليفة الخلو والشريف يوسف الهندي والسيد علي الميرغني رخصا لتشغيل مشاريعا زراعية . وهو^١ لا^٢ الثلاثة اصبحوا رؤساء^٣ لاحزاب سياسية رئيسية هي، حزب الامة ، الحزب الوطني الاتحادي ، حزب الشعب الديمقراطي . وبعد عقد من الزمن حصل بعض التجار ورجال الادارة الاهلية المرموقين علي رخص زراعية لنفس الغرض فامثلة هو^٤ لا^٥ نذكر محمد احمد البرير وهو مصدر ماشية مرموق، محمد احمد السنهوري وهو ابن احد رجال الادارة الاهلية وابوالعلا وعبدالمنعم محمد وهم من التجار المصريين المهاجرين .

وقد كانت كل المشاريع الزراعية تروى بالطمبات وتقع في وسط السودان والمديرية الشمالية ، وكانت تمثل الشكل الوحيد للزراعة الرأسمالية الواسعة الخاصة وذلك حتي ادخال الزراعة الآلية اثناء الحرب العالمية الثانية .

مشاريع الطلمبات :

كانت اغلب الاراضي التي قامت فيها مشاريع الطلمبات الخاصة ، هي ملكية عامة ، و١٥% منها فقط كانت ملكية خاصة (٧) . وقد زادت المساحة المختصة لزراعة القطن الخاصة بصورة منتظمة وكبيرة بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الخمسينات والستينات . وفي الفترة مابين ١٩٥٨/١٩٦٠ زادت الاراضي التي كانت تروىها الطلمبات الخاصة الي عشرة اضعاف ، من ٢٠ ألف فدان الي ١٩٧ ألف فدان . وبحلول عام ١٩٦٧م بلغت المساحة ٩١٧ ألف فدان وهذه المساحة تشمل ٦٥٩ مشروعا موزعة في مديرية النيل الازرق والاجزاء الشمالية من مديرية أعالي النيل .

وتقوم بتوزيع مشاريع الطلمبات لجان محلية وكان التوجيه الاساسي لها في هذا الخصوص يعتمد علي توفر المقدرة المالية ومكان سكن صاحب الطلب . وقد اصبحت القدرة المالية اهم الاعتبارات وذلك بافتراض انها تضمن امكانيات ادارية افضل لهذه المشاريع .

وينظم قانون مراقبة طلمبات النيل ، العلاقة بين المرخص لهم والحكومة من جهة وبينهم وبين مستأجرى الارض من جهة اخرى . وقد كان هذا القانون يعطي اصحاب التراخيص حق ضخ الماء بواسطة الطلمبات لفترة ما بين ١٥/١٠ سنة حسب حجم المشروع . وبالنسبة للمشاريع الاكبر فقد كان ينبغي للرأسماليين تطبيق نظام تأجير الارض بالنسبة لانتاج القطن . وهذا يعني ان من مسؤوليات صاحب الرخصة توفير مياه الري ، تسليف مستأجرى الارض والقيام بالاعداد الاولى للارض وتسويتها للزراعة وعليهم ايضا ان يدفعوا ضرائب ارباح الارض والاعمال اضافة الي كل تكاليف الادارة ، وان ٦٠% من تكاليف القطن المشتركة تدفع بواسطة صاحب الترخيص ايضا .

وكان مستأجرو الأرض (المزارعون) ملزمون بزراعة القطن ودفع ٤٠% من تكلفة الأشياء المدرجة في الحساب المشترك . وكانوا يقومون بعملية البذر والنظافة ، ولقيط القطن وتسليمه لمصاحب الرخصة . وارتفع نصيب المزارعين في الستينات الي ٥٠% نتيجة لاحتجاجات اتحاد المزارعين . وكان مزارعوا المشاريع الخاصة مجردين من كل الخدمات التي كان يوفرها مشروع الجزيرة من خلال صناديق الرعاية الاجتماعية ، وأكثر من هذا ، فقد كان هؤلاء المزارعون يعانون من التكلفة المرتفعة للرأى والإدارة والحراثة والتسويق مقارنة بمشروع الجزيرة .

وعلى الرغم من الأرباح الفجائية التي حدثت في أوائل الخمسينات كنتيجة للحرب الكورية ، فان حظ مزارعي مشاريع القطن الخاصة كان من السوء بحيث أدى باتحاد مزارعي مشاريع النيل الأبيض الي طلب مراجعة الحسابات . واعطى الثنائون المزارعين حق مراجعة كل الحسابات وتقديم الشكاوى الي محافظ المنطقة لان الحكومة كانت هي جهة التحكم بين المزارعين واصحاب رخص مشاريع الطلمبات . وكان اصحاب الرخص حتي ذلك الوقت يستغلون حقيقة ان المزارعين كانوا اميين ولا يستطيعون مراجعة حساباتهم الخاصة . وادى هذا التناقض في المصالح الي خلق صدام مباشر في مارس ١٩٥٤م حينما رفض مزارعوا احد اقدم واكبر مشاريع الطلمبات ، تسليم اقطانهم من غير مراجعة حساب المشروع بواسطة السلطات المحلية . قام هؤلاء المزارعون بتنظيم موكب سلمي لمكتب محافظ المنطقة في كوستي حيث يعتبر المحافظ الحكم الرسمي . وقد عبر رد فعل المحافظ بصورة تقليدية عن الحلف غير المقدس بين الدولة الاستعمارية والرأسماليين الزراعيين . فقد تم الحبس الفوري لمسيري الموكب البالغ عددهم ٢٠٤ في سجن الدولة تحت ظروف ادت الي موتهم جميعا بسبب الاختناق ، وتم تسليم القطن الي صاحب المشروع . وقد عبرت لجنة التحقيق عن استيائها البالغ من ظروف الحجر التي حبس فيها المزارعين فلم يكن يوجد فيها ماء ولا اوعية لغسلات الانسان . وقد ظلت الرائحة الكريهة تنبعث منها لعدة ايام بعد ازالة الجثث .

كانت الدخول من تلك المشاريع وفيرة حتي اثناء هبوط اسعار القطن في الفترة ما بين ١٩٦٧/٦٢م اذ كان متوسط الدخل الاجمالي في حدود ٩٠ مليون جنيه في السنة . ومن هذا المبلغ كانت الحكومة تحصل علي ٢٠ مليون جنية في شكل ضرائب متنوعة فيما يحصل الرأسماليون الزراعيون علي معظم المتبقي وهو ٧٠ مليون جنيه (٧) .

وكان معظم هذه الأرباح يعاد استثمارها في محالج القطن ، معاصر الزيوت ، التجارة او الزراعة . وكانت المحالج الخاصة ملك عائلة المهدي وابوالعلا المشار اليهم سابقا والذين كانوا يوجرون فائض طاقات محالجهم ليستخدمها اصحاب مشاريع القطن الصغيرة ، وهكذا يزداد الفنى غنى .

ويوفر التمويل للاستثمار لتوسيع مساحات المشاريع وإقامة معامل تجهير القطن وخاصة المحالج بواسطة الموائس المالية الأجنبية والبنك الزراعي السوداني . وإن انعدام الإشراف علي هذه المخصصات قد ساعد في زيادة التراكم الرأسمالي للفئة القليلة من ملاك المشاريع الكبيرة الذين تفضلهم البنوك . وكمثال، فقد كان البنك الزراعي يمنح ٥٥% من قروضه في المتوسط لأصحاب مشاريع الطلبات الكبيرة . وقد جاء إنشاء البنك الزراعي أثناء فترة هبوط الأسعار التي أعقبت ازدهارها أثناء الحرب الكورية . وقد صممت مهمة البنك لسد الفجوة التي ظهرت نتيجة لممانعة البنوك الأجنبية من الاستمرار في تمويل المشاريع بنفس المستوى الذي كان في السابق . وقد تدهور إنتاج القطن في المشاريع الخاصة باضطراب متسبباً بهذا في المزيد من عدم الرضا بين أوساط المزارعين ، وأصبح تجديد الرخص أمراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً . . وهكذا ، بعد ثورة ١٩٦٤ أكتوبر ، صار المطلب الشعبي بتأميم مشاريع الطلبات قوياً جداً . وفي ١٩٦٨ أصدرت الحكومة قانون الإصلاح الزراعي ، ورغم الظواهر إلا أن القانون كان قد شكل أساساً لحماية مصالح أصحاب الرخص ، وقد جاء في وقت لم تعد فيه المشاريع مربحة لأصحابها ، وكانت مدة سريان الرخص فيه علي وشك الانتهاء والمشاريع ذاتها في حاجة لاستثمارات كبيرة حتي تستعيد قدرتها علي در الربح ومع الهبوط المشار إليه آنفاً في محصول وأسعار القطن ، إضافة لأضرابات المزارعين المتكررة ، فإن استثمارات كهذه يصعب تحقيق جدواها ، وعلي الرغم من أن المشاريع كانت من قبل مدينة للمزارعين والبنك الزراعي والحكومة ، إلا أن ملاك المشاريع قد تم تعويضهم بصورة مرضية ، وقد كان أكبر المستفيدين هم أكثر المديونيين من ملاك المشاريع الكبيرة .

فقد تم تقديم العون لهم للقفز فوق مديونيتهم وتحويل رؤوس أموالهم لنشاطات رأسمالية أكثر ربحية (وهذه المديونية لاتزال قائمة حتي اللحظة التي أجرى فيها هذا البحث) فقد تحولت الاستثمارات الجديدة لملاك هذه المشاريع السابقين بصورة رئيسية للصناعة والزراعة الآلية .

وتوفر كتابات حدربي وفرح . ج . آدم وزهير المبارك والحزب الشيوعي السوداني أدلة غزيرة تشير إلي أن التراكم الهائل لرأس المال قد تم من خلال هذا النوع من الاستثمار الزراعي ، فقد تم تشجيع وتائره باستخدام جهاز الدولة والذي سيطرت عليه هذه الفئة من طبقة الرأسماليين الزراعيين .

ميكنة الزراعة :

كما هو الحال بالنسبة لمشاريع الطلبات فإن قيام الزراعة الآلية قد حكمتها حاجة الدولة الرأسمالية الاستعمارية . وقد بدأ في إنشاء مشاريع إنتاج المحاصيل الآلية بهدف إنتاج الغذاء لوحدات الجيش البريطاني المتمركزة في شرق أفريقيا في السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الثانية . وقد تم

تشغيل هذه المشاريع الاولى بواسطة نظام شراكة المحاصيل في منطقة القصارف. وفي ١٩٤٩/٤٨ خصصت مساحة مقدارها ٢٨ فداناً لكل مزارع لزراعتها في منطقة القصارف . وبعد عام تم منح بعض الاعيان والتجار مساحات تصل الي ٢٤٠ فدان لكل منهم وتم تاجير الالات لهؤلاء المزارعين بواسطة الدولة . (٩)

وقد كانت المساحات الكلية للأراضي التي زرعت بالمحاصيل في كل المنطقة في عام ١٩٤٤ حوالي ١٢٠٠٠ فدان ، بمتوسط محصول يصل الي ١٥٠ رطل للفدان الواحد . وفي عام ١٩٤٦ ارتفعت المساحة الي ٢١٠٠٠ فدان وهي زيادة وصلت الي ٧٥% في عام واحد . وقد زاد متوسط الانتاج عن الضعف حيث وصل الي ٣١ رطل للفدان . وقد أدى ارتفاع اسعار الذرة في عام ١٩٥٠/٤٩ للمزيد من التوسع . وفي عام ١٩٥١/٥٠ تم انشاء مشروعين تصل مساحة الواحد الي ١٠٠٠ فدان في كل من ام ليون وام صافورة ، وعملت التركترات بحركة نشطة وقلبت الأرض البكر . وهكذا فان ايام الرعي المسترخي قد ولت الي غير رجعة وبدأ عهد التركترات والعمل المأجور . ومنذ تلك اللحظة بدأ الازدياد المضطرب في المساحة المزروعة آتياً والمعتمدة علي الأمطار فيما بدأ التدهور المتوالي للمساحات التي تعتمد علي ري الفيضان والطمبات . وبعد الاصلاح الزراعي في عام ١٩٦٨ فان المساحة المخصصة للزراعة الآلية قد زادت الي ٧٧% من جملة المساحة المزروعة بالقطن . وبحلول عام ١٩٧٣/٧٢ ازدادت هذه المساحة الي ٢٩٠% وفي نفس الوقت فان المساحة المروية بالطمبات تقلصت من ١٨% الي ١٠% ، وانحدرت المروية بالفيضان من ٢٤% الي ٦% فقط . (١٠)

وقد اوصت اللجنة الحكومية التي انشأت في عام ١٩٥٣ بتقييم مستقبل الزراعة الآلية ، بالمزيد من التشجيع للقطاع الخاص بواسطة الدولة للانخراط في هذا النوع من الزراعة . ونتيجة لهذه التوصية وعلي ضوء الارباح الوفيرة التي جناها الرأسماليون اثناء موسم ١٩٥٦/٥٤ فان العديد من التجار والرأسماليين الزراعيين قد جذبتهم الزراعة الآلية وحصل الرأسماليون الذين دخلوا مجال الزراعة الآلية علي مساعدات طيبة من الحكومة في كل مراحل العمل الزراعي . شيدت الدولة الطرق ووفرت نتائج البحوث ومنحت الاستثمارات بخصوص الاساليب الزراعية الفنية . وعلاوة علي ذلك فانه كان يتعين علي الدولة تجهيز وتنظيف الأرض للزراعة . وكذلك قامت باستيراد الالات الزراعية واعطتها للرأسمالية بشروط ميسره . واخيراً كان البنك الزراعي وهو ملك الدولة يمنح القروض للرأسمالية وذلك لتمويل العمليات الزراعية . ويمنح هذا البنك المساعدات ، اذا رغب الرأسماليون في ذلك ، فيما يتعلق بتخزين وتسويق المحصول (١١) .

وتكشف تقارير مؤسسة الزراعة الآلية بان الحكومة لم تتمكن من مجاراة الطلب المتزايد علي الأرض لاستخدامها . وقد ذكر هذا كمحاولة ضعيفة لتبرير حقيقة ان الرأسماليين قد استغلوا آلاف الافدنة زيادة علي المساحات التي خصصت لهم بواسطة الدولة .

وفي عام ١٩٧٥ تم تخصيص ثلاثة ملايين من الافدنة لمصلحة الرأسمالية الخاصة وذلك في مناطق الزراعة الآلية . وان الخدمات والبنيات الأساسية لهذه المناطق الجديدة كان يتوجب توفيرها بواسطة الحكومة ، فيما تم الحصول علي التمويل من البنك الدولي . (١٢) وان البنك الدولي ووكالة التنمية العالمية قد خصصا حوالي نصف مجموع القروض الممنوحة للقطاع الخاص الزراعي للزراعة الآلية ، اي الانتاج الرأسمالي . وكمثال في عام ١٩٧٥/٧٤ حصلت الزراعة الآلية لوحدها علي ١٢٤١٥٠٠٠ جنيه سوداني من المجموع البالغ ٢٥٨٥٨٥٠٠٠ جنيه وهذا يساوي حوالي نصف الحجم الكلي للقرض . (١٣) وعلي الرغم من ان الدولة قد استثمرت في الزراعة الآلية علي مستوى المساحة المزروعة والناتج ، الا ان الرأسمالية الخاصة قد سيطرت علي هذا القطاع . وان النسبة الضعيفة لمزارع الدولة مقارنة بالمزارع الخاصة قد تم توضيحها في الجدول ٥ - ٢ .

ومن الملاحظ فان الرأسماليين ، وكنتيجة لهبوط اسعار القطن والطلب المتزايد علي السمسم والذرة كانوا ينجذبون الاستثمار في هذين المحصولين الاخيرين .

جدول ٥ - ٢ يوضح مناطق الزراعة الآلية في ١٩٧٥/٧٤ المستغلة بواسطة الدولة والرأسماليين الافراد

نوع المحصول	مشاريع الدولة	المشاريع الخاصة	
	المساحة	النسبة المئوية	المساحة
الذرة	٧٠٥٤	٣٪	٢٥٥٥٥٧٠
السمسم	١٤٩٤٣	٣	٥٧١٥١٠
القطن	١٩٧٦٠	٦٩	٩٠٧٠
الاجمالي	١٠٥٧٥٧	٣	٣١٣٦١٥٠
			٩٧٪

× المصدر : دراسات في الاقتصاد السوداني ، الحزب الشيوعي ، سلسلة سودان جرنال ، المجلد ٤ ٧٦/٧٥ ص ١١٠ .

وفي استجلاء للحقائق الذي قامت به المؤلفة في منطقة القضارف تبين ان الزراعة الآلية اكثر اديارا للربح من اشكال الانتاج الزراعي الاخرى . وان الربح الصافي في مشروع واحد مساحته ١٠٠٠ فدان قد قدر في عام ١٩٦٧ بحوالي ٢٢٦٠ جنيه سوداني في السنة وبحوالي ٧٢٠٠ جنيه في عام ١٩٧٦ . وفي القضارف فان الرأسماليين الذين يزرعون مساحة زيادة عن المساحة المخصصة لهم او يملكون اكثر من مشروع ، قد قدروا بما لا يقل عن عشرة اشخاص . واغلب هذه المساحات المزروعة تصل الواحدة منها ما بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ فدان فيما استغل شخصان مساحة تصل الي ١٠٠٠ فدان لكل منهما . وهكذا يمكن

التخمين بان المشروعات الاخيرين يدر كل منهما دخلا يبلغ حوالي ٧٢٠٠٠ جنيه سوداني . وهذا يساوي عشرة اضعاف مايمكن ان يستخلص من اى نوع من انواع الانتاج الزراعي . وعلاوة علي التسهيلات التي كان يحصل عليها هؤلاء الرأسماليون من الدولة والمنظمات الرأسمالية والعالمية ، هناك تفسيرات اضافية لربحية الزراعة الالية .

فالاراضي المطرية لحزام السافانا الواسع خصبة ومسطحة ولهذا السبب فهي مناسبة جدا للزراعة بواسطة الآلات . وان استخدام الآلات في هذه المنطقة مسألة رخيصة نسبيا لان الرأسماليين يمكنهم زراعة المزيد من الارض وبهذا يتجنبون استخدام المخصبات ، وبذا يتم التخلص من التكلفة العالية للمخصبات مع الاحتفاظ بكمية الانتاج نفسها ، وفي الحقيقة ، ليست هناك حاجة لمعظم العمالة الا خلال موسم الحصاد وان العمال المؤقتين هم مزارعي زراعة اكتفائية وهكذا يمكن تخصيص اجور منخفض لهم .

وكان للتوسع السريع للزراعة الالية اثرا كبيرا في البيئة وكذلك السكان الذين يقطنون حول المزارع . وان التنظيف الواسع المدى للارض قد شكل تهديدا لمصادر الغابات . والذى قاد بدوره الي هبوط نسبة الرطوبة (قل هطول الامطار) وكذلك الي تاكل التربة والي اختلالات بيئية اخرى .

ونزع الرعاة الذين جردوا من اراضيهم الي مناطق اقل ملائمة وخصوبة . وكمنتجين صفار فان الرعاة قد تم ايضا ربطهم بأسواق السلع بصورة مطردة وقد عانوا في السنوات الاخيرة من الارتفاعات الحادة في الاسعار . وان مؤشرات تكلفة المعيشة بالنسبة لمجموعات الدخول المنخفضة قد ارتفعت من ١٠٠ في ١٩٧٠ الي ٢٢١ في ١٩٧٦ . (١٤) وهكذا بيع المزيد من الحيوانات لمقابلة هذه التكاليف . فان محدودية المناطق الرعوية قد دفعت الرعاة الي العمل في مواقع ذات اجور منخفضة في المزارع الالية او الهجرة لمناطق اخرى سعيا وراء العمل .

وتفاقت مصيبة هؤلاء الرعاة الذين تحولوا الي عمال زراعيين مؤقتين نسبة لان فكرة قيام اتحاد لم تعترف بها الحكومة وعلاوة علي ذلك فان الطبيعة المؤقتة لعملهم قد عرقلت التنظيم والاعتراف بالحاجة للاتحادات النقابية . واخيرا فان الحكومة لم تحدد حدا ادني لاجور العمال الزراعيين المؤقتين وتركت تحديد الاجور بصورة كاملة في يد المستخدمين .

وحسب الطرح اعلاه فمن الواضح ان الرأسمالية الزراعية في السودان لم تنمو حسب النموذج التقليدي لتطور الرأسمالية الزراعية من رحم الاقطاع ، بل انها قد اتبعت نمودجا يتماشى مع احتياجات الطبقة الرأسمالية الصناعية البريطانية المتطورة سلفا . ان الرأسماليين الزراعيين انفسهم كانوا اما تجارا او مستفيدون من اعمال الدولة الاستعمارية كما هو الحال مع الزعماء الدينيين رغم ان الاخيرين سرعان ما بدأوا يستثمرون في التجارة ايضا . وهكذا فان الرأسمالية الزراعية في السودان قد خلقتها الرأسمالية

الاستعمارية وظلت معتمدة عليها طوال الفترة الاستعمارية . اما فترة ما بعد الاستعمار فان اعتماد الرأسمالية على رأس المال الاجنبي قد تنوع في الوقت الذي ترك فيه الحكم الاستعماري المجال لهيمنة اخرى وهي هيمنة الاستعمار الحديث .

Notes:

1. R.S.O'Fahey and J.L.Spaulding, Kingdoms of Sudan, London. Methuen, 1974, p.159.
2. The Sudan Chamber of Commerce Journal, No. 432, April 1968.
3. Ministry of Agriculture and National Resources. First Agricultural Conference Report, Khartoum, April 1975.p.13.
4. Bishai, op.cit., p.176, on the basis of world export statistics.

من ومثال هذا ، ادخال الكوكا كولا والبيبي من الولايات المتحدة الأمريكية ، وعربات الفلوكسواجن والمرسيدس والشاحنات من ألمانيا الغربية . وفي نفس الوقت ايضا ادخلت عربات المسكوفيتش ومواد البناء والادوات الصحية من الاتحاد السوفيتي . وان اثنان من الرأسماليين المرتبطين بهذه الاعمال هم من شخصيات دراستنا .

6. Sudan Government, Irrigation Department, White Nile Committee various files.
7. Farah H.Hassan Adam, Economic Appraisal of Agrarian Reform in the Private Cotton Estates, Department of Rural Economy. University of Khartoum. Research Bulletin No. 2. September 1971. pp.1-5.
8. Farah Hassan Adam, op.cit., p.6.
9. Sidqi A. Kaballu, op.cit., pp.4-5.
10. Ministry of Planning, Department of Statistics Year book, Khartoum. 1970, Section vl, Table 1.
11. Mechanized Farming Corporation, Second Agricultural Conference Papers, Khartoum, April 1975. PP.2-9.
12. Ibid., p.3.
13. Ibid., p.3.
14. Ministry of National Planning, The Six Year Plan of Economics and Social Development, Khartoum, April 1977, vol.1.p.20.

الفصل الثالث

قراكم رأس المال الخاص: الصناعة والتمويل والخدمات

الفصل الثالث

تراكم رأس المال الاجنبي : الصناعة والتمويل والخدمات

يتكون هذا الفصل من جزئين ، الاول هو مواصلة لتتبع عملية تراكم رأس المال الخاص في القطاعات المختلفة والتي بدأناها في الفصل السابق . ونوضح في المقام الاول بيان الاستثمار الصناعي قد مر بمرحلتين رئيسيتين . وبنيت المناقشات الدائرة حول هذا الموضوع علي ان الاستثمار في مجال الصناعة في الفترة الاستعمارية كان محاصرا كليا ، لان الدولة الاستعمارية لها مكاسب شابتة بابقاء القطر ممولا للمواد الزراعية وسوقا لمصنوعاتها . اما المرحلة الثانية فتزامنت مع مرحلة ما بعد الاستقلال حيث تطورت طبقة رأسمالية صناعية تابعة نتيجة لمنح الاعفاءات والتسهيلات والتمويل الذي وفرته الدولة ورأس المال الاستعماري الحديث .

ويناقش ايضا الدور الذي يلعبه التمويل في زيادة تراكم رأس المال الخاص خلال الفترة التي تغطيها الدراسة . كما يغطي الفصل ايضا تطور تراكم رأس المال الخاص في مجال العقارات والخدمات .

اما الجزء الثاني من هذا الفصل ، يطرح الفرص الواسعة لعملية تراكم رأس المال الخاص الاجنبي والمحلي والتي توفرت له في مرحلة السبعينات . ويتضمن الفصل نقدا لقوانين الاستثمار التي وضعتها الحكومة لاغراء الرأسماليين الاجانب والمحليين للدخول في المزيد من الاستثمار في قطاعات الاقتصاد المختلفة . وكانت نتائج سياسات الدولة الانفتاحية في التنمية هي خلق فرصا اكبر لتغلغل رأس المال الاجنبي وتبعاً لذلك ، خلق المناخ الملائم لتطور الرأسمالية المحلية ووصلها بالرأسمالية الاجنبية والشركات متعددة الجنسيات .

الرأسمالية الصناعية : من الحصار الي التبعية :

يقول ماركس ، بان تطور الرأسمالية الصناعية قد تم عبر طريقين اساسيين ، الاول : استثمار بعض من الحرفيين رؤوس الاموال التي تراكمت لديهم في مجال التجارة ، حيث تمكنوا بعد فترة من الزمن في تنظيم الانتاج علي اسس رأسمالية بعيدا عن قيود النقابة (١) . اما الطريق الثاني فهو ، ان فئة من التجار دخلت في عملية الانتاج مباشرة وذلك بتنظيم الحرفيين في اتجاه رأسمالي ، فيما اخذت التنمية الرأسمالية في الاقطار المستعمرة والتي سبق ان استعمرت شكلا مختلفا ، فالتشكيلات الاجتماعية في البلدان المستعمرة اما ابقى عليها او حطمت او اعيدت بنيتها حيثما تتطلب حوجة رأس المال الاستعماري ففي تلك الاقطار نجد ان التطور الرأسمالي لم ينحرف عن النمط التقليدي فقط بل وجه لمقابلة متطلبات رأس المال الاستعماري .

اما بالنسبة للسودان فقد تم تشجيع الرأسماليين للدخول في الانشطة التي تخدم مصالح الحكومة الاستعمارية . وان هذه المصالح هي التي سهلت وزادت نمو رأس المال التجاري ووطدت رأس المال الزراعي في القطر . ومن ناحية

أخرى نجد ان تطوير الحرف الي صناعات حقيقية كان لايتفق ورغبة النظام الاستعماري في المحافظة علي السوق السودانية حكرا لمنتوجاته الصناعية . ونتيجة لذلك ، فإنه تقريبا لم يكن هناك وجود لطبقة رأسمالية صناعية محلية في السودان طوال فترة الاستعمار . فبعض التجار الذين يدفعهم الطموح حاولوا الدخول في مجال الانتاج ولكن واجهتهم العديد من المشاكل والتي اضطرت عدد منهم لتصفية اعماله كليا . وفي اوروبا نجد ان الصناعة نشأت نتيجة للتطور الحرفي بينما اعيق تطورها في السودان بكثير من القيود حتي تتدفق المنتجات الصناعية المستوردة .

مرحلة الحصار :

كان الهدف الاساسي للتوسع الرأسمالي الاستعماري البريطاني في السودان هو جعل البلد ممولا للمواد الخام وسوقا للصناعة البريطانية . ولهذا لم يكن ممكنا للصناعة في السودان ان تتطور طوال مرحلة الاستعمار . وحتى عام ١٩٤٤ كان هناك ١٠ منشآت صناعية وحقيقة ان ٧ فقط هي المسجلة في سجلات وزارة الصناعة . وكان معظمها عبارة عن مشاريع صغيرة وتستخدم عددا بسيطا من العمال ، وقليل من هذه الصناعات استمر حتي مرحلة ما بعد الحرب ، والتي كان اغلبها في مجال صناعة زيوت الطعام . وان النقطة الجديرة بالاهتمام هنا هي ان المستثمرين في المجالات الصناعية الأخرى كان عليهم اما ان يغيروا الي صناعات أخرى ناجحة ، مثل صناعة الزيوت او ان يتجهوا الي مجال استثمار آخر غير الصناعة ، وبالتحديد الزراعة حتي يتمكنوا من الاحتفاظ بموقعهم في الطبقة الرأسمالية .

وفي فترة اندلاع الحرب العالمية الثانية دفعت عملية تطور الصناعة في السودان . ففي تلك الظروف رأت السلطات الاستعمارية البريطانية ضرورة انشاء بعض الصناعات المحلية لتوفير المواد التي تعذر استيرادها بسبب الحرب . ولهذا ، وفي عام ١٩٤٢ اضطر "قسم الامداد الحربي" لانشاء لجنة لفحص الصناعة المحلية لتحديد الصناعات التي يمكن انشاؤها في البلاد والاستفادة من المواد الخام المحلية ولتحقيق حاجة الدولة بدلا من اعتمادها علي الاستيراد خلال فترة الحرب . ونتيجة لهذا بدأ انشاء عدد من المنشآت الصناعية مثل معاصر الزيوت ، مصانع الصابون ، الحلويات ، المشروبات والعصير ومشاريع الغزل والنسيج .

وعلي كل ، فان هذه المشاريع لم تتمكن من منافسة السلع المستوردة التي بدأ استيرادها مباشرة بعد انتهاء الحرب . ونتيجة لعدم تمكن هذه المشاريع من المنافسة والوصول الي مستوى المستوردات توقف العمل فيها ولكنها انتعشت مرة أخرى بعد الاستقلال ، فيما عدا صناعة النسيج فقد صدر امرا صارما بمنع استئنائها . وان الصناعة التحويلية والتي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية لم تتطور بصورة تدريجية .

ففي الفترة مابين ١٩٥٦/٥٥ ، كانت كل النشاطات الصناعية تساهم باقل من ١٪ في الناتج المحلي الاجمالي . أى ما يعادل اكثر بقليل من نصف مليون جنيه سوداني . وكانت معظم المشاريع الصناعية صغيرة . اما المشروعات الكبيرين هما مصنع البيرة ومصنع الاسمنت وهما ملك لشركات انجليزية .

الجدول ١ - ٣ يوضح النشاط الصناعي في الفترة ١٩٥٦/٥٥ م :

نوع الصناعة	الدخل الصافي (١٩٥٦/٥٥)
معاصر الزيوت	١٠٠٠ (الاف الجنيهات)
مصانع المياه المعدنية	٣٧٤ (سوداني)
المطاحن	٣٤٠
مصنع الاسمنت	٢٢٨
الورش الهندسية	١٥٢
صناعة الخمور	١٣٧
مصانع الصابون	١٣١
مصانع الثلج	١٠٦
مصانع الحلوى	٨٤
المطابع	٧٧
ورش النجارة	٦٧
مصانع الصفيح	٢٨
الاجمالي	٢٧٣٤

=====

المصدر : سهارفي، ج . كليف، دخل السودان القومي ، قسم الاحصاء الخرطوم

١٩٥٩ . ص ٢١ .

ويتضح من هذا ان صناعة الزيوت تقريبا هي النشاط الصناعي الاكثر تميزا ، ليست فقط في الفترة التي صفت فيها هذه القائمة بل حتي ذلك بكثير . ومن الواضح ان الحكومة الاستعمارية تدرك بعدم قدرتها لايقاف صناعة الزيوت في المنازل السودانية ولذلك لم تتدخل بصورة مباشرة ، ولكنها لجأت الي تمدير المادة الخام الي مصافي الزيوت بانجلترا ومن ثم يتم استيراد الزيت المستخرج الي السودان مرة أخرى .

ومن الجدير بالذكر ان صادرات بريطانيا من زيوت الطعام الي السودان لم تكن من الاشياء المميزة مقارنة بالصادرات الاخرى مثل المنسوجات .

وان عصر الحبوب الزيتية كان معمولاً به في السودان منذ فترة بعيدة ويصعب ذكرها بالتحديد . فقد عمل الرأسماليون في تجارة الحبوب الزيتية في غرب السودان ولادراكهم بالفائدة التي تكمن في مثل هذا النشاط ، بدأوا



بإنشاء عصارات زيوت تحركها الجمال وبها عجلة كبيرة وإنما يوضع فيه الحبوب ، ويقوم بالعمل رجلان ، ويدير الجمل العجلة التي تعصر الحبوب ويستمر العمل في العصرة عادة لمدة ١٠ ساعات أو أكثر في اليوم وتعصب عيني الجمل لتحاشي حدوث الدوران نسبة للحركة المستمرة حول العصرة أما وظيفة الرجل فهي ملء الأناء بالحبوب كلما فرغ وتوجيه الجمل وتغيير صفائح الزيت المليئة بأخرى فارغة .

واتضح لنا من خلال مقابلة أجريت مع صاحب عصارة وأحد عماله في نيالا في غرب السودان ، بأن تكلفة آلة العصر كانت حوالي ٥ جنيهات في فترة الثلاثينات وحوالي ١٥ جنيه في عام ١٩٧٦م . وتنتج العصرة الواحدة حوالي ٨٠ بنت (أى مايعادل ١٠ جوالين من الزيت الخام في عشرة ساعات) ، ويوضح الجدول أدنا التكلفة الكلية لانتاج مثل هذه الكمية علي ضوء الإحصاءات التي وفرها لنا العامل في هذا المجال .

مليمح

حبوب السمسم (المستهلكة لمدة ١٠ ساعات)	٧٥٠٠ جنيه سوداني
اجور العمال (لمدة ١٠ ساعات)	٠٦٠٠
مصرف اطعام الجمل (في اليوم)	٠٢٠٠
قيمة صفيحتين	٠٥٠٠
القيمة الكلية	٨٨٠٠

=====

الدخل من بيع الزيوت ٦٥٠٠ للصفيحة عبوة ٤ بنت	١٣٠٠٠
الدخل من بيع الامبار	١٥٠٠
الدخل الكلي	١٤٥٠٠

=====

لقد بدأ معظم الرأسماليين الصناعيين بتنمية رؤوس أموالهم في فترة الاستعمار من خلال نشاطهم التجاري في الحبوب الزيتية واستخراج الزيوت . وأن النشاطات الصناعية الحديثة لعبت دورا هامشيا في الاقتصاد في فترة الاستعمار إذ تمثل الصناعة ٥% فقط من مجمل الاستثمار .

وفي ساحل البحر الأحمر قام نشاط شبه صناعي يتركز علي استخراج الملح وكان هذا العمل حكرا لرأس المال الخاص في عام ١٩٣٤ ، وبالتالي فقد لعب دورا مهما في تراكم رأس المال الخاص .

وبالرغم من أن العائد من هذا النشاط لم يكن مجزيا إذا ما قورن بأجمالي الناتج القومي ، إلا أن هذا النشاط يعتبر ذو أهمية بالغة بالنسبة للعدد القليل من رجال الأعمال الذين يسيطرون عل النشاط التجاري ببورتسودان .

أما المصادر المعدنية الأخرى التي ساهمت في تراكم رأس المال الخاص هي معادن الكروم الحديد والمنجنيز والتي استغلت من قبل المهاجرين . ففي عام

١٩٥٥م وصل مجمل العائد من الصادرات المعدنية أكثر بقليل من المليون جنيه سوداني . وكانوا أيضا يستخرجون الذهب إلا أنه لا يمكن معرفة اجمالي الناتج وذلك لأن جزءاً من الذهب المستخرج لا يجد طريقة للتصدير . ومن بين الشركات العاملة في استخراج الذهب ، شركة تعمل منذ فترة الاستعمار استمرت حتي عام ١٩٦٣م وتعود ملكيتها الي السيد عبدالله الفاغل المهدي واحد التجار الايطاليين . وكان موقع التعدين في وادي حلفا في منطقة تسمى "دويشات" ولكن ما لم يكن معروف بالتحديد التاريخ الذي بدأ فيه استخراج الذهب . كان المنجم يستخدم حوالي ١٥٠ عاملاً - وكان هذا قبل أن تغمر مياه السد العالي منطقة حلفا في عام ١٩٦٣م- وكانوا يستخدمون طرقاً بدائية في استخراج الذهب من الجبال ويعتمد معظمها علي العمل اليدوي أما الخطوات الأخيرة وهي استخلاص الذهب الصافي كان يقوم بها الايطالي وحده ولهذا السبب لا يستطيع أي عامل معرفة كمية الذهب المستخرج . وكانت مرتبات هؤلاء العمال لا تدفع لهم نقداً ، حيث كان النظام المتبع يقضي بأن يستدين العمال ما يحتاجون اليه من المتاجر التي يمتلكها اصحاب الشركة وكانت النتيجة ان يجد العمال انفسهم في آخر كل شهر مدانون للمتجر (٢) .

وبهذا يكون نفس الرأسماليين الذين يسيطرون علي النشاط التجاري في البلدة هم انفسهم المستخدم الوحيد لقواها العاملة . وقد كان الذهب المستخرج يباع لتجار الذهب بامدرمان . وكان سعر الذهب في السودان يزيد دائماً بنسبة لا تقل عن ٥٠% من سعره في البلدان المجاورة ويعود سبب هذا الي ان الذهب في السودان يعتبر وما زال نمطاً تقليدياً للادخار . وهكذا انتهت الفترة الاستعمارية ولم يتجاوز اسهام الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (الواحد في المائة) . وان عملية تراكم رأس المال نمت اساساً من مجالي التجارة والزراعة لامن الصناعة .

واخيراً وضع الاستقلال السياسي للبلاد عام ١٩٥٦/٥٥م حداً لحالة الحصار التي ضربها المستعمر .

من الحصار الي التبعية

تميزت مرحلة ما بعد الاستقلال بالزيادة في الاستثمار الصناعي الخاص كنتيجة للامتيازات والتسهيلات الممنوحة للرأسمالية المحلية والاجنبية من قبل الحكومات المتعاقبة . ونتج عن هذا تدفق رأس المال الاجنبي في شكل معونات للحكومة وتسهيلات للقطاع الخاص وايضا الاستثمار المباشر . وكانت النتيجة هي تبعية الرأسمالية المحلية والحكومة لرأس المال الاجنبي . وبسبب هذه التبعية خضعت مصالح الحكومة السودانية لتلك الجهات الاجنبية ورمائهم من الرأسماليين المحليين .

ففي مرحلة ما بعد الاستقلال انتهجت الاحزاب البرجوازية (حزب الامة وحزب الوطن الاتحادى) التي استلمت الحكومة ، سياسات تنسجم ومصحة الرأسمالية في كل المجالات . فان الرأسماليين السودانيين الذين يمثلون قيادة هذا الاحزاب قد كونوا في المرحلة السابقة رؤوس اموالهم من الاستثمار في الزراعة والتجارة والخدمات وايضا امتلكوا الكثير من العقارات . وكانت الصناعة هي المجال الوحيد الذى ابعدهم الحكومة الاستعمارية منه . وقد رفعت اول حكومة سودانية الفبن الذى لحق بالرأسماليين في هذا المجال باصدارها اول قانون صناعي في عام ١٩٥٦م .

وتقوم استراتيجية الدولة في مجال الصناعة بتشجيع القطاع الخاص علي انشاء استثمارات للمدى البعيد في هذا المجال وتجدت هذه السياسة في "قانون الشركات المسجلة لعام ١٩٥٦م" وهو يعتبر اول وثيقة رسمية تحتوى علي كل من الادوات التي تنفذ بها السياسة الصناعية الحديثة والطريقة التي تضمن مساعدة الدولة . وتتضمن مساعدات الدولة تلك كل من الاعفاءات من جمارك الاستيراد ، وازدياد علاوات الاستهلاك ، وتوفير الاراضي في مناطق صناعية باسعار اسمية ، كما وضحتها سيد محمد نميرى في الاتي :

وحول هذا القانون يقول س.م. نميرى : " انه وضع بقصد تشجيع المزيد من الاستثمار الخاص وذلك بخلق مناخا افضل يضمن ربحية الاستثمار الرأسمالي وقد منحت هذه التسهيلات لكل من رأس المال المحلي والاجنبي بلا استثناء" (٣) .

وطبقا لنصوص القانون اصبحت الارباح التي لاتزيد عن ٥٪ معفاة من ضريبة ارباح الاعمال . اما مايزيد من الارباح عن ٥٪ فانه يخضع لنظام غرائبي تدفع المنشأة الصناعية بمقتضاه نصف المعدل العادى . ويمنح القانون ايضا للمستثمر الحق في مضاعفة المال المخصص لمقابلة صيانة الماكينات والاعمال الأخرى . ويخفض القانون من الجمارك المفروضة علي المواد الخام المستوردة كما يجيز القانون تعويض فترة الاعفاء في حالة خسارة المستثمر بفترة اعفاء أخرى علي الارباح الخاضعة للضريبة .

وان فترة الاعفاء من الضرائب هي ما بين سنتان الي خمس سنوات بناءا علي حجم رأس المال المستثمر . فاذا كان رأس المال المستغل اقل من ٢٠٠٠٠ جنية سوداني تكون مدة الاعفاء الضريبية سنتين بينما تمتد الفترة الي خمس سنوات اذا كان حجم رأس المال المستثمر بين ٢٠٠٠٠ - ١٠٠٠٠٠ جنية . ولقد وضع هذا القانون لحماية الصناعة المحلية من المنافسة التي تواجهها من السلع المستوردة ، وبثومية من جهة محايدة مختمة .

ويتضمن القانون حوافزا أخرى مثل تخفيض اسعار الشحن وتكلفة الكهرباء والتزام الدولة بشراء حاجياتها من السلع المنتجة محليا . وايضا الضمانات بعدم التأميم وضمان حرية حركة رؤوس الاموال والارباح (٤) . وكما وضحنا فان هذا القانون لا يميز بين رأس المال الاجنبي والمحلي . ولما كانت

تلك الجهة المحايدة ، المناط بها رفع التوصيات المتعلقة بحماية الصناعة جز* ١ من جهاز الدولة فانها عرضة للتأثر من الطبقة المستثمرة .

ويتضح لنا ايضا ان الحكومة تفضل كبار الرأسماليين علي غيرهم في سياسة منح الامتيازات التي تتبعها . فكلما كبر رأس المال كلما زادت مدة الاعفاء ولهذا السبب بالذات تيسر لرأس المال الاجنبي ان يجد فرصا اكبر من بعض الرأسمالية المحلية الصغيرة نسبيا .

وتعتبر الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي وضعت في عام ١٩٦١ ، بداية لمرحلة جديدة في توسع النشاط الصناعي . فقد خصصت الخطة حوالي ٧٦٣ مليون جنيه (وهي تعادل ١٣٪ من مجمل الاستثمار الكلي الشابت) للصناعة . وخصصت ايضا مبالغاً كبيرة لتطوير خدمات البنيات الاساسية والتي تعتبر ضرورية لنمو الصناعة . وقد ركزت الخطة علي دور القطاع الخاص واخذت الحكومة علي عاتقها انشاء المشروعات الضرورية والاستراتيجية لاقتصاديات البلاد وخاصة تلك التي تتردد القطاع الخاص في الدخول فيها ، ولذا لم تكن الدولة في موضع منافسة مع القطاع الخاص ولكنها شجعت بوضع مصادر البلد والدولة تحت تصرفه . وهذا يوضح نجاح البرجوازية في استخدام جهاز الدولة في الفترات التي استحوذت فيها علي السلطة .

ووفرت الدولة التسهيلات المالية واخرى في مجال التدريب ، فمثلا في عام ١٩٦٠ أنشأت وزارة الصناعة والتعدين لتقوم بتخطيط وتنفيذ السياسات الصناعية المحلية . وفي عام ١٩٦٢ انشأت الحكومة البنك الصناعي لمنح القروض والمساعدات الفنية للمؤسسات الخاصة الموجودة والناشئة . كما انشأ بمساعدة الامم المتحدة "معهد السودان للبحوث الصناعية" ومركز الادارة للكفاية الانتاجية" ، لاعداد البحوث والتدريبات الادارية .

واستبدل قانون ١٩٥٦ بقانون "تنظيم وترقية الاستثمار الصناعي" لعام ١٩٦٧ . وينص هذا القانون علي المزيد من الاعفاءات الممنوحة للرأسمالية الصناعية وهي اعفاء كامل لضريبة ارباح العمل التجاري لمدة ٥ سنوات بدءا بظهور الانتاج ، وبالنسبة للمؤسسات التي يصل رأس مالها الي مليون واكثر ، يضمن لها القانون اعفاءا اخر وهو دفع نصف الضرائب فقط لمدة ٥ سنوات اخرى . وكذلك تعفي الآلات وقطع الغيار الضرورية للانتاج من رسوم الجمارك . وتخفف الرسوم المفروضة علي المواد الخام الي ١٠٪ او اقل من قيمة (C.I.F.) (سيف) اما بالنسبة لحق الحماية من منافسة السلع المستوردة ، فقد اشترط لمنحه الحصول علي توجيه من وزير الصناعة والوزارات المختصة الاخرى .

وهذا يتوافق ومصالح الرأسماليين لتركيز سلطة اتخاذ القرار في الجهاز السياسي لافي اجهزة الخدمة المدنية . ولم يرد في هذه القوانين أى بند يحمي حقوق المستهلك .

التوابع :

حتى عام ١٩٥٥ (عام واحد قبل الاستقلال) كانت هناك حوالي ٤ منشأة صناعية في كل القطر ، معظمها ورش للنجارة والصيانة بالإضافة الي منشآت صغيرة للمياه المعدنية والمواد الغذائية . أما أبرز الصناعات الموجودة هي تلك العاملة في مجال استخراج زيوت الطعام والصناعات الأخرى المرتبطة بها . وبعد اصدار القانون الصناعي لعام ١٩٥٦ ، ازداد عدد المنشآت الصناعية سريعا ووصل الي ١٤٦ منشأة في عام ١٩٥٨ واستمرت هذه الزيادة الي ان وصل العدد الي مالا يقل عن ٥٨٩ منشأة في عام ١٩٧٣ . وقد تيسر هذا النمو الصناعي بفضل البنك الصناعي الذي انشأ في عام ١٩٦٣ . وبحلول عام ١٩٦٦ كان البنك قد مول حوالي ٦٧ منشأة صناعية حيث وصلت جملة قروضه المقدمة حوالي ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه سوداني . وفي الواقع فقد اذدادت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٤٪ في عام ١٩٥٦/٥٥ الي ٢٤٪ في عام ١٩٦٦/٦٥ (٥) . وفي نفس الفترة ازداد عدد العمال في المجال الصناعي هذا من ١٢٢٥٧ الي ٢١٩٦٠ عاملا ، وهي زيادة تصل الي حوالي ٧٩٪ . وان معظم هذه المؤسسات الصناعية قامت خلال فترة الحكم العسكري الاول ١٩٦٤/١٩٥٨ ، اذ تصل نسبتها الي ٦٢٪ من العدد الكلي للمؤسسات الصناعية التي قامت في الفترة ١٩٦٥/٤٧ . وان مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي تبدو صغيرة نسبيا . وهي عبارة عن ٣٢ مليون جنيه من مجمل الناتج المحلي الاجمالي الذي وصل الي ٤٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٦٦ (٦) . وبالرغم من ذلك اسهمت هذه الاستثمارات كثيرا في تراكم رأس المال الخاص ، حيث يشكل استثمار القطاع الخاص حوالي ٩٨٪ من جملة ما استثمر في المجال الصناعي في الفترة ما بين ١٩٦٠/٥٥ . وفي الحقيقة ان القطاع الخاص يسيطر علي نسبة كبيرة من الاستثمار الصناعي طوال فترة هذه الدراسة . ومن خلال هذا المنظور فقط يكتسب تقسيم الاستثمار الصناعي الي محلي واجنبي اهميته . وبالرغم من كثرة المؤسسات الصناعية المحلية الا انها تتضاءل كثيرا اذا ما قورنت بالمنشآت الصناعية الاجنبية من حيث الحجم . فمثلا نجد ان الدراسة التي اعدت في عام ١٩٦٧ والتي غطت اكبر ٤٤ منشأة صناعية قد توصلت الي النتائج التي يوضحها الجدول رقم ٢ - ٣ ادناه فيما يتعلق بمكليه رؤوس الاموال في ١٩٦٧ .

الجدول ٢ - ٣ : ملكية رأس المال ، ١٩٦٧ .

عدد الصناعات	النسبة	طبيعتها	حجم رأس المال	النسبة
٩	٢٪	اجنبية	٢٢١٣٢٦٥٠	٧٤٪
٦٥	٣٤٪	(سودانية اجنبية)	٩٩٥٣١٨	١١٪
٢٠	٤٦٪	سودانية	١٥٢٣٦٧٠	١٥٪
٤٤	٩٠٪	—	٩٧٣١٦٣٨	١٠٠٪
==	====	=====	=====	=====

× الممدر "الماركسية ومشاكل الثورة السودانية" الطبعة الثانية ، دار الفكر الاشتراكي ، الخرطوم ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٤-١٢٥ .

نجد ان حوالي ١٥٪ فقط من رأس المال الصناعي المستثمر يعود للرأسمالية السودانية ، وحوالي ٧٤٪ للرأسماليين الأجانب أما الـ ١١٪ الباقية شراكة بين رأس المال الاجنبي والسوداني .

وهذا يوضح ان عددا قليلا من الشركات الاجنبية يسيطر عليها علي الاستثمار في المجال الصناعي . وان فشل سياسة الحوافز التي اتبعتها الدولة في التمييز بين رأس المال المحلي والاجنبي ادى الي سيادة الثاني علي الاول . وحتى الصناعات التي يملكها السودانيون نجدها اما موجهة للنشاط التصديري او تعتمد علي سلع شبه مصنعة مستوردة من الخارج ، خلاصة القول ان الصناعة في السودان ولدت تابعة .

القطاع المالي :

هناك نوعان من التمويل لعبا دورا مهما في السودان وهما ، نظام التمويل التقليدي وهو مايسمي (بالشيل) ، والآخر هو التمويل الذي توفره البنوك . القطاع الاول كان يمارسه كبار ملاك المشاريع الزراعية اما النظام الثاني فقد دخل السودان في فترة الاستعمار . وكان يقوم علي تمويل المؤسسات الاجنبية في الاساس ثم بدأ يمول بعض المهاجرين ومؤخرا الرأسماليين السودانيين . وشهد هذا القطاع في فترة مابعد الاستقلال انشاء بنوك الدولة المتخصصة بغرض تمويل الرأسمالية المحلية .

اما نظام الشيل فهو يعرف كاقدم نظام تمويل في السودان . فقد ظهر مع نمو رأس المال التجاري ، وقد عمل بنظام الشيل من قبل ان تنشأ الحكومة المستعمرة النظام المصرفي . وقديما كان التجار في القرى يجمعون بين التجارة وتسليف الاموال . وكانوا يقرضون الاموال للمزارعين علي ان تسترد من محاصيل السنة القادمة او من ممتلكاتهم الاخرى . وكذلك هناك بعض من كبار التجار يعملون كوسطاء بين البنوك المحلية والمنتجين في مقابل مقدار عال نسبيا من الفائدة . ولا يلجأ الي هذا النوع من الديون الا اولئك الذين لايتوفون شروط البنوك . ويشترط التجار لتوفير القروض ان تعود اليهم اموالهم في شكل سلع عينية (ليست نقدا) وبسعر يحدده التاجر مسبقا في زمن الاقتراض ، وعادة ما يكون هذا السعر المحدد اقل من سعر المحصول حتي في وقت الانتاج ، ناهيك عن سعره في نهاية الموسم ، ونتيجة لذلك نجد ان سعر الفائدة الحقيقي عال للغاية . وطبقا لما ذكره م.ه. عوض : كانت الفائدة تصل الي نسبة ٢٠٠ - ٣٠٠٪ وربما تكون اعلي من ذلك في مناطق مثل كردفان .

النظام المصرفي

أنشأت البنوك في السودان في مرحلة الاستعمار البريطاني وكانت عبارة عن فروع لثلاث بنوك اجنبية وهي بنك باركليز ، دى.سي.او. في عام ١٩١٣ ، وبنك قريند ليز الوطني في عام ١٩٤٦ وبنك مصر في عام ١٩٥٣ . وبينما كان نظام الشيل هو المصدر الهام لتراكم رأس المال بالنسبة للرأسماليين السودانيين ، وخاصة في المناطق الزراعية مثل المديرية الشمالية والنيل الأزرق وكردفان ودارفور ، نجد ان البنوك كانت مصدرا لتراكم رأس المال الاجنبي (الاستعماري) . ورغم انه لا توجد تفاصيل عن رأس المال المحلي الموجه لعملية التمويل في الفترة الاستعمارية الا انه من الشايف ان النظم التقليدية للتمويل قد اسهمت قليلا في هذا المجال . وتوفر البنوك قروضا للشركات الكبيرة البريطانية الاخرى العاملة في التصدير والاستيراد ولعدد قليل جدا من رجال الاعمال المهاجرين والسودانيين .

وفي ذلك الوقت كان بنك باركليز ، لحد ما هو اكبر بنك في السودان . وكما وضع لنا السيد ابراهيم احمد ، وزير مالية سابق ، بان هذا البنك خلال الفترة الاستعمارية وحتى مرحلة التأميم عام ١٩٧٠ ، كان له اكبر عدد من الفروع وكان يسيطر علي حوالي نصف الايداعات الكلية للقطر . ولم تسيطر الدولة في فترة ما بعد الاستقلال علي هذا القطاع المصرفي ، بل توسعت البنوك التجارية الاجنبية في هذه الفترة . وكما انشأت الحكومة السودانية ثلاث بنوك متخصصة . قام اثنان منها خصيصا لتوفير القروض للرأسمالية المحلية - وفي عام ١٩٧٠ اتمت الحكومة العسكرية - التي استولت علي السلطة في عام ١٩٦٩ - البنوك الاجنبية . وعموما البنوك التجارية وانشأت فروعها لها في المناطق التي تتميز بنمو الأنشطة الرأسمالية المختلفة .

ويوضح الجدول ٣ - ٣ التوزيع الجغرافي لفروع البنوك التجارية والذي يبين ان الخرطوم كانت في بادئ الامر منطقة الجذب لهذه البنوك ثم انتشرت فيما بعد لتشمل مناطق اخرى مثل النيل الأزرق ، حيث توجد مشاريع التلمبات ، ومديرية كسلا ، حيث توجد الزراعة الآلية ، وفي القضايف وايضا منطقة بورتسودان التي ينشط فيها رأس المال التجاري . وارتفع عدد هذه الفروع من ٦ في عام ١٩٥٩ الي ١٩ في عام ١٩٧٠ .

وفي كردفان اذداد عددها من ٢ في عام ١٩٥٩ الي ٧ في عام ١٩٧٠ . اما دارفور والتي لم تحظي بوجود البنوك حتي عام ١٩٥٩ ، كان قد أنشأ فيها بحلول عام ١٩٧٠ حوالي ٦ بنوك . اما بالنسبة للمديريات الصغيرة ، كان فيها بنك واحد في جوبا (الاستوائية) ولكن بحلول عام ١٩٧٠ شهدت انشاء ثلاث فروع أخرى .

(٦٤)			
٧	٦	٢	گردفان
٦	٤	-	دارفور
١	-	-	اعالي النيل
٢	١	١	الاستوائية
١	-	-	بحر الغزال
٩٠	٢٦	٣٢	المجموع
=====	=====	=====	

هناك ملاحظة أساسية لم توضح في الجدول أعلاه وهي ان كل البنوك كانت عبارة عن فروع للبنوك الأجنبية ، وفي عام ١٩٦٠ أنشأ الرأسماليون السودانيون بنك وطني هو البنك التجاري السوداني ، وطرحت أسهمه للجمهور وتم شراؤها في وقت وجيز وكان من المفروض ان يزداد رأس المال الموضوع بزيادة ١٠٠.٠٠٠ جنيه سوداني وكان عدد المساهمين في رأس المال أكثر من ١٧.٠٠٠ شخصا وكانت قيمة أسهم ٦٠٪ من المساهمين أقل من ٥ جنيهات للفرد . وطبقا لما وضعه السيد ابراهيم احمد ، المدير العام للبنك التجاري في مرحلة الستينات ، ان المديرين والمنتفعين الأساسيين كانوا هم أنفسهم المؤسسين الأوائل للبنك .

البنوك المتخصصة :

أنشأت الدولة بالإضافة الي البنك المركزي في فترة ما بعد الاستقلال ، ثلاث بنوك متخصصة . وهي البنك الزراعي في عام ١٩٥٨ ، البنك الصناعي في عام ١٩٦٨ والبنك العقاري في عام ١٩٦٧ . وكانت أهداف البنك الزراعي والصناعي التي أوضحتها الحكومة نفسها ، هي تمويل الرأسمالية المحلية . أما البنك العقاري فقد كان من المفترض ان يخدم المواطنين لتوفير سلفيات لبناء المساكن . وتكشف تقييم تجربة هذه البنوك انها لم تخدم مصلحة الرأسمالية فقط بل خدمت بصورة خاصة كبار الرأسمالية . وفي الفترة التي تعقدت فيها مشاكل الرأسمالية الزراعية بامتناع البنوك الأجنبية عن الاستمرار في تمويل مشاريع الطلمبات ، قررت الحكومة حين ذاك التدخل . وان أكبر أسهم لحكومة الحزبين في عام ١٩٥٨ كان لحزب الأمة ، والذي تسيطر عليه أسرة المهدي وهم يمثلون أساسا الرأسمالية الزراعية ، وأنشأ البنك الزراعي في نفس السنة ليمارس نشاطه بمنح القروض للرأسمالية الزراعية . وفي عام ١٩٥٩ م كانت

السمة الاساسية لهذا البنك هي تفضيله لملاك المشاريع الكبيرة علي غيرهم في عملية التمويل . وهذا يوضح ان سياسة الدولة في فترة مابعد الاستقلال ، كانت تخدم اهداف المجموعة الحاكمة من طبقة الرأسماليين .

وكان السيد عبدالرحمن المهدي نفسه زعيما لحزب الامة وأحد كبار الرأسماليين الزراعيين في البلد . وفي طيلة الفترة من عام ١٩٦١/٦٠ و١٩٦٧/٦٦ نجح ملاك المشاريع التي تمل مساحتها الي ١٠٠٠ فدان واكثر في الحصول علي اكثر من نصف المبالغ التي دفعت في شكل قروض (انظر الملحق رقم ٨) . وبحلول عام ١٩٦٧ كان حوالي اكثر من ٧٣٪ من المشاريع الكبرى مدينة للبنك الزراعي . وقد شكلت تلك القروض حوالي ٥٢٪ من القيمة الكلية للقروض المقدمة رغم ان تلك المشاريع تشكل ٦٪ فقط من المشاريع التي اقترضت من البنك . وفي نفس السنة استلمت المشاريع الصغيرة التي تقل مساحتها عن ٢٥٠ فدان حوالي ١٤٪ فقط من القروض رغم انها تشكل حوالي ٧٣٪ من نسبة المشاريع المقترضة .

وبعد قيام البنك الزراعي انشأ البنك الصناعي في عام ١٩٦١ ، لتشجيع الرأسمالية للانخراط في الاستثمار الصناعي وقد اوكلت مهمة الاشراف علي البنك وادارة شؤنه لمجلس ادارته والذي يتكون من سبعة اعضاء برئاسة المدير الاداري للبنك . ويمثل الجهات الرسمية في هذا المجلس ممثلون لكل من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، وزارة الصناعة وبنك السودان ، ويمثل الرأسماليون في المجلس ثلاث اعضاء يعينهم وزير المالية وتقوم الدولة بدفع استحقاقاتهم المالية . ويكشف تكوين هذا المجلس عن طبيعة الدولة ويعكس تعاون الدولة والرأسمالية والاجهزة السياسية ، اذ انه بالاعتماد علي هذا العدد فقط يتيسر لمن يمثل الوزارة وللمن تقوم بتعيينهم السيطرة علي مجلس الادارة ككل . ولا حوجة لتوضيح القول بان الاجهزة السياسية تسيطر علي كل الوزارات ، فمثلا نجد ان المستفيدين من البنك هم :

١/ من عملوا في الخدمة المدنية والذين يستغلون ارتباطاتهم في داخل اجهزة الدولة بالاضافة الي علاقاتهم الشخصية مع اعضاء مجلس الوزارة .

٢/ الشخصيات البارزة للحزب السياسية والذين تربطهم علاقات سياسية او غيرها مع التنفيذيين المسؤولين مثل الوزراء .

٣/ والرأسماليين الذين بالاضافة الي ارتباطاتهم وعلاقاتهم باجهزة الدولة والنظام السياسي ، يمتلكون الضمانات التي تأهلهم للحصول علي قروض كبيرة . ونجد ان البنك الصناعي بالاضافة الي توفير القروض لالانشطة المحلية ، يوفر ضمانات اخرى للحصول علي القروض الاجنبية للمؤسسات الصناعية الخاصة لاستيراد الآلات والمعدات . وقد وصلت هذه العملات الممنوحة الي حوالي (مايعادل) مليون ونصف جنية سوداني في الفترة ما بين ١٩٨٣/٦٢ .

ونتيجة لذلك وجد رأس المال الاجنبي طريقه للبلاد . وبعد سنة واحدة من مباشرة البنك لاعماله ، منحت "المعونة الامريكية للتنمية الدولية" قرضا للبنك الصناعي بحوالي ٢ مليون دولار بسعر فائدة تصل الي ٤% . كما قدم البنك الدولي قرضا يساوي ٤ مليون دولار في عام ١٩٧٣ . ويساوي ما تحصل عليه البنك من هذين القرضين كل المبلغ الذي دفعته الحكومة تقريبا لإنشاء .

اما من ناحية توزيع القروض ، يتضح من الفترة ١٩٧٣/٦٢ ، بان البنك كان يخدم مصالح كبار الرأسماليين اذ ان ٨٠% من القرض ذهبت الي ٥٥ رأسمالي وهم يشكلون حوالي ٣٣% فقط من جملة المتلقين للقروض . وفي سنة ١٩٧٣ اقترض احد عشر رأسماليا فقط مبلغا مقداره ٢٠٢.٠٠٠ جنيه لكل منهم وهذا وحده يشكل ٩٦% من مجمل القروض الكلية لتلك السنة (٧) .

وكان ينظر الي البنك الزراعي والصناعي كمؤسسات تعمل علي تقديم خدمات لمصالح الرأسماليين . وهذا علي عكس البنك العقاري والذي كان ينظر اليه كمنشأة اقيمت لحل مشاكل الاسكان لذوى الدخل الدنيا . ورغم الخسارات التي عانت منها تلك البنوك في تلك الفترة ، لم تقلل من مساعدة الدولة لها . اما بالنسبة للبنك العقاري لم يكتمل دفع المبالغ التي رصدتها له الحكومة وكما لم يتحقق حلم توفير مساكن بتكاليف مخفضة للجمهور . ومن محاولات الدولة في اشراك الرأسماليين للاسهام في حل جزء من مشاكل الاسكان ، فوضت للبنك صلاحية الاستدانة من القطاع الخاص عن طريق الاسهم علي ان تكفل للمشاركين الاولوية في توزيع القروض وفي تحديد سياسة البنك .

وما حدث في عام ١٩٧٣ ربما لم يكن من باب الصدفة ولكنه نتيجة لتخطيط مسبق . وذلك لان نسبة القروض الممنوحة لذوى الدخل المحدودة ، انخفضت بصورة مأساوية من ٨٢.٤% في عام ١٩٧٢ الي ٢٢% في عام ١٩٧٣ (٨) . وهذا يعني تحقيق مصالح الرأسمالية فيما يتعلق بقروض الاسكان رغم انهم من اصحاب الدخل الكبيرة .

قطاع العقارات والخدمات :

يعتبر امتلاك العقار عند الرأسماليين السودانيين تقليدا ذات جذور عميقة . فبالإضافة الي انه مؤثر الي مقياس الشراء فهو يشكل ضمانا يساعد في الحصول علي تمويل البنوك وهي ايضا طريقة مناسبة لتجنب اثار التضخم . وقد كان امتلاك العقارات في وقت من الاوقات شرطا للمشاركة في انتخابات الحكومة المحلية . حيث ان دافعي العوائد هم وحدهم الذين يسمح لهم التصويت والترشيح لانتخابات المجالس البلدية ، ثم بقي هذا النظام بعد ثورة ١٩٦٤ اكتوبر . ويمتلك كبار الرأسماليين السودانيين العديد من المنازل والعقارات والتي كان يمكنهم ان يرهنوها بسهولة للبنوك . وفي نهاية المرحلة الاستعمارية هاجر عدد من الهاجرين والاجانب الاخرين البلد بصورة فجائية وسريعة وباعوا ممتلكاتهم وعقاراتهم التي سارع للرأسماليون السودانيون بشراؤها خاصة في المراكز الحضرية مثل الخرطوم وبورتسودان .

ورغم أن اسهام النشاط العقارى في اجمالي الناتج المحلي لا يتعدى الـ ٣% إلا أن اسهام هذا النشاط نفسه في تكوين رأس المال الخاص يعتبر كبيرا للغاية ، حيث وصل في عام ١٩٥٦/٥٥ الي ٨٣% (٩) .

فقد راكمت الرأسماليون ارباحا كبيرة من اعمال المقاولات والبناء ، النقل والملاحة منذ فترة الاستعمار، وايضا في مرحلة مابعد الاستقلال وعلي وجه الخصوص في فترة الحكم العسكري (١٩٦٤/٥٨) إذ نجد أن نشاطات المباني والمقاولات ازدادت بسرعة شديدة . وازافة الي هذا أن مجالات الاستثمار الجديدة التي طرفها الرأسماليون السودانيون كانت تشمل التأمينات ، الفنادق السياحة وماشابه .

وأنشأت أيضا في هذه الفترة مشاريع حكومية مهمة . ففي عام ١٩٥٧ مثلا صرف حوالي ٢١ مليون جنيه في المناقل امتدادا لمشروع الجزيرة . وكما صرف حوالي ٥ ملايين في محطة توليد كهربائي في خزان سنار . وايضا خزان الروصيرص وخشم القرية ، وبنفس القدر مشروع اعادة تسكين سكان وادي حلفا والتي تم انشاؤها في الفترة مابين ١٩٦٣/٥٨ م. وقد نفذ معظم هذه المشاريع شركات اجنبية ومقاولين سودانيين . وقد قام القطاع الخاص والدولة خاصة في وزارتي الاشغال والرى في هذه الفترة بانشاء العديد من مشاريع البناء . اما مشروع اسكان خشم القرية نفذ كله من قبل مقاولين سودانيين . كما وصلت نفقات الحكومة في مشروع الاسكان هذا الي ٧ مليون جنيه سوداني . وقد منح المقاولون السودانيون هذا العقد بعد امتحانات وتنسيق شديد وبذلك تمكنوا من ابعاد شركة (تريف) الانجليزية عن هذا العقد . وكان هذا يتمشي مع خط السياسة العامة في تفصيل المقاولين السودانيين علي المهاجرين والشركات الاجنبية التي كانت تعمل طوال فترة الاستعمار . وارتفع العائد من قطاع البناء والتشييد من ١٦٢ مليون جنيه الي ٢٦٥ مليون جنيه في خلال سنتين أي سنة ١٩٥٨/٥٦ ، وتقدر هذه الزيادة بحوالي ٦٣% . وكما زادت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ٦% في عام ١٩٥٦/٥٥ الي ٩% في عام ١٩٥٨/٥٧ (١٠) .

وتشكل المساكن ومباني اخرى حوالي ٤٩٢% من مجمل استثمار القطاع الخاص في الفترة ١٩٦٣/٥٥ . وازدادت هذه المساهمة ما بين عام ١٩٧٠/٦٥ الي ٥٦٣% وقد وصل الاستثمار في المساكن وحدها الي ٨٠% من مجمل هذه الاشياء (١١) .

النقل والمواصلات :

قد ارتبط الاستثمار في مجال المواصلات بصورة كبيرة بالتجارة . وقام رجال الاعمال السودانيون بشراء الشاحنات وانشاء مراكز تجارية عدة تربط حركة الشحنات واللواري لتسهيل نشاطهم التجاري . ويملك القطاع الخاص عدد من اللواري والشاحنات اكثر من تلك التي تملكها الحكومة . ففي عام

١٩٣٩ كان العدد المسجل من الشاحنات واللواري في القطر حوالي ٢٠٩٩، وفي عام ١٩٤٥ وصل العدد الي ٢٧١٨ وفي عام ١٩٥٦ ارتفع العدد ليصل الي ١٠٧٩٨ . وفي كل هذه الحالات كان القطاع الخاص يملك ثلثي العدد الكلي للشاحنات واللواري . وفي هذا الشأن توصل تم نبيلوك في كتابه (تحت الاعداد) "الطبقات والاستغلال في السودان" الي الجدول الاتي :

القائمة ٣-٤:			
نوع العربات	خاصة	حكومية	المجموع
لوري	٦٢٤٧	٢١٣١	٨٣٧٨
عربة شاحنه بوكس	١٦٣٣	٠٧٨٧	٢٤٢٠
المجموع	٧٨٨٠	٢٩١٨	١٠٧٩٨
	=====	=====	=====

استمر التوجه في الازدياد طوال مرحلة ما بعد الاستعمار حيث وصلت الزيادة ذروتها الاولى لأول مرة خلال فترة الحكم العسكري الاول بشراء شاحنات حمولة ٣٠/٢٥ طن من المانيا الغربية وايطاليا . ووصلت ذروتها الثانية في السبعينات بعد انشاء شركات رأسمالية كبيرة تعمل في مجال النقل البري ، خاصة بعد اكتمال طريق بورتسودان . وان نشاط النقل البري كان تحت سيطرة رجال الاعمال السودانيين . ولم يدخل رأس المال الاجنبي - من الدول المنتجة للنفط - هذا المجال الا في عام ١٩٧٠م .

التأمينات :

كانت التأمينات محتكرة كلياً من قبل الشركات الاجنبية حتي عام ١٩٥٩م . وفي عام ١٩٦٠ كانت هناك ٦٧ شركة للتأمينات ، واحدة فقط منها سودانية . وفي الفترة مابين ١٩٧٠/٦٢ تم تصفية الشركات الاجنبية تدريجيا بقرار وحلت محلها شركات سودانية . وبحلول عام ١٩٧٢، اوقفت كل الشركات الاجنبية وفسح المجال لسته شركات سودانية . ولقد توسع سوق التأمينات في عام ١٩٧٢م ليصبح الفعف ثلاث مرات مما كان عليه في السابق في عام ١٩٦٢ . هذا فيما عدا الفترة القصيرة التي شاركت فيها الحكومة في واحدة من الشركات بعد اجراء التأمين عام ١٩٧١، فقد ظل هذا النشاط حكرا لتراكم رأس المال الخاص .

المرحلة الراهنة : سياسة الانفتاح في السودان :

"ان مصادرها توفر لكم فرصا وافاقا غير محدودة فليس هناك ما يعيق طريقكم غير مقدراتكم ، وتصوراتكم وطاقاتكم ... فالابواب مفتوحة ، ونحن نمضي مانقول"

جعفر محمد نميري

مقتطفة من خطابه الذي القاه في المؤتمر الاول لرجال الاعمال والتجار في ديسمبر ١٩٧٣ في الخرطوم .

وكما اورد محررو "سودان انترناشونال" التي اصدرت في ديسمبر عام ١٩٧٣ الاتي :

"ان القطر السوداني مفتوح علي مصراعيه للاستثمار بلا تمييز لكل من يستطيع المساهمة بجهده ومقدرته ومعرفته ..."(١٢)

ان هذه المقولة تعكس اثر موجة القوانين التي اصدرت لتشجيع الاستثمار الخاص . وان الفترة من ١٩٧٦/٧٢ لم تشهد فقط نجاح القطاع الخاص في الانقلاب علي سياسة التأميم التي اتخذت في عام ١٩٧٠ ، ولكنها ذهبت الي اكثر من ذلك لتجهض جهدا كبيرا بعد الاستقلال لسودنة القطاع الخاص .

فالملاحم المميزة لهذه الفترة هي ، المحاولات المستمرة لخلق المناخ الملائم بالإضافة الي دعوة الحكومة لرأس المال الاجنبي للاستثمار في السودان . وقد سمح لرأس المال الاجنبي التدفق بدون اى قيود وتم تشجيعه ووفرت له الضمانات بقوانين الاستثمار الثلاثة التي اصدرت . اولها قانون "تشجيع وتطوير الاستثمار الصناعي لعام ١٩٧٢" ، وبمقارنته بقانون عام ١٩٦٧ نجد ان هذا القانون قد حافظ علي اهداف القانون السابق وازاد اليها اعفاءات اخرى فيما يتعلق بالمواد الخام المستوردة . فقد سمح القانون الجديد باسترجاع كل الرسوم التي دفعت علي المواد الخام ومواد التعبئة التي تتطلبها المنتجات المصدرة . وان النصوص الجديدة في هذا القانون جاءت اساسا لتشجيع الصناعات التي تنتج للتصدير ، وقد أدت هذه الامتيازات الي ظهور صناعات التعبئة والتي تعتمد بصورة اساسية علي مواد مستوردة مصنعة او شبه مصنعة . وقد منح هذا القانون ضمانات واضحة شاملة للمستثمرين الاجانب فيما يتعلق بتحويل ارباحهم واعادة تحويل رؤوس اموالهم وتوفير تعويض مجزى في حالة التأميم . والجديد في هذا القانون ، تحديده لهدفين للسياسة الصناعية في السودان ، الاول : ان تسهم المنشآت الصناعية في التعاون الاقتصادي مع الاقطار العربية والافريقية . اما الثاني ، فيشترط قيام هذه المؤسسات في مناطق ريفية . فالهدف الاول دفع المستثمرين من الاقطار العربية المنتجة للبترول الذين استجابوا بصورة فورية للدخول في الاستثمارات اما بصورة فردية او بالشراكة مع الرأسماليين السودانيين .

ومن ناحية أخرى ، ان المنشآت الصناعية عامة والتي بدأت بعد اعلان هذه الامتيازات لم تتقيد بالشرط الثاني ، حيث تركز معظمها في المناطق التي تتوفر فيها البنيات الأساسية مثل الخرطوم وبورتسودان ومدني اما الاقاليم المتخلفة في السودان مثل الغرب كانت تنقصها حتي المياه والكهرباء في الوقت الذي صدرت فيه هذه القوانين .

اما القانون الاساسي الثاني هو قانون "تنظيم وتشجيع الخدمات الاقتصادية ويقصد بالخدمات الاقتصادية ، السياحة والنقل والتخزين . ويلتقي هذا مع القانون السابق في تشجيع استثمار رؤوس اموال كبيرة بمنح اعفاءات اكثر كلما كبر رأس المال اضافة الي تحديد الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لاستيفاء شروط الاعفاءات . وعليه وللحصول علي هذه الاعفاءات يجب ان يكون رأس المال المستخدم ٥٠٠٠٠٠ جنيه ادني ، واذا وصل رأس المال المستخدم الي ١٥٠٠٠٠٠ جنيه سوداني او اكثر يمكن للمؤسسة التمتع باعفاء فريبي لمدة ٦ سنوات بالاضافة الي الامتيازات الاخرى . وهنا يظهر التفضيل لكبار الرأسماليين ودعوة الاجانب للاستثمار في مجال الخدمات ، اذ ان اكبر ثلاث فنادق في البلد انشأت بعد اعلان هذه الامتيازات من قبل ثلاث رأسماليين عرب .

اما القانون الثالث المهم هو قانون ١٩٧٦ "لتطوير الاستثمار الزراعي" . وهنا ايضا نجد ان الامتيازات الممنوحة معاملة لتلك التي وردت في القانون الصناعي فيما يخص الاعفاءات من الجمارك وضرائب الارباح التي تمنح لمدة تتراوح بين ٥ - ١٠ سنوات بقرار من وزير المالية . كما ينص القانون علي منح اراضي للمشاريع لفترة ٢٥ سنة خاضعة للتجديد ، ويسمح القانون بحرية تحويل رأس المال المستثمر والارباح . ويضمن هذا القانون ايضا تسهيلات اخرى مثل تخفيض اجور الكهرباء ومعدات تكلفة المواصلات والنقل وتتم هذه التسهيلات حسب مايراء وزير المالية .

واهم ما يميز هذا القانون هو الافتراض المسبق بان التنمية الاقتصادية يمكن انجازها بدعوة رأس المال المحلي والاجنبي للاستثمار . وهناك افتراض ضمنى آخر هو ان هذه الرأسمالية يمكن ان تستثمر في المناطق الريفية تاركة المناطق التي تحقق لها ارباحا اكثر ، لا لشيء الا لأن القانون قد رأى اهمية الاستثمار الريفي . ولم يشترط القانون لمنح الامتياز ان تستثمر الرأسمالية في اقاليم بعينها في الريف - الجنوب والغرب مثلا - وبدلا من ذلك جعل القانون من حجم رأس المال الاساس لمنح التسهيلات حيث تزداد كلما كبر حجمه .

فمفهوم التنمية الوارد في هذه القوانين يبدو مطابقا لمفهوم النمو ، ونلاحظ هنا الغياب التام للمفهوم القائل بان التنمية الاقتصادية هي قطر كالسودان لا يمكن احداثها الا في اطار خطة شاملة تستهدف اساسا تنمية الاقاليم الاقل نموا في القطر وينفس المستوى تحديد عددية وطبيعة مشاريع

الاستثمار المطلوبة ، وتحديد المواقع حسب ماتقتضي الاولويات .
 فمفهوم هذه الدراسة للتنمية الاقتصادية يختلف عن مفهوم "النمو" الذي
 يعني الزيادة في الانتاج او رأس المال المستثمر . فهي تتطلب تغييرات
 اساسية وجذرية فيما يخص البنية الاقتصادية في القطر وفي جهاز الدولة
 والنظام السياسي . وتتطلب ايضا وبصورة اهم تغيرا اساسيا في ملكية وسائل
 الانتاج وعلاقات الانتاج وتوزيع الفائض المحلي . وان فتح الباب للرأسمالية
 السودانية والاجنبية يعني اعطاء فرصا لعملية تراكم رأس المال والتي تزيد
 وتعمق التباينات الاجتماعية والتبعية الاقتصادية والمزيد من التخلف .
 وتوضح الدراسات التي اجريت في مختلف دول العالم الثالث بان أى قطر
 يصبح اكثرا تخلفا كلما ازداد فيه حجم الاستثمار الاجنبي . وذلك لان
 الارباح التي يتم تحويلها خارج البلاد عادة ماتضاف الي رؤوس اموالهم
 وغالبا ماتصبح اكبر من رأس المال المبدئي الوارد للاستثمار .
 وبذلك يتكبد العالم الثالث ككل خسارات تصل الي ١٠٠٠ بليون دولار
 سنويا ، في صورة ارباح يتم تحويلها الي الاقطار الرأسمالية المستثمرة .
 ولتوضيح هذه الصورة ، يمكننا النظر الي الجدول رقم ٣ والذي يقارن حجم
 الارباح التي تحول سنويا من دول العالم الثالث الي الولايات المتحدة الامريكية
 وحجم رؤوس الاموال الامريكية التي تتدفق سنويا للاستثمار في هذه البلدان .
 وتوضح الارقام ان العالم الثالث قد خسر كثيرا خلال فترة ١٩٦٦/٥٩ ، والتي
 امتدت خارج البلاد .

الجدول رقم ٥ - ٣ : رأس المال الداخل لدول العالم الثالث من الولايات المتحدة الامريكية ، والارباح الخارجة منه للولايات المتحدة :

السنة	رأس المال المتدفق من الولايات المتحدة	الارباح الخارجة	الخسارة التي
	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	تتكبدها دول
	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
	(مليون دولار)	(مليون دولار)	(مليون دولار)
١٩٥٩	٢٢٤	١٠٤١٠	٨٧٦*
١٩٦٠	٢٢٩	١٠٤٦٩	١٢٤٠
١٩٦١	٤١٩	١٠٦١٦	١٠٩٧
١٩٦٢	٢٠٣	١٠٨٨٢	١٠٦٧٩
١٩٦٣	٤٥١		١٠٥١٨
١٩٦٤	٥٢٣	٢٠٢٨٩	١٠٧٦٦
١٩٦٥	٨٠٧	٢٠٢٥٢	١٠٤٤٥
١٩٦٦	٥١٩	٢٠٣٤٤	١٠٨٢٥
الاجمالي	٣٣٧٥	١٢٠٩٤٢	١٠٠٦٧٠
	=====	=====	=====

المصدر : الحزب الشيوعي السوداني ، سلسلة دراسات في الاقتصاد السوداني رقم ٢ ، الخرطوم ١٩٧٤ ، ص ١٣ القائمة ١ .

ومؤخرا بدأت رؤوس الأموال تدخل السودان بأشكال جديدة ، إلا أن الأهداف ظلت كما هي . حيث دخل الرأسماليون الأجانب في شراكة مع السودانييين في شراكات كبيرة . وهذا يعطي الجانب الأول ضمانات نسبية ضد شبح التأميمات الذي يهدد الشركات الأجنبية . وإن هذه العلاقة تساعد في نمو طبقة رأسمالية محلية تابعة منسجمة المصالح تتجاوز مصالحها الحدود الجغرافية للقطر لتتوافق مع مصالح رأس المال العالمي بشكل عام .

وقد أدت السلطات المطلقة التي منحت للجهات السياسية ، مثل وزير المالية ، الي ازدياد تراكم رأس المال عن طريق عمليات الفساد . وللدلالة على ذلك ، فقد تحفز بعض أعضاء الجهاز التنفيذي أنفسهم للدخول في شراكة مع بعض رجال الأعمال المحليين والأجانب نتيجة للامتيازات الإضافية التي منحها كل من وزير الصناعة ووزير المالية للمستثمرين المحليين والأجانب في عام ١٩٧٤ . وفي عام ١٩٧٦ دخل أربعة من الوزراء في شراكة مع رأسماليين سعوديين ولبنانيين وكويتيين . ومن اللقاءات التي أجرتها المؤسسة مع بعض العاملين في الخدمة المدنية - اتضح أن السلطات الممنوحة للتنفيذيين قد سهلت عملية تجنب الضرائب . ونجد أن الرأسماليين الذين تربطهم علاقات شخصية وسياسية مع المسؤولين التنفيذيين يتمكنون دائما من الحصول على إعفاءات ضريبية ذات مدى أطول .

وفي عام ١٩٧٦/٧٥ منح الرأسماليين السودانييين الذين دخلوا في شراكة مع رأس المال الكويتي مساحات واسعة من الأراضي تتراوح من مليون الي مليوني فدان في شمال وجنوب الخرطوم لاقامة مشاريع لتسمين الماشية ومنتجات الألبان . وكما سمح أيضا لمجموعة شركات أمريكية لإنشاء مشروع لإنتاج اللحوم بالشراكة مع رأسمالي سعودي . وقد استثمروا حوالي مائة مليون دولار في مساحة تبلغ مليون فدان في منطقة الدندر في مديرية النيل الأزرق . وكان هدف المشروع الأول هو إنتاج لحوم للتصدير ، وقد سمح لهذه الشركة بإنشاء سلخانة ومصنع لتعليب اللحوم .

وأيضا شركة (اقرار) من ألمانيا الغربية والتي منحت ترخيصا للعمل بالشراكة مع دول خليجية في مشروع لإنتاج اللحوم في مساحة مليون فدان، تمتد منطقة المشروع من غرب السودان الي مديرية بحر الغزال في جنوب السودان . وكذلك سمح لما يسمى بمشروع التنمية العربية الذي يضم رأس مال سعودي وكويتي وليبي ، والإمارات العربية ، بترخيص للاستثمار في الإنتاج الزراعي وتسمين الماشية في مساحة تصل الي ٥ مليون فدان .

وإن أهم الآثار السلبية لاقامة مثل هذه المشاريع هي توسعها على حساب الأراضي الرعوية . فالرعاة الذين طردوا من قبل من أكثر الأراضي خصوبة نتيجة لتوسع الزراعة الآلية ، تعرضوا لمعاناة أكبر بعد إنشاء هذه

المشاريع الاخيرة . الا ان هذا لم يؤثر علي الاسواق العالمية التي كانت في الماضي تستورد الماشية واللحوم من السودان ، وذلك لان هذه المشاريع عملت علي ضمان امداد هذه الاسواق بما يحتاجون اليه من هذه السلع . اذ يقوم انتاج هذه المشاريع علي اسس رأسمالية كبيرة وبالمثل فقد ارتبط الرأسماليون السودانيون الذين كانوا يعتمدون علي القطاع الغير رأسمالي في تمويل هذه الاسواق بالماشية ، بالمشاريع الجديدة ايضا .

فقد عمل هؤلاء التجار من قبل في تمدير اللحوم المجمدة اعتمادا علي انفسهم . ودخل معظم اصحاب الاعمال الكبيرة في شراكات مع رؤوس اموال عربية وامريكية للعمل في مشاريع رأسمالية كبيرة . وبذا يكون تغفل رأس المال قد ادى الي تهميش المنتجين الرعويين الذين بدأوا في ترك الانتاج الاكتفاي واتجهوا للعمل كعمال غير مهرة في المشاريع الجديدة . وهاجر البعض الي المدن الكبيرة .

اما في الفترات الاخيرة بدأ الرأسماليون الصناعيون السودانيون البحث عن التمويل من الشركات والبنوك الاجنبية . وقد حصل احد الرأسماليين والذي كان يمدد انشاء صناعة النسيج ، علي تمويل من بنك الاستيراد والتصدير في نيويورك لإنشاء مصنعين . ورغم ان البنوك قد امتت في عام ١٩٧٠ ، الا انه قد سمح بقيام اربعة بنوك جديدة في عام ١٩٧٨ م . كان من بينها بنك ابوظبي وفرع بنك (جتش مانهاتن) .

لم يكتفي رأس المال الاجنبي في الفترات الاخيرة بالدخول في شراكة مع رأس المال المحلي الخاص فقط بل دخل مع الدولة نفسها . ويعتبر مشروع سكر كنانة اكبر هذه المشاريع ، اذ يصل رأس ماله الي ٤ مليون جنيه سوداني موزعة كالآتي :

- ٢٠ مليون من حكومة السودان
- ٩٢ مليون رأس مال كويتي
- ٢٢ مليون من شركة لورنر
- ٨٦ مليون من الشركة العربية للاستثمار .

اما الباقي موزع صابين شركة يابانية ومؤسسة الخليج العالمية . وكما انشأت حوالي ١٢ شركة اخرى بالشراكة من قبل الدولة ورأس المال الاجنبي (١٣) . وعلي كل ، لم يدفع تغفل رأس المال الاجنبي في مجال الاستثمار في المشروعات الحكومية ، الدولة الي واجب القيام بمناقشة الرأسمالية الخاصة .

وحقيقة تهدف استراتيجية المنظمات الاجنبية ، وعلي وجه الخصوص البنك الدولي ، الي اضعاف الدولة وتقوية رأس المال الخاص . وهذا ما اوضحته توصيات البنك الدولي فيما يخص مشروع الجزيرة ، حيث أوصي بالآتي :

- ١/ زيادة مساحات المشاريع في الجزيرة والمناطق .
 - ٢/ السماح للمزارعين ببيع مشاريعهم بحرية تامة .
 - ٣/ تحويل العمليات الزراعية للقطاع الخاص ، وتحويل مواد رأس المال العامل ، مثل التراكترات ... ، الي المتعاقدين الخاصين . وكما أوصي البنك بإيجاد عملاء لبيع المعدات للمزارعين بدلا من توفيرها بواسطة مشروع الجزيرة .
- ورغم ان الدولة كانت تشجع كل من الرأسمالية الخاصة والاجنبية بتوفير الامتيازات والاعفاءات الضريبية والتمويل الحر وتوفير البنيات الاساسية ، الا اننا نجد ان المعلقين الاكاديميين يذهبون الي القول بان الدولة لابد ان تسهم باكثر من ذلك

فمثلا يقول سيد محمد نميري :

"ان صعوبة الحصول علي الاعفاءات واهدار الكثير من الوقت والجهد والمال الذي تتطلبه هذه العملية (الاشارة هنا الي الاجراءات الادارية) ادى الي سحب الكثير من الطلبات وخاصة من قبل المستثمرين الاجانب الذين لم يتعودوا اصلا علي التأخير لفترات طويلة مثل هذه . فالمطلوب وبصورة ملحة ، تسهيل الاجراءات وسرعة البت في القرارات" (١٤) .

فالنميري اذا يدعو الدولة لتصبح اكثر فعالية تجاه رأس المال الذي لايرغب في التأخير الذي تقتضيه الاجراءات الادارية . وطالما اصبح دور الدولة هو خدمة رأس المال الخاص فمن المتوقع منها ان تركز جهودها في توفير البنيات الاساسية .

وفي نفس الوقت يقول النميري "ان توفير الخدمات العامة وبتكلفة معقولة وتوفير المواصلات بالاضافة الي وجود حكومة مقتدرة وفعالة ، يشجع الاستثمار اكثر مما يفعل التوسع في المؤسسات العامة في القطاعات الانتاجية (١٥) .

الخاتمة :

شهد السودان كغيرة من دول العالم الثالث اشكالا خاصة من التنمية الرأسمالية الصناعية ، ونشأت هذه الخصوصية منذ بداية الصناعة . فمثلا ، ان الصناعة السودانية خلافا لما هو عليه الحال في اوربا لم تتطور من الصناعات الحرفية . وبدلا من ذلك قد اخضع تطورها لمقتضيات السياسة البريطانية الاستعمارية ، والتي قيدت الاستثمار الصناعي ليبقي السودان مصدرا فقط للمواد الخام وسوقا للمنتوجات البريطانية . ثم اصبحت الصناعة مصدرا هاما لتراكم رأس المال الخاص خلال فترة مابعد الاستقلال . ففي هذه المرحلة وجدت الصناعة تشجيعا رسميا ووفر لها التمويل بعد اصدار قوانين الاستثمار الصناعي ، وانشأ البنك الصناعي السوداني . وان النشاط الواسع للدولة وقيام مشروع البنيات الاساسية التي ميزت فترة مابعد الاستقلال ، قد خلق فرصا

جديدة للرأسماليين الذين يستثمرون في مجال الخدمات ، وذلك بإشراكهم في تنفيذ المشروعات الحكومية . كما ساعدت أشكال التمويل التقليدية علي نمو رأس المال التجارى الخاص . ووفرت وسائل التمويل الحديثة التي كانت تسيطر عليها البنوك الأجنبية حتي عام ١٩٧٠م ، مساعدات كبيرة لعدد قليل من الرأسماليين السودانيين المهاجرين والرأسماليين السودانيين في تلك الفترة . كما زاد إنشاء البنوك الصناعية في المرحلة المعاصرة من النشاطات الرأسمالية .

ولعب الاستثمار في مجال العقارات والخدمات دورا أكبر في تراكم رأس المال الخاص في فترة ما بعد الاستقلال والفترة الحالية . كما بدأت ملكية التأمينات، والتي كانت في الفترة الاستعمارية تحت سيطرة رأس المال الأجنبي، تتحول تدريجيا إلي رجال الأعمال السودانيين ثم أصبحت جميعها ملكا لهم في الفترة الراهنة .

وطبقا للنتائج الموضحة في الجزء الثاني من هذا الفصل نجد أن سياسة الانفتاح التي تبنتها الحكومة الحالية حددت مرحلة جديدة ومهمة للتغلب الرأسمالي في البلد ، وتبعية البرجوازية السودانية للمراكز الاستعمارية . وأن القول بأن هذه السياسة تحقق التنمية ، يعتبر ضربا من الأساطير وعلي العكس تماما نجد أن نتيجة هذه السياسة هي تصدير المزيد من الأرباح خارج السودان ، وبذلك يستمر التخلف وتزداد التبعية .

Notes:

1. Karl Marx ,Capital, Vol. 1, Progress Publishers, Moscow, 1965. pp.336-7.

٢- تحملت علي هذه المعلومات من خلال لقائي بالسيدة سعاد ابراهيم احمد التي كانت تعمل مفتشة في الاحصاء علي رأس الفريق العامل في المنطقة في ١٩٦٠ في الفترة التي كان يجري فيها البحث الاجتماعي والاقتصادي قبل اكمام السد العالي .

3. Sayid M. Nimerji, 'Industry in the Sudan', in Ali Mohamed Alhassan (ed) Introduction to Sudan Economy, Khartoum University Press, Khartoum, 1976,p.82.
4. Ministry of Industry and mining, Industrial Investment Promotion Act, 1956, Khartoum, 1956.

٥- "الماركسية وقضايا الثورة السودانية" الطبعة الثانية , دار الفكر الاشتراكي , الخرطوم ١٩٦٨ م ص - ٦-١٢٤

6. Hamid, op.cit., p. 175, table 5,1.
7. Industrial Bank of Sudan, Annual Report of Directors, No.12 Khartoum, 1973,p.25.
8. The Sudanese Estates Bank, Annual Report 1973. Khartoum, Table xxi.
9. Harvie and Kleve, op.cit., p.14. Also Department of Statistics, Capital Formation and Increase in National Income in the Sudan 1955/59,Khartoum 1961 p. 98.
10. Republic of the Sudan, Economic Survey 1960, Khartoum, p.8.
11. Hamid, the Utilization of Public Funds, mainly Originating from the Agricultural Sector and its Impact on the Economic Developmen of the Sudan 1955/56-1969/70. Ph.D., thesis, University of leads, 1977.
12. Sudan International, No.6, December 1973,p.33.
13. Democratic Republic of the Sudan Economic survey, 1976-77. Khartoum, Ministry of Finance and National Economy, pp.248-51.
14. Sayid M. Nimeiri, op.cit.,
15. Sayid M, Nimeiri, op.cit.,

الفصل الرابع
السيرة الذاتية لرجال الأعمال : تحليلات أولية

الفصل الرابع

السيرة الذاتية لرجال الأعمال :

مقدمة تحليلية

يشمل هذا الفصل تحليلات أولية للسيرة الذاتية لرجال الأعمال الذين اخترناهم لهذه الدراسة . ويبدأ بتناول المهاجرين السودانيين ، ويقعد بالمهاجرين مجموعة الرأسماليين الذين ينحدرون من أصل غير سوداني ، والذين هاجروا إلى السودان خلال فترات مختلفة . وكما ذكرنا في الفصل الثاني ، أن هؤلاء المهاجرين في فترة الاستعمار كانوا أكثر ثراءً من السودانيين . ولهذا السبب نرى أهمية إدراك العوامل التي ساعدت في هذا النجاح النسبي . يتفحص هذا الفصل العلاقات في داخل هذه المجموعة وبنفس القدر العلاقات بينها وبين الرأسماليين السودانيين كذلك يحاول الفصل القاء الضوء على طبيعة العلاقة بين هذه الفئة من الرأسماليين المهاجرين والسودانيين . كما يوضح الفصل الاقطار والاقاليم التي أتت منها كل من الرأسماليين المهاجرين والسودانيين ويفصح عن طبيعة النشاطات التي بدؤوا بها . وتوفر الدراسة أدلة كافية توضح السبل التي أدت إلى نجاحهم في عملية تراكم رؤوس أموالهم لدرجة جعلتهم من ضمن كبار الرأسماليين في القطر .

المهاجرين :

أوضحت هذه الدراسة أن ٢٤٪ من أكبر رجال الأعمال في السودان عثي عام ١٩٧٦ من أصول غير سودانية ، وتتنوع النسبة على النحو التالي .

-	٩٠٪	من أصل مصري .
-	٣٪	من أصل تركي .
-	٨٪	من أصل سعودي ويمني وحضرمي
-	٢٪	من أصل سوري .
-	٩٪	فقط من أصل أفريقي .

ومن خلال التتبع الدقيق ، اتضح لنا أن رجال الأعمال الذين انحدروا من أصول غير سودانية ، ورثوا رؤوس أموالهم من آبائهم وأجدادهم الذين هاجروا للسودان أبان الحكم التركي المصري في الفترة ما بين (١٨٢٠ - ١٨٨١) . فابناء هؤلاء المهاجرين يعتبرون من كبار رجال الأعمال في كل من يورتسودان ونيالا والقضارف والابيض والرهذ والخرطوم . ويتفق الرأسماليون السودانيون الذين أجرينا معهم مقابلات في فترة إعداد هذه الدراسة - على أن استمرار سيطرة هؤلاء المهاجرين في دنيا الأعمال تعود إلى سببين :

أولا : المعاملة المميّزة لهم من قبل حكام الحكم التركي المصري ، إذ كانوا يعتبرونهم مجموعة موالية لهم بالنظر إلى الناحية العرقية .

ثانياً: كانت الحكومتين الاستعمارييتين التركية - المصرية والبريطانية ، تنظران اليهم علي انهم من المجموعات المقربة وذلك لعدم ارتباطهم بأي نوع من النشاط السياسي ولعزلتهم عن المواطنين السودانيين .

ونجد ان التجار السودانيين قد اخضعوا لنوع من التفرقة ، وحرموا من حرية الحركة في بعض الاقاليم في الوقت الذي كانت مفتوحة للمهاجرين، ووجدنا ايضا ان اول مشاريع زراعية كانت للمهاجرين فقط . وقد استطاعت مجموعة المهاجرين هذه ان تزاول اعمالها تحت ظل كل انواع الحكومات وبما في ذلك الدولة المهدية (٨١ - ١٨٩٨) وحينما حاول الخليفة عبدالله ممارسة بعض الضغوط عليهم ، اتخذوا اجراءات وقائية وذلك بزواجهم من النساء الانصاريات كما سمحوا للانصار بالزواج من اسرهم . وان احدى الشخصيات التي تناولتها هذه الدراسة تنحدر من اسرة غنية من اصل مصري وتربطها علاقة زواج مع الانصار منذ فترة المهدية .

وطبقا للارقام الواردة هنا تعتبر المجموعة المسلمة هي الغالبة فالغير مسلمين هم الاقلية ، وهي نسبة (٩%) فقط من مجموع الحالات التي شملتها الدراسة . وهذا يبين ان الاستمرارية والبقاء المأمون كان في عهد الخليفة لتلك الفئات المسلمة والتي تمكنت من الزواج من النساء الانصاريات. وتوضح الدراسة ان اكبر نسبة من المهاجرين حسب التوزيع الجغرافي تتركز في بورتسودان (وهي ٦ من مجموع ١٥) . وفي الوقت الذي جرى فيه البحث كانت اسر هؤلاء المهاجرين تسيطر علي العمل التجاري في المدينة بينما كان رجال الاعمال السودانيين في بورتسودان اقل شأنا من هؤلاء حتي اواخر الستينات .

وشجعت المجموعات التي هاجرت في البداية اقاربهم وابناء مناطقهم للهجرة الي السودان حيث اسسوا اعمالا مشتركة بين اسرهم التي تربطها علاقات زواج . ومما يذكر ان احد كبار افراد هذه الاسر كان قد شجع ابناء عمومته للهجرة من السعودية الي السودان وعندما تم ذلك تزوجوا فيما بينهم وبالتالي اصبح حوالي العشرة من افراد هذه الاسرة من رجال الاعمال في مدينة بورتسودان ، وبحلول عام ١٩٧٦ اصبح افراد هذه العائلة من كبار الرأسماليين في مجال الملاحة والشحن ، كما ارتبطوا ايضا بالتجارة والمقاولات والصناعة . ويوضح الرسم ١ - ٤ علاقات الزواج وروابط العمل بين الاسرتين .

وفي بورتسودان ايضا هناك اسرتين من اصحاب الاعمال تربطها علاقات زواج وعمل مماثلة . وهي اسر يمنية مرتبطة ببعضها بعلاقات عمل وزواج وايضا مرتبطة مع ٤ من اسر اصحاب الاعمال من بينها اسر سودانية . وكما يوضح الرسم ٢ - ٤ ، فان ٧ من رجال الاعمال هم افراد هذه الاسر المذكورة . وملخصا لهذا ان خمسة اسر من بين اسر كبار رجال الاعمال المهاجرين الستة

في بورتسودان مرتبطين بعلاقات زواج . واطافة الي هذا نجد انهم قد دخلوا في شراكات في الأنشطة المختلفة ، كما نجد نفس النمط في نيالا اذ توجد ارتباطات شراكة وبنفس القدر علاقة زواج بين احدى الاسر الرأسمالية البارزة في نيالا واخرى في القضارف . ويوضح الرسم ٣ - ٤ هذا الارتباط وايضا علاقة زواج اخرى بين احدى الاسر الرأسمالية في نيالا واخرى في امدرمان .

وتوجد نفس هذه الانماط من العلاقات في الخرطوم ، اذ نجد ان اربعة من الخمسة اسر المهاجرة الي الخرطوم من اهل مصرى وواحدة من اهل تركي . اما بالنسبة للاربعة اسر المصرية هم بالاساس افراد اسرتين كبيرتين واكبر افرادها ابنا عمومة .

ونتيجة لعلاقات الزواج هذه وجد ان الاسر الاربعة انفسهم ينتمون لاسرة واحدة (١) . فمن ابنا عمومة الاثنين هاجر واحد الي الخرطوم في فترة الحكم التركي المصري ولحقه بعد ذلك الاخر بعد ان تمكن الاول من اقناعه بالهجرة وفي فترة الحكم الاستعماري ازدهرت اعمالهما لدرجة جعلتها يعتبران من بين رجال الدرجة الثانية بعد رجال الاعمال البريطانيين مباشرة .

وفي عام ١٩٣٠ كان افراد هذه الاسرة من بين الذين اعطوا رخصا لمشاريع زراعية وامتلكوا مشروعات في منطقة النيل الابيض والتي اصبحت مسرحا لاحداث عام ١٩٥٤ المأساوية والتي اشرنا اليها في الفصل الثاني .

وفي عام ١٩٧٦ كان احفاد تلك العائلة من بين كبار الرأسماليين في مختلف مجالات الاقتصاد وكان احدهم رئيسا للفرقة التجارية بالخرطوم في الوقت الذي اجري فيه هذا البحث . وقد شغل هذا المنصب لفترة امتدت حوالي العقدين

ويوضح الرسم ٤ - ٤ علاقات الزواج وايضا الشراكة التي تربط بين هذه العوائل .

لم يكن من بين رجال الاعمال المهاجرين الذين شملتهم الدراسة من كان يعمل من قبل في الخدمة المدنية او الجيش فان معظمهم وخاصة هؤلاء الذين يعيشون في بورتسودان والخرطوم عملوا من البداية في مجال التجارة والعقارات والزراعة والصناعة والخدمات . وان معظم من تعرضت لهم الدراسة في بورتسودان كانوا قد اشترى مؤسساتهم التجارية من البريطانيين وقد اتضح لنا من مقابلاتنا معهم انهم في مرحلة لاحقة تحولوا من تجار ليصبحوا عملاء للشركات البريطانية . وبينما معظم الرأسماليين السودانيين لم يتمتعوا بمرأه ملحوظ الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وخاصة بعد الاستقلال السياسي ، نجد ان اوضاع الرأسماليين المهاجرين كانت قد قويت من قبل هاتين الفترتين . فمثلا نجد ان اغني هؤلاء المهاجرين في بورتسودان كان قد طور شبكة اعماله التجارية كالتالي .

— — — — —

حضر الي بورتسودان عام ١٩٠٥ وبدأ بالتجارة في سواكن ثم اشترى حوالي ٢٥ منزلا ومتجرا في عام ١٩١٨ في بورتسودان . وقد انتعشت اعماله في فترة الحرب العالمية الاولى . وفي عام ١٩٣٠ اشترى مشروعا زراعيًا مساحته حوالي ١٥٢٠٠ فدان من الحكومة البريطانية ثم انشأ مصنع مشروبات في سنة ١٩٣٩ . وفي عام ١٩٥١ اشترى شركة الملح السودانية من الحكومة . وفي عام ١٩٥٥ اشترى باخرتين وبدأ بتأسيس شركة ملاحه . وفي عام ١٩٦٠ اشترى مصنعا للحلج من رجل اعمال سوري . وفي عام ١٩٦٧ انشأ عشرة مخازن في بورتسودان وقشارة لتنظيف محاصيل حبوب التصدير وفي نفس السنة أنشأ أكبر معصرة لزيوت الطعام في بورتسودان .

ومثال اخر ، فان احد كبار رجال الاعمال المهاجرين الذي وصل الي بورتسودان في عام ١٨٩٢ ، كان قد اشترى في عام ١٩٣٠ عددا من الاراضي والعقارات وبدأ اعمالا في مجال الملاحة . وبعد عشرة سنوات اي في عام ١٩٤٠ تحصل علي توكيل من شركة شل . وفي عام ١٩٦٨ بدأ بالدخول في النشاط الصناعي . ومهاجر ثالث في بورتسودان ايضا بدأ بالعمل في التجارة ثم امتلك عددا من العقارات والمنازل والمتاجر والفنادق وبعد الاستقلال أصبح وكيلا لشركة متشل كوتس الانجليزية وبحلول عام ١٩٧٦ أنشأ ابنه ثلاث شركات اخرى .

اما في نيالا فيختلف الوضع قليلا ، اذ ان رجال الاعمال المهاجرين بدأوا بالتجارة وكانوا مرتبطين ايضا في مجال مطاحن الدقيق في القرى المجاورة لنيالا ووجدنا انهم مؤخرًا عملوا في مجال الاستثمار في معاصر الزيوت وايضا في العقارات . اما في القضارف فلقد كان توجه رجال الاعمال الي للتجارة والزراعة الالية اولا ثم الصناعة اخيرا . وطور بعضهم نشاطاته التجارية والتي امتدت للخرطوم وبورتسودان . والبعض الاخر بدأ في استثمار ارباحه التي ركموها في القضارف في مجال الصناعة في الخرطوم وبورتسودان .

وفي الجنوب وحتى منتصف السبعينات كان اغني رجال الاعمال واحد من المهاجرين وهو من اصل سوري وكان قد بدأ اعماله مع اخيه في الخرطوم ولكنه حول جزء من رأس ماله الي الجنوب حيث انشأ صناعات تعبئة الشاي وانتاج التبغ . وفي عام ١٩٦٤ اشترى مصنعا للسجائر في جوبا كما عمل ايضا في مجال الزراعة ثم الصناعة في الخرطوم وود مدني - ونجد ان هذا الرأسمالي الذي بدأ نشاطاته في الجنوب ، في مرحلة مبكرة تزامنت وفترة الاستعمار الانجليزي ، كان قد سمح له ان يعمل بحرية كبيرة في الاقليم عكس ماكان عليه الحال بالنسبة للرأسماليين السودانيين . وبالتأكيد فقد شجعت السلطات البريطانية والتي ارادت له ان يرتبط ليس فقط بالنشاط التجاري والزراعي بل النشاط الصناعي ايضا .

وكما هو متوقع ان كل المسيحيين الذين اجريت معهم مقابلات كانوا من ضمن المهاجرين ماعدا واحدا منهم وهو من احدى قبائل الجنوب . اذ يعتبر عدد المسيحيين من بين المهاجرين انفسهم قليل جدا فهم ٩ افراد ويشكلون نسبة ٣٧٪ فقط . بينما نجد ان المهاجرين المسلمين لم ينجحوا اكثر من رصفائهم من المسيحيين في الاندماج والارتباط بالثقافات السودانية فقط بل نجحوا اكثر في تراكم رأس المال ايضا . مثال ذلك ان كبار المهاجرين الرأساليين في الخرطوم وبورتسودان من المسلمين . كما يتضح ان المجموعة المسلمة من كبار الرأساليين الزراعيين المهاجرين تعتبر من ضمن كبار الرأساليين الزراعيين في البلد طيلة الفترة الاستعمارية .

ان المادة المطروحة في هذا الفصل تؤكد ما افترضناه في الفصل الثاني وهو ان المهاجرين برزوا كرجال اعمال من قبل رصفائهم السودانيين . اذ ان اولئك الذين بدأوا الاستثمار في مجال الزراعة في مرحلة الاستعمار كانوا قد منحوا تراخيصا قبل السودانيين . فالمهاجرين المسلمين قد اندمجوا مع الطبقة الرأسالية السودانية من خلال علاقات الزواج والشاركة في العمل وخاصة في فترة مابعد الاستقلال . وفي الواقع ان الحكم التركي - المصري والسياسات الاستعمارية البريطانية قد ساهمت في نجاح واستمرار مجموعة المهاجرين هذه ويظهر في انهم يمثلون حوالي الـ ٢٤٪ من مجمل الحالات التي درسناها في عام ١٩٧٦م .

الرأسالية السودانية :

ان أي محاولة لفهم تطور الطبقة الرأسالية السودانية تفرض اهمية بحث شامل يشمل كل مناطق البلاد وبهذا فقط يصبح من الممكن توضيح ما اذا كان هناك صراعا بين الرأسالية الريفية والحضرية وما اذا كانت الاقليمية تعني كثيرا بالنسبة للتركيبة السياسية الاجتماعية للطبقة الرأسالية السودانية . ومن الضروري معرفة علاقة هذا بالمهاجرين الذين اتوا ليستثمروا في تلك المناطق الريفية .

ورغم ان معظم الرأساليين السودانيين الذين شملتهم الدراسة قد جمعوا جل رؤوس اموالهم خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، الا ان ثلاث منهم قد استفادوا من رؤوس الاموال التي تراكمت لدى اباائهم واجدادهم منذ فترة تجارة الرقيق في القرن الثامن عشر . وقد عزى ثلاثتهم استمرارية اعمال اسرهم الي حقيقة ان اباائهم واجدادهم كانوا من انصار المهدي البارزين بحيث تمكنوا تحت ظله من الدخول في تجارة الماشية وتصدير الصمغ .

الجنوب : سيطرة الجلاية :

يعتمد تناولنا لعملية تراكم رأس المال في جنوب السودان علي المقابلات التي اجريت مع الرأساليين في جوبا عاصمة المديرية الاستوائية

ومدينة يبي وهي مدينة صغيرة تقع في اقصى المديرية في الحدود المتاخمة ليوغندا ، كما استفادت الدراسة ايضا من المقابلات التي اجريت مع بعض المسؤولين في الحكومة ومع تجار شماليين عملوا لفترة تزيد عن ٢٠ سنة في الجنوب .

وان الحقيقة الملفتة للنظر هي انه فيما عدا رجل اعمال واحد كان قد بدأ في الاستثمار في عام ١٩٧٥ نجد ان كل الرأسماليين في الجنوب ليسوا من اصل جنوبي . وسنتناول هذه الحالة الوحيدة في جزء اخر من هذا الفصل . وتنعكس السياسة البريطانية تجاه الاقاليم في حقيقة ان اغني الرأسماليين في الجنوب هو احد المهاجرين ، ولم يتهدد موقفه المتميز هذا الا في منتصف عام ١٩٧٠ . كما ان الرأسماليين السودانيين الذين يستثمرون حاليا في الجنوب هم اساسا شماليين . ومن خلال المقابلات التي اجريت معهم اوضحوا بانه لم يكن مسموحا للسودانيين خلال فترة الاستعمار العمل بغير النشاطات التجارية ، وذلك بمقتضى توصيات السلطات الاستعمارية . وما كان بإمكانهم الدخول للجنوب الا في حالة حصولهم علي اذن من المدير الاقليمي البريطاني . وفي العادة كان يسمح فقط للذين تطمئن السلطات البريطانية لموقفهم السياسي . ونجد ان التجارة بسلع مثل العاج وبيض وريش النعام والملح والحبوب هي اول ما بدأ به نشاط رجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة في الجنوب . ولقد نوع ثمانية منهم تجارتهم بالدخول في المواصلات النهرية واثنان آخرا بالدخول في مجال المقاولات ثم انتقل ثلاثة منهم الي مجال الصناعة في الخرطوم .

ومن بين تلك الحالات هناك ثلاثة دخلوا مجال الاستثمار الزراعي بقروض من البنك الزراعي في بداية الستينات . اما بالنسبة لهؤلاء الذين ارتبطوا باعمال المقاولات نجد انهم كانوا يعملون في الخدمة المدنية واستفادوا من علاقاتهم بدواوين الحكومة للحصول علي عقود حكومية وكان احدهم ضابط جيش متقاعد وكان قد خالفه الحظ خلال فترة الحكم العسكري الاول عندما منح عقدا لتمويل الجيش الشمالي في الجنوب .

وان احدي الحالات التي درسناها في الجنوب كان يعمل مزارعا في السابق ، واشتغل في التجارة بعد تركه للزراعة ، ثم اصبح احد تجار الشيل في المديرية الشمالية ثم هاجر من مروي الي الجنوب واستمر في التجارة . وفي سنة ١٩٧٦ دخل في شراكة مع رأسمالي اخر لانشاء مصنعا لزيوت الطعام بالخرطوم .

وفي الجنوب وطبقا للنمط العام الذي ينتقل فيه رأس المال من الريف الي الحضر نجد ان الرأسماليين ينتقلون من المدن الصغيرة الي جوبا وان كل رجال الاعمال الموجودين في جوبا فيما عدا اثنان فقط كانوا قد بدأوا اعمالهم في مانقلا ، يبي ، بور ، توريت وتركاككا . وكان احد رجال الاعمال الاثنيين الذين اشرنا اليهم قد بدأ اعماله في جوبا ثم اتجه للاستثمار في يبي . كما وجدنا ان معظم التجار الذين يتاجرون في المدن التي تقع علي حدود

السودان ، مثل جوبا وبورتسودان والقضارف ويبي ونيالا جمعوا جزءاً من رؤوس أموالهم من نشاطهم في التهريب . وتؤكد ملاحظات المؤلف وضابط الضرائب في كل من تلك المناطق هذه الحقيقة . وقد صرح بعضهم بأن هؤلاء الرأسماليين كثيراً ما حاولوا أن يرشوهم .

وتعود الرغبة في عدم امتلاك الرأسماليين الشماليين للعقارات في الجنوب إلى حالة التمرد والصراع الدائم بين الجنوب والشمال ، مثل حوادث عام ١٩٥٥م . وعادةً ما نجدهم يمتلكون فقط المساكن التي يعيشون فيها وعدداً قليلاً من المحلات التجارية مع ملاحظة أنهم دائماً ما يشترون منازلهم في الخرطوم .

وإن إحدى الحالات التي تعرضت لها الدراسة هنا من أسرة معروفة بأعمالها التجارية وهي عائلة الكمير . وإن أول من دخل في نشاط تجاري من هذه الأسرة يعتبر أول "سرتجار" سوداني . وبدأ نشاطه التجاري في وقت مبكر منذ فترة المهديّة ويقال إن تجارته قد ازدهرت في فترة الدولة المهديّة حيث أنه كان من أقوى أنصار المهدي وينتمي إلى قبيلته . وتطورت أعمال هذه العائلة لتشمل مدن كثيرة في السودان . وتوضح الدراسة التي غطت المرحلة الراهنة ، أن أفراد هذه العائلة من بين أكبر ٢٠ رأسمالي في الخرطوم ومن بين أكبر ١٢ في نيالا ومن بين أكبر ١٥ في بورتسودان وفي الجنوب نجد أن أحد أفراد هذه الأسرة من بين أكبر ١٢ رأسمالي .

وإضافة إلى هذا أن ثلاثة من كبار الرأسماليين في الخرطوم مرتبطون بهذه العائلة بعلاقات زواج . وإن إحدى هذه العائلات الثلاث أكثر ثراءً من عائلة الكمير نفسها . أما أفراد الأسرة الآخرين والذين لم تتناولهم هذه الدراسة فهم أيضاً مرتبطين بنشاطات رأسمالية في كل من القضارف وبورتسودان والجنوب ونيالا .

وقد بدأ أفراد عائلة الكمير أعمالهم في الجنوب بعد الاستقلال وأنشأوا شركة رأس مالها يقدر ب ٢٥٠٠٠٠ جنيه سوداني . وترتبط الشركة بمختلف نشاطات هذه الأسرة التجارية في السودان ، بالإضافة إلى تجارة الاستيراد والتصدير . وفي عام ١٩٧٦ أنشأ الرأسمالي الكبير - أحد أفراد عائلة الكمير - الموجود في الجنوب مع أفراد عائلته في الخرطوم مصنعا للبلاستيك في الخرطوم بحري .

أما الرأسمالي الجنوبي الوحيد الذي سبق أن أشرنا إليه في هذه الدراسة والذي حقق نجاحاً في العمل التجاري في الجنوب رغم أنه كان قد بدأ في عام ١٩٧٦/٧٥ بعد قيام الحكومة الإقليمية ، ينحدر من قبيلة الدينكا وهو من أقرباء الحاكم الإقليمي ويعمل بالأساس صيدلياً . وكان قد أعطي قرضاً من بنك جوبا - الذي أمم عام ١٩٧٠ - لإنشاء صيدلية . وكانت صيدليته إحدى اثنتين في جوبا وتغطي أيضاً حوجة المدن المجاورة وذلك ما يفسر الربح الكبير الذي راكمه خلال سنة واحدة فقط . وفي عام ١٩٧٦ كان يعد لإقامة شركة لاستيراد مواد التجميل ومواد طبية بالشراكة مع ثلاثة من أعضاء البرلمان الإقليمي

الذين يعتبرون من بين الفئة التي تتقاضي اعلي مرتبات مقارنة بموظفي الحكومة الاخرين في اى منطقة في السودان .
ويطلق علي التجار الشماليين في جنوب السودان وغربه مصطلح "الجلابة"
وقد ارتبط هذا المصطلح بالتجار الشماليين في هذه المناطق . اذ انهم اول المهاجرين اليهم ، ففي كلا المنطقتين نجد بعض هؤلاء قد تزوجوا من بنات زعماء القبائل هناك . وان ثلاثة من التجار في الجنوب الذين شملتهم الدراسة متزوجين من جنوبيات . وفي نيالا ايضا هناك اثنان من المهاجرين تزوجوا نساء من قبائل المنطقة . ويوضح هذا ان هؤلاء الشماليين قد ارتبطوا تماما بالمجموعات الثرية وذات النفوذ في تلك المناطق ولكن رغم هذا ما زالت نظرة عامة الناس اليهم هي نفس النظرة "الجلابة".

اربعة مدن في غرب السودان :

وفي عام ١٩٧٥ قسمت مديرتي غرب السودان ، كردفان ودارفور ، الي اربعة مديريات ، شمال كردفان وجنوب كردفان ، شمال دارفور وجنوب دارفور . وان نسبة كبيرة من حجم صادرات السودان ككل تأتي من هذه المديريات ، مثل الصمغ والفول والسمسم والكركدى ويقدر حجم اسهام هذه المديريات في اجمالي الصادر وحاجة السوق المحلي بحوالي الثلثين .
وان بداية الصناعة التقليدية لزيت الطعام كانت في تلك المديريات . كما ان اول استثمارات في هذه الصناعة استخدم فيه مكنات مستوردة قد بدأ من هناك ايضا . وان دراستنا التحليلية لسيرة رجال الاعمال شملت رؤساء الشماليين من نيالا في مديرية دارفور واخرين من الرهد وام روابة والابيض في مديرية كردفان .

الرهد : المدينة التي تقتصر خدمات المياه :

الرهد منطقة تجارية قديمة تقع جنوب الابيض في مديرية كردفان ولقد كانت مركزا بالنسبة لتجارة الصمغ ، الحبوب الزيتية ، الذرة والماشية . وهي احدى المدن التي بدأت فيها صناعة عصر زيوت الطعام التقليدية منذ العشرينات ويظهر بوضوح في هذه المدينة التباين بين المدن الصغيرة وبين المدن الكبيرة والذي يؤكد ماوضحناه في الفصل الاول عن التباين بين الخرطوم وبورتسودان والمدن الاخرى . فمثلا في عام ١٩٧٦ لم تكن هناك خدمات تاكسي في الرهد وكانت وسيلة النقل الداخلية بالعربات التي تجرها الحيوانات .
كما لم تكن هناك شبكة خطوط مياه ولا امداد كهرباء ولا مدارس ثانوية ، ولا يوجد بالمدينة اي فندق . والاماكن المحدودة التي كانت توجد بها كهرباء ومياه هي المصانع ومنازل الرؤساء اصحاب هذه المصانع اذ انها مزودة بظلمبات مياه ومولدات خاصة لتوفير الكهرباء .

ان الوضع في الرهد والذي يبدو من الوهلة الاولى وكأن هنالك تعايش بين مايسمي بالقطاع الحديث والتقليدي ، هو في الحقيقة ابقاء الظروف التي تضمن استمرارية صغار المنتجين في امداد المصانع والشركات التجارية بما تحتاجه من الحبوب الزيتية والصمغ والمحاصيل الاخرى وتوضح النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة ان هناك ستة من الرأسماليين فقط يسيطرون علي كل النشاط التجاري والصناعي في المدينة والقرى المجاورة .

وان اول التجار الشماليين الذين قدموا الي المدينة كانوا من قبيلة "الجعليين" بل ان خمسة من مجموع التجار الرأسماليين الستة الذين شملتهم الدراسة ينتمون الي هذه القبيلة ، اما السادس فهو من اصل تركي ولكنه تزوج من امرأة من قبيلة "الجعليين" من اسرة تعمل في النشاط التجاري وان هو لا الستة هم بالاساس ابناء تجار . وارتبط ثلاثة منهم بنشاط عصر زيوت الطعام بجانب التجارة بالحبوب الزيتية ، وهم ابناء اكبر التجار الذين بدأوا نشاط عصر زيوت الطعام التقليدي في الرهد في فترة العشرينات والثلاثينات . وفي الوقت الذي اجريت فيه هذه الدراسة كان هو لا الثلاثة هم الرأسماليين الصناعيين المسيطرين علي صناعة الزيوت في المنطقة .

ورغم ان هو لا التجار بدأوا تجارتهم في ام روابة ، الابيض ، نيالا والجنينة الا انهم استقروا اخيرا في الرهد وقد اعاد كل من هو لا التجار الستة استثمار بعض من رؤوس اموالهم في مجال صناعة زيت الطعام في الرهد واستثمر اقدمهم في مجال زيت الطعام في الخرطوم ، بينما عمل اخر في مجال الزراعة الالية في هبيل في جنوب كردفان، بالإضافة لانتاج زيت الطعام في الرهد . واخر استثمار في التجارة في بورتسودان .

ام روابة : مدينة لاثنين من العوائل :

يتميز النشاط الرأسمالي التجاري في ام روابة بان هنالك اسرتين فقط تسيطر علي غذا المجال . وترتبط بين الاسرتين المشار اليهما قرابة وينتمن ربا الاسرتين الي قبيلة الشايقية وكانا قد هاجرا من المديرية الشمالية في اوقات مختلفة ، حيث اقنع من هاجر في البداية الثاني للحاق به لمشاركته في الرهد . وهناك روابط زواج متعددة بين هاتين الاسرتين

وان اكبر الرجلين سنا عمره ٨٨ عاما وهو ابن احد التجار في المديرية الشمالية والذي كان يعمل بجانب الزراعة كتاجر شيل وقد تتبع خطوات والده حيث بدأ بالتجارة ونظام الشيل بين البركل والدامر في المديرية الشمالية في عام ١٩٢٨م ثم بدأ السفر الي بورتسودان لشراء البضائع وبيعها في هاتين المنطقتين ثم هاجر الي الابيض حتي جمع رأس مالا كافيا يمكنه من منافسة تجار ام روابة . وبدأ بشراء الحبوب الزيتية من بعض المنتجين من المناطق المجاورة لام روابة وفي نفس الوقت كان يشاجر في التمر الذي ينتج في مزارع والده في المديرية الشمالية وفي عام ١٩٣٥ نقل جزءا من رأس ماله لتطوير

تلك المزارع في المديرية الشمالية واشترى اراضي زراعية جديدة وجعلها بظلمات المياه. وعدد من المزارعين المأجورين للقيام بالعمل فيها . ونتيجة لهذه التحسينات أصبح اكبر تاجر جملة للتمور في منطقة ام روابه وايضا المناطق المجاورة بما فيها الرهد وفي نهاية عام ١٩٣٨م انشأ هذا الرأسمالي ثلاثة معاصر للزيوت والتي ازداد عددها فيما بعد الي عشرين معصرة في خلال اربعة سنوات وبعد فترة قصيرة تم بيع هذه المعاصر واشترى مصعنا حديثا من انجلترا لإنتاج زيوت الطعام . وخلال عامين دخل في شراكة مع الرأسماليين في الأبيض وانشاء مصعنا آخر لزيوت الطعام هناك ، وبعد فترة قصيرة اخرى شارك احد الرأسماليين المهاجرين في انشاء مصعنا في ودمدني ثم انشاء مصعنه الثاني في ام روابه عام ١٩٥١م .

وفي عام ١٩٧٦ كان اثنان من ابناءه يعدان لإنشاء مصعنا لإنتاج زيوت الطعام في الخرطوم . وبدأ اثنان من ابناءه عمومته في انتاج الزيوت في بورتسودان ثم انشأوا مصعنا آخر في الخرطوم بالشراكة مع بعضهم . وفي عام ١٩٧٦ أصبح ابن وزوج ابنة تاجر التمور من بين كبار التجار الرأسماليين في ام روابه . وان زوج الابنه نفسه من اسرة معروفة باعمالها التجارية وهي اسرة كمال وتقدر الإشارة هنا ان احد افرادها من بين كبار الرأسماليين في نيالا وهناك افراد اخرون منهم في امدرمان رغم انهم لايعتبرون من الرأسماليين الكبار الا انهم اشرياء واصحاب مصنع . واخرون من نفس العائلة من التجار الرأسماليين في بورتسودان والخرطوم .

اما المهاجر الثاني في ام روابه هو رب الاسرة الكبيرة الثانية في المدينة ومن قبيلة الشايقية وهو ابن عم الرأسمالي الاول عمل في السابق في مجال الخدمة المدنية حيث كان يجمع بين وظيفته في السكك الحديدية والتجارة . ثم جاء لام روابه بعد احواله للمعاش وحينما توفي في عام ١٩٧٥ ورث ابنه كل اعماله والتي كان معظمها في مجال التجارة والصناعة في الخرطوم والزراعة الآلية في منطقة هبيل جنوب كردفان . وتزوجت احدى بناته من ابن الرأسمالي الاول الذي اشرفنا اليه سابقا . واخري تزوجت من ابن رجل يعتبر من بين اكبر اربعة تجار في ام روابه وهو ابن احد الذين هاجروا من المديرية الشمالية منذ العشرينات . وفي عام ١٩٥١م ورث هذا الابن كل اعماله واصبح شريكا لابن الرأسمالي الاول الذي اشرفنا اليه حيث اقاما مصنع لزيوت الطعام في ام روابه . وفي عام ١٩٥٩ انشأ مصعنا اخر في ام روابه وكان ابنة الأكبر والذي تخرج من جامعة بريطانيا يدير كل اعماله وفي عام ١٩٦١م انشأ مصعنا لزيوت الطعام وشركة تجارية في الخرطوم .

اما الرأسمالي الخامس وهو حفيد الرأسمالي الاول فقد بدأ بالتجارة مع والده في المديرية الشمالية ثم بدأ تجارته الخاصة به في عام ١٩٥٦ بين ام روابه وكلا في مديرية البحر الاحمر ثم دخل في شراكة مع عمه رب الاسرة الاولى وانشأ مصعنا للثلج . وبالشراكة مع الرأسماليين الاربعة السابقين

الذكر انشأ مصنعا للزيوت في الخرطوم عام ١٩٧٦م. اما الرأس مالي الاخير الذي شملته هذه الدراسة فهو ايضا قريب الرأس مالي الاول وقد بدأ في التجارة في ام روابه كمساعد لوالده في اعماله وقام بانشاء مصنعا لزيت الطعام بعد الاستقلال. ثم انشاء شركة مواصلات نقل برى تربط ام روابه والخرطوم. وفي عام ١٩٧٤ انشأ مصنعا لزيوت الطعام في الخرطوم.

ان الاسرتين السابقتين الذكر في ام روابه واللتين تملكان معظم العقارات وكل وسائل النقل الخاصة في المدينة تسيطر بشكل مؤثر على كل النشاطات التجارية في المدينة وبمستوى علي انتاجها من زيت الطعام.

الابيض : في الابيض يقود الرأس مالي ان يراكم الالف من الجنيهات لكن من العسير مراكمة الملايين .

لقد شملت الدراسة بمدينة الابيض ثمانية من الرأس ماليين اثنان منهم يعتبران روادا في مجال الصناعة بينما برز اربعة منهم في المجال التجاري . خمسة من جملة الرأس ماليين الثمانية بدأوا حياتهم باحتراف التجارة . واثنان كانا يعملان بالخدمة المدنية بينما بدأ شامنه حياتهم بالنشاط الحرفي ويعتبر هذا الاخير واحد من بين ثلاثة من رجال اعمال دراستنا الذين بدأوا اعمالهم كحرفيين ثم تحولوا للاستثمار في مجال الصناعة ، وهذا يؤكده ما طرحناه في الفصل الثالث ، من ان الرأس مالية الصناعية في السودان لم تنشأ نتيجة لتطور الصناعة الحرفية .

لقد بدأ الرجل المعني حياته حدادا ثم انشأ ورشة انشاء الحرب العالمية الثانية لاصلاح الاسلحة الالية البسيطة والعربات بعد ان تحصل علي عقد لذلك من السلطات الاستعمارية . وعندما انتهت الحرب لم يستطع ان يواصل نشاطه الصناعي او ان يسعى لتنويع او توسيع اعماله نتيجة لانتهاء العقد الذي منح له . بعد ذلك عدل عن مواصلة عمله الإنساني وبدأ العمل التجاري حيث عمل في تجارة زيوت الطعام واخيرا انشأ معمرة لذلك بالابيض وبدأ في انشاء مصنعا اخر بالخرطوم عام ١٩٧٦م. قد هاجر هذا الرجل من تركيا للسودان وتزوج بامرأة من قبيلة الجعليين من اسرة تعمل في مجال التجارة بالابيض ، وتشبه حالته هذه تلك التي اوردناها في ام روابه .

اما رجل الاعمال الاخر الذي كان يعمل في الصناعة بالابيض سنة ١٩٧٦ فقد كان موظفا بالخدمة المدنية والتحق بالهيئة القضائية بعد ان اكمل تعليمه الثانوي وعمل بمحكمة مروي لمدة عامين . استقال بعد ذلك ليعمل مع والده الذي كان يحترف التجارة والمعروف بانه تاجر "شيل" بمروي . ثم هاجر الي الابيض ليعمل مديرا لاعمال عمه مقابل ٤٠٪ من ارباح الاعمال هذا بالإضافة الي مرتبه . وكان عمه من اشري تجار الابيض فزوجه ابنته عام ١٩٦٦ اي بعد مضي ثلاث سنوات من التحاقه بالعمل معه . وفي عام ١٩٦٧ بدأ في

انشاء مصنعاً للجبين وفي عام ١٩٦٨م اشترى ممتلكات أثري اصحاب المصانع بالابيض بعد ان نقل الاخير اعماله للخرطوم . وتشمل تلك الممتلكات معصرة للزيوت وعدداً من المنازل والمتاجر . وفي عام ١٩٧٣ اقام مشاريعاً للزراعة الالية بمنطقة هبيللا وشركة تجارية بالخرطوم . ولقد اتضح ان اثنين من الذين شملتهم الدراسة بام روايه من اقربائه ولقد انشأ ثلاثتهم مصنعاً لزيوت الطعام بالخرطوم عام ١٩٧٦م .

ومن اعم الرأسماليين التجاريين في المدينة تاجر بدأ حياته موظفاً بالخدمة المدنية . بعد اكمال مرحلة تعليمه الاولى هاجر من دنقلا بالمديرية الشمالية وعمل كاتباً بسوق المحاصيل بالابيض عام ١٩٢٠م . ثم بدأ يتاجر في الحبوب الزيتية بين القرى المجاورة واخيراً أصبح وكيلاً لشركة بوكسون الانجليزية التي كانت تعمل في مجال تصدير الحبوب الزيتية ، وبجانب عمله التجاري الذي توسع وشمل حتي منطقة النهود ، بدأ في انشاء معصرة للزيوت بالابيض . وفي عام ١٩٧٦ انشأ اخري بالخرطوم في نفس الوقت الذي اخذ ينقل فيه اعماله للخرطوم .

ولقد ذكر احد التجار من قبيلة الجعليين ، والذي يبلغ من العمر اربعة وثمانين عاماً ، للمؤلفة بان اصل رأس ماله يعود الي تجارة الرقيق في القرن الثامن عشر . لقد انتقل رأس المال من جده الذي كان يعمل تاجراً للرقيق - الي والده واخيراً آل اليه عن طريق الورث . كان والده من كبار انصار الثورة المهدية ثم عين بالادارة الاهلية في فترة الحكم البريطاني . وبدأ الابن بالتجارة وفي عام ١٩٧٦م امتلك مصنعاً رائداً للنسيج .

واثنان من التجار الرأسماليين بالابيض تحولوا الي مجال الصناعة والزراعة الالية بمنطقتي القضارف وهبيللا ، ثم انشأ كلاهما شركاتاً تجارية بالخرطوم عام ١٩٧٦م بينما كانا يعدان لنقل مصانعها هناك ايضاً .

اما الرأسمالي السابع وهو تاجر ، عمل كوسيط لكبار تجار الماشية في امدرمان . رغم معظمهم رأس ماله خلال فترة الحرب العالمية الثانية . وفي فترة مابعد الحرب عمل في تجارة الصمغ والحبوب الزيتية .

وعكس ما هو متوقع ، هناك اثنان فقط من هؤلاء الرأسماليين الكبار ارتبطا بتجارة الماشية في مرحلة تركيم رؤوس اموالهم . ولكن عمل كلاهما وسيطاً فقط للتجار الاخرين واكتفيا بهذا الدور ولم يصبحا من البارزين في هذا المجال .

والرأسمالي الثامن والاخير ، كان بالاساس تاجراً وعمل مؤخراً (١٩٧٦/٧٠) مقاولاً للحكومة واصبح من البارزين ، كان قد هاجر الي الابيض من المديرية الشمالية حيث كان يعمل في مجال التجارة ، ثم شارك عمه في اعماله التجارية في الابيض وتزوج ابنته . وفي الفترة ١٩٧٦/٧٠ ارتبط بالتنظيمات السياسية الموالية للحكومة ، واصبح ممثل الاقليم في حزب الحكومة (حزب الاتحاد الاشتراكي السوداني) ثم اختير ممثلاً للرأسمالية الوطنية في الابيض . ولقد

عمل بجانب التجار ، متعهدا للحكومة لتمويل المدارس ، والأجهزة الحكومية ، المستشفيات ، والجيش ، ٥٥٥٥ الخ ، بكل احتياجاتهم . ولقد ذكر بنفسه للمؤلفة ، بأنه استطاع ان يحصل علي حوالي نصف مليون جنيه من العقود الحكومية في الفترة ما بين ١٩٧٦/٧٢ م .

وبحلول عام ١٩٧٦ ، غادر الابيض معظم الرأسماليين الذين ركموا رؤوس أموالهم من نشاطاتهم المختلفة فيها في فترة ماقبل او خلال او بعد الحرب العالمية الأولى . واصبح جزء منهم من الصناعيين البارزين في مجال زيوت الطعام في الخرطوم ، وفي ذات الوقت كان احدهم يعد للانتقال الي الخرطوم . وآخر كان قد باع ممتلكاته هناك منذ عام ١٩٧٤ م . وعلى كل نجد ان معظم رأسمالي الابيض هؤلاء قد ركموا معظم رؤوس أموالهم خلال احدي الحربين العالميتين الأولى والثانية .

من الواضح ان التجارة بين النهود والابيض وودمدني والرهدي والغبشة وتندلتي والضعين ، كانت مصدرا لتراكم رؤوس أموال معظم هؤلاء الذين التقيناهم . ورغم البعض الآخر رؤوس أمواله في المدن والقري المجاورة للابيض ثم اتوا ليستثمروا في الابيض وحينما تراكمت لديهم رؤوس أموال كافية استثمروا في مجال صناعة زيوت الطعام ، اما الخطوة التالية فهي الانتقال للخرطوم حيث انهم مخططين لتتبع خطوات من سبقوهم للعمل في تجارة وصناعة زيوت الطعام هناك .

ودخل البعض في شراكات مع الرأسماليين في منطقة كردفان تمهيدا للهجرة الي الخرطوم ، ومثالا لهذا النوع من الشراكات ، والتي عادة ما تسبق الانتقال للخرطوم للاستثمار فيه ، تمت بين ثلاثة رأسماليين ، الاول من الابيض والثاني من الرهد والثالث من الضعين ومثالا اخر لنوع الشراكة التي تسبق الانتقال والاستثمار في الخرطوم تمت بين ثلاثة رأسماليين اخرين في منطقة كردفان ، واحد من الابيض والثاني من الرهد والثالث من ام روابه . ومن الملاحظ ان نمط الشراكات هذا اكثر شيوعا بين رأسمالي الابيض ورجال الأعمال في مدن المديرية الاخرى . اما شراء العقارات في الخرطوم يكثر بين رأسمالي الابيض من هؤلاء الذين في المدن الاخرى .

وفي حديث المؤلفة مع احد الرأسماليين التجاريين في الابيض قال موضحا اسباب شراء العقارات في الخرطوم ، بأنه لاينوي البقاء طويلا في الابيض وازافة لهذا بان الابيض مثل بقية مدن غرب السودان ، بمقدور الرأسمالي ان يراكم الالاف من الجنيهاات ولكن من العسير مراكمة الملايين ، لقد انتهى العصر الذي كان ذلك فيه ممكنا . اما في الخرطوم بمقدور الرأسمالي اذا فهم ظروف السوق بصورة صحيحة ان يصبح مليونيرا في سنوات قليلة وربما في سنة واحدة .

نيالا : الغشل الاعم :

من الاجدر قبل ان نبدأ بتحليل نشأة رءوس اموال كبار الرأسماليين في نيالا ان نتتبع سيرة "بانقا" والذي كان اشهر التجار في المنطقة . ورغم ان هذا الرجل لم يكن من بين كبار الرأسماليين في الوقت الذي اجرينا فيه هذا البحث إلا انه كان احد التنفيذيين في غرفة نيالا التجارية اذ كان اسمه يتردد من خلال لقاءتنا مع كبار الرأسماليين في المدينة بوصفه واحدا من التجار الاغنياء خلال فترة العشرينات والثلاثينات .

ورغم تاريخ حياته المشهور هذا ورحلاته التجارية الطموحة ومغامراته (٢) العديدة لم يستطع النجاح ليصبح من اغنياء الرأسماليين مثل رصفائه الذين عملوا بالتجارة بالمنطقة .

ففي عام ١٩٧٦م كان بانقا اكبر اعضاء الغرفة التجارية في نيالا سنا . فقد بدأ بانقا هو ووالده العمل في مجال التجارة منذ بداية هذا القرن هاجرا من المديرية الشمالية الي النهود ثم الي الابيض في عام ١٩١٦ . وفي ١٩١٧ سافر هو الي "وداعة" ، مدينة صغيرة شرق الابيض ورغم راس مالا من التجارة ثم هاجر الي النهود . وفي عام ١٩٢٠ كان يتاجر في منطقة الرزيقات في جنوب غرب السودان بمديرية دارفور . وفي عام ١٩٢١ سافر الي افريقيا الوسطي حيث تاجر في العاج وربى النعام بين افريقيا الوسطي وجنوب السودان ، وتزوج ابنة احد زعماء القبائل (سلطان) في افريقيا الوسطي واستقر هناك لمدة عامين . وفي عام ١٩٢٢ ذهب الي نيجيريا لرحلة عمل ثم عاد من هناك الي افريقيا الوسطي حيث مكث هناك حتي عام ١٩٢٧ . وقد زعم - ووافقه بعض الذين تحدثنا اليهم - بان صورته قد طبعت في احدي العملات في افريقيا الوسطي تشريفا له باعتباره تاجرا مشهورا وزوجا لابنة السلطان . ثم سافر بعد ذلك الي تشاد وكانت هذه اخر رحلة تجاريه له خارج السودان .

وفي عام ١٩٢٩ عاد للسودان وبدأ يتاجر بين الفاشر والجنينة في مديرية دارفور . وتزوج ابنة احد زعماء قبائل غرب السودان واخيرا تزوج احدي قريباته ، وانتهى به المطاف كتاجر في نيالا . وفي الوقت الذي اجري فيه هذا اللقاء كان يملك عددا قليلا من المنازل ومتجرا صغيرا ، ولقد عمل واحد فقط من ابناؤه العديدين والمتعلمين في مجال العمل التجاري كمدير ادارة لاحد اغني الرأسماليين . اما بقية ابنائه فلقد آثروا التعليم الجامعي المتخصص ثم نالوا الدرجات فوق الجامعية . ولم يصبح هو رأسماليا بارزا لاسباب عدة اولها ، انه لم يكن ينتمي الي اي من الطوائف الدينية خلال فترة الاستعمار وبذلك لم يتوافق مع النظام السياسي في السودان . وبذا نستبعد امكانية استفادته من الحكومات الاستعمارية نسبة لعداء الواح لها . واستمرت عدم رغبته في السياسة هذه حتي في فترة مابعد الاستقلال ولذلك لم يكن منضويا تحت اي من الاحزاب السياسية . وعندما اصبح التعليم مهما ، برزت امية بانقا عائقا امامه . ورغم ان اولاده قد نالوا قسطهم

من التعليم ، الا انهم لم يقبلوا بالقيام بادارة اعماله لان ذلك يفرض عليهم مسئوليات ورعاية كل افراد اسره واقارب والدهم .
فالتجارة كما يري "بانقا"، قد اتاحت له فرصة للدخول في مغامرات ورحلات واذا كان هذا التعليل كافيا ام لا ، تبقي الحقيقة وهي انه ليست ذو عقلية رأسمالية . ولذلك لم تكن له دوافعا لاستغلال تلك الظروف التي مر بها لترسيم اكبر كمية من الارباح والتوسع الرأسمالي .

وفي نيالا كما في الخرطوم ويورتسودان يوجد عدد من المهاجرين والذين كانوا قد بدأوا في التجارة في وقت مبكر قبل السودانيين . ويصل عددهم الي ٥ من مجموع ١٢ من شخصيات دراستنا . وان ثلاثة من مجموع السبعة هم من نفس العائلة الكبيرة وهي عائلة كمال والتي ورد ذكرها في دراستنا . جاء اول شخص من هذه العائلة - وهو من قبيلة الشايقية - الي غرب السودان من منطقة كورتي واربط في البداية بالتجارة بين الابيض والجنين . وقد ركم بداية راس ماله من تجارة الصمغ والحبوب الزيتية في الابيض ثم هاجر الي نيالا وخلق علاقات تجارية مع الكوارته في الابيض وايضا مع الكوارته الموجودين في الخرطوم . وفي عام ١٩٥٨ لحق به واحد من افراد هذه العائلة كان قد تمكن من جمع ثروة كبيرة خلال فترة بسيطة حيث بدأ بتجارة الحبوب مع افريقيا الوسطي والبحارات واهمها الشطة مع ليبيا ، ثم اقام فيما بعد مطاحنا للبحارات والاطعمة الجافة والتي كان يصدر معظم انتاجها الي ليبيا اذ ان العدد المتزايد من السودانيين المهاجرين الي ليبيا كان يمثل سوقا جيدة لمنشآته المصدرة الي هناك . وفي عام ١٩٧٤ انشأ قشارة ومعصرة زيتون . وفي تلك الفترة قرر ان يترك اعماله في نيالا الي ابنه الاكبر الذي اقنعوه بترك الدراسة وهو في التاسعة عشر من عمره . ثم نقل الاب جزءا كبيرا من راس ماله وانشأ مصنعا لزيت الطعام في الخرطوم .

واصل الابن في مسار والده وفي عام ١٩٧٦ كان يعتبر ثاني اغني رأسمالي في نيالا ، وكانت له علاقات تجارية مع كل اقاربه في نيالا والابيض وام روابه وبنفس المستوي مع والده واعمامه في الخرطوم . واقامت هذه العائلة شبكة توزيع منظمة لكل منتجاتهم الصناعية من خلال منشآتهم التجارية في الابيض ونيالا والرهذ والخرطوم .

اما رجل الاعمال الرابع وهو من قبيلة الشايقية ومن اقارب كبار الرأسماليين الاثنين الذين تعرضنا لهم في ام روابه . وقد حصل علي راس ماله الاول عن طريق قرض من ابن عمه - هو ايضا رجل اعمال - بعدها هاجر الي نيالا في عام ١٩٤٤ واشتري بهذا القرض عددا من الابقار ورحلهم الي الشمالية حيث باعهم بربح يصل الي ١٥٠% وكرر هذه العملية عدة مرات حتي تمكن من تغطية القرض وحقق ربحا قدره ١٠٠٠ جنيه . ثم ذهب الي الابيض وهناك اشترى قشارة كان يستغلها ويأجرها للتجار الاخرين . وفي عام ١٩٧٢

اشتري قشارتين ثم انشأ مصنعا لانتاج زيت الطعام في عام ١٩٧٦ في نيالا بالمشاركة مع رأسمالي اخر .

وهناك اثنان من الرأسماليين السودانيين في نيالا كانا قد كونا روبروس اموالهم من الادخار من مرتباتهم التي يتقاضونها وكانا يعملان كمساعدين لثالث اغني رجل اعمال سوداني مهاجر في نيالا . وكانا قد استفادا من خبرتهم في عملهم هذا بالإضافة الي العلاقات والمعاملات التي وطداها في مختلف الأماكن خلال فترة عملهم كمساعدين . وقد بدأ كل منهم اعماله بالتجارة والترحيل واخيرا بدأ يعدان لإنشاء مصانع لزيت الطعام .

والرأسمالي الاخير، هو الوحيد من بين من شملتهم الدراسة ، ينتمي الي احدي قبائل المنطقة - غرب السودان - ولقد بدأ كسائق عربية نقل (لوري) مع واحد من امحاب الاعمال المهاجرين . بعدها تمكن من شراء عربية نقل من مدخراته الخاصة من ما مكنته من العمل لفترة في مجال ترحيل المحاصيل للتجار، ثم عمل في مجال التجارة بين نيالا والضعين والجنينة . ولقد ساعدته ارتباطاته القبلية في خلق علاقات تجارية واسعة مع صغار المنتجين . كما ان ولائه السياسي لحزب الامه قد ساعده ايضا في الحصول علي تمويل للحصول علي رخصة تجارية للتصدير . وقد عمل من اجل الحزب في كل الانتخابات حتي عام ١٩٦٩م ، واستطاع ان يقنع افراد قبيلته لكي يصوتوا لمرشحي حزب الامه ، وفي عام ١٩٦٨م رشح نفسه عن المنطقة . وقد منحه صاحب اكبر شركة للتصدير في الخرطوم وهو عضو في نفس الحزب ، تسهيلات خاصة ومتنوعة ، مثل ان يدفع عائد صادراته مقدما .

وفي عام ١٩٦٤م طرق هذا الرأسمالي مجال المصانع بإنشاء مصنعا لانتاج زيت الطعام . ثم انشأ مصنعا آخر بالشراكة مع اغني الرأسماليين المهاجرين في نيالا . وفي عام ١٩٦٨م اشترى عدد كبيرا من العقارات ثم تزوج اخت مساعد محافظ نيالا الممثل السياسي للحكومة العسكرية الحاليه . وفي عام ١٩٧٦م انشاء هذا الرأسمالي اكبر شركة مواصلات بنيالا . تربط بين الفاشرة ، الجنينة ، الضعين ، الابيض ، الرهد ، ام روابه والخرطوم وفي عام ١٩٧٦م انشاء قشارتين وثالث اكبر معصرة زيت بنيالا .

وفي خلال فترة هذا البحث اتضح لنا من المقابلات التي اجريت مع محملي الضرائب وسائقي العربات وبعض العمال في نيالا بان بعض الرأسماليين التجاريين الذين شملتهم دراستنا هذه كانوا يعملون في التهريب بين نيالا وكن من افريقيا الاوسطى وليبيا وتشاد .

بورتسودان : القلب النابض للنشاط الرأسمالي التجاري :

اختيرت بورتسودان لتكون ميناء القطر الوحيد بعد ان اغلق ميناء سواكن . وفي عام ١٩٠٥م مما زاد من نمو وتطور مدينة بورتسودان اقامة خطوط السكة في عام ١٩٠٦م . ومؤخرا وجود النقل البري الخاص والخطوط الجوية

بين بورتسودان والمدن المهمة مثل الخرطوم وعطبرة . لقد تأثر تراكم راس المال الخاص ببورتسودان كثيراً بالطبيعة التجارية لهذه المدينة . ونتيجة لظهور طبقة رأسمالية تجارية اتسمت مدينة بورتسودان بوجود بنية طبقية واضحة المعالم منذ وقت مبكر في الخمسينات .

وقد حددت دراسة "دوكسبادي" التي أجريت عام ١٩٥٨م دخول الفئات المختلفة علي النحو التالي (٣) .

مجموعات الدخل (بالجنيه السوداني)	نسبة الأشخاص
١٠٠٠ فأفوق	١%
٥٠٠ - ١٠٠٠	١٠
٢٥٠ - ٥٠٠	٤٠
أقل من ٢٥٠	٤٩

ان اهم مصادر تراكم راس المال في بورتسودان ، هي النشاطات التجارية واستخراج الملح والملاحة . كما ان نسبة كبيرة من الشخصيات التي شملتها الدراسة من المهاجرين ويصل عددهم ٦ من مجموع ١٥ ، ويشكل النوبيين غالبية العدد الباقي ويبلغ عددهم ٥ من مجموع ٩ . والأربعة الباقين أيضا من قبائل الشمالية اقدمهم من قبيلة الشايقية وثلاثة من قبيلة الجعليين وواحد فقط من قبائل منطقة شرق السودان ، وهو ابن احد ابرز تجار البجة في فترة الثلاثينات . فبالنسبة لبورتسودان كما هو عليه الحال في المدن الاخرى التي تناولتها الدراسة ، نجد ان اغلبيه الرأسماليين انحدروا من اسر كانت تعمل في التجارة وينطبق هذا علي خمسة من مجموع الرأسماليين التسعة وعلي كل الرأسماليين المهاجرين البالغ عددهم ستة . اما باقي الرأسماليين السودانيون الاربعة فان واحد منهم كان يعمل بالخدمة المدنية ، اثنان كانا يعملان بمهنة الخياطة ، والاخير كان فنيا في مجال الهندسة الكهربائية ، بعد ذلك انشأ ورشة صيانة للشلاجات والمعدات الكهربائية وكان قد حصل علي راس ماله المبدئي من قرض من البنك التجاري عن طريق احد اصدقائه وزميله في فترة الدراء والذي كان مديرا لفرع هذا البنك ببورتسودان . وفي عام ١٩٦٨م حصل هذا الرأسمالي علي توكيل من شركة ايطالية تعمل في توريد الشلاجات والمعدات الكهربائية للسودان . وفي نفس السنة حصل علي عقد تركيب الاجهزة الكهربائية لميناء بورتسودان ثم انشأ ورشة اخري في عام ١٩٧٣م لصيانة خطوط الانابيب والسفن .

اما الرأسمالي الثاني ، والذي كان يعمل بالخدمة المدنية فقد كان مفتشا بمشروع الجزيرة وبعد خدمة دامت حوالي العشرة سنوات فس مجلس ادارة المشروع التحق باكير شركة تصدير سودانية في وظيفة مدير (وهي شركة عثمان صالح) استفاد رجل الاعمال هذا من المعرفة التي الم بها في شركة عثمان صالح مما ساعدة علي العمل كمصدر للقطن في عام ١٩٦٥م وازافة لذلك

فلقد أصبح وكيلا لاحدي الشركات الاجنبية التي تعمل في استيراد عربات النقل والشاحنات في السودان في عام ١٩٧٥م .

وان سيرة اثنين من الرأسماليين في بورتسودان تشبه لحد كبير احدي الحالات التي درسناها في الابيض ذلك لانهم تدرجوا وفق النمط التقليدي ، من الانتاج الحرفي الي الانتاج الرأسمالي . فلقد عمل كلاهما خياطا وحصلا علي عقد من الحكومة الاستعمارية لتمويل الجيش بالزي العسكري خلال فترة الحرب العالمية الثانية وانشأ معمل خياطة لهذا الغرض واستأجرا عدد اضافيا من الخياطين ولكن بعد الحرب لم يتمكنوا من الحصول علي قرض يغطي حوجتهم لبدء العمل في مشروع حديث للملابس الجاهزة ، ولكن اخيرا نجحوا في انشاء مثل هذا المشروع بالمشاركة مع رأسمالي مهاجر ، وتوسعا في اتجاه العمل التجاري ، وفي عام ١٩٧٦م ارتبط كل منهما بمجال الملاحة والنقل . ورغم ان تطور هاتين الحالتين يبدو مختلفا في بادي الامر الا انه في الحقيقة يشابه تلك التي تعرضنا لها في الرهد - اذ ان نجاحهم كان مرتبطا بالظروف الخاصة بالحرب حيث يعتبر العقد الذي حصلا عليه بالإضافة الي شراكتهم بذلك الرأسمالي نقطة انطلاق نجاحهم كرجال اعمال . تعتبر علاقات الشراكة بين الرأسماليين السودانيين والرأسماليين المهاجرين في بورتسودان اكثر تميزا من تلك التي نشأت في المدن الاخرى . وقد اوضح ثلاثة من الرأسماليين التجاريين الذين شملتهم الدراسة بان الشراكة التي دخلوا فيها مع احد اغني التجار المهاجرين في بورتسودان في الفترة التي اعقبت الاستقلال ، شكلت بداية نجاحهم في مجال العمل التجاري ولكن في عام ١٩٦٤م انشأ اثنان منهما اعمالا تجارية منفصلة بين ما لم ينشأ الثالث اعمالا تجارية منفصلة الا في عام ١٩٧٤م مع احتفاظه بنصيبه في تلك الشراكة في عام ١٩٧٦م .

اما العالم الرابعة والاخيرة بالنسبة لدراستنا لمنطقة بورتسودان ، فهي من عائلة كمبال التي تطرقنا لها من قبل ، ومن الملاحظ ان التجارة واستخراج الملح والملاحة في بورتسودان يسيطر عليها ، تاريخيا ، المهاجرين ولكن مؤخرا خاصة بعد الاستقلال ، خضعت للمنافسة مع السودانيين . ونجد ان المهاجرين يمتلكون عددا كبيرا من العقارات كما يحتكرون مالا يقل عن ٤٠٪ من العقارات والفنادق في المدينة . كما يمتلك رأسمالي بورتسودان حوالي السبع مؤسسات من مجموع التسع عشر مؤسسة التي تستثمر في مجال الخدمات في كل انحاء القطر . كما يمتلك الرأسماليين المهاجرين في بورتسودان كل شركات الملاحة التي تعرضنا لها خلال دراستنا هذه .

القضارف : الزراعة المشرية :

تعتبر القضارف خلال العشرين سنة الاخيرة من اهم مناطق السودان بالنسبة لتراكم راس المال الزراعي الخاص وبدورها الرائد في الزراعة الالية اصحت مركزا تجاريا هاما حيث بدأت فيها الزراعة الالية ، وكان عام ١٩٤٥م

نقطة تحول لمعظم التجار في القضايف الذين كانوا اول من استثمر في هذا المجال .

فالزراعة الالية لها عائد وارباح كبيرة مقارنة بالفترة الزمنية القصيرة التي يتطلبها هذا النوع من الاستثمار ولهذا فلقد اتجه اليها العديد من المستثمرين مثل كبار موظفي الخدمة المدنية اضافة للذين فقدوا وظائفهم لاسباب سياسية ، وضباط الجيش المتقاعدين . واستفاد اصحاب هذه الفئة من وظائفهم السابقة في اجهزة الدولة . مما يسر لهم الحصول علي التمويل الزراعي والتسهيلات الاخرى التي توفرها الحكومة .

وان اول التجار الذين استثمروا في هذا المجال كانوا من المهاجرين وينحدرون اساسا من اسرتين هاجرت الي القضايف لممارسة العمل التجاري في اواخر القرن الماضي . وحين دخلت الزراعة الالية استثمروا جزءا من رؤوس اموالهم في الزراعة مع استمرارهم في النشاط التجاري .

وان اربعة من كبار الرأسماليين في القضايف من قبيلة النوبيين . كان احدهم مفتش زراعة سابق اما الثلاثة الاخرون فهم رجال اعمال - واتضح من خلال المقابلات التي اجريت معهم بانهم استثمروا في القضايف بتشجيع من اول مفتش زراعي في المنطقة ، اذ ينتمي هو ايضا لنفس قبيلة هؤلاء المستثمرين . ولم يشجعهم في الدخول في هذا النشاط فقط بل ساعدهم ايضا في الحصول علي قروض من البنك الزراعي وتسهيلات اخرى من مؤسسة الزراعة الالية .

فالخمس المهاجرين من المديرية الشمالية ، هاجروا الي القضايف قبل بداية الزراعة الالية حيث عملوا في المجالات التجارية المختلفة ثم دخلوا في مجال الزراعة الالية في خلال فترة الخمسينات وركموا رؤوس اموالا كبيرة جدا في فترة اندلاع الحرب الكورية في عام ١٩٥٦/٥٢م ثم استثمروا بعد ذلك في مجال الات الزراعية حيث كانوا يوفرونها الي المزارعين الاخرين ، وهكذا ركموا مزيدا من رؤوس الاموال . واستثمر احدهم في التجارة والصناعة في حداثا الجديدة ، بينما استثمر الاخرون في الزراعة الالية في هبيلا والتجارة في بورتسودان .

ونورد هنا اغني الرأسماليين السودانيين في القضايف ، وهو من عائلة سودانية معروفة . كان والده من رجال الادارة الاهلية (ناظر) في مديرية كردفان وصديقا مقربا لحاكم مديرية كردفان البريطاني . وكان الوالد يعمل في التجارة بجانب وظيفته كناظر ويعتبر من كبار مصدري الصمغ ومن تجار المواشي في مرحلة الاربعينات والخمسينات . فالابن الرأسمالي والذي كان مرتبطا بنشاطات والده التجارية وساعيا لتأسيس اعمالا مستقلة ، اتصل بالحاكم البريطاني صديق والده الذي منحه رخصة لزراعة القطن في منطقة النيل الابيض . ففي عام ١٩٤٥ ذهب الي منطقة الجزيرة ليختار ارضا للمشروع ثم حصل علي الترخيص بعد ذلك . واكثر من ذلك فقد حصل علي قرض من بنك باركليز

بواسطة نفس الحاكم البريطاني . ثم حصل ايضا علي اموال اضافية من والده . وفي عام ١٩٥٤ بدأ مشروعاً آخر في نفس المنطقة بالشراكة مع بعض اصدقاء والده . وعندما تركمت لديه ثروة وصلت الي الالف الجنيهات ، بدأ يستثمر في مجال الخدمات في الابيض حيث اقام اول دار للسينما هناك وشركة نقل . ومع بداية الزراعة الآلية في القضايف استثمر جزءاً من رأس ماله فيها . وفي عام ١٩٦٢م نقل كل رأس ماله من مشاريع الظلمبات الي القضايف . حيث يملك ارضاً مساحتها حوالي ١٠.٠٠٠ فدان كما استغل مساحة أخرى مماثلة غير تلك المساحة التي صدقتها له الحكومة . وفي عام ١٩٧٦م تحول الي الاستثمار في محال التجارة في بورتسودان والصناعة في الخرطوم . والجدير بالذكر ان هذا الرأسمالي يعتبر صهراً لاثنيين من كبار الرأسماليين في الخرطوم .

الخرطوم :

تتمثل أهمية الخرطوم مثلها ومثل العواصم المشابهة في اقطار مابعد الاستعمار ، في توفر الخدمات والتسهيلات والبنيات الأساسية بها . وان التفسير الوحيد لانتقال رأس المال الخاص من كل المدن الأخرى الي الخرطوم هو استمرارية هذا التمرکز في العاصمة ، وذلك بعكس الحال في الرعد و ام روابه حيث لا توجد اي نوع من خدمات الكهرباء في كل منهما حتي عام ١٩٧٦ بينما كانت الخرطوم تتمتع بخدمات الكهرباء ، بل احسن الخدمات الحكومية بما فيها المياه النقية ، الخدمات الصحية والتعليمية وانتهاءً بخدمات الاتصالات اللاسلكية بما فيها خدمات التليفون العالمية .

اذا استثنينا العدد القليل من المهاجرين وخمسة سودانيين كانوا يعملون في مجال التصدير نجد ان كل بيوت الاعمال الموجودة في الخرطوم ابان الفترة الاستعمارية يملكها بريطانيون . اما كبار الرأسماليين السودانيين لم يتبنووا هذه المكانة الا بعد الاستقلال .

فالخرطوم ليست لها أهمية اقليمية ، لكنها مركزاً لكبار رجال الاعمال ورأس المال الصناعي . اذ تتمركز فيها ٧٣% من المؤسسات الصناعية في السودان بينما يصل الاستثمار الكلي فيها مايقارب نصف مجمل الاستثمار في القطر ككل . هذا اضافة الي ان ٦٤% من الطبقة العاملة في القطاع الصناعي في القطر متمركزة في المؤسسات الصناعية في الخرطوم . وبينما يري فقراء الريف الخرطوم بانها مدينة متميزة تحظى بتمركز الخدمات فيها ، تعتبرها الحكومات مركزاً خطراً للمعارضة المنظمة -

ان سته من مجموع السبعة رأسماليين في مجال صناعة الزيوت في الخرطوم الذين شملتهم هذه الدراسة ركموا رؤوس اموالهم في فترة وجودهم في غرب السودان . مما يوكد ما طرحناه في بداية هذه الدراسة فيما يخص عملية الانتقال المستمر لرأس المال من غرب السودان ومناطق السودان المختلفة الي الخرطوم وبورتسودان بصورة خاصة .

وان سيرة هؤلاء الرأسماليين تبين ان السياسة لعبت دورا مميزا في تراكم رأس المال الخاص بهم ، ثم ان نجاح هؤلاء الرأسماليين وخاصة الكبار منهم يؤكّد ماذعنا اليه في الفصل الثالث ، اي القول بان مصلحة النظام الاستعماري البريطاني في تصدير زيوت الطعام دفعت له لتشجيع الرأسماليين البارزين في هذا المجال بتطوير هذه الصناعة . ويحدث هذا بالرغم من الاعاقة المقصودة لتطور الصناعة عموما خلال المرحلة الاستعمارية .

من الممكن توضيح هذه السمات الثلاث العامة بتتبع تاريخ حياة اربعة من رجال الاعمال العاملين في صناعة زيوت الطعام في القطر في عام ١٩٧٦ الذين يتمركز نشاطهم في الخرطوم .

ان اهم الرأسماليين العاملين في مجال صناعة زيوت الطعام والامبار ، هو ابن شخصية كانت قد بدأت في التجارة منذ فترة المهديّة وكان ايضا احد انصار المهدي . ثم اختلف مع الخليفة عبدالله في السنوات الاخيرة من فترة المهديّة وتعاون مع الانجليز ضد الخليفة . بدأ هذا الابن في التجارة في مرحلة الاستعمار البريطاني ، وكان مرتبطا بتجارة زيوت الطعام في غرب السودان منذ ١٩٠٩م . وفي عام ١٩١٤ بدأ يتاجر في الزيوت بين غرب السودان والخرطوم وبورتسودان ، وفي عام ١٩١٨ اصبح تاجر جملة للحبوب الزيتية والتي كانت تصدر آنذاك الى مصر ، كما ارتبط ايضا بتصدير الزيوت الي انجلترا . وفي نفس السنة انشأ معصرة زيوت من نوع العصارات التقليدية . في منطقة الغبشة في غرب السودان بمديرية كردفان . وفي عام ١٩٢٢ انشأ ٢٠ معصرة من نفس النوع وكان بعضها قائما علي نظام شراكة مع بعض تجار الحبوب الزيتية الآخرين .

وبعد ان بادر احد الرأسماليين المهاجرين بانشاء مصانع حديثة للزيوت في عام ١٩٣٠م . اشترى هذا الراسمالي السوداني عمارة زيوت طعام حديثة من انجلترا وتم تركيبها في منطقة الغبشة . وكان عليه ان يبيع كل متاجره وتلك العصارات التقليدية ليتمكن من دفع تكلفة المصنع والتي بلغت ٨٦,٠٠٠ جنيه . هذا بالرغم من انه حصل علي شروط استيراد سهلة من شركة (مركنتايل) في مقابل ان يصدر كل انتاجه من الزيوت بواسطة الشركة . وفي عام ١٩٣٨ طرحت له نفس الشركة بان يمولها بزيوت الطعام والامبار بغرض تصديرها الي انجلترا وان يعمل كوكيل لذات الشركة بلندن . وقبل هذا العرض وغادر الي لندن واسس فيها مكتبا بالرغم من انه كان اميا ولم يكن يعرف الانجليزية بالطبع ، وعينت له الشركة الانجليزية موظفين ومترجم ، وفي فترة مابعد الاستقلال بدأ يصدر الي العديد من الاقطار مثل بلجيكا ، ايطاليا ، فرنسا واسبانيا .

وبما انه عضوا بارزا في حزب الامه وصديقا مقربا للسيد عبدالرحمن المهدي - زعيم الحزب آنذاك - اصبح مهتما بحركة الحزب في عام ١٩٥٦ بعد الاستقلال . وفي عام ١٩٥٧ تخوف من ان يسيطر رجال الخدمة المدنية علي

حزب الأمة واختلف مع كل من السيد عبدالرحمن المهدي والسيد رئيس الوزراء ، رغم ان الاخير كان قد توسط بينهما في مرحلة معينة .

وفي عام ١٩٥٧ اشترى العديد من العقارات في الخرطوم . وفي عام ١٩٧٦ اوضح ان عائدته من العقارات وحدها يصل الي مليون جنيه سنويا . وفيما بعد انشأ بجانب مصنع الموجود في الخرطوم ، مصنعا آخر في بورتسودان . يقيم انتاجه بحوالي ٨ مليون جنيه . ويستخدم هذا المصنع حوالي ٧٠٠ عامل وينتج حوالي ١٥٠٠٠ طن من زيت السمسم ونفس الكمية من الفول سنويا . وكان كبار الفنيين والموظفين في المصنع كلهم من المصريين والبريطانيين . وبحلول عام ١٩٧٦ كان اقوي المنافسين لهذا الرأسمالي واحد من رجال الأعمال المتعلمين الذين شملتهم الدراسة - كان والده احد موظفي الخدمة المدنية ومن الذين هددوا بالسيطرة علي حزب الأمة في الخمسينات ، اذ انه كان عضوا بارزا في الحزب ، ثم اصبح فيما بعد وزير دولة ، ومديرا للبنك التجاري السوداني - وقد تمكن من انشاء احد اكبر مصانع الزيوت في القطر بعد عشرة سنوات فقط بينما نجد ان الرأسمالي الذي تحدثنا عنه من قبل اشتفرق ٥٠ عاما كاملة في تركيب راس ماله . فالفرق الوحيد هو ان الرأسمالي الاول ، يحكم انه احد المشترين الاساسيين للحبوب الزيتية ، رغم اميته نجح في تعليم اولاده الذين يساعدونه في ادارة اعماله كلها .

اما الحالة الثانية التي سنتعرض لها هنا ، وهي رأسمالي شاب يبلغ ٢٣ عاما . ورث اعماله عن والده الذي توفي عام ١٩٦٨ . ونلاحظ هنا ايضا ان راس المال الاساسي ركم خارج منطقة الخرطوم . ولد والد هذا الرأسمالي الشاب في عام ١٨٩٠م ، وهو ابن تاجر كبير من تجار "الшил" في المديرية الشمالية وكان قد دخل مع والده - جد الشخصية التي نحن بصدد دراستها - في تجارة القطن والحبوب بين المديرية الشمالية وسنار ، بينما كان اخوانه - يعملون بالتجارة في الخرطوم . وفي خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، انشأ مصنعا للصابون في سنار والذي توقف بعد انتهاء الحرب لعدم تمكنه من منافسة الصابون المستورد . وفي تلك الفترة كانت اسعار القطن عالية جدا وكان هو من الاشخاص الذين منحوا ترخيصا لزراعة القطن في مديرية الشيل الازرق للتصدير . وبمقدور قانون الاستثمار الصناعي لعام ١٩٥٦ ، انشأ رجل الأعمال الاب مصنعاً للبسكويت في عام ١٩٦١ ومصنع صابون في عام ١٩٦٨ اما الابن فقد توجه للعمل في الملاحات لاستخراج الملح في بورتسودان في عام ١٩٦٩م . ووصل راس ماله في هذا المجال الي ٣٣٠.٠٠٠ جنيه سوداني - أي ما يعادل "تقريبا" ، مبلغ التعويض الذي اعطته له الدولة مقابل مشاريعهم الزراعية . ويوضح هذا ما طرحناه في الفصل الثاني ، وهو ان الرأسماليين الزراعيين استفادوا كثيرا من ما يسمي بالاصلاح الزراعي والذي شجع الكثيرين لاعادة استثمار رؤوس اموالهم في مجال الصناعة ، خاصة بعد اعلان الامتيازات الصناعية في عام ١٩٦٨م .

ومن الجدير بالذكر ان ثلاثة من اصحاب اكبر مصانع الزيوت في الخرطوم ينتمون لنفس العائلة . اشنان منهم اخوان كانا قد ورثا اعمال والدهم الذي ركم راس ماله في منطقة غرب السودان ، الثالث هو عمهم وقد ركم راس ماله ايضا في غرب السودان . وان جد الاخوين - السالفين الذكر - كان تاجرا منذ ايام المهدي . وفي الفترة مابين ١٩١٢ - ١٩٢٠ ارتبط ابنه الاكبر - والد الاخوين شخصيتي دراستنا - بتجارة الماشية والحبوب الزيتية وتجارة الصمغ في تندلتي في مديرية كردفان في غرب السودان . وفي ذات العام ١٩٢٠ انشأ ثلاثة عصابات زيوت من النوع التقليدي وتوسعت تجارتها في الحبوب الزيتية حتي اصبح احد تجار الجملة الممولين لشركات التصدير البريطانية ، خاصة شركة (سودان مركاتيل) . وبعد الحرب العالمية الثانية اعاد استثمار جزء من راس ماله في الزراعة ، اذ ان الحكومة البريطانية قد منحتة تصريحا لإنشاء مشروعا زراعيا في كوستي لزراعة القطن ، كما انشأ فيما بعد مشروعا آخر في مديرية النيل الأزرق لانتاج القطن والفلو السوداني للتصدير .

وفي عام ١٩٥٧ فاز الحزب الوطني الاتحادي في الانتخابات ، وبما انه كان عضوا بارزا في هذا الحزب ، فقد منح ترخيما بإنشاء قشارات في منطقة تندلتي - يمكن ان نعزي حقيقة عدم منح المتقدمين الآخرين لانهم ينتمون الي حزب المعارضة (حزب الامه) - وبذلك تمكن من احتكار تفشير الفلو السوداني لكل سوق تندلتي .

وفي عام ١٩٥٨ منحت حكومة - حزب الامه - ١٧ رخصة ، ولذلك كان عليه ان ينافس مع الرأسماليين الذين ينتمون الي حزب الامه . وفي عام ١٩٦٦ انشأ مصنعا لزيوت الطعام في تندلتي . وبعد منح - التعويضات التي خصت لاصحاب المشاريع الزراعية عام ١٩٦٨ م ، نقل ابناؤه - الذين آلت اليهم اعماله بعد وفاته - كل راس ماله الي الخرطوم وانشأوا اثنين من اكبر مصانع الزيوت في العاصمة . ومن خلال لقاءنا مع ابن عمه اتضح لنا ان مسار نشاطه لا يختلف عنهم كثيرا غير انه لم يستثمر في الزراعة .

وهناك حالتين من الذين شملتهم دراستنا في منطقة الخرطوم هم ابناؤه احد التجار القدامى في السودان . وكان جدهم من انصار المهدي ، عمل في التجارة في موانئ وايضا في جنوب السودان . وفي خلال فترة الحرب العالمية الاولى انشأ والدهم بالشراكة مع ثلاثة اخرين - اشنان منهم من المهاجرين المستوطنين في الخرطوم - شركة (الرباعي) لتصدير اللحوم ، والتي انشأت اساسا لتمويل الجيوش البريطانية باللحوم خلال فترة الحرب العالمية الثانية . وعمل والدهم ايضا في تصدير الماشية لمصر وفتح مكتبا لهذا الغرض في القاهرة عام ١٩١٨ . وفي عام ١٩٣٠ كانا الابناء من بين العدد القليل الذي بدأ يستثمر في الزراعة حيث امتلكوا مشروعا في مديرية النيل الابيض . وبعد الاستقلال دخلوا في شراكة مع اثنين من كبار الرأسمالية المهاجرين

في الخرطوم واحد كبار الرأسماليين السودانيين في القضايف الذي أصبح فيما بعد صهرهم .

ويحلول عام ١٩٧٦ برزا في ثلاث من مجالات الاقتصاد اذ امتلكا ٩ شركات تعمل في المجال التجاري والصناعي والخدمات .

ومن الجدير بالذكر ان احد افراد عائلة الكمير الذي اشرنا اليه فيما سبق بالتفضيل ، هو واحد من اكبر ١٢ يحتكرون صناعة زيت الطعام في الخرطوم .

ونتناول هنا اثنان من كبار الرأسماليين في الخرطوم وهما ابناء وزير مالية سابق ومدير البنك التجاري السوداني ، احدهم يعتبر منافسا لابرز رجل اعمال في مجال صناعة زيوت الطعام والذي اشرنا اليه سابقا . اما الثاني فهو مقاول مباني والذي نفذ مشروعا حكوميا بالتعاون مع مجموعة من استشاريين بريطانيين وقد كان بالاساس ، ضابطا بالجيش وقد عزل من الجيش عام ١٩٦٩م . وهناك اثنان آخران من رجال الاعمال في الخرطوم ينتميان الى اسرة تجار صفار ، - ولكن تمكن كل منهما من تركيب راس ماله عن طريق انتماءه السياسي . احدهم كان يعمل في مجال الصحافة وكان من مؤيدي حزب الشعب الديمقراطي وعليه تكمن من الحصول علي قروض كافية لإنشاء مطبعة في فترة حكمه حزب الوطني الاتحادي والشعب الديمقراطي .

اما الثاني ، كان صديقا مقربا لوزير ذو نفوذ كبير، وقد حصل بمساعدته علي عقد لتنفيذ مشروع مبني حكومي ضخم ، ومنذ ذلك الوقت أصبح مقاول مباني مشهور ورأسماليا معروفا في مجال التجارة .

ورأسمالي آخر ، كان يعمل في السابق في الخدمة المدنية ، وكان عضوا بارزا في حزب الوطني الاتحادي ، وتمكن من الحصول علي تمويلات كافية لإنشاء صناعة تعبئة للسلع المستوردة ، حيث دخل في شراكة مع احد المهاجرين - وهو ابرز رجل اعمال في الجنوب - وكان ذلك في فترة حكومة الحزب الوطني الاتحادي .

كما وجدنا ان احد المليونيرات في الخرطوم في عام ١٩٧٦م ، كان حتي عام ١٩٦٩ تاجرا صغيرا يعمل في تجارة الحبوب والسجائر في القضايف - وحسب المعلومات التي استقيناه من احد الموظفين - دخل هذا التاجر في عام ١٩٧٠ في عمليات تهريب بين اثيوبيا والسودان . وفي فترة سنتين فقط ، اي في ١٩٧٢ ، جني ارباحا طائلة بسبب تخزينه للبضائع وبيعها عندما ترتفع الاسعار . ويحلول عام ١٩٧٥ كان يملك عددا كبيرا من العقارات في الخرطوم . ثم بدأ يستثمر في مجال الزراعة بالتعاون مع راس مال كويتي . وفي عام ١٩٧٦ اقام مشروعا زراعيا في شمال الخرطوم ، بالشراكة مع شركة الخليج العالمية - وبذلك يكون احد شركاء خليل عثمان - وتقدر مساحة المشروع بحوالي مليون فدان . وعندما كان في القضايف كان احد وكلاء اعمال السيد عبدالرحمن المهدي هناك . كان عضوا في حزب الامه ومن الذين ساهموا

مساهمات كبيرة للحزب في فترة حرب الجزيرة ابا في عام ١٩٧٠م .
وان ابرز رجال الاعمال السودانيين تقريبا في عام ١٩٧٦ ، اثنان
كانا قد بدأ نشاطهما التجاري بعد الاستقلال . وكان احدهم يعمل في السابق
في الخدمة المدنية في وظيفة ادارية كبيرة ، ثم استقال وبدأ في النشاط
التجاري بالمشاركة مع رأسمالي سوداني في نيجيريا . وبعد فترة قصيرة حصل
علي تمويل من شركة امريكية وانشأ مصنع تعبئة وبحلول عام ١٩٧٦ كان
يملك احد اكبر مصنعين للنسيج . ورغم ان مصغه ممولا تمويليا كاملا من راس
مال امريكي الا انه كان عضوا بارزا في حزب الوطني الاتحادي .
اما رجل الاعمال الثاني ، هو خليل عثمان والذي كان طبيبا بيطريا ،
هاجر الي الكويت ودخل في شراكة مع الامير صباح سالم الصباح . وبدأ يستثمر
في السودان في مجال صناعة النسيج وصناعة التعبئة بتمويل من شركة الخليج
العالمية . ويملك خليل عثمان معظم اسهم شركة الخليج العالمية في السودان
التي تحت ادارته . وتدير الشركة حوالي ١٠ شركات صناعية وتستخدم حوالي
٣٠٠٠٠ عاملا .

ورأسمالي آخر كان قد بدأ في مجال التصدير والاستيراد منذ مرحلة
الاستعمار وكان وكيلا لشركات انجليزية متعددة وايضا لشركات اجنبية
آخري . كما انشأ اكبر مطاحن دقيق في فترة الستينات . اما ابنه الذي كان
يدير اعمال العائلة هاجر من السودان في عام ١٩٧٠م بعد مصادرة كل املاكهم
ورغم انها اعيدت لهم في عام ١٩٧٦ ، لكن يبدو انه لم يكن راغبا في
العودة الي السودان . وقد كان هذا الابن وما زال يعمل بنجاح في مجال
الاستيراد والتصدير في لندن . وموؤخرا اختير كرئيس للجنة تجار الفول
السوداني في مدينة لندن باعتباره ابرز تاجر لهذه السلعة .

وهناك مقاولان مبانى كانا قد بدأ اعمالهما في المقاولات في اواخر
الستينات حيث تمكن كل منهما من تكوين راس ماله عن طريق المشاركة مع
الرأسماليين القدامى . وبما انهما متعلمان فقد استطاعا الحصول علي قروض
من البنوك عن طريق زملاء الدراسة . كما تمكننا من الحصول عل عقود مبانى
حكومية من تلك التي خصصت لرجال الاعمال السودانيين في فترة مابعد
الاستقلال . وفي عام ١٩٧٦م ، كانا يعملان لشركات مقاولات اجنبية .

ورأسمالي آخر من كبار رأسمالي الخرطوم ، هو ابن احد زعماء رجال
الادارة الاهلية في غرب السودان وكان يعمل في مجال تجارة المشية خلال
فترة الاستعمار . وهذا الرأسمالي - الابن - هو خريج جامعي ورث اعمال
والده وانشأ شركة تجارية ومكتب استشاري في الخرطوم ، حيث يستثمر في
مجال التجارة والصناعة والخدمات وايضا الزراعة الالية في جنوب كردفان .

ومن الملاحظ ان ١١ من رجال الاعمال الذين تعرضت لهم الدراسة في
الخرطوم ، ترتبط اسرهم بعلاقات زواج فيما بينها . فالاحدي عشر رأسمالي
هم اشراد ثلاث اسر تربطها علاقات نسب ، بما فيها اسر كبار المهاجرين .

وتوضح الدراسة أيضا ان احدي اسر رجال الأعمال في الخرطوم تربطها علاقة زواج مع اكبر رأسمالي سوداني في القضايف ، كما ان الشراكة بين اسر الرأسماليين المهاجرين والسودانيين امر عادي ومألوف .

ملخص :

توضح دارستنا انه بالرغم من ان السودان قد ربط لحد ما بالسوق - الرأسمالية العالمية عن طريق التجارة قبل التوسع الاستعماري البريطاني الا ان هذا التوسع يعتبر منعطفا هاما بالنسبة لتطور الطبقة الرأسمالية المحلية ، والاساس الذي قامت عليه . وان المقومات الاساسية والتي وجدنا انها قد مهدت لتطور الرأسمالية السودانية ، تؤكد القول بان الاستعمار البريطاني قد خلق وضعاً ذو طبيعة ثنائية يعتمد علي وجود راس مال سائد ووجود بنيت محلية تابعة (٤) .

وفي الفترة الاستعمارية نجد ان اكبر المجموعات التابعة للحكم الاستعماري كانت من المهاجرين . وهم اول من سمح لهم بالدخول في النشاطات الرأسمالية . وتبعهم بعد ذلك كبار رجال الدين من السودانيين هم ايضا دفعهم الاستثمار للدخول في استثمارات للتنافس فيها بينهم ، للحد من المعارضة السياسية . وبجانب هؤلاء المهاجرين والزعماء الدينيين هناك مجموعات اخري صعدت الي مصافي الطبقة الرأسمالية ، وفي مطلع قائمة هؤلاء يأتي ابناء قادة الادارة الاهلية الذين شجعته الحكومة الاستعمارية ايضا . ومن اهم مصادر راس المال هو ماتدفق الي احفاد تجار الرقيق الذين عملوا في هذا النشاط في فترة الاستثمار التركي - المصري . حيث خلقت لهم هذه الاموال وضعاً متميزاً داخل الطبقة الرأسمالية السودانية الناشئة .

اما التجار وتجار الشيل القادمين من المديرية الشمالية ، والذين ذكرنا بانهم كانت لهم استثمارات في التجارة في الجنوب وفي الغرب ، عملوا مؤخرًا في الأنشطة ذات الصيغة الرأسمالية . ولان تراكم رؤوس اموالهم قد تم بصورة بطيئة لم يتمكنوا من اعادة استثماره في مجال الصناعة الا في الفترة التي اعقبت الاستقلال . الا ان الهم من ذلك هو ان سرگهم للتجارة في الشمال ليعملوا في تجارة سلع التصدير المربحة الامر الذي يؤكّد نفوذ الاسواق الاجنبية وبالطبع فان النفوذ الاجنبي لم يكن بعيداً في اغلب الاحيان .

اذ ان هناك مجموعتين من الطبقة الرأسمالية اعتمدت في الاساس علي سوق اجنبية "داخلية" . وركم عدد من التجار جزءاً كبيراً من رؤوس اموالهم خلال فترة الحرب العالمية الثانية عن طريق عقود مع القوات المسلحة البريطانية المتمركزة في السودان - كما ان هناك فئة صغيرة ولكنها مميزة قد تعاقدت ايضا مع القوات البريطانية المسلحة في مجال الخدمات ، وهي من الحرفيين ، ومنهم نشأ رجال الأعمال السودانيين . وعلي كل فان نسبتهم حوالي ٢% من العدد الكلي الذي شملته الدراسة .

وان توسع تلك المجموعتين في التجارة والصناعة بعد الاستقلال لم يكن نتاج التنمية المستقلة ولكن كان نتاجا مباشرا للعقود الخارجية التي أبرمها مع البريطانيين .

ففي خلال مرحلة الاستعمار توفرت العديد من العوامل التي ادت الي سرعة تراكم راس المال . وقد دفعت زيادة اسعار القطن في الاربعينات والخمسينات الحكومة البريطانية لتشجيع مشاريع التلمبات . وان التحول للمجال الزراعي كان بسبب دخول الآلات والميكنة لزيادة الانتاج وتغطية حاجة الجيوش البريطانية خلال فترة الحرب العالمية الثانية . اما بعد الحرب كان التركيز في مجال الزراعة علي الحبوب الزيتية والقطن للتصدير . وينفس المستوى انتعشت الصناعة المحلية خلال فترة الحرب لتغطي الحوجة للمواد التي توقفت انتاجها في اوروبا في ذلك الوقت ، وجني المستثمرين ارباحا طائلة نتيجة لهذا الوضع . ولكن بنهاية الحرب تعثر الانتاج الصناعي نتيجة لبدء الاستيراد مرة اخرى من اوروبا . ولذا نجد ان هؤلاء المستثمرين بدأوا في اعادة استثمار ارباحهم التي جنوها في مجال التجارة والزراعة .

وبمثل ما انتفعت مجموعات معينة من ظروف الحرب فقد استفادوا مجموعات اخرى ايضا من السنوات الاولى لفترة مابعد الاستقلال . كما استفادوا ايضا مجموعات المهاجرين من جلاء الاستعمار . فالذين كانوا شركاء للبريطانيين أصبحوا فيما بعد وكلاء لشركاتهم او تمكنوا من شرائها منهم . واستثمر اخرون اموالهم في عقود حكومية ومجال التأمينات والخدمات الاخرى .

ومن الجدير بالذكر انه حتي مرحلة الستينات لم تكن هناك شركات تأمين سودانية . كما افرزت مرحلة الاستقلال فئات جديدة بدأت تبحث عن وسيلة للتراكم الرأسمالي وهم من بيروقراطية الدولة ، مثل الذين ارتبطوا بمشروع الجزيرة وتلقائيا بتصدير القطن . بالإضافة الي الموظفين الفاسدين الذين يتبوؤن وظائف حثومية مهمة والكتبة في اسواق محاصيل التصدير ، وابناء الوزراء وموظفي البنوك . كل هؤلاء استغلوا موقعهم الوظيفي لاستنزاف رؤوس اموال كبيرة لمصلحتهم الشخصية .

كما لعبت السياسة ايضا دورا مهما ، اذ نجد ان مؤيدي الحزب الحاكم كانوا يحصلون دائما علي العديد من القروض . وعموما ان السياسة التي تبعت الاستقلال خدمت وشجعت بصورة كبيرة مصالح رجال الاعمال القدامى والنائين منهم .

ويوضح هذا البحث بان رجال الاعمال بمختلف مستوياتهم استفادوا كثيرا ، في تلك الفترة ، من سياسة السودان والقوانين المتعلقة بصناعة السلع البديلة حيث تم تشجيع البعض للاستثمار في مجال الصناعة الخفيفة ، واخرون في مجال المقاولات ، النقل البحري والبري والتأمينات . وبذلك حقق الكثيرون نجاحا منقطع النظير لأول مرة بفعل تلك السياسة .

وفي فترة السبعينات أيضا لعبت السياسة دورا أساسيا في تراكم رأس المال الخاص . وتشكل نسبة الذين ارتقوا الي مصاف المليونيرات في هذه الفترة حوالي ١٠٪ من مجموع الحالات التي شملتها الدراسة . فالفساد والرشاوي والعلاقات الحميمة مع العسكريين لعبت دورا أساسيا في مثل هذا النوع من الثراء الفاحش . وإن أكثر الفئات التي حققت لنفسها ثرا ١٤ ملحوظا في هذه الفترة هي تلك التي استثمرت بالشراكة مع الشركات المتعددة الجنسيات والرأسماليين العرب أو مع الرأسماليين العرب لوحدهم .

في البدء كنا نتوقع ان يقودنا هذا البحث الي القول بان هنالك درجة من التناقض والعداء بين الرأسماليين المهاجرين والرأسماليين السودانيين إلا ان الحقيقة جاءت علي العكس من ذلك تماما فقد أدت علاقات الزواج والشراكة في الأعمال - خاصة بعد ان وصل الرأسماليين السودانيين الي درجة كبيرة من الثراء - الي اندماج الرأسماليين المهاجرين في طبقة الرأسماليين السودانيين، وبذا تنتفي دوافع الصراع بين الرأسماليين السودانيين والرأسماليين المهاجرين .

وأوضحت هذه الدراسة ان قبائل جنوب وغرب السودان وخاصة في منطقة نيالا ، مازالت تسمي رجال الأعمال الشماليين الذين يستثمرون في تلك المناطق "بالجلاية" وهي كلمة يشار بها الي كل التجار الذين ليست من قبائل المنطقة أو التجار الشماليين .

وأكد تحليل ودراسة رجال الأعمال الذين اخترناهم كعينة لهذه الدراسة عن وجود طبقة رأسمالية محلية تابعة منذ بداية نشأتها . وبعد الاستقلال أصبح توجه هذه الطبقة نحو التبعية للاستعمار الحديث وذلك باعتماد استثمارات الدولة وبنفس القدر الاستثمار الخاص علي رأس المال الاجنبي .

وفي داخل هذه الطبقة التابعة توجد علاقات اسرية ساعدت كثيرا علي تقويتها وتمسكها السابق ، فالزواج بين هذه الاسر تتبعه شراكات والعكس هو الصحيح . ورغم قلة عددهم إلا اننا نجد ان افراد هذه الطبقة الرأسمالية الناشئة قد لعبوا دورا كبيرا في اذدياد نفوذها وذلك باستثمارهم في أنشطة عدة ومختلفة - وبهذه الطريقة وحدها تمكنوا من التحكم في مبالغ طائلة من رأس المال الخاص المستثمر -

وتشكل فئة رجال الأعمال حديثة التعليم ، بدخولها في شراكات مع الشركات المتعددة الجنسيات والرأسماليين الأجانب ، معضلة في طريق تحرير البلاد من التبعية للدوائر الأجنبية .

Notes:

١- ان ثلاثة من الرأسماليين السودانيين أصبحوا اصهارا لهاتين العائلتين. وربما من الضروري ان نذكر بان اثنان من هؤلاء قد تزوجا الزوجة الثانية من تلك العوائل ، وان زوجاتهم الأوائل - وهن من الأفارب - ليست بمستوي غني عائلات الزوجات الاخيرات .

٢- اوضح بانه في بداية تجارته قام بعدة رحلات لجنوب السودان وكان يستغل الدواب في تلك الرحلات . ولقد تعرض له اللصوص مرات عديدة ولكنه اوضح بانه تغلب عليهم .

3. Doxiadis and Associates, The Future of Port Sudan, Ministry of Local Government, Khartoum, 1958.
4. E.A.Brett, Colonialism and Underdevelopment in East Africa, Heineman, London, 1973, pp. 20 - 1.

الفصل الخامس
مستوى تعليم واستهلاك رجال الاعمال وأسرهم

الفصل الخامس

مستوى تعليم واستهلاك رجال الاعمال واسرهم

يتكون هذا الفصل من قسمين اساسيين ، يناقش الاول تعليم رجال الاعمال واسرهم ، الذين اخترناهم لدراستنا ، وسيتعرض القسم الثاني النتائج التي حصلنا عليها حول استهلاكهم في مجال الخدمات الصحية ، وبالنظر الي مصادر القطر المحدودة يتضح ان الرأسماليين السودانيين ، ليست متميزين فحسب بل انهم يستمتعون بنمط حياة معين يسمح لهم بفرص تعليم جيدة ومستوى عال من الاستهلاك يماثل لحدما مستوى رصافتهم في اوربا . ويحدث هذا رغم ان مستويات دخول الفالبية العظمي من السودانيين تقل كثيرا عن تلك التي تتمتع بها الطبقة العاملة الاوربية .

مستوى التعليم :

ويتناول الفصل في بدايته نقاشا موجزا لتاريخ التعليم في السودان . ويوفر هذا الجزء صورة احصائية عامة للفرص التعليمية القليلة في المرحلة الراهنة في السودان . ويتناول بالتعليق التوزيع غير المتكافي لتلك الفرص بين الريف والحضر ، وخصوصا فيما يتعلق بالتعليم العالي . وعلي ضوء ما سبق يطرح الفصل مستوى التعليم بالنسبة للحالات التي شملتها الدراسة ولاسرههم . ففي مرحلة الحكم التركي المصري حظي عدد قليل من السودانيين بالتعليم . وتعلم اغلب هؤلاء في المعاهد الدينية المحلية ، بينما تلقى القليل تعليمه في المعاهد الدينية في مصر - وتلك هي المجالات التي تخرج (العلماء) اهل العلم . الذين كانوا يسعون الي جعل الحكم التركي - المصري مقبولا للناس معتمدين علي التبرير الاسلامي ، حيث كانوا بمثابة المشرخين السياسيين الذين ينشرون ما يسمى بمحان ذلك النظام بين الجماهير السودانية وان هؤلاء العلماء ولكونهم زعماء دينيين كانوا يشكلون الركيزة الايديولوجية للحكم التركي المصري .

وخلال فترة حكم محمد علي لم تشيد اي مدارس حكومية في السودان حيث اقيمت المدارس الحكومية الاولى في عامي ١٨٦٧/١٨٦٨ في كل من الخرطوم وبربر ودنقلا . ويستوعب خريجي هذه المدارس عادة في الوظائف الحكومية الدنيا وفي مجال الخدمات والمهن المختلفة كعمال تلفران ومحاسبين وكتب... الخ ، اما في فترة الخديوي اسماعيل ، فقد شجع السودانيين علي الالتحاق بالازهر وهو اقدم واعرق مؤسسة تعليمية دينية في العالم . اما في مرحلة الاستعمار البريطاني كان التعليم يحدد علي حسب حوجة الادارة الاستعمارية . وازافة الي هذا ان اختيار العدد القليل من التلاميذ للدخول للمدرسة لم يكن عشوائيا ، اذ انهم في الغالب ما يختارون من ابناء - وموخرات بنات - رجال الادارة الاهلية ، واغنياء التجار ، ورجال الدين وبعض الشخصيات المرموقة الاخرى .

وكانت اقلية من طلبة المدارس الابتدائية القليلة في ذلك الوقت هي التي تتوفر لها الفرصة في تلقي التعليم الثانوي وكانت هذه المرحلة في بادئ الامر تدرس في كلية غردون وذلك في عام ١٩٠٢م. وقد بدأت الكلية كمدرسة متوسطة وفنية وكانت اغراضها محصورة في الاهداف المحددة التي وضع اساسها مستر جيمس كوري ، اول مدير للتعليم في السودان والذي قصد انشاء نظام تعليم يقوم فقط علي تمكين الاهالي من استيعاب نظام الحكم وتخرج فئة قليلة من الحرفيين المهرة ٠٠٠٠، وعدد قليل ايضا من الاداريين للعمل في الخدمات الحكومية (١). وبالرغم من ان كلية غردون قد اغلقت فصول المرحلة المتوسطة والفنية واقتصرت الدراسة فيها علي التعليم الثانوي وما بعد الثانوي ، الا ان محتوى ونظام الكلية ما زال مقيدا بتلك الاهداف الاساسية التي وصفها (هولت) كالآتي : "ان كلية غردون والمدارس الاخرى التي انشأت في عهده (عهد كوري) تستوعب عددا صغيرا من الطلبة ، ولقد وضعت مناهجها بوعي شديد بحيث لا يكون تعليمها ليبراليا بل تعليميا يكفي لاعداد موظفين مدربين للعمل في الوظائف الحكومية ، وبذلك تتجنب خطوة خلق عددية كبيرة من المتعلمين لا تستطيع الادارة البريطانية استيعابهم . ولكن بحلول اواخر الثلاثينات لم يكن بالامكان احتواء الطلب المتزايد علي التعليم (٢). ويواصل (هولت) وصفه لكلية غردون بان النظام الاستعماري يسيطر عليها سيطرة شديدة ، اداريا وسياسيا ، وفي الحقيقة حتي اساتذتها هم جزء من الادارة السياسية الاستعمارية .

وشهدت مرحلة مابعد الاستقلال ازديادا كبيرا في عدد المعاهد التعليمية . فالمدارس التي انشأت خلال السنة الاولى بعد الاستقلال تساوي عدد المدارس التي قامت خلال الستة عقود التي هيمن فيها الحكم الاستعماري ولم تعد فرص التعليم محصورة كما كانت في ابناء وبنات رجال الادارة الاهلية وما شابههم . وان هذا التزايد في الفرص التعليمية ليست نتيجة للطلب الشعبي المستمر فقط بل ايضا هي من ضرورات دولة مابعد الاستعمار . كما يعود انتشار التعليم في هذه الفترة لحوجات الأنشطة الرأسمالية المتزايدة . والى حد ما تملئ هذه الحوجات كل من طبيعة ونظام التعليم والاهمية بالنسبة لمراحله المختلفة بمختلف مراحليها ، ولكن بالرغم من هذا تتضح التباينات في هذا المجال وسنشير اليها بصورة واضحة في هذا الفصل ، وقد ادت هذه التمايزات الاجتماعية الي توزيع غير عادل في الفرص التعليمية بين السكان . فتوزيع المدارس في المديرية بين المناطق الريفية والحضرية وبين المدارس المخصصة للذكور والاناث غير متساو ، كما هو متوقع فان المناطق الحضرية والذكور يحظيان بالنصيب الاكبر من الخدمات التعليمية . وتتراوح نسبة المسجلين بالمدارس في سن السابعة - وهي سن دخول المدارس - ما بين ٨١٣٪ في الشمال (مديرية النيل) ١٦٦٪ في الجنوب (مديرية البحيرات) مع ملاحظة ان فرص الذكور ضعف فرص الاناث الذين في نفس السن . وفي عام ١٩٧٥/٧٤ سجل

١٠٪ فقط من متوسط عدد الاطفال الذين في سن المرحلة الابتدائية - وهي من ٧ - ١٢ سنة ويختلف الوضع باختلاف الاقاليم . ويوضح الجدول ١ - ٥ مدي الفرق في العدد المسجل من سكان الاقاليم وهو^٤ لا الذين في المدن .

المصدر : مهدي الامين ، دراسة كمية وتحليلية للتعليم العام في السودان عام ١٩٧٥/٧٤ في الخرطوم ص (٦) :

القائمة ١ - ٥ : توزيع المسجلين بالمدارس حسب نمط الحياة :				
نمط الحياة	سن الابتدائي	سن الثانوي العام	سن الثانوي العالي	
	من (٧ - ١٢)	من (١٢ - ١٥)	من (١٥ - ١٨)	
الحضري	٦٤ر٢٪	٤١ر٨٪	٥ر٣٪	
الريفي	١٩ر٤	٥ر٢	مفر	
الكل	٢٥ر١	٧ر٣	١ر١	

ويتضح هذا الوضع فقط حينما نقارنه بمعدل الامية في السودان ، اذ يكمن خطر عدم مشاركة الاطفال الذين بلغوا سن الدراسة في المدارس الاولى في انهم يشكلون اضافة مستمرة في عدد الاميين في صورة اطفال لا يجدون فرص دخول المدارس الاولى والتي قيل بانه قد خص لها حوالي ٨٧٪ من الميزانية الكلية (٤) بلغت حوالي ٥٥ مليون في عام ١٩٥٦ واكثر من ١٢ مليون في عام ١٩٧٥ م. وان معظم نسبة الاميين في السودان (وهي ٨١٪) متمركزة في المناطق الريفية وعلي وجه الخصوص من الاناث .

هذا اضافة الي انه حتي عام ١٩٧٦/٧٥ م دخلت نسبة ٤٣ر٧٪ (٣) فقط من الاطفال الذين في سن السابعة المدارس الابتدائية . وان نظام استيعاب التلاميذ يسمح بنسبة صغيرة من تلك العددية بالاستمرار والانتقال الي مرحلة التعليم الثانوي والتعليم العالي . فمثلا من العدد الذي بدأ دراسته في عام ١٩٦٢ م نجد ان ١٧ر٠٠٠ طالب فقط ، وهي نسبة ١٤٪ من العدد الكلي ، هم الذين استطاعوا اكمال ١٢ سنة تعليمية في المراحل المختلفة ، بحلول عام ١٩٧٣ م. وحقيقة فان نسبة ٧٧٪ لم تستطع ان تواصل تعليمها بعد سنوات المرحلة الابتدائية الاربعة . وحتى اليوم لم تنخفض بصورة ملحوظة نسبة الذين توقفوا فقط عند مرحلة الابتدائية ، رغم ان الدراسة الابتدائية امتدت الي ٦ سنوات للتقليل من خطورة العودة والفرق في الامية .

ويعتبر دخول مرحلة التعليم العالي اكثر صعوبة . كما ظلت فرص الدخول للجامعات والمعاهد العليا دائما محدودة . وان الحصول علي الحد الأدنى من المؤهلات الضرورية لم يكن ضمانا كافيا للدخول اذ تقبل جامعة الخرطوم وهي اكبر مؤسسه تعليم عالي في القطر حوالي ١٥٠٠ طالب سنويا .

ويعكس توزيع المصادر المتاحة بين المراحل التعليمية المختلفة اهتمام الدولة بالتعليم الثانوي والتعليم العالي أكثر من اهتمامها بمحو الأمية والتعليم الابتدائي . إذ أن عدد المدارس الثانوية المتخصصة والمعاهد الفنية مثلاً ، ازداد بصورة غير متناسبة بالمقارنة مع التعليم الابتدائي . وقد استحوذت حوالي ٢٩ مدرسة فنية في الفترة ما بين ١٩٧٧/٦٩ . وارتفع عدد المدارس الفنية والزراعية والتجارية من ٣٧ في عام ١٩٧٠/٦٩ إلى ١٥٢ في عام ١٩٧٧/٧٦ ، وهي زيادة أكبر من ٣٠٠٪ في سبع سنوات فقط . ويوضح هذا مدى الضغط المتزايد من طبقة رجال الأعمال الرأسماليين ، الذين عبروا عن وجهة نظرهم في هذا الخصوص بوضوح في مؤتمراتهم المنعقد في الخرطوم في الفترة ما بين ١٧ - ٢١ ديسمبر ١٩٧٣ والذي أوصى بضرورة إنشاء المزيد من المدارس الفنية وكورسات إدارة الأعمال كما تعكس الخطة الستية الحالية أولويات تنسجم مع مصالح هذه الطبقة . إذ يحظى التعليم العالي وحده بـ ٦٥٪ من الميزانية الكلية المخصصة للتعليم في هذه الخطة كما وجهت حصة التعليم الثانوي بصورة أساسية تجاه التعليم الفني والزراعي والتجاري . ووصل ما كان قد خصص لها نسبة ٨٧٪ من الميزانية الكلية للتعليم (٤) . وأن الخطوات المسماء بتثريع التعليم ، كان الغرض منها أن تكون مرتبطة ومتماشية مع متطلبات التنمية ، ولكننا نرى أن مثل هذا التخصص في المرحلة الثانوية لا يوفد إلا إلى تعميق الفوارق الطبقية .

التعليم ورجال الأعمال :

وإن فرص التعليم المحدودة التي ميزت لحد ما كل الفترة التي نحن بمددها ، انعكست حتى بين كبار رجال الأعمال الذين شملتهم الدراسة ويوضح الجدول ٢ - ٥ مستوى التعليم الذي حظي به رجال الأعمال هؤلاء . كما يوضح الجدول النسبة العالية (٤٥٪) من رجال الأعمال الذين إما أنهم أميين أو يستطيعون القراءة والكتابة فقط - أي أنهم نالوا التعليم الابتدائي . وأن ١٣٪ فقط هم الذين نالوا التعليم الجامعي ، كما متوقع ، فهو هؤلاء من المجموعة الأسفر سنا . فإن أربعة من خمسة الذين تقل سنهم عن الثلاثين سنة هم خريجي جامعات والخامس فقد ترك الجامعة حتي يتمكن من إدارة أعمال والده . أما بالنسبة لكل الأميين فإن أعمارهم تتجاوز الخمسين سنة . ويوضح الملحق رقم (٥) تصنيف أعمار رجال الأعمال الذين شملتهم الدراسة . هناك ملاحظة هامة وهي أننا لم نجد أي من رجال الأعمال المهاجرين (سودانيين بالجنس) ، بغض النظر عن أعمارهم ، أمياً أو اقتصر تعليمه علي المرحلة الابتدائية فقط .

ومن بين الأميين القلائل وسط هذه المجموعة نجد أن ثلاثة منهم بدأوا في تعليم أنفسهم بواسطة اساتذة خصوصيين ومن بين الذين تعلموا نجد اثنين منهم يستأجرون اساتذة خصوصيين للغة الإنجليزية .

الجدول رقم ٢ - ٥ :

مستوي التعليم	النسبة المئوية %
الاميين	٢٧%
الي مستوى المرحلة الابتدائية	١٨
الي مستوى المرحلة المتوسطة	٢١
الي مستوى المرحلة الثانوية	٢١
الي مستوى المرحلة الجامعية	١٢
الي مرحلة ما فوق الجامعة	١
المجموع	١٠٠
=====	

مستوي تعليم اسر رجال الاعمال :

نلاحظ هنا توجه رجال الاعمال المميز نحو توفير التعليم لابنائهم حتي المرحلة الجامعية ومن نتائج الدراسة يتبين انه ، بينما كانت الفالية العظمي من كبار التجار في مرحلة الاستعمار ، اما اميين او نالوا تعليما قليلا . نجد العكس في مرحلة ما بعد الاستقلال والمرحلة الحالية ، اذ ان عدد رجال الاعمال المتعلمين في ازدياد مستمر ويتقدير العددية التي نالت التعليم من ابنائهم وبناتهم وافراد العائلة الاخرين ، يمكننا القول بان الجيل القادم من رجال الاعمال سيكون ذو تعليم ممتاز . ويعتبر هذا الوضع طبيعيا ذلك لان طبيعة اعمالهم واعتمادها علي راس المال الاجنبي ، يتطلب قدرا معقولا من الالمام باللغات الاجنبية التي يحتاجها العمل التجاري العالمي.

وتوضح المعلومات التي توفرها دراستنا بان ٩٣% من رجال اعمال الذين شملتهم الدراسة يمولون تعليم ابنائهم وافراد الاسرة الاخرين الذين هم في سن الدراسة ، ويصل عددهم حوالي ٨٠٨ طفل . ويبدو هذا العدد كبيرا ولكنه معقول اذا اوضحنا حالة رجال الاعمال الاجتماعية . وهي ان ٧% فقط منهم غير متزوجين وان ٣٠% منهم له زوجة واحدة وان ٥٠% منهم له زوجتين وان ١٢% منهم له اكثر من زوجتين . ويصل عدد اطفال البعض الي ٣٠ طفلا . وان نسبة ٥٧% من مجموع ال ٨٠٨ يتلقون تعليمهم اما في المرحلة العليا او الثانوية . والباقي في مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط . وتتلقى هذه المجموعة الاخيرة تعليمها في السودان . ومن مجموع ال ٤٦١ الذين يتلقون التعليم الثانوي او الجامعي نجد حوالي ٢٣٤ فقط (وهي نسبة ٥١%) يدرسون في السودان والباقي والذي يصل عددهم ٢٢٧ (وهي نسبة ٤٨%) يدرسون في الخارج . ومعظمهم في انجلترا او امريكا حيث نجد حوالي ٧٨ طالب في كل من الدولتين . وحوالي ٤٨ يدرسون في مصر ، والباقيون في اقطار اخري

اهمها دول اوروبا الغربية وخاصة المانيا الغربية • ويدرس عدد قليل منهم في الهند وشرق اوريا •

ويوضح الجدول رقم ٣ - ٥ توزيع ابناء اسر رجال الاعمال علي حسب مراحل واماكن الدراسة :-

المرحلة	العدد الكلي	العدد الدراسي في السودان	%	العدد الدراسي بالخارج	%
الابتدائية والمتوسطة	٣٤٧	٣٤٧	١٠٠	—	—
المرحلة الثانوية والعليا	٤٦١	٢٣٥	٥١	٢٢٧	٤٩
كل المراحل	٨٠٨	٥٨١	٧٢	٢٢٧	٢٨
	=====	=====	=====	=====	=====

ويتضح من نتائج دراستنا ان اي من اطفال اسر رجال الاعمال لهم يحرم من التعليم في المرحلة الابتدائية • ثانيا ، ان الفرص المتاحة لمواصلة تعليمهم للمرحلة الثانوية والمرحلة العليا كبيرة للغاية بالمقارنة مع غالبية الطلبة الاخرين ، الذين لايزيد فرصهم في مواصلة التعليم للمرحلة الثانوية عن ٣٠% وتنخفض هذه النسبة الي ٥% فقط بالنسبة للفرص المتاحة لمواصلة المرحلة الثانوية العليا والمرحلة الجامعية • ثالثا : ان امكانية اسر رجال الاعمال في ارسال ابناءهم لاكمال دراستهم بالخارج زادت كثيرا من رغبة ابناءهم للوصول الي مراحل التعليم فوق الثانوي • ففي بريطانيا مثلا نجد من مجموع ال ٥٠٠٠ طالب سوداني من الدارسين هناك حوالي ١٧٠٠ هم طلبة بعثات حكومية بينما تدرس كل العديدة المتبقية علي نفقتهم الخاصة • ويركز رجال الاعمال علي تعليم الذكور من ابناء اسر اقاربهم وذلك لانهم ينظرون الي تعليمهم كنوع من الاستثمار بينما لايتجاوز عدد البنات من اسر الاقارب اللائي ارسلن للتعليم بالخارج الخمسة فقط • وعادة مايؤخذ الطلبة النابضون من افراد الاسرة او الاسر الممتدة او من الاقارب ، من آبائهم وتهيء لهم فرص التعليم علي امل انهم سيشاركون مستقبلا في اعمال الاسرة • ويتضح هذا بصورة اكبر في الخرطوم - ١٢ حالة - و ٧ حالات في القضارف وبورتسودان • وان العدد الذي ارسلته شخصيات دراستنا من القضارف للتخصص في الزراعة كان ٥ أشخاص •

فالفرص المتاحة للبنات اذن اقل بكثير من تلك التي يتمتع بها الابناء الذكور ، ذلك لان البنات عادة ما يتم زواجهن بعد المرحلة الثانوية مباشرة ، خاصة من ابناء رجال الاعمال • اما اللائي يظهرن المقدرة العالية في الدراسة

فانهن في الغالب ما يرسلن الي مصر لدراسة الطب ، وهذا ما حدث بالنسبة لثلاث من مجموع البنات الخمس اللائي ارسلن للتعليم في الخارج فيما ارسلت اثنان فقط الي اوربا - واحدة لتتخصص في التصميم في مجال النسيج والاخرى لدراسة الاقتصاد وادارة الاعمال. وكما هو متوقع ان التي ارسلت للتخصص في مجال النسيج ، هي ابنة ثاني اهم راسمالي من العاملين في مجال صناعة النسيج والاخرى هي ابنة اجد كبار العاملين في مجال الصناعة والمقاولات .

ويمكن ان نفسر سبب التوزيع غير المتوازن لغرض التعليم بالاتي : اولاً: ينظر الي الابناء الذكور علي اساس انهم رجال اعمال المستقبل الذين سيرثون اعمال الاباء ويطوروها. ثانياً : طبقاً لقوانين الشريعة الإسلامية ان الابناء (الذكور) يرثون ضعف ما ترثه البنات ، ونجد ان ٩٠٪ من الحالات التي شملتها دراستنا هم مسلمين . ثالثاً : عادة ما تؤول ادارة اعمال العائلة بعد وفاة الباء للابناء الذكور ، ولم نجد في اي حالة من حالات الدراسة امرأة تدير اعمال العائلة - وربما الاثنان السالفنا الذكر هم اول من قام بهذا العمل - وفي الحالات القليلة التي يتوفي فيها الاب في وقت يكون فيه الابناء الذكور في مرحلة الدراسة ، نجد ان الابن الاكبر يترك الدراسة ليدبر اعمال الاسرة . وفي الحالات التي يكون الابناء صغار عادة ما يدير الاعمال اعمال الاسرة حتي يكبر الابناء الذكور .

ويوضح الجدول ٤ - ٥ تفاصيل العدد الذي يدرس بالخارج ، ويتضح من هذا الجدول ان تخصصات افراد اسر رجال الاعمال ، عموماً ذات ارتباط بادارة الاعمال . وعندما سئل احد رجال الاعمال الذي ارسل ثلاثة من ابناؤه للدراسة في الخارج عن السبب الذي دفعه الي ذلك قال : "ارسلت ابني الاكبر الي انجلترا لدراسة ادارة الاعمال ، لانني شعرت من الضروري ان يتعلم هو اشياء لم استطع ان اتعلمها لانه حينما يعود سيكون بإمكانه فهم كل عمليات ونظام البنوك المعقدة ، وايضا يمكن ان ييسر الي الخارج ويقوم بتنفيذ الصفقات نيابة عني . وفي السابق كان يلزماني مترجم لانني لا اعرف الانجليزية اما فيما بعد سيكون له القدرة علي التفاوض مع الشركات الاجنبية عندما نحتاج الي الاليات التي تتطلبها مرحلة توسيع اعمالنا وبذلك يمكننا التأكد من اننا لا نتضرر نتيجة لعدم المامنا بالانجليزية او لعدم معرفتنا بلغة الاعمال " .

وهكذا لايمكن فصل الطلب المتزايد للتعليم عن حاجة راس المال اليه . وكما توضح الفترة السابقة فان التعليم بارتباطه براس المال الاجنبي يلعب دوراً هاماً في تطور ونمو الاعمال التجارية ، ويتضح اشر هذا في نواحي اخري تشير اليها الدراسة . فمثلاً في عام ١٩٧٣ نجد ان اكبر اثنين من الرأسماليين في السودان الذان يتلقيان تمويلهم بصورة اساسية من راس المال الاجنبي ويعملان في شركات مع مؤسسات متعددة الجنسيات ، كانا ذوي تعليم جيد . فاحدهم خريج جامعي والثاني خريج ثانوي - وكانت له خبرة ٢٠ عاماً .

في وظيفة كبيرة في الخدمة المدنية .

فالربط بين نوع التعليم ونظام المشاركة مع رأس المال الاجنبي لا يتضح فقط من خلال الاماكن التي يتلقون فيها تعليمهم بل يتضح ايضا من خلال الطرق المختلفة التي يحصلون بها علي فرص في مؤسسات التعليم المختلفة ، حيث نجد ان معظم رجال الاعمال يتلقون مساعدة من الشركات المختلفة وبعض الشخصيات وخاصة من اوربا الغربية وامريكا .

ونلاحظ ان الفرص التعليمية المتوفرة لاسر رجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة لا يمكن ان تقارن بتلك التي اتاحت الي عامة السودانيين . وبالنظر الي الفئات المختلفة للبرجوازية السودانية الخاصة وبرجوازية الدولة ، يمكننا القول بان الشريحة الاغني من الرأسمالية الخاصة تتمتع بفرص اكبر من التعليم . وعلي كل ولائحات هذا القول من الضروري عمل بحث حول الاساس الطبقي للطلبة السودانيين لتوضيح اي مجموعة من مجموعات البرجوازية قد استفادت اكثر من فرص التعليم المتاحة في الداخل والخارج . اذ ان مثل هذا الدراسة لم تتوفر بعد بالنسبة للسودان (٥) . وعلي اية حال توضح هذه الدراسة ان ابناء رجال الاعمال الذين شملتهم يتمتعون بظروف وخدمات جيدة والتي تساعدهم علي الاستفادة من الفرص التعليمية المحلية المتاحة . فمثلا نجد ان ٩٢% من شخصيات دراستنا يستأجرون لابنائهم وبناتهم - الذين يدرسون بالسودان - مدرسين خصوصيين . وان مرتب الاتاذ في مقابل تدريس الطفل الواحد يتراوح بين ٣٠ - ١٥ جنيه في الشهر وهو مبلغ كبير حتي بالنسبة للفئة الوسطي والعليا من البيروقراطية ولكنه متيسر بالنسبة للوزراء والافراد الاغنياء الاخرين . وان نسبة الذين يوءجرون مدرسين خصوصيين لابنائهم من بين اغني رجال الاعمال عالية جدا اذ ما قورنت بنسبة البيروقراطيين ذوي المرتبات العليا ، الذين رغم مرتباتهم هذه لا يمكنهم تأجير مدرسين خصوصيين لابنائهم ما لم يتحصلوا علي اموال اضافية من مجال الاعمال .

الجدول رقم ٤ - ٥ يوضح توزيع ابناء رجال الاعمال الذين يدرسون بالخارج حسب القطر والتخصص .

التخصص	العدد الكلي	مصر	بريطانيا	امريكا	مناطق اخري
الاداب	٣	-	-	٢	-
الزراعة	١٤	١١	-	-	٣
معمار	٣	٣	-	-	-
الفنون	٤	٤	-	-	-
ادارة اعمال	٤٢	-	٢١	٢١	-
التجارة	١٠	٤	-	-	٦
الاقتصاد	٢٦	-	١٢	١٤	-
الالكترونيات	٧	٧	-	-	-

التخصص	العدد الكلي	مصر	بريطانيا	امريكا	مناطق اخري
الهندسة					
التكنولوجيا	٣٠	٧	٧	١٤	٢
القانون	٤	٢	٢	—	—
الطب	١٢	١٠	—	—	٢
البحرية	٣	—	٣	—	—
النسيج	٧	—	٢	٥	—
الكيمياء					
الصناعية	٨	—	٣	٣	٢
العلوم					
الاجتماعية	١٦	—	٤	٨	٤
الهندسة					
الميكانيكية	٩	—	—	٥	٤
علوم (عامة)	١٠	—	٥	٥	—
او ليكل	١٩	—	١٩	—	—
المجموع	٢٢٧	٤٨	٧٨	٧٨	٢٣
	=====	=====	=====	=====	=====

وتتوفر لدي ابناء وبنات الرأسماليين الذين تعرضنا لهم في دراستنا تسهيلاتا اخري خارج حدود المدرسة ، من مدرسين خصوصيين ووسائل اخري تساعدكم في خلق ظروف افضل وتمكينهم من المنافسة الشديدة مع باقي الطلبة . فمثلا نلاحظ بالنسبة لكل الحالات التي شملتها الدراسة في الخرطوم وبورتسودان، انهم يهيئون لابنائهم غرفتين مخصصات للدراسة . وان ٩٣% من مجموع كل الحالات توفر علي الاقل غرفة واحدة للدراسة . كما يوفرول العديد من الالعاب المستوردة والكتب المتنوعة . كما لديهم بجانب الكتب المدرسية ، مجموعة من الكتب الانجليزية والعربية ، هذا بالإضافة الي ان ٧٨% من رجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة هم اعضاء مجالس ادارة مدارس ابنائهم (مجلس الاباء والمعلمين) . كما انهم يساهمون بسخاء لهذه المدارس ، ومن ناحية اخري يهيئون الفرص لاطفالهم لحضور الكورسات الصيفية في الخارج لتقوية اللغة الانجليزية والمواد الاخرى . وفي عام ١٩٧٦م ارسل حوالي ٢٥% من شخصيات دراستنا ابنائهم للكورسات الصيفية بانجلترا .

وان الحد الادني لتكاليف الدراسة الخاصة في انجلترا تصل الي ٣٠٠٠ جنيه استرليني . وترتفع النسبة قليلا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، بينما تصل التكاليف في مصر حوالي ٢٠٠٠ جنيه سوداني . وعلي ضوء هذا ، نجد ان تكاليف تعليم فرد واحد من العائلة في انجلترا تعادل ١٠٠ مرة دخل الفرد السنوي في السودان .

ولقد أصدرت الدولة قوانينا يتحمل بموجبها الطلبة الذين يدرسون بالخارج علي النفقة الخاصة ، علي تصديق للتحويل من السودان بالعملة الصعبة لتغطية المنصروفات الدراسية والمعيشية وبالرغم من حقيقة ان آباء هؤلاء الطلبة قادرين علي تغطية هذه التكاليف بدون دعم من الحكومة ، الا اننا نجد انهم في عام ١٩٧٦ مارسوا بعض الضغوط علي الحكومة لدفع جزء من تلك النفقات . ويتمتع هؤلاء الطلبة - ابناء الرأسماليين - بكل حقوق عضوية الاتحادات الطلبة السودانيين بالخارج كما يتمتعون بالخدمات التي تقدمها السفارات السودانية في الخارج في الحالات الطارئة بالاضافة الي التسهيلات الاخرى.

واكدت لنا كل شخصيات دراستنا ، اهمية التعليم كعنصر اساسي لنجاح الاعمال . كما اوضحت لنا الحالات الثلاثة التي تعرضنا لها في حلفا الجديدة وودمدني ، حديثا مهما في هذا الخصوص فاحدي هذه الشخصيات الثلاثة في وودمدني وعمره ٦٥ عاما . وهو امي وكان قد عين حفيده مديرا في مصنع لإنتاج زيوت الطعام ، وارسل ابنه الأكبر الي انجلترا لدراسة ادارة الاعمال . وفي حديثه للمؤلفة عن النجاح الذي وصل اليه في مجال الاعمال التجارية رغم انه لم ينل اي قسط من التعليم . قال : في الوقت الذي بدأت فيه اعماله (١٩٣٧) لم يكن التعليم ضروريا . وفي ذلك الوقت كنت اعمل في مجال التجارة ، وكان بمقدوري ان احفظ حساباتي ولكن اختلف الامر حينما دخلت مجال الصناعة بعد الاستقلال كان علي ان استخدم موظفين متعلمين . وعندما بدأت اعماله هذه ، كنت لا اعتقد ان ابني سيكون ناجحا وهو بتعليمه الثانوي . . ولذلك قمت بارساله الي انجلترا لتأهيله للقيام بكل اعماله ."

اما رجل الاعمال الامي الثاني ، من وودمدني ، وهو تاجرا وصاحب فندق . وكان قد تزوج مرة ثانية منذ فترة قريبة وصرح بان زوجته تساعد كثيرا في مراجعة حساباته . كما ارسل اثنان من ابناءه لدراسة الاقتصاد في انجلترا .

اما الرأسمالي الثالث يعمل في مجال الصناعة في حلفا الجديدة ، وهو ايغا امي ولكنه ارسل ثلاثة من ابناءه لدراسة ادارة الاعمال ، الاقتصاد والعلوم الاجتماعية في انجلترا وامريكا .

وفي حديث لنا مع واحد من الرأسماليين الاثنين الغير بارزين الذين شملتهم الدراسة في الخرطوم ، اكد لنا قائلا : " اصبح التعليم في وقتنا هذا ضروريا تماما كالسياسة بالنسبة لرجل الاعمال السوداني فلقد فشلت في الارتقاء باعماله لانني امي . . . ورغم انني وفرت فرصة التعليم داخل وخارج السودان لكل ابنائي الا انني لم استطع اقناع اي منهم ليصبح رجل اعمال او حتي مديرا لاعماله ."

وهذا يؤكّد لنا وعي رجال الأعمال في السودان بالدور الذي يلعبه التعليم في نجاح الأعمال . واتضح لنا أن رجال الأعمال هوّلاء ، يوفرون فرص التعليم لأفراد أسرهم وخاصة الذكور ، حتي يتثني لهم مستقبلا دفع تلك الأعمال . وتوضح طبيعة الدراسات التي يتخصص فيها هوّلاء الطلاب بأن نوع التعليم الذي نلقوه املته عليهم تبعية هذه الأعمال لرأس المال الأجنبي .

الصحة :

قبل أن نتطرق للوضع الصحي بالنسبة للحالات التي شملتها الدراسة من الأفضل أن نلقي نظرة علي بعض الإحصائيات التي توفرها إدارة الإحصاء السودانية حول الوضع والخدمات الصحية في القطر بصورة عامة . وأن هذه الإحصائيات بالرغم من أنها غير دقيقة وغير وافية ولكنها تعطي فكرة عامة عن مستوى الخدمات الصحية المتوفرة بالنسبة لعامة المواطنين . ففي السودان ما زالت تموت أعداد كبيرة من المواطنين من الملاريا والمل والتراكوما وأمراض العيون الأخرى ، والبلهارسيا والدستاريا والكوليرا والجذام بالإضافة إلي الأمراض التي يمكن علاجها وحالات أخرى مثل سوء التغذية والتيفود والإجهاض والولادة المتعسرة والإسهال وخاصة بين الأطفال . وأن توزيع المستشفيات الموجودة ليست في مصلحة المناطق الإقليمية والقري الصغيرة إذ أن كل المستشفيات الرئيسية متمركزة في الخرطوم . هذا بالإضافة إلي أن كل المستشفيات المتخصصة مثل مستشفى أمراض المناطق الحارة ومستشفى الأمراض الصدرية موجودة في الخرطوم وفيها أيضا مستشفيات خاصة وعيادات الاختصاصيين بالإضافة إلي المستشفيات الكبيرة المجهزة نسبيا بصورة جيدة ، في الخرطوم نجد أن هناك سبع عيادات خاصة اثنتان منها للولادة وأمراض النساء وخمسة للجراحة والطب العمومي . وفي كل من المديرية الباقية هناك اثنتان أو ثلاثة مستشفيات وهي أقل تجهيزا من مستشفيات الخرطوم . ونجد أن نسبة ٣٣% فقط من مستشفيات القطر هي التي تتوفر بها وحدات أشعة وأن معظم المستشفيات ليست بها معامل تحليل .

وحتي بعد إعلان الخطة الستية ، في عام ١٩٧٧ ، لم تكن هناك مؤشرات للارتقاء بالخدمات الصحية للمواطنين . فقد خصصت الخطة من ميزانيتها والتي تبلغ ٤٤٥٠ مليون جنيه ، مبلغ ١٣٥ مليون فقط للطب الوقائي وكان من المتوقع أن يساهم العون الذاتي بحوالي ٣٢% من هذا المبلغ أي بحوالي أكثر من ٤٣٠ مليون جنيه - كما خصصت لبرنامج التدريب بالنسبة للمساعدين الطبيين والفابلات والزائرات الصحيات والكوادر الطبية المساعدة الأخرى مبلغا ضئيلا ، وهو حوالي ١٦٠ مليون جنيه لمدة ستة سنوات . والشئ المرعج في هذه الخطة هو أن الخدمات الصحية في المناطق الريفية تركت للعون والجهود الشعبي ، وتقدر التكلفة بحوالي ٢٠٥ مليون جنيه سوداني . وهذا يتماشى والفكرة القائلة بأن الإسهام الشعبي سيكون أكثر كلما كانت الحاجة أكبر وقد انعكست هذه

السمة التي ميزت اولويات الخطة في جوانب اخرى ايضا . حيث خصص بلا حياء اكثر من ١٩ مليون لإنشاء ثلاث مشاريع في مجال البناء ، احدها قصر رئاسي جديد بتكلفة (٧١ مليون جنيه) وأنشأت سفارات جديدة بالخارج (بتكلفة ٩٦ مليون جنيه) وصالة معارض عالمية بالخرطوم (بتكلفة ٢٣ مليون جنيه) بينما خصصت الخطة مبلغ ٢٠٠.٠٠٠ فقط للبحث في مجال امراض المناطق الحارة .

تختلف الخدمات الصحية للرأسماليين عامة عن باقي المواطنين ، فمثلا لانجد في الخرطوم اي فرد من الشخصيات التي شملتها الدراسة او من اسرهم يتعالج في المستشفيات العامة . ولكل منهم طبيب خاص . اما الذين يعيشون خارج مدينة الخرطوم يقومون بزيارات منتظمة لأطبائهم في العاصمة وان كل من الرأسماليين الذين تحدثنا عنهم يسافرون سنويا للخارج للفحوصات الطبية والعلاج . ويسافر ٧٠٪ منهم الي انجلترا ، و ٢٧٪ الي مصر والعدد الباقي الي امريكا . وفي حالات الحاجة للعمليات الجراحية الكبيرة نجد ان ٣٨٪ من الرأسماليين يلجأون للعلاج في الخرطوم وحوالي ٣٤٪ الي مصر و ٢٨٪ الي انجلترا . وفي الغالب ما يختار رجال الاعمال لعلاجهم الاقطار التي تتوفر فيها اخصائي الامراض التي يعانون منها ولكن معظم الاحيان يذهبون الي انجلترا . ولا يعاني اي فرد من رجال الاعمال هو*لا* ولا اسرهم من اي الامراض المتوطنة المنتشرة في السودان ، مثل سوء التغذية ، والتيفود والسل ، والكلزار ، والبلهارسيا ، او الامراض المرتبطة بسوء التغذية ولم يحدث ان توفي احد هذه الطبقة المقتدرة من الامراض التي يمكن علاجها . الا اننا نجد رغم كل ذلك ان رجال الاعمال يعانون من نوع آخر من الامراض والتي تنتشر وسط هذه الطبقة دون سواها . فقد اوضحت الدراسة بان ٣٧٪ منهم مصابون بالسكري ، و ١٨٪ يدمنون المصعوط و ٢٪ يعانون من الجلطة الدموية و ١٪ من داء المفاصل (النقرس) ، و ١٧٪ من ارتفاع ضغط الدم .

ويمكننا اجراء مقارنة بين الخدمات الصحية التي تتمتع بها هذه الطبقة و تلك المتوفرة في مناطق السكن العشوائي في بورتسودان ، مشال (ديم اومنه) اعتمادا علي الدراسة التي قامت بها المؤلفة في ٧٤/١٩٧٣ ، اذ لا يوجد في (ديم اومنه) مركز صحي او شفاخانه ، هناك فقط كوخ صغير في الحي المجاور (ديم غرب) وكان من المفترض ان يعد هذا الكوخ ليصبح شفاخانه الا اننا وجدنا ان الاشراف عليه قد اوكل الي ممرضة واحدة ولا يوجد به غير حوالي ١٠٠٠ حبة اسبرين ، و ٣ زجاجات ديتول وقليل من القطن الطبي وعدد من زجاجات الفيتامينات، مع ملاحظة ان كل سكان الحيين المذكورين والذين يصل عددهم حوالي ٣٥٠٠٠ يلجأون اليه لعلاجهم (٦) .

الاسكان :

اكدت الخدمات السكنية التي يتمتع بها رجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة ، الافتراض النظري القائل بان قضية السكن هي احدي نتائج النظام

الاجتماعي السائد . ويتأثر بها البرولتاريا اكثر من البرجوازية الصغيرة - وبالطبع فان البرجوازية الصغيرة تعاني اكثر من البرجوازية من هذه المشكلة .

فالرأسمالية ليست لديهم مشكلة اسكان وفي الحقيقة ان ٩٦% منهم ملاك منازل وتوضح لنا الدراسة ان الرأسماليين الذين هم ليس من ملاك المنازل ، يشتمون الي الفئة ذات التعليم الجيد حيث ان ثلاثة من هؤلاء خريجي ثانوي واما الرابع فهو خريج جامعي . ويعتبر هؤلاء الاربعة من كبار الرأسماليين الصناعيين في الخرطوم ، وثلاثة منهم تقل اعمارهم عن الخمسين .

ويملك حوالي ٤٣% من رجال الاعمال ما بين ٤ - ١٥ منزلا فهي عددية قليلة ولكنها مميزة . وتملك ٢٩% منهم ما بين ١١ - ٢٠ منزلا . ويملك ٢٠% منهم ما بين ٢١ - ٣٠ منزلا . اما النسبة الباقية وهي ٤% يملك كل فرد ٣٠ منزلا . هذا بالإضافة الي ال ٤% التي لا تملك غير مسكن واحد لكل منهم .

لا يتميز رجال الاعمال فقط بانهم يملكون منازل ولكنهم يتميزون ايضا بالموصفات الخاصة لتلك المنازل اذ يملك الاغلبية وهي ٦٠% منازل تضم ما بين ٥ - ٨ غرف ، ويملك ١٩% منازل تضم ما بين ٩ - ١٢ غرفة . والبعض تصل عدد الغرف لديهم ١٥ غرفة . كما يملك البعض منازل ذات ثلاثة طوابق لما لذلك من دلالة اجتماعية خاصة ، بالإضافة الي انها تترك مساحة كبيرة للحديقة . وان معظم الذين يزيد عدد طوابق منازلهم عن الواحد هم من الموجودين في بورتسودان (٦٦%) والخرطوم (٣٤%) وحتى بالنسبة لعدد الغرف فهو اكبر في الخرطوم وبورتسودان من المناطق الاخرى . والجدير بالذكر ان منطقتي الخرطوم وبورتسودان هما اكثر المناطق التي تعاني من نقص المساكن في القطر اذ ان نصف سكان بورتسودان يسكنون مناطق سكن عشوائي . وبالرغم من ان حجم الاسر في السودان اكبر من حجم الاسر في الاقطار الاوربية الا اننا نجد ان لكل فرد او اثنين علي الاكثر من افراد الاسر الرأسمالية غرفة خاصة . وتوفر ٢٤% من الاسر الرأسمالية غرفة منفصلة لكل فرد في العائلة .

الامكانيات المتوفرة لاسر رجال الاعمال :

نجد ان غالبية زوجات هؤلاء الرأسماليين ، علي عكس معظم النساء في السودان لا يعملن خارج المنزل ولا هن مرتبطات بدرجة كبيرة بالاعمال المنزلية . وان ٥% فقط من رجال الاعمال متزوجين من نساء موظفات فارية من هؤلاء رأسماليين صناعيين وهم في الخرطوم وزوجاتهم خريجات جامعيات ، واحدة منهن محاضرة في الجامعة ، وواحدة طبيبة ، اما الرأسمالي الخامس فمتزوج معلمة وهي الزوجة الثانية والتي تركت العمل اخيرا ، ورغم ان ٩٥% من زوجات رجال الاعمال هن ربات بيوت الا انه يتوفر لهن عددا من عمال

المنازل بما فيهم الطباخين ومربيات الاطفال . ويسكن هؤلاء العمال ، الذين يعملون طوال اليوم ، في سكن منفصل في نفس المنزل وحيثما تسكن معهم اسرهم والتي ايضا تؤدى جزء من الخدمات المنزلية لاسر رجال الاعمال . ونجد حوالي ٦٢% من الذين شملتهم الدراسة ، يوفرون غرفة واحدة لمن يعملون معهم في المنزل . ويوفر لهم حوالي ٢٢% الغرفتين . وواحد في المائة يوفرون ثلاثة غرف . و٤% فقط هم الذين يوفرون لعمال المنزل اربعة غرف . نجد ان ٧٤% من رجال الاعمال في الخرطوم يوفرون ما بين غرفتين الي اربعة غرف . هذا لان هؤلاء العمال يأتون من مناطق ومدن بعيدة مثل دارفور وجنوب السودان . وهناك نسبة ١١% من رجال الاعمال لا يوفرون غرف بمنازلهم للعمال ، وهم اساسا من الجنوب او الرهد او ام روابه . ثمانية منهم من الجنوب اذ يكثر وجود العمال في المناطق المجاورة لهم . اما بالنسبة لهؤلاء الذين في الرهد وام روابه فهم يرون بانه غير معقول من ناحية دينية ، بان يسكن الذكور من العمال في نفس المنزل الذي تعيش فيه اسرهم .

ويتوفر في منازل رجال الاعمال هؤلاء امكانيات هائلة فمثلا ، ان العدد الكلي للحمامات بالمائة منزل التي شملتهم الدراسة حوالي ٤٢٥ حماما . فالمنازل التي بها حمام واحد هي ثلاثة فقط . اثنان في جنوب السودان وواحد في نيالا . وان تسعة من مجموع الخمسة عشر منزلا من منازل رجال الاعمال في بورتسودان مزودة باكثر من اربعة حمامات . كما يوجد في كل منزل من منازل رجال الاعمال الذين يسكنون الخرطوم حوالي اربعة حمامات .

ومن الجدير بالذكر بانه لا توجد مياه نظيفة في الجنوب ونيالا والرهد وام روابه كما انه ليس هناك مياه جارية موصلة لبقية المواطنين . وفي بورتسودان وخاصة بالصيف تكلف صفيحة الماء ١٥ قرشا .

اما بالنسبة للحدائق نجد في المائة منزل الذين شملتهم الدراسة ، متوسط مساحة الحديقة يتراوح ما بين ١٠٠ - ١٥٠٠ متر مربع وهناك منزل واحد فقط بلا حديقة ، ومن مجموع ال ١٦ منزلا التي توجد بها حديقتين او اكثر يوجد ١٢ منزلا منها بالخرطوم . وان كل هذه المنازل ماعدا واحد في ام روابه ، فيها عدة طوابق فان ٧٤% بها طابق واحد و ١٨% بها طابقين (١٠ منها بالخرطوم) وهناك ايضا ٥ منازل آخرين بها ثلاث طوابق وواحد فقط به ٦ طوابق في الخرطوم .

وان اهدية معرفة وضع المراحيض ونظام السبايفون ناتجة عن ان هذه الخدمات في بنى الاقاليم ، لا تتوفر الا في مناطق الدرجة الاولى - هذا بالإضافة الي ان العديد من منازل المواطنين في القطر لا يوجد بها مراحيض . فمثلا في بورتسودان نجد ان معظم سكان المناطق الشعبية لاتوجد مراحيض في منازلهم ، واكثر من ذلك ان المراحيض والحمامات لم يسمح بها قط لدي هؤلاء الرعاة في تلك المناطق .

اما بالنسبة لمنازل رجال الاعمال ، يتوفر لدي ٨٠٪ منهم مراحيف سايفون . اما ال ٢٠٪ الاخرى لا يوجد بها نظام سايفون ، لانها موجودة في مناطق لم توفر فيها الحكومة اساسا مثل هذه الخدمات ، مثل الجنوب ، نيالا ، وام روابة ولكن حتي في هذه المناطق نلاحظ ان خمسة من الرأسماليين وفروا لانفسهم نظام السايفون . اما المشكلة الثانية ، هي الكهرباء ، ففي ام روابة والرهدة لا توجد كهرباء لا في الموءسات الحكومية الخاصة لا العامة بما فيها المدارس والمجالس ، ماعدا مكتب المحافظ في نيالا . كما ذكرنا في الفصل السابق فالرأسماليين يوفرن الكهرباء لمنازلهم من المولدات الخاصة بهم والتي يوءجرونها احيانا للآخريين . ولهذا يتيسر لاسر هوءلاء الرأسماليين استعمال المراوح ومكيفات الهوءاء والمسجلات والفونوغراف وبعض المعدات الكهربائية الاخرى .

وتوفر كل الحالات التي شملتها الدراسة في الخرطوم لمنازلهم مكيفات ومبردات هوءاء ومراوح - ويوجد علي الاقل حوالي الاربع مكيفات بكل منزل . وان ١٨ منزلا من مجموع ٢٣ في الخرطوم لديهم اكثر من ٦ مكيفات في المنزل الواحد . اما في منطقة بورتسودان ، وجنوب السودان حيث ترتفع نسبة الرطوبة يكتفي هوءلاء الرأسماليين باستعمال المراوح ، فهي متوفرة بكل غرف المنزل ماعدا غرف عمال المنازل .

وبالنسبة للمعدات الكهربائية الاخرى ، اتضح لنا من الحديث مع هوءلاء الاسر بان ٩٦٪ منهم يمتلكون جهاز تسجيل . وان ٣٨٪ من الاسر تملك الواحدة منهم جهازي تسجيل ويملك ٤٦٪ منهم اكثر من جهازين ، و٦٥٪ من الاسر تملك الواحدة منها فونوغرافا واحدا ، واحيانا اكثر . وان ١٤ من مجموع ١٥ اسرة في بورتسودان يمتلكون اجهزة فونوغراف .

وفي عام ١٩٧٦ كانت خدمات الارسال التلفزيوني محصورة بالخرطوم ، ولكن كل الحالات التي شملتها الدراسة تمتلك جهاز تلفزيون . وفي بورتسودان رغم انهم يشاهدون الارسال السعودي فقط وفي فترات محدودة من السنة الا ان كل اسر رجال الاعمال هناك يمتلكون جهازا تلفزيون والذي تبلغ قيمته اذالك ما بين (٣٥٠ - ٥٠٠ جنيه) . وبالرغم من توفر عمال المنازل في السودان ، فان ٢٠٪ من اسر الرأسماليين الذين شملتهم الدراسة لديهم غسالات كهربائية ، والبعض بها مجففات ويوجد هذا النوع في الغالب في منطقة بورتسودان ، اذ ان نسبة الرطوبة عالية جدا . وان ١٠٪ من رأسمالي الخرطوم لديهم غسالات بدون مجففات . كما تمتلك اسرتين من اسر رجال الاعمال في القضارف وودمدني غسالات كهربائية . وفي الخرطوم تمتلك نسبة كبيرة (٤٣٪) غسالات كهربائية رغم توفر عمال المنازل وبعد هذا مظهرا اجتماعية اكثر من انها حوجة للغسالات .

ويتوفر ايضا لدي هذه الاسر ، مطابخ حديثة مجهزة بالكثير من المعدات الكهربائية مثل الطباخات ، الشلاجات والخلاطات والطحانات الكهربائية الخ .

والبعض الآخر الذي لا تتوفر لديه المعدات التي ذكرناها ، لديهم علي الأقل الشلجات . **واوضح** لنا بعض الرأسماليين ان زوجاتهم يرفضون استعمال طبخات الغاز خوفا من خطورة الانفجارات . ويؤجر معظم هذه الاسر طباخين ، هذا بالإضافة الي عمال المنزل الآخرين .

التغذية :

ان المقاييس التي اتخذناها لمقارنة نظام التغذية بالنسبة للرأسماليين الذين شملتهم دراستنا وبقية السكان هي :

١/ مستويات الدخل في السودان كما اوضحتها الاحصائيات الحكومية لعام ١٩٧٣م .

٢/ نوعية الاغذية المستوردة والتي لا تتييس لذوي الدخل المحدودة .

٣/ المبالغ التي يصرفها هؤلاء الرأسماليين علي الغذاء وحده مقارنة بدخول سكان المناطق الشعبية التي وضحتها الدراسة فيما سبق .

يوضح الجدول رقم (٢) من كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٧٣ ، الجزء رقم

(١٣) الملحق رقم (٩) معلومات تخص النقطة الاولى .

يكسب ٨٢% من سكان المناطق الريفية حوالي ٢٠٠ جنيه سوداني او اقل بينما ينطبق هذا علي ٢٨% فقط من سكان المناطق الحضرية . وان الدخل السنوي لرجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة يقع مع فئة اعلي الدخل في القائمة . ونجد ان اكثر من ٥١% من هؤلاء الرأسماليين ينفقون اكثر من ٤٠٠٠ جنيه سوداني سنويا علي الغذاء فقط . وتوضح القائمة رقم ٥ - ٥ متوسط الانفاق علي الغذاء بالنسبة لشخصيات دراستنا .

القائمة ٥ - ٥ :

المنصرفات الشهرية للغذاء بالنسبة لرجال الاعمال :

عدد الاسر	المبلغ (جنيه سوداني)
٥	١٠١ - ٢٠٠
٤٥	٢٠١ - ٣٠٠
٤٠	٣٠١ - ٤٠٠
٩	٤٠١ - ٥٠٠
٩٩	المجموع الكلي

=====

× ملحوظة : الاسرة الوحيدة المتبقية لم ترغب في اعطاء معلومات فيما يخص انفاقها علي الطعام .

ومن هذا الاطار نجد انه من الضروري فحص وارد السودان الكلي من المواد الاستهلاكية . وتشمل البسكويت والكريم والفواكهة المعلبة والخضروات والحلويات

وادوات التجميل والصابون والاحذية والملابس الجاهزة والمشروبات الروحية (الكحول) والأجهزة الكهربائية ذات المستوى العالي من الجودة ، اما العربات فغير مشمولة هنا . واتضح لنا من تقرير التصنيفات الإحصائية للتجارة الخارجية لعام ١٩٧١م ، ان قيمة مستوردات السودان من الزبدة والحلويات والبسكويت واللحوم والفواكه والخضروات حوالي ١٥٠٤٠٠٠ ر . وان مثل هذه المواد نادرا ما تستعمل من قبل ذوي الدخل الدنيا . وتقيم المشروبات الروحية المستوردة بحوالي ٣٣٧٠٠٠ ر . وتصل قيمة العطور المستوردة حوالي ١٣٠٠٠ ر جنيه سوداني . فيما كانت قيمة مجمل واردات الحكومة في تلك السنة من المواد الطبية والمستحضرات الصيدلانية والسماد حوالي ٣٠٢٠٠٠ ر - ١٤٠٠٠٠ ر علي التوالي .

ويتضح هنا ، وعلي حسب الدخل الموضحة اعلاه بان استهلاك مثل هذه المواد ليست بمقدور ٩٢% من الشعب السوداني والذي تقع دخولهم مع فئة ذوي الدخل المحدودة (اقل من ٦٠٠ جنيه في السنة) .

اما بالنسبة لسكان المناطق الشعبية مثل ديم اومنه الذي ذكرناه سابقا ، يكفي القول بان ٩٥% من العوائل هناك تأخذ وجبتين فقط في اليوم وتبلغ التكلفة الكلية لوجباتهم في الشهر حوالي ٦ جنيهات فقط ، فيما ينفق الرأسماليين في الشهر ما يعادل تلك القيمة ٥٠ او ٨٣ مرة اي ان ما ينفقه الرأسماليين علي الغذاء في الشهر يعادل ما ينفقه سكان المناطق الشعبية في سبع سنوات .

وربما يكون من الضروري هنا ان نوضح ان بعض المناطق التي لا تتوفر فيها بعض المواد الغذائية مثل جنوب السودان ، نجد انها ترسل للبرجوازيين وكبار رجال الدولة بالطائرة . ففي جوبا ترسل المواد الغذائية مثل الخضروات والخبز واللحوم من الخرطوم ويستلمها يوميا التجار الكبار وكبار رجال الخدمة المدنية والذين من بينهم كل شخصيات دراستنا في تلك المناطق . وكذلك ترسل للابيض الاسماك الطازجة ومواد غذائية اخري لاستهلاك البارزين في المدينة .

وربما يبدو من طرحنا السابق هذا بان الرأسماليين السودانيين يبالغون في الصرف وانهم لا يدخرون كثيرا لكي يزدوا من استثمارهم ، وبالرغم من انه كان من الصعب جمع المعلومات الإحصائية والتي توضح صافي الارباح ونفقات الاستهلاك الكلية ، الا انه كان بالإمكان تقدير متوسط صافي الربح السنوي . وهو ما بين ٤٣٠٠٠ ر - ٤ مليون جنيه سوداني ، وقد توصلنا اليه من المعلومات التي توفرت لدينا وعلي ضوء هذه الارقام المقدرة ، لا تعتبر النفقات علي المواد الاستهلاكية التي اوضحناها اعلاه غير معقولة او تتعارض مع متطلبات الاستثمار وتراكم راس المال .

فان سيطرة الرأسماليين لوسائل الانتاج وروءس الاموال الكبيرة التي ركموها ، تهيب لهم فرص الاستمتاع بنمط حياة مميز ومتقدم جدا ،

والذي يخلق ذلوفنا افضل لاستمرارية راس المال هذا - وبالرغم من طريقة
انفاقهم المتدرف هذا الا ان هذه الفئة من البرجوازيين لها مقدرة كبيرة
للدخار والتنويع في استثمارهم وتوسيع نشاطاتهم .

Notes:

1. P.M.Holt, Modern History of the Sudan, Weidenfeld and Nicholson, London, 1961, PP.119 - 20.
2. Ibid., P.195.
3. Ministry of Planning, Sex Year Plan for Economic and Social Development 1977/78 - 1982/83, Vol. 11,P.225.
4. Ministry of National Planning, The six Year Plan of Economic and Social Development, Khartoum, April 1977, Vol. 1, PP.141-4.
5. But see the forthcoming work - Class and Higher Education in the Sudan, by S.I. Ahmed, Department of Education, University of Sussex.
6. F.B.Mahmoud, on the Politics of Housing in the Sudan with Special Reference to Port Sudan Area, M.Sc. thesis, Khartoum University, 1974, PP.150 - 1.

الفصل السادس
تراجعكم وانتقال رأس المال

الفصل السادس تراكم وانتقال رأس المال

يهتم هذا الفصل بموضوعين مستقلين نسبياً ، ولهذا تم تقسيمه الي جزئين . ففيما يناقش الجزء الاول الدور الذي تلعبه الاسرة وصلات القرابة والروابط القبلية والانتماء الاقليمي في عملية تراكم رأس المال ، يناقش الجزء الثاني اثر أنماط انتقال رأس المال من اقليم الي آخر . واعدت مناقشة الجزئين بناء علي النماذج التي تم استخلاصها من دراسة اعمال الرأسماليين .

صلات القرابة ، الاسرة الممتدة والروابط القبلية :

يناقش هذا القسم المفهوم القائل بان الاسرة الممتدة وصلات القرابة والروابط القبلية تعيق تراكم رأس المال . والمادة التي نطرحها في هذا القسم توفر الدليل علي ان هذه الروابط، وعلي عكس المفاهيم السائدة، لا تعوق تراكم رأس المال . ليس هذا فحسب بل تأكد ايضاً ان الاسرة الممتدة والروابط الاقليمية قد ساعدت في المزيد من هذا التراكم .

وان المفهوم القائل بعدم وجود طبقات في السودان ما زال سائداً حتي وسط الدوائر الاكاديمية والسياسية السودانية ، فيما عدا الذين يتطابق موقفهم مع موقف الحزب الشيوعي السوداني . فالمفهوم الشائع اضافة الي هذا هو ان نمو طبقة رأسمالية بعيد من التحقق بسبب اعاقه علاقات القرابة والروابط القبلية والاسرة الممتدة لعملية تراكم رؤوس الاموال . ويؤسس هؤلاء الاكاديميون والسياسيون موقفهم هذا علي الافتراض القائل : بالرغم من ان الاغنياء يركمون الثروة الا انهم ينفقونها علي الفقراء من اقربائهم وافراد اسرهم الممتدة وابناء قبائلهم وعليه ، وبحسب هذا الافتراض ، فانهم ينفقون ما ركموه من اموال ولهذا لايمكن التحدث عن وجود طبقة رأسمالية سودانية انما بالامكان الحديث عن وجود شريحة من الاغنياء السودانيين ويطرح في بعض النقاشات والمحاضرات الاكاديمية - حتي في جامعة الخرطوم - بان (الطبقة) مفهوم مستورد من المجتمع الاوربي دون اعتبار للتركيبية المختلفة للمجتمع السوداني .

وانه لمن الواضح من استخلاصات هذا البحث (في الفصل الثاني والثالث) ان طبقة رأسمالية وجدت لبعض الوقت ، ومن رصدنا لنماذج اعادة الاستثمار (في الفصل الرابع) تبين لنا ان ما تمكله طبقة رجال الاعمال السودانية ليست ثروة ولكن رأس مال . واذا ما اقتبسنا كلاماً جي. كي. ، القائلة : "ان السمة المعروفة للثروة حينما تصبح رأسمال هي انه ليس هنالك شكل نهائي في حد ذاته بل تمهيد لشكل آخر" (١) . وهكذا فاننا سنتناول بالفحص وعلي ضوء نتائج هذا البحث ، فيما اذا كان حقاً ان الاسرة الممتدة والقرابة والروابط القبلية تعوق الرأسماليين من تراكم رؤوس اموالهم . فان الباحث

يتوقع ان يجد كل الرأساليين الذين شملتهم الدراسة يقدمون العون (او الزكاة) للفقراء من الاهل وابناء القبيلة الخ .

ولقد كشفت الدراسة ان من يقدمون الزكاة يقدمونها فقط لافراد اسرهم او افراد اسرهم الممتدة واقرب اقربائهم . اما ابناء القبيلة فلا يجدون اي عون من اي من الحالات التي شملتها الدراسة . علاوة علي ذلك فان نتائج الدراسة قد كشفت ان ٣٩% من رجال الاعمال لا يقدمون اي عون لاهلهم ، فهم يهتمون فقط باسرهم الصغيرة . وان ٦١% من رجال الاعمال ذكروا انهم يساعدون اقربائهم ، ولكن ٢١% منهم يقدمون العون للاقارب الذين تربطهم بهم صلة الدم اي ينتمون الي اسرهم الممتدة . وان ٣٨% منهم يساعدون فقط الاقارب الذين هم اما افراد نفس الاسرة او نفس الطبقة . و٢% فقط يساعدون الفقراء الذين لا تربطهم بهم علاقة قرابة ولكنهم افراد اسر الشركاء المتوفين .

و٧٨% من هؤلاء الذين ذكر الرأساليون بانهم يقدمون لهم العون ، تبين ان المساعدة موجهة الي الإنفاق علي تعليم النابفين من ابنائهم في المدارس حيث يتوقع ان يحتل هؤلاء الابناء لاحقا ، وظائف في المؤسسات الرأسالية ولا تقدم هذه المساعدات لهؤلاء الاسر بصورة دائمة . وكما تبين لنا ان الاسر التي تتلقي المساعدة من هؤلاء الرأساليين يتلقونها عن "الزكاة" .

ولابد لنا من ان نذكر ان اغلبيية رجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة يؤمنون بالخرافة وان ٩٦% منهم يعتقدون "بالعين الشريرة" ، وجميعهم يعتقدون "بالفأ" واذا ما ربط هذا بوعيهم الرأسالي يمكن ان نفسر بان هؤلاء الرأساليين يدفعون الزكاة لانهم يخافون من انهم اذا لم يدفعوها قد يعاقبون من "نوء الحظ" فيما يتعلق ببعض المخاطر في المشاريع والاعمال التي يقومون بها ومن الممكن ايضا فهم دفع الزكاة للاقارب كوسيلة تمكنهم من الحفاظ علي صورتهم كمسلمين يعطون مما اعطاهم الله . وهذه الصورة مهمة علي نحو خاص في وسط الاقارب الذين هم في بعض الاحايين يستاءون من امتيازات اقاربهم الرأساليين .

ولقد اكد رجال الاعمال الذين اجرينا معهم المقابلات بانهم يساعدون اقاربهم لانهم يدركون ان هذا يزيد من مكانتهم لدي هؤلاء الاقارب وتقديرنا فيما يتعلق بالاموال التي يساهم بها هؤلاء الرأساليين ، حتي ولو وجهت لاهداف معينة كالتعليم ، فهي مقدار قليل . وان استخراج "الزكاة" في اسودان لا يحدد بقانون معين ولكنه يعتمد علي تقديرات الرأساليين انفسهم . وحسب "القرآن" انه يتوجب علي اي شخص ان يدفع

x الزكاة : هي نسبة من دخل المسلم الفني والذي يتوجب عليه اخراجها كحسنة للنامن الفقراء كل عام .

ضريبة علي الشروة اذا كانت ذهبا او فضة او دواب او غلة زراعية حينما تتوفر الشروط لذلك . وهي استخراج الخمس من مجمل ادخار السنة بعد خصم كل المنصرفات الشرعية من دخل تلك السنة (٢) .

وحينما سئل احد هؤلاء الرأسماليين حول التزامه بدفع خمس مدخراته السنوية كزكاة قال "في البدء ، انا في الحقيقة لا ادخر اذ انني اوظف كل اموالي واوفر الوظائف ، واساعد الناس وادفع الضرائب للحكومة التي هي بدورها تنفقها علي رفاهية الشعب" واذاف ايضا انه يدفع "قدرا معقولا لمساعدة الاقارب والفقراء" .

ويتضح من الطرح السابق ان هؤلاء الرأسماليين لا يقدمون اي مساعدة لافراد قبائلهم وكل ما يقدموه هو مساعدة جزئية وغير منتظمة لافراد الاسرة الممتدة او الاقارب . واغلب الذين تلقوا هذا العون ، تبين بانهم قد اعينوا ليعملوا فيما بعد المؤسسة الرأسمالية - فيما تمت مساعدة البعض الآخر وهم اقلية ، بجزء من الزكاة ، التي يحدد قيمتها اصحاب الاعمال انفسهم . وفيما يتعلق بالعلاقات القبلية والعرقية والزعم بانها تعوق تراكم راس المال ، فقد وجدنا انه ليست هناك اي روابط اجتماعية بداء بعلاقات الاسرة والاسرة الممتدة وانتهاء بالروابط العرقية والقبيلة ، منعت العاملين من بيع قوة عملهم لاسرهم وقرابتهم وابناء قبيلتهم ، كذلك لم تمنع هذه الروابط الرأسماليين من ان يشتروا قوة العمل هذه .

وتوضح نتائج البحث هذه بان العلاقات القبلية والعرقية بدلا من اعتبارها عائقا لتراكم راس المال ، قد تم استخدامها لتزيد من تراكم راس المال . اولا : ان كل الرأسماليين الذين شملتهم الدراسة قد استخدموا افراد اسرهم في مؤسسات اعمالهم ، خاصة الابناء ، وهم يعينون في الغالب مدراء لهذه المؤسسات . ففي ٨٦% من الحالات التي تم توظيف افراد الاسرة الممتدة بها ، نجد ٢٠% منهم في وظائف ادارية والبقية في وظائف كتابية او اشرافية . و٣٠% من الذين شملتهم الدراسة ، ومعظمهم رأسماليين صناعيين قد قاموا بتوظيف ابناء قبائلهم في وظائف يدوية وكتابية بسيطة .

ثانيا : ان كل هؤلاء المستخدمين ، خصوصا فيما يتعلق بالنقابات في تلك المؤسسات ، يمثلون وجهة نظر المؤسسة داخل نقابات العمال المناهضين للمؤسسة . مثال لذلك ما حدث بين عامل من ابناء قبيلة الرأسمالي - صاحب العمل - وعامل آخر ، نتيجة لمناقشات الاجتماعات النقابية ، والتي طالب بها عضو النقابة بزيادة الاجور ، فرفع ابن القبيلة تقريراً اتهم فيه زميله النقابي بانه يشكل عقبة في سير الانتاج ويخلق الفوضى في المؤسسة وعليه تم طرد العامل .

ورأسمالي آخر في غرب السودان ، كان قد وظف افراد اسرته وقبيلته في مؤسساته ، ذكر ان هؤلاء اكثر اخلاصا وانتاجا لانهم يكرسون وقتا

وجهدا أكثر للعمل من رصائفهم العمال الآخرين . ولقد وجدنا أن العمال الأقارب وأبناء القبيلة يتلقون بجانب مرتباتهم ، مساعدات مالية في ظروف الوفاة في الأسرة ، أو مناسبات الزواج أو مرض أحد أفراد الأسرة . وهذه المساعدة عادة ماتكون في شكل عيinat وفي بعض الأحيان تكون نقدية ، ويعتمد هذا علي طبيعة المناسبة . ونجد أن هؤلاء الأقارب من جانبهم يقدمون عملا ماهرًا الي مؤسسات اقاربهم من الرأسماليين وذلك من خلال التأهيل الفني لبنائهم لشغل وظائف عمال فنيين .

واستفادت بعض الشخصيات التي شملتها الدراسة - ينتمون الي قبيلة النوبيين - من صلة القرابة باول مفتش للزراعة الالية في تلك المنطقة ، فقد شجع افراد قبيلته واقاربهم من الرأسماليين بالدخول في الزراعة بتوفيرهم سلفيات البنك الزراعي . واكثر من هذا فقد حفزهم علي الهجرة من حلفا والاستثمار في الزراعة الالية في القضايف .

ويوضح البحث بان العلاقات القبلية وصلة القرابة هي اساس الشراكة بين الرأسماليين . واطافة لذلك فان افراد القبيلة الذين يعملون في البنوك والمؤسسات الحكومية ذات الصلة بالنشاط الرأسمالي ، كانوا ذو فائدة قصوي في مساعدة اقاربهم من رجال الاعمال بدفع وانجاز الاجراءات البيروقراطية في اجهزة الدولة العاملين بها .

ومثال آخر هو احد انشط المستوردين وتجار الجملة في السودان ، ويعتمد في اعدائه علي افراد الاسرة الممتدة ، التي تنتشر علي نطاق مدن مديرية الخرطوم الثلاثة وبعض المناطق خارج العاصمة . فان كبار الرأسماليين في هذه الاسرة يقومون بمنح اقاربهم راس المال بشرط أن يستثمروا في تجارة القطاعي . ويقوم اصحاب المتاجر وهم كما ذكرنا من افراد الاسرة الممتدة او ابناء القبيلة ، بتوزيع سلع اقاربهم من تجار الجملة وكبار المستوردين . فالمستورد يعطي السلع لتجار الجملة الذين يوزعوها بدورهم لتجار القطاعي . فيتمويل الاقارب، وهو شيء مفهوم لدي الطرفين بانه نوع من العون ، يضمن تجار الجملة الموردين استرداد تلك القروض وفي نفس الوقت يضمنون ان كل السلع التي يستوردونها او يشترونها من المورسات الصناعية المحلية ستجد منفذا منظما للتوزيع . وهكذا فانهم سرعان ما سيتعيدوا رؤوس أموالهم والتي ستندفق في دورة راس المال التجاري .

ومثال آخر يوضح استخدام الاسرة الممتدة والقرابة في زيادة تراكم راس المال . وهي اسرة ممتدة يعتبر افرادها من بين الرأسماليين الكبار في نيالا والابيض ولديهم اعمال في الخرطوم ايضا وقد استخدموا روابط الاسرة الممتدة والقرابة لخلق رابطة بين التجارة والصناعة . ففي نيالا يعمل اثنان منهم في الصناعة والتجارة ، واحد هذين الاثنين هو اكبر صناعي في نيالا ، ويمتلك مصانعًا لإنتاج الصابون وزيت الطعام والبهارات والاطعمة المعبأة .

والآخر هو احد كبار الرأسماليين التجاريين ولقد هاجر الي نبالا بتشجيع من الرأسمالي الاول . وكان هذا التاجر يقوم بشراء المنتجات المتعددة من التجار وتجار الجملة وبيعها للصناعي الذي يقوم بدوره بتجهيزها وتعبئتها للتصدير والتوزيع المحلي . وهكذا فان هذه المنتجات تجد طريقها من المنتج المباشر للرأسمالي الصناعي عبر قريبة التاجر، واطافة لذلك، وبعد تحفيظ وتعبئة المنتجات الغذائية يتم ارسالها الي هذا التاجر الذي يقوم بدوره بتوزيعها الي تجار الجملة وهكذا ...

ومن بين افراد هذه الاسرة الممتدة مجموعة تعمل في مجال النقل والترحيل بين نبالا والابيض وبورتسودان والخرطوم، ففي الفترات التي حدث فيها نقص شديد في زيت الطعام - كان هذا اثناء اجراء العمل الميداني لهذا البحث وارتفعت الاسعار زيت الطعام ارتفاعا شديدا عمل افراد الاسرة هؤلاء وابناء قبيلتهم بترحيل المنتجات للمناطق التي تعاني من هذا النقص .

وفي القضايف بينما ذكر بعض الرأسماليين بانهم واجهوا المصاعب فيما يتعلق بتوفير العمالة اثناء موسم الحصاد ، ذكر اغني الرأسماليين السودانيين في المدينة بانه لم يواجه مشكلة كهذه قط . هذا الرأسمالي هو ابن احد رجال الادارة الاهلية المرموقين بمدينة الابيض في مديرية كردفان . فقد استخدم هذا الرأسمالي موقع والده السابق كاحد الاداريين الاهليين للقبائل في هذا الاقليم ، اضافة لعلاقاته العرقية لخلق هجرة منظمة للعمالة قائمة علي الملات العرقية والاقليمية - وقد كان الرعاة في منطقة كردفان تحت السيطرة الادارية لوالد هذا الرأسمالي منذ ادخل الادارة الاهلية من قبل النظام الاستعماري - وقام هذا الرأسمالي بتعيين عدد من الوكلاء من قبيلته وقبائل اخري لتنظيم هجرة العمال من الابيض للقضايف اثناء موسم الحصاد . هؤلاء العمال يتم ترحيلهم بصورة جماعية للقضايف حيث يوفر لهم الغذاء والمأوي علي اساس جماعي ايضا ، وان هذه الوسيلة لم تكلفه الكثير . ففي نهاية موسم الحصاد يسلم هؤلاء العمال اجورهم وجزء من المحصول علي غير ما هو معهود بالنسبة للعمال المأجورين الاخرين والذين يتسلمون اجرا نقديا يوميا .

ونسبة لان هؤلاء العمال هم اما مزارعو زراعة اكتفائية او رعاة وبهذا الصفة ، فانهم يتسلمون اجورا منخفضة . وهكذا يكون الرأسمالي قد حصل علي عمل رخيص وبالكافية المطلوبة وفي مرحلة حاسمة من الدورة الزراعية . وكما اقر هذا الرأسمالي بنفسه ، فان هذا النظام قد قلل من احتياجه لراس المال السائل اثناء موسم الحصاد ، مما ساعده اللجوء الي السوق السوداء في ظروف الحاجة للحصول علي بعض المواد التي يتعذر الحصول عليها ، مثل البترول . ومن الواضح ان هذا الرأسمالي في وضع افضل من الاخرين نسبة لانه يستخدم وضعه العرقي والاقليمي ليوفر لعماله الرأسمالية عملا رخيصا .

وبناءً على ذلك فإننا نجد وضعاً مفايراً للافتراض القائل بأن روابط الأسرة الممتدة ، القرابة والعلاقات القبلية تعوق عملية تراكم رأس المال . إذ إن هذه العلاقات والروابط ساعدت في زيادة تراكم رأس المال ، وفي بعض الحالات لعبت دوراً مهماً في الارتقاء بالنشاط الرأسمالي .

أثر إعادة الاستثمار :

يناقش هذا القسم إعادة الاستثمار الإقليمي لرأس المال ، مع إشارة خاصة لغرب السودان . وتتركز مناقشة هذا الجانب على المعلومات التي وفرناها في الفصل السابق والتي وضحت عملية إعادة الاستثمار المنتظمة لرأس المال من غرب وجنوب السودان والجزيرة للأقاليم الأخرى ، وعلى وجه الخصوص الخرطوم ومديرية كسلا . وهكذا نطرح هنا الخطوط العريضة لعملية إعادة استثمار رأس المال . ثم نناقش بعض أثاره بالنسبة للمنتجين الصغار الذين يعملون في إطار نمط الإنتاج غير الرأسمالي في هذه المناطق ، هؤلاء المنتجين الذين لعبوا ، تاريخياً ، دوراً هاماً في تمويل الرأسماليين بالمنتجات التجارية .

وإن تركز البنيات الأساسية في الخرطوم قد كان له نتائج هائلة أدت لتتركيز رأس المال في هذه المديرية . ففي الوقت الذي أجرينا فيه هذه الدراسة وجدنا أن ٧٣٪ من الصناعات في السودان و ٧٦٪ من الموانئ الصناعية التي تم اختيارها للدراسة متمركزة في الخرطوم فقد ازداد انجذاب الموانئ الصناعية الرأسمالية الضخمة للخرطوم بسرعة شديدة بعد الاستقلال . وإن معظم كبار الرأسماليين العاملين في إنتاج زيوت الطعام في الوقت الحالي ، كانوا في الأساس قد ركموا رؤوس أموالهم في غرب السودان في أواخر الثلاثينات والأربعينات ثم نقلوا كل رؤوس أموالهم ، وبصفة خاصة رأس المال الصناعي ، لإعادة استثماره في الخرطوم .

كما وضح البحث أيضاً أن الرأسماليين العاملين في مشاريع الطلمبات والذين تم تعويضهم عن مشاريعهم عقب الإصلاح الزراعي في عام ١٩٦٨ ، قد قاموا كلهم تقريباً بإعادة استثمار رؤوس أموالهم التي ركموها من الزراعة في المجال الصناعي في الخرطوم - واحد فقط قام بإعادة استثمار رأس ماله في الزراعة الآلية بالقضارف - وقد تؤكد وبالتوثيق السابق لأعمال الرأسماليين في غرب السودان ، أن هذا الميل المنتظم لنقل رؤوس الأموال من ذلك الإقليم للخرطوم ، لا زال مستمراً ولكن لم يحدث قط أي نقل معاكس - من الخرطوم للأقاليم - لرأس المال . وعلى أية حال فإن تطوراً أساسياً بدأ مؤخراً في مرحلة السبعينات وذلك بالانتشار المكثف لإنتاج الزراعة الآلية في غرب السودان ، والذي سنناقشه لاحقاً .

ومن ناحية أخرى كل الجنوب مصدراً لتراكم رأس المال قبل الحكم التركي المصري ، وخصوصاً في فترة الاستعمار البريطاني والفترة التي تلتها . ولقد

أوضح لنا كبار الرأسماليين التجاريين في الخرطوم وبورتسودان بأنهم بدأوا بتركيز رؤوس أموالهم في الجنوب ولكنهم فيما بعد نقلوها إلى الخرطوم وبورتسودان نهائياً . ولكننا لم نجد أي من الشخصيات التي شملتها الدراسة قد نقل رأس ماله من الخرطوم أو بورتسودان إلى الجنوب إلا واحد فقط من هؤلاء التجار، كان قد بدأ في إعادة الاستثمار في الجنوب بعد الاستقلال .

لقد تبين لنا أن كل الرأسماليين التجاريين الذين ركموا رؤوس أموالهم في الغرب والجنوب هم في الأساس من الشمال . اثنان فقط من هؤلاء الرأسماليين والذين بدأوا أعمالهم عقب الاستقلال - أحدهم بدأ في مرحلة متأخرة في ١٩٧٥م - هما من قبائل هاتين المنطقتين ، فاحدهم من الجنوب والآخر من الغرب . ويبدو أن الولاءات الإقليمية علي أي حال ليست اقوي من حافز الربح ، حيث أن أحد هذين الرأسماليين لديه استثمارات في الخرطوم وكان يفكر في نقل نشاطاته إلى هناك حينما ينمو رأس ماله إلى حجم مناسب .

وقد برز الرأسماليين عملية انتقال رؤوس الأموال إلى الخرطوم بان الاستثمار الصناعي في غرب السودان انحصر في حدود ضيقة بسبب البنية الأساسية المحدودة .

فمثلاً هناك مشاكل امداد المياه والكهرباء والمواصلات والادارة . وإضافة إلى هذا يشكو رجال الأعمال من طبيعة عمال هذه المناطق ويعتبرونهم عمال غير مهرة ، ومن الصعب توفرهم في مواسم الزراعة .

لعب هذا الإقليم دوراً مهماً في تراكم رأس المال التجاري والصناعي إذ يعتبر مركزاً لإنتاج الحبوب الزيتية ، والماشية والصمغ وإيضاً للصناعات التقليدية والحديثة لزيوت الطعام ورغم هذا ، حينما ركم الرأسماليون رؤوس أموالاً كبيرة باعوا مصانعهم وممتلكاتهم لرجال الأعمال الصغار هناك ، لإعادة استثمار رؤوس أموالهم في مناطق أخرى خاصة في الخرطوم وبورتسودان . ونتيجة لانتقال رأس المال نجد أن المنتجين الصغار الذين كانوا يمدون التجار بالماشية والمحاصيل وحتى الفترة التي كانت تنتج فيها هذه المنتجات جزئياً في المزارع اليدوية منذ عام ١٩٤٥ - لم يتحولوا كلياً لعمال مأجورين حتى مرحلة متأخرة فقد استمروا يمدون الرأسماليين بهذه السلع والتي تنتج في إطار نمط الانتاج الفير رأسمالي . وعلي كل غقد ارتبط هذا النمط مع النمط الرأسمالي عن طريق سلسلة من التجار الصغار والسماسة وتجار الجملة .

أضافت الزيادة الكبيرة في الاستثمار في الزراعة اليدوية في عام ١٩٧٠ في غرب السودان عاملاً آخر لهذا الوضع مما أدى إلى التحول الجذري لنمط حياة المنتجين الصغار في الإقليم . قامت الزراعة اليدوية في الأرض الخصبة والتي كان يستغلها هؤلاء المنتجين للإنتاج الزراعي الرعوي . وكان هذا عاملاً آخر عجل في تحويل هؤلاء المنتجين إلى عمال مأجورين ، وإلاهم من ذلك

فقد اضطروا للعمل خارج منطقة غرب السودان وترك البعض الانتاج البسيط والرعي وهاجروا أما للخرطوم وبورتسودان او مديرية النيل الازرق .

ونتيجة لما سبق كانت نسبة الهجرة من منطقة غرب السودان اعلي من المديرية الاخرى . ففي عام ١٩٧٧/٧٦ هاجر ٧٤٪ من سكان المنطقة الاصليين لمديرية الخرطوم ومديرية كسلا - حيث توجد الزراعة الالية (٣)، مما يوكد ان هجرة سكان غرب السودان تبعت هجرة راس المال . ولقد وفرت هجرة العمال هذه للخرطوم كل من العمال الغير مهرة وعمال المنازل ووفرت لكسلا عمال الشحن والتفريغ وايضا عمال زراعيين .

اما الهجرة التي تمت داخل مديرية غرب السودان فلقد كانت موجهة الي الزراعة الالية في منطقة هبيلا في شكل عمالة زراعية موسمية .

حافظت الرأسمالية في غرب السودان ، في مراحل تركيبها الاولي لراس المال علي نبط الانتاج الغير رأسمالي ولكن ليست بصفة مستديمة . ونتج عن عملية نقل راس المال حركة غير ملحوظة لاعادة الاستثمار في المنطقة . والتي ادت الي الارتباط التدريجي للمنتجين الصغار بالسوق الرأسمالية ، والامتصاص الجزئي لهم ، من طريق الصناعات الصغيرة نسبيا والتي قامت في المنطقة - وبما ان المنتجين المباشرين في المنطقة لم يتلقوا فوائد من راس المال الذي ساهموا في تراكمه ، من ناحية تحديث قاعدة الانتاج استمروا في امداد السوق الرأسمالية بكل حوجاتها مستعملين نفس الوسائل البسيطة في الزراعة .

اما المرحلة الثانية لعملية النقل هذه ، هي توسيع الانتاج الرأسمالي علي حساب المناطق الزراعية والرعية والتي كان يستغلها في الماضي هو ^١ لا المنتجين في الانتاج البسيط . ولذلك كان خيارهم الوحيد الهجرة او الخضوع التام لنظام العمل المأجور . وكما اوضحنا سلفا ان رؤوس الاموال التي راكمها الرأسماليون في غرب السودان قد اعيد استثمارها في منطقة الخرطوم وبورتسودان ومناطق الزراعة الالية في القضارف وهبيلا . وتلقت الخرطوم العدد الاكبر من هؤلاء المهاجرين تليها مديرية كسلا - والتي تقع فيها مدينتي بورتسودان والقضارف - مما يوكد الرابطة بين اعادة استثمار راس المال والهجرة من غرب السودان .

والتي نمط اعادة استثمار راس المال هذا ضوءا جديدا علي التباينات المستمرة التي ميزت الاقتصاد السوداني وان توزيع البنيات الاساسية والذي املني توزيع الاستثمارات الجديدة تفاقم بسبب اعادة استثمار راس المال . ولقد عالج وضع غرب وشرق السودان اختراعات (الشائين) والتي وصفها اي.أ.برث بالاتي : (لقد خلقت العلاقة التي بين بنيات الرأسمالية وبنيات ما قبل الرأسمالية وضعاً شائياً ، امكن فيه التعايش المزدوج بين جزر الرأسمالية الحديثة وبحار بنيات ما قبل الرأسمالية التقليدية الي اجل غير محدد تقريبا) .

ويؤكد اندشار بنيات ما قبل الرأسمالية خطأ نظرية التحديث والتي تقول بإمكانية انتشار المفاهيم والخبرات الموجودة في القطاع الحديث داخل القطاع التقليدي .

ويعتقد دعاة نظرية التحديث بأن عملية التحديث هذه يمكن أن تواجه بعقبات كثيرة بسبب المعارضة الشديدة لها والناشئة من سيادة المفاهيم التقليدية .

وان الخطأ الأساسي في هذه النظريات والذي أوضحته هذه الدراسة ، يكمن في حقيقة الاحتفاظ الجزئي ببنيات ما قبل الرأسمالية لمصلحة التراكم الرأسمالي ، وبالطبع فإن مثل هذا الوضع لا يمكن أن يستمر إلى الأبد . ذلك لأن عملية تراكم رأس المال أخضعت بنيات ما قبل الرأسمالية لعملية تفتيت تدريجية ، كما أخضعتها في منعطفات تاريخية محددة لتغيرات كبيرة . وبالرغم من أن هذه التغيرات لم تؤدي إلى نتائجها المنطقية لتأسيس العلاقة المعروفة بين العمالة المأجورة ورأس المال إلا أن الثابت أنها تسير باستمرار في هذا الاتجاه .

وقد ذهب أم. جي فرانك في رفضه للشائبة إلى القول بأن العالم الثالث ككل قد أخضع تماما للنظام الرأسمالي العالمي . وان المقصود بالقطاعات التقليدية هي تلك التي أبقيت بعد إخضاعها للمراكز المتروبولية بغرض تسهيل واستمرارية عملية استنزاف المزيد من الربح (٤) .

وان خضوع مديريات غرب السودان لحوجات السوق الرأسمالية قد عرضهم لتحولات كبيرة حتمتها عمليات تراكم رأس المال . وكما وضع المستر ارنت لاكلو ، بأن القطاع التقليدي هو جزء عضوي من النظام الاستغلالي الرأسمالي الكلي ، ولكن لا يعني هذا بأن يكون القطاع التقليدي قد طبع بعلاقات الإنتاج الرأسمالي ، وحسب رايه ، لقد خلق النظام الرأسمالي وضعاً معيناً في البلدان النامية بحيث تتعايش بنيات الرأسمالية مع بنيات ما قبل الرأسمالية أو الإقطاعية ، ويحكم الطبيعة المذلة للنظام الإقطاعي يتمكن النظام الرأسمالي من الحصول على المزيد من الأرباح . وبوضع ماطر حناء في هذه الدراسة في الاعتبار نجد أن افتراضات لاكلو تكون صحيحة فقط بالنسبة لمرحلة تاريخية معينة ، وهي المرحلة المبكرة لعملية التراكم الرأسمالي . وتشاكي علاقة التعايش هذه تلقائياً وتدرجياً كلما ازداد تراكم رأس المال وإعادة الاستثمار .

اقترح كيت قريفن استناداً على تجربة إعادة استثمار رأس المال الإقليمي في بيرو ، بأن هنالك احتمال كبير يؤكد الدراسات الواسعة عن العلاقات الإقليمية الداخلية والتي تشير إلى أن الفقر النسبي لبعض المناطق يعود بصورة مباشرة لنوعية ارتباطاتهم القائمة مع الأقاليم الأخرى . وتوضح بحوث قريفن في بيرو بأن الهجرة الداخلية أدت إلى انتقال العمال من الأقاليم إلى المدن . وأضاف أيضاً بأن الشيء الأهم من انتقال العمال إلى

الساحل هو انتقال رأس المال نفسه . وان انتقال رأس المال عن طريق التجارة الإقليمية الداخلية بين مناطق المرتفعات والسواحل في بيرو ، لم تؤدي إلى زيادة الإدخار والاستثمار في المرتفعات بل ما حدث هو العكس .

ويوضح قريفن النتائج الآتية :

"قد نظم النظام المصرفي في بيرو ، كما نظمت ملكية الأرض والمؤسسات الاجتماعية بطريقة مكنت من انتقال المدخرات من الأقاليم الأكثر فقراً إلى الأقاليم الغنية . وان استغلال الغني للفقير بواسطة التجارة الداخلية يماثل تلك العلاقة التي نشأت بين المركز (المتربول) والقطار المستعمرة (٥) .

أما بالنسبة للوضع في السودان فإننا نجد ان المؤسسات الحديثة لإنتاج اللحوم التي أدخلتها رؤوس الأموال الأجنبية والشركات المتعددة الجنسيات في الفترة الأخيرة ، بالإضافة إلى الاستثمار المتزايد في الزراعة الآلية سيزيد من سوء وضع المنتجين الصغار وسيجبرهم على الهجرة إلى خارج مناطقهم ليصبحوا عمالاً مأجورين (بروليتاريا) في المدن الكبرى ونسبة لعدم وجود خطة للاستثمار في الأقاليم ، سيؤدي تمركز المؤسسات الصناعية الكبيرة في الخرطوم وبورتسودان إلى استمرار نزوح مواطني الأقاليم إلى المدن الكبيرة حيث يتمركز استثمار رأس المال .

ويؤكد نمط التنمية الذي اتبع مؤخراً بأن النتائج السيئة لمثل هذا النوع من التنمية الرأسمالية لا يمكن ربطها برأس المال الأجنبي فقط بل تربط برأس المال المحلي والذي يعمل تحت سيطرة رأس المال الأجنبي . لقد تحولت عملية تراكم رأس المال البطيئة والتي تميزت بها العهود السابقة إلى عملية تراكم سريعة في الآونة الأخيرة . كما ان النتائج السلبية على السكان الذين تحولوا إلى عمال مأجورين أصبحت تحدث بوتائر أسرع . والنتيجة هي خلق جيش من الفقراء المستغلين الذين يفتقدون الوعي الضروري الذي يدفعهم إلى إنهاء نظام التراكم الرأسمالي الخاص المحلي والأجنبي .

Notes:

1. G.Kay, Development and Underdevelopment, A Marxist Analysis, Macmillan Press, London, 1976.
 2. Quoted in Elements of Islamic Studies, Bilal Moslem Mission, Tanzania, 1968, PP. 13 - 14.
 3. Ministry of National Planning, The Six Year Plan of Economic and Social Development, Vol. 1, Khartoum, April 1977.
 4. A.G.Frank "Dialectic not Dual Society" In Latin America: Underdevelopment or Revolution ? New York, Monthly Review Press, 1969.
 5. Keith Griffin, Underdevelopment in Spanish America, London, Allen and Unwin, 1969, P. 64.
-

الفصل السابع
الشاربج السلس و دور البرجوانسفة

الفصل السابع

تاريخ السودان السياسي ودور البرجوازية

يتكون هذا الفصل من قسمين : يناقش الاول بعض الاراء التي تمثل تقريبا وجهة نظر الادب الماركسي حول دور البرجوازية الوطنية في الاقطار "الهامشية" . ولقد اوضحنا في الفصل الاول الاسباب التي ادت الي حصر المناقشة في اطار المساهمات الماركسية في هذا المجال . ويشمل هذا الجزء المناقشات الدائرة حول هذه القضية والتي تناولتها اجتماعات الامة الثالثة في عام ١٩٢٠ . وبالإضافة الي المساهمات اللاحقة نجد ان الذين تطرقوا لهذا الموضوع من المنظور الماركسي ، قد انطلقوا من موقفين اساسيين : الاول ، وصف البرجوازية الوطنية في (الاقطار الهامشية) بأنها طبقة تابعة للبرجوازية العالمية ، وبذا فانها تعارض التفسير الثوري . اما الثاني ، فقد حاول تصنيف البرجوازية الي "برجوازية كمبرادورية" و"برجوازية وطنية" باعتبار ان الثانية تلعب دورا تقدما في مرحلة الانتقال الي الاشتراكية .

ويتتبع الجزء الثاني من هذا الفصل الدور السياسي للبرجوازية السودانية منذ بداية الفترة الاستعمارية وحتى المرحلة الراهنة منطلقين من وجهة النظر القائلة بإمكانية تحليل تاريخ السودان السياسي من منظور طبقي . وسنركز اهتمامنا بصورة خاصة علي الدور الذي لعبه بعض الافراد الذين غطت دراستنا هذه سيرتهم الذاتية . كما يكشف هذا الجزء الانتماءات السياسية لرجال الأعمال الذين تعرضوا لهم ويوضح ايضا نوعية ارتباطاتهم بالدولة .

البرجوازية الوطنية :

لقي دور "البرجوازية الوطنية" في المستعمرات ، اهتماما مبكرا منذ المؤتمرات الثاني "للأممية الثالثة" رغم ان استخدام هذا المصطلح لم يتم الا في عام ١٩٢٤م . وعرف مفهوم "البرجوازية الوطنية" في ذلك الوقت ، بكلمات اليك فوردن الاتية : "ان مفهوم البرجوازية ليست مجرد وصف للبرجوازية المحلية في المستعمرات الحالية ، او التي استعمرت فيما سبق ، او شبه المستعمرة . بل يعني البرجوازية المحلية التي تختلف نشاطاتها الاقتصادية عن البرجوازية الامبريالية وليست تابعة لها وبالتالي لايصح النظر اليها باعتبارها رأسمالية تجارية تعمل فقط في مجال الاستيراد والتصدير (كمبرادورية) بل برجوازية صناعية منتجة ، ومهتمة بالإقتصاد الوطني وتطويره لمواجهة الحصار الإقطاعي الداخلي ، وحتمية تحالفها مع العمال المزارعين في صراعهم ضد الامبريالية (١)" .

ومن ناحية اخرى اعطي لينين مفهوما مختلفا ، وهذا اثناء مناقشات "الكونغرس" في عام ١٩٢٠م . فقد ركز علي ضرورة النظرة لمصالح الفئة المضطهدة بصورة منفصلة عن المصالح القومية - لان هذه الاخيرة هي في الحقيقة تعني مصالح البرجوازية الحاكمة فقط - ولقد اوضح لينين هذا الرأي اكثر تفصيلا بعد اجتماع لجنة الشؤون القومية والمستعمرات . وعند

هذا المنعطف ، اكد لينين التقارب بين البرجوازية الاستعمارية والبرجوازية المستغلة وتبين ان برجوازية الامة المستغلة يمكن ان تساند الحركة الوطنية ولكنها في نفس الوقت قد تعمق مصالح البرجوازية الامبريالية . ويؤكد لينين في شرطه التي وضعها للتحالف مع البرجوازية في البلدان المستعمرة ، الاتي :

١/ الميزة التاريخية الخاصة بها ، وخاصة في المجالات الاقتصادية .

٢/ تحديد العناصر الوطنية ومدي توجههم نحو الحركة الشعبية .

٣/ ومدي تحالفهم مع البرجوازية الامبريالية .

كما اكد ايضا في كتاباته ، قيادة البلتاريا ولكنه لم يعتبر البرجوازية المحلية أو الصناعية علي انها يمكن ان تلعب دورا قياديا في الثورة الوطنية الديمقراطية ، بل العكس دائما ، لقد اوضح لينين بان الطبقات البرجوازية في الاقطار المستعمرة تعمل بتنسيق تام مع البرجوازية الامبريالية بعد نجاح حركات التحرير القومية في هذه الاقطار .

وفي نفس المؤتمر فرق المستر روي ، وهو ماركسي هندي ، بين الحركة البرجوازية الديمقراطية الوطنية والحركة الشعبية في مقولته الاتية " ان جماهير الشعب الهندي لاتحركها اعتبارات وطنية وقد تركز اهتمامهما كليا حول قضايا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية ، بما يوفر الارضية لقيام حزب شيوعي قوي في الهند . وفيما يخص الجماهير الشعبية ككل ، نجد ان الحركة الثورية لا تقف فقط عند معركة التحرر الوطني (٢) " .

وفي ذلك يؤكد المستر روي دور الصراع الطبقي ويشمل ذلك الصراع الطبقي ضد البرجوازية ، بينما ركز لينين علي اهمية الطبقة البرجوازية الوطنية النامية . وبالرغم من هذا الفرق تبني المؤتمر الرأيين بالاجماع ، وتمسكت مداولات المؤتمر الرابع المنعقد في عام ١٩٢٢م بالمواقف التي توصلوا اليها في عام ١٩٢٠م .

وكما قال قوردن : " ظل قلق الخيار باي من الرأيين واضحا رغم ان التخلف النسبي للحركة الاشتراكية ، قد ادي عمليا الي تبني صيغة تدعو الي التحالف مع البرجوازية الوطنية " (٣) .

كما وضح المؤتمر الاتي " ففي الشرق المستعمر نجد ان الشعار المناسب الذي يجب التمسك به هو الجبهة المتحدة المناهضة للامبريالية . وتنبع ضرورة هذا الشعار من مقتضيات المعرفة الطويلة للامبريالية العالمية والتي تتطلب تعبئة وتحريك كل العناصر الثورية " (٤) .

بدأ استعمال مصطلح " البرجوازية الوطنية " تقريبا في فترة المؤتمر الخامس في عام ١٩٢٤ ، وكان مرادفا لمصطلح " البرجوازية المحلية " . فمثلا يري استالين ان البرجوازية الوطنية في الصين قد انقسمت الي " برجوازية توفيقية وطنية " و " برجوازية ثورية " .

واصبح الامر اكثر وضوحا من خلال مواقف الحركة الشيوعية العالمية حيث تتطلب مصلحة الجبهة العالمية المتحدة ، النظر الي اي جهة تعادي البرجوازية

العالمية ، كجبهة يمكن التحالف معها حيث اختتم بيان المنظمة الي مواطني الشرق ، بالتحايا الاخوية "للكومنتاج" والتي كانت تمثل مستقبلا مشرقا للجماهير. (٥)

فالشعف الاساسي للمساهمات النظرية الاولى حول البرجوازية الوطنية ، يأتي من حقيقة ان المساهمين في هذا المجال ، باستثناء الهنود ، لايملكون الانعام الكافي عن المجتمعات المستعمرة . اما بالنسبة للمجتمعات الافريقية ، فان الحال اسوأ بكثير ذلك نتيجة لضعف او عدم وجود حركات ثورية ماركسية في افريقيا . ويتضح هذا من خلال الاشارة الي الاقطاع - والذي ربما كان سائدا في اسيا - ولم تشهد معظم الاقطار الافريقية ، او بالاصح لم ياخذ الاشكال التي عرفتھا المجتمعات الاسيوية ولهذا يمكن القول بان المناقشات التي ظهرت في بدايات العشرينات عن البرجوازية في المستعمرات لم تتبلور انطلاقا من معرفة واضحة للوضع الخاصة لهذا المستعمرات .

وتشير تجارب الحركة الثورية في دول العالم الثالث الي وجود قدر كبير من عدم الوضوح والناج عن الرؤي المختلفة حول ترتيب الاولويات للقادة الشيوعيين في اوربا واولئك الذين ينتمون لدول العالم الثالث . فالوضع الخاص بالمستعمرات يأتي من حيث الاهمية بعد اوضاع اوربا الغربية ، وخاصة في الثلاثينات حينما ارتفع وعيد الفاشية ، وميزت الجبهات الشعبية ، نشاط الحركة الثورية في اوربا . وازداد هذا الاضطراب اكثر بعد الحرب العالمية الثانية حينما تكثفت حركات التحرر الوطنية ضد الامبريالية ، مما ادي الي تقييم مبالغ فيه لدور البرجوازية المحلية ، والبحث المستميت عن البرجوازية الوطنية في الاماكن التي لم توجد فيها مثل هذه البرجوازية .

ويسهل توضيح هذه القضية اذا ماتبعنا النظرة المتميزة لبعض الاحزاب الشيوعية لتلك الطبقة . وتشكل تجربة اندونيسيا مثالا حيا لذلك ، يقول اليك قوردن " ان اندونيسيا تتميز بوجود مجموعة ملاك صغار فقط بينما لا توجد بها - اي اندونيسيا - برجوازية وطنية ، فقد ساند الحزب الشيوعي "سكارنو" باعتباره ممثلا للبرجوازية الوطنية التقدمية. (٦) وان المجازر التي راح ضحيتها الاف الاندونيسيين الشيوعيين في عام ١٩٦٦/٦٥ ، يمكن اعتبارها نتيجة لسياسات التعاون الغير مشروط من قبل الحزب الشيوعي والذي بالغ في تنعيم دور البرجوازية الوطنية لدرجة التنازل عن استغلالية المنظمات الثورية . ووصل هذا التخبط في المرحلة الراهنة الي درجة ان بعض الاحزاب الشيوعية تطوعت اما بحل نفسها لتفصح المجال للمنظمات البرجوازية الصغيرة (وهذا ما حدث في مصر عام ١٩٦٤) او ما حدث في العراق وسوريا حيث تم عمليا اخضاع حزب الطبقة العاملة لمثل هذه التنظيمات .

اضافة الي ذلك ونتيجة للافراط في التعميم ، لم تعرف النظرية مرتكزات البرجوازية الوطنية وبناءا علي ذلك لم يكن واضحا ما اذا كانت هذه البرجوازية تعرف ببناءا علي نشاطها الاقتصادي (الزراعي او الصناعي ... الخ)

او علي اساس درجة وطنيتها ؟ او علي ضوء مستوى تحالفها مع المصالح الاجنبية ؟ (٧) ..

كتابات عن تاريخ السودان السياسي :

بدأ الصراع المنظم في السودان ضد الرأسمالية في مرحلة الأربعينات . ويركز ادب الحركة السودانية فيما يخص استراتيجيتها وتخطيطها ، ولمدة ثلاثة عقود تقريبا ، علي ازالة التباينات المتعددة والتي تميز الاقتصاد السياسي للبلاد ، وعلي انتهاء الارتباط بالنظام الرأسمالي .

وما يهنا هو ، المواقف التكتيكية تجاه البرجوازية الوطنية . وبما ان الحزب الشيوعي السوداني هو اكثر منظمة ثورية تأشيرا في القطر ، واكبر الاحزاب الشيوعية في افريقيا والشرق الاوسط ، نري انه من الضروري فهم الدور الذي خص به البرجوازية الوطنية في عملية التحرر من النظام الرأسمالي . ولقد اكد برنامج الحزب الشيوعي السوداني بوضوح ريادة الطبقة العمالية المتحالفة مع الفلاحين وخاصة الفئة الاكثر فقرا ، في قيادة الجماهير لتحقيق برامج الثورة السودانية . ولقد قسم برنامج الحزب عملية الانتقال الي الثورة الاشتراكية الي مرحلتين ، تتمثل الاولى في الثورة الوطنية الديمقراطية .

وتبدو كتابات الحزب الشيوعي فيما يخص البرجوازية الوطنية متضاربة . ففي الفترة التي سبقت عام ١٩٧٧م ، ميز الحزب بين البرجوازية الوطنية - باعتبارها تلك الشريحة الغير مرتبطة بالامبريالية - وبين تلك التي ترتبط بالامبريالية .

ولقد وضع الحزب في كتاب "الماركسية وقضايا الثورة السودانية" (٨) بان تاريخ وكلاء راس المال الاجنبي والرأسمالية الصناعية ، اثبت عدائهما للثورة الوطنية الديمقراطية وبالتالي لا يمكن ان تقوم بأي دور في انجازها . وعلي كل ، في عام ١٩٧٧ اجاز اجتماع اللجنة المركزية وثيقة بعنوان "القضايا والمهام الخارجية" يجيء فيها : "فيما يخص البرجوازية الوطنية ، نعمل علي توجيهها الي التحالف الوطني الديمقراطي وفق برنامج لايتخطى المرحلة الحالية بطرح الاشتراكية كهدف عاجل او بالطرح غير الناضج الذي ينادي بالتدفية الكاملة للعلاقات الرأسمالية . فالبرنامج يجب ان يعارض سيطرة الاحتكارات الاجنبية ويدعو لمشاركة البرجوازية الوطنية في انجاز خطط التنمية وتوجيه استثماراتها للمجالات المنتجة والتي تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني" . (٩)

هذه الرواية تفود الي اشكالات عدة ، فالبرجوازية الوطنية تعتبر حينها علي اساس انها مجموعة غير واضحة او "الفئة المتحالفة" ، وينظر اليها في مكان آخر من نفس الوثيقة (١٠) باعتبارها الطبقة التي سيتحالف معها الحزب في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، استنادا الي دورها في الانتاج . بيد ان هناك اسئلة من الضروري طرحها فيما يتعلق بالتحالف مع

البرجوازية الوطنية في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية في حالة جذب البرجوازية الوطنية وبكاملها وبدون تمييز للتحالف الوطني الديمقراطي ، عل ستقبل برنامجا يتعارض مع سيطرة رأس المال الاجنبي ؟ لان هذا يتطلب اهمية خاصة في المرحلة الحالية في السودان اذ ان رأس المال الاجنبي يعمل في قطاع التمويل وبالشراكة مع هذه البرجوازية . وفي حالة وضع **الخطة الاقتصادية** . الا يوشع مجرد وجود البرجوازية في هذا التحالف في طبيعة تلك الخطة ؟ . وكيف سيكون رد فعل البرجوازية اذا ما تعارض البرنامج المقترح مع مصالحها في الحصول علي المزيد من الربح ؟ وماذا سيحدث بالنسبة للمنشآت الرأسمالية الخاصة ، وتلك التي تملكها الدولة والتي تغلب فيها سيطرة رأس المال الاجنبي والتي لم تنشأ اساسا لايفاء حوجة الشعب السوداني ؟ . وان تغيير علاقات الانتاج التي افترضها الحزب كخطوة **اولي تجاه الاشتراكية** - بغض النظر عن الفترة الزمنية التي ينجز خلالها - كما **تقبلها الحزب نفسه** ، يتطلب سيطرة او علي الأقل مشاركة العمال ، الا تقوم الرأسمالية برد فعل مضاد لمثل هذه الخطوات ؟ خاصة اذا وضعنا في الاعتبار الدور الذي قامت به لسحق نظام ١٩٧١ ، بالإضافة للعلاقات التي تزداد تطورا بين رأس المال المحلي والمتعدد الجنسيات في المجالات المختلفة لاستثمار رأس المال .

وبهذا تكون التحليلات الاولى التي طرحها الحزب الشيوعي السوداني اكثر دقة لانها اوضحت باسهاب اي من الفئات البرجوازية المختلفة ارتبطت برأس المال الاستعماري الجديد . وعلي الرغم من ان الوثيقة اوضحت ان هناك قطاعات من بين القطاعات البرجوازية الوطنية غير المتحالفة مع رأس المال الاستعماري والتي يمكن اعتبارها جزءا من التحالف الوطني الديمقراطي ، الا ان الوثيقة لم تضع اسما واضحة للتعرف علي هذه الفئة . (١١)

وان موقف الحزب الشيوعي الاخير فيما يخص البرجوازية الوطنية كان يجب ان يقيم في اطار توسع النشاطات الرأسمالية في الفترة الراهنة مقارنة بحالها في عام ١٩٦٧ ذلك لان الارتباط الوثيق والمتزايد بين البرجوازية السودانية ورأس المال الاجنبي ، يفرض بصورة ملحة اعادة النظر في تقييم عام ١٩٦٧م . وتتمثل التطورات الاخيرة والتي تتماشى وهذا الاتجاه في الاتي :-

- ١/ ارتباط الحكومة الحالية بالعون والاستثمار الاجنبي .
- ٢/ تحالف الاحزاب البرجوازية مع الحكومة بقصد خلق حزب واحد جديد ، يشمل حزب الحكومة - الاتحاد الاشتراكي السوداني - وبقيّة الاحزاب البرجوازية وبذلك تتوحد رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة . ولذلك تتطلب هذه التطورات تعريفا اكثر دقة للقوي الاجتماعية التي يتوقع ان تقف مع القمع البشع المتزايد من قبل تحالف البرجوازية المحلية والاجنبية . وان العلاقة بين البرجوازية السودانية والامبريالية ليست ظاهرة جديدة بل تعود جذورها

الي مراحل الحكم الاستعماري الاول . وينعكس هذا التحالف علي الدوام في الانتماءات والنشاطات السياسية للبرجوازية السودانية .

البرجوازية والسياسة (١٨٩٨ - ١٩٢٥) :

وكما اوضح مكي عباس بان معظم المكتوبات عن سياسة السودان فيها اداريون استعماريون ، مثل ونجد ، واللورد كرومر ، وماك مايكل (١٢) فهو لا ، وغيرهم ، بما في ذلك سودانيين ، كتبوا لمصلحة النظام الاستعماري وتبرير وجوده ، ليس هذا فحسب بل تمجيد ، احيانا ، ونورد هنا امثلة كثيرة توضح ذلك . فمثلا نجد ان هـ.سي. جاكسون ذكر في كتابه "ماورا" السودان الحديث" ، من خلال طرحه لميل حزب الاشقاء الي التحالف مع مصر ، بان الشعب المصري يفضي الشعب السوداني في مقام وضع كمقام الحيوانات . " كما نجد جي. اس. ار. دونكان ، يتحدثنا عن ما اسماء بمنجزات النظام الاستعماري زاعما انه - اي الاستعمار - قد ورث قطرا فقيرا ولكنه رغم ذلك استطاع ان يحقق انجازات عدة منها علي سبيل المثال ، قيام التنظيمات النقابية ، شبكة المواصلات ، ومشروع الجزيرة هذا بالاضافة الي المدارس والمستشفيات" (١٣) . ولا يفتد دونكان وحده في مجال الترويج بمنظار موال للاستعمار ، حيث اننا نجد بعض الكتاب السودانيين مثل مكي شيكدة ، يصفون سني الاستعمار البريطاني الاول من منظور مماثل ، فيقول " انه رغم من ان سنوات النظام الجديد الاول قد كرس لتسيخ القانون والنظام وقيام اجهزة حكومية فعالة الا ان التفكير في التنمية الاقتصادية والتعليمية كان قد بدأ في ذات الوقت" (١٤) . ويهدف شيكدة في كتاباته حركة ١٩١٩ الوطنية ، وشورة ١٩٢٤ بالاتي " ... وعندما انتهت الاضطرابات المعادية في عام ١٩١٩ فان وفدا سودانيا ... " (١٥) اضافة الي ذلك ان الاستعمار في رأي شيكدة ، هو حكم جديد ، والقمع الذي يمارسه الحكام الاستعماريين هو امن ونظام والشورة تعتبر نشاطا معاديا .

كما اشار مندور المهدي للحكم الاستعماري " بالحكومة الجديدة " . وكتب في احد فصول كتابه عن تطور المصادر الاقتصادية والخدمات الاجتماعية ، الاتي : " خرج السودان من الحروب التي اعقبت المهديّة وذلك التي صاحبت الفتح ضعيفا يعاني من الفقر المدقع ، وحتى تتمكن الحكومة الجديدة من تغطية نفقات الادارة والخدمات الاجتماعية الاخرى ، كان عليها اولا ان تطور موارد القطر الاقتصادية ، وقد اتخذت وسائل عدة لزيادة الدخل القومي " . ويقول ايضا ان ما قام به النظام الاستعماري من توسع في شبكة المواصلات وتشجيع الأنشطة التجارية ، كان الهدف الوحيد منه هو خدمة مصالح الشعب السوداني وذلك بزيادة الدخل القومي ولايري مندور ادني علاقة بين هذه السياسات والمصالح الاستعمارية (١٦) .

أن السدة المشتركة بين الكتابات حول تاريخ السودان السياسي هي أنها لاتعاني فقط من افتقارها الي النظرة الشاقبة الشاملة لذلك التاريخ ، ولكنها تعاني فوق ذلك من شبه انعدام الرؤية التحليلية حيث انها تترك لنا مادة وصفية بحتة . وخير مثال لذلك ، تعليق مستر مارجري بيرهام حول اختلاف وجهات النظر بين الاحزاب الاتحادية وحزب الامة حول الاستقلال حيث يقول : انه لمن مصلحة شعبي وادي النيل ان يعيش شعوبها جنبا الي جنب في سلام ورغاء فالروابط اللغوية والثقافية والسياسية ، يجب ان ترسخ وفق سياسة تتماشى مع روح العصر الحديث" (١٧) .

فالوضع المعقد عن طبيعة العلاقة بين السودان وطرفي الحكم الثنائي ، مصر وبريطانيا ، يجب ان يفهم باعتباره انعكاسا لمصالح الشرائح المختلفة للبرجوازية في السودان فلا يمكن اختزال تلك العلاقات واعتبارها انعكاسا لروابط لغوية وثقافية ورغبة عاطفية للعيش في سلام .

وقد اعطي اخرون مثل ، محمد احمد محجوب ، رئيس وزراء سابق واحد زعماء حزب الامة البارزين ، صورة كانت اقرب الي المنشورات السياسية وبالتالي يعجب اعتبارها مصدرا تاريخيا يعتمد عليه . ففي كتابه "الديمقراطية في الميزان" (١٨) تعتمد المحجوب تجاهل بعض الاحداث السياسية المرتبطة بصورة وثيقة بموضوع الكتاب الاساسي . فلم يذكر مثلا طرد الحزب الشيوعي من البرلمان، بعد ان انتخبوا بصورة ديمقراطية . كما انه لم يذكر القرار غير الدستوري الذي حل بموجبه الحزب الشيوعي من نفس البرلمان . وايضا لم يورد المظاهرات التي قامت ضد زيارة ملكة انجلترا للسودان في عام ١٩٦٥ بل انه ابرز هذه الزيادة بصورة مختلفة وكأنها حدثت في ظروف عادية .

اما كتاب مستر بي.ام. هولتز "تاريخ السوداني الحديث" (١٩) رغم انه اكثر شمولاً من غيره ، الا انه يعاني ايضا من عدم التطرق للعديد من الوقائع فالكتاب لم يذكر مثلا "ثورة النوير" رغم انه يقر بان قمعها استغرق العتدين .

كما تجاهل حوادث "جودة" البشة والتي راح ضحيتها اكثر من ٢٠٠ مزارعا مختنقين في الغرفة التي حجزوا بها بعد الحركة القوية للمزارعين في مشاريع القطن الخاصة عام ١٩٥٠م .

وعموما فان هذه الاعمال التي ذكرناها ، واخري مشابهة لها ، رغم انها مفيدة في تدوينها لبعض الجوانب المهمة في تاريخ السودان السياسي الا انها غير كافية لأغراض هذه الدراسة . اذ ان هناك حوجة كبيرة لدراسة شاملة للتاريخ السياسي للسودان من منظور طبقي . وحتى الان لاتوجد مثل هذه الدراسة الا ان هناك محاولات تمت في هذا الاتجاه مثل تقارير "الميرب" " MERIP " عن "الاستعمار والصراع الطبقي" (٢٠) وكتابات محمد سليمان عن تاريخ اليسار السوداني (٢١) . ومطبوعات الحزب الشيوعي مثل

"الماركسية وقضايا الثورة السودانية" (٢٢)، "ثورة شعب" (٢٣). بالإضافة الي بعض الكتيبات الاخرى ، وتمثل هذه المجموعة حل الأعمال التي كتبت وفق منظور طبقي ، وفيما عدا تقارير (الميرب) لايمكن اعتبار اي هذه المطبوعات كوثيقة تحليلية تتناول الفترة التاريخية التي غطت الدراسة ، اذ ان التحليل التاريخي ياتي ضمن اغراض عدة تهدف اليها هذه الأعمال .

البرجوازية والمراع ضد الاستعمار :

نجد انه بعد قمع الثورات المختلفة ضد الحكم الاستعماري والتي قامت في السنوات التي تلت الفوز الاستعماري ، انحصرت قيادة المعارضة المنظمة في الفئة المتعلمة من السودانيين . ففي العشرينات قامت (الجمعية السودانية القبلية) كما تأسست جمعية اللواء الأبيض في عام ١٩٢٤ والتي قامت بدور اساسي في المظاهرات المضادة للاستعمار في نفس السنة . وهناك حقيقة مهمة ، وهي ان كلاهما تأسس بمبادرة من ضباط الجيش . وكانت الرأسمالية الزراعية في تلك المرحلة تعارض بوضوح الحركات المضادة للاستعمار اذ انها كانت متحالفة كلياً مع النظام الاستعماري . ففي عام ١٩١٩م، نجد ان من بين الوفد الذي ذهب إلي انجلترا لتهنئة الملك جورج الخامس ، بانتصار بريطانيا في الحرب العالمية الاولى ، السيد عبدالرحمن المهدي والسيد علي الميرغني وكلاهما قادة دينيين ومن كبار ملاك الاراضي وقد اصبحا فيما بعد رؤساء زراعيين بارزين . ففي انجلترا قدم السيد عبدالرحمن سيف المهدي المشهور هدية لملك انجلترا ليدل علي خضوعة التام للحكام الاستعماريين. (٢٤)

وقد كوفي كل من اعضاء الوفد بمقام الفرسان من قبل ملك بريطانيا. ورعان ما استعاد السيد عبدالرحمن المهدي جزيرة ابا والتي استغلها في زراعة القطن ، كما منح ايضا عقود حكومية ورخص زراعية اخرى . وعند قيام ثورة ١٩٢٤ الوطنية ضد الحكم الاستعماري قام الزعماء الدينيين بالتعاون مع مسئول النظام الاستعماري للشئون الدينية ، بارال مذكورة للحاكم العام يدينون فيها الحركات الوطنية المصرية والسودانية حيث ذكر الموقعون علي المذكرة الاتي :-

اولا : نحن نقدر كثيرا كل ما قام به المسئولون البريطانيون من اجل رفاهية السودان والتي ادت الي تقدم وتنمية البلاد . ثانيا : نبعث بولائنا العميق واخلاصنا للحكومة البريطانية والتي لانري بديلا لها . ثالثا : نود ان نؤكد عدم وجود اي علاقة بيننا وبين ما يحدث الان في مصر ، بل ان ما يحدث هناك لا ينامشي وتطلعاتنا. " (٢٥)

والجدير بالذكر ان هذا الخطاب كان قد وقع عليه كل من ، السيد عبدالرحمن المهدي ، السيد علي الميرغني ، السيد الشريف الهندي (زعيم ديني اخر) ، السيد ميرغني ، السيد مكي (زعيم حركة الاسماعيليين الدينية) .

مفتي الديار السودانية ، وقاضي الدرجة الاولى .
كتب محرر مجلة "الحضارة" ، التي تعود ملكيتها الي كل من السيد عبدالرحمن المهدي والسيد علي الميرغني والسيد الهندي ، مقالا طويلا يعلق فيه علي احداث ١٩٢٤ والمظاهرات المضادة للاستعمار في السودان ، جاء فيه :
"ولتعلم جمعية اللواء الابيض بانها تسيء بذلك الي كل قطر ، فالذين تظاهروا يمثلون القطاعات الفقيرة والدنيا من المجموعات غير المنظمة في المجتمع السوداني . فالزوبعة التي اشارها الدهماء ازعجت ذوي المكانة الرفيعة من الناس والتجار ورجال الاعمال وابناء الاسر الفاضلة".

واختتم المحرر مقاله قائلا ، بأنه لا يوجد اي شيء يعيب النظام البريطاني وان مشروع الجزيرة هو الحل الافضل لمشاكل السودان الاقتصادية .
وشارك الزعماء الدينيين ، في ادانة المظاهرات وجمعية اللواء الابيض ، كل من التجار ورجال الادارة الاهلية وكبار رجال الخدمة المدنية . بل ذهبوا الي ابعد من هذا واعلنوا عن رغبتهم في ان تصبح انجلترا وصيا علي السودان وان تشرف علي تنميته حتي يتمكن السودانيون من حكم بلادهم . (٢٦)

تعود العلاقة بين كبار بيروقراطية الدولة والدولة الاستعمارية الي فترة الحكم التركي - المصري ، وتطورت مصالح هذه الفئة من البرجوازية متحدة مع مصالح الطبقة الرأسمالية عامة . وقد ظلت الفئة العليا من بيروقراطي الدولة طيلة تاريخ السودان السياسي ، تتعاطف مع الاهداف الرأسمالية الرامية الي السيطرة علي الدولة .

واتخذت الفئة الوسطي والدنيا من موظفي الدولة بما فيهم ضباط الجيش الذين كانوا يشكلون العمود الفقري لجمعية اللواء الابيض ، موقفا مختلفا .
وازعج هذا الاختلاف الحكام الاستعماريين ومما يؤكد هذا ، تقرير الامن الصادر بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢٤ والذي كتبه مستر ولاس يعرب فيه عن قلقه مشيرا الي استقطاب جمعية اللواء الابيض المتزايد للجند وضباط الضباط وموظفي الخدمة المدنية من المجموعة السابعة والثامنة . (٢٧)

ويبدو ان المواجهة المستمرة بين الحكام الاستعماريين ، المتمثلين في ضباط الجيش البريطاني ، والضباط السودانييين الذين يقعون تحت سيطرتهم ، قد ادت الي تنامي وعيا مبكرا وسط ضباط الجيش الذين نظموا جمعية اللواء الابيض . (٢٨)

واتسعت الحركة المناهضة للاستعمار ، وفي عام ١٩٣٨ اسس موظفي الدولة المتعلمين "مؤتمر الخريجين" . وكانت عضوية هذا التنظيم قاصرة علي خريجي المدارس المتوسطة . وحصل التنظيم علي عضوية ١١٨٠ شخصا . كما حصل علي التأييد المحلي وتأييد الدوائر السياسية في مصر ، وحتى هذه المرحلة لم تكن للرأسماليين احزاب منظمة . وبدأوا في التنافس فيما بينهم لكسب تأييد مؤتمر الخريجين . وظهر نجاح هذه المجهودات في حقيقة ان كل من اسماعيل الازهري ، وابراهيم احمد اللذان تقلدا منصبى الرئيس وسكرتير المؤتمر

اصحاحا عن الشخصيات البارزة ، الاول في حزب الوطني الاتحادي ، والثاني في حزب الامة .

ومع ازدياد الاهمية السياسية للمتعلمين بعد مظاهرات ١٩٢٤ ، كان رد فعل الحكومة البريطانية هو انشاء نظام الادارة الاهلية في عام ١٩٢٧ . وعليه انتقلت الادارة الي ايدي شيوخ القبائل بينما قل دور الفئة المتعلمة تدريجيا ، ثم انعكست هذه السياسة حينما احتوت واستوعبت الاحزاب البرجوازية تلك الفئات المتعلمة . وينص قانون الحكومات المحلية في عام ١٩٥١ ، علي ان يقوم زعماء القبائل بواجباتهم التي يحددها القانون عن طريق ممثلين محليين والمجالس التي تنشأ في مناطقهم وليست عن طريق الاتصال المباشر مع حكام المديرية . وفي ذلك الوقت كان زعماء القبائل انفسهم قد اندمجوا بشدة مع الاحزاب البرجوازية وخاصة حزب الامة . وتأسست الاحزاب البرجوازية خلال فترة الحرب العالمية الثانية حينما كانت الحركة المناهضة للاستعمار في ذروتها . (٢٩) وفي عام ١٩٣٩ ، اسس اسماعيل الازهري "حزب الاشقاء" . وكان تأسيس هذا الحزب نتيجة للاختلاف في استراتيجية الاستقلال ، بين انصار المهدي واتباع الختمية ، وكانت نتيجة المفاوضات التي قام بها الخريجين المواليين للانصار مع البريطانيين ، ان انضم الخريجين المواليين للختمية مع حزب الاشقاء ، ونجحوا في كسب السيطرة علي مؤتمر الخريجين في عام ١٩٤٤ . ثم شهدت سنة ١٩٤٥ تأسيس حزب الامة من قبل المواليين لآل المهدي . وهنا نجد ان الختمية الذين يعود ارتباطهم بمصر الي حقبة الحكم التركي - المصري قد فقدوا الود مع البريطانيين واصبح آل المهدي الممثلين الحقيقيين لهم في السودان . وازدادت شروة آل المهدي بغير اعلان السياسة البريطانية الرامية الي خلق طبقة رأسمالية سودانية لتتفد مع المصالح البريطانية .

وقد كان الاشقاء تحت سيطرة الختمية حتي انقسامهم الي حزبي "الشعب الديمقراطي" و "الوطني الاتحادي" في عام ١٩٥٦ ويتشافس الاشقاء وحزب الامة في شيئين اساسيين :

- اولا : بينما كان حزب الامة الممثل المباشر لمصالح البريطانيين ، كانت تركيبة "الاشقاء" تحتوي علي عددية اكبر من المتعلمين ومن موظفي الدولة والقطاعات الحضرية في المجتمع ، لذا كان نشاطه السياسي اكثر معارضة للحكم الاستعماري البريطاني .
- ثانيا : كانت تتبع كل منهم طائفة دينية .

فانقسام الحزبين - الي فريق يدعو الي الاستقلال التام (ويعني هذا حقيقة تقوية الارتباط مع بريطانيا) ، وآخر يدعو الي الوحدة مع مصر ، لايمكن النظر اليه فقط باعتباره حدث مزعج كما وصفه هولت ، لكنه جاء نتيجة لاختلاف مصالح قادة الحزبين والذي يرجع الي التناقضات الثانوية بين

شرائع راس المال التي كانت موجودة في ذلك الوقت ، فان هؤلاء الذين ترتبط مصالحهم مع مصر (الوطني الاتحادي) ، ارادوا الوحدة مع مصر . بينما التابعين لحزب الامة اي الذين ترتبط نشاطات تصديرهم الزراعية ببريطانيا ، ارادوا الاستقلال والارتباط ببريطانيا .

كما اوضح لنا البحث انه ومن بين العدد الصغير من كبار الرأسمالية في ذلك الوقت ، نجد ان اربعة كانوا بارزين في حزب الامة ، ادهم رأسمالي زراعي وثلاثة مرتبطين بالتجارة الخارجية ، وخصوصا تصدير القطن . وان الاخير من هؤلاء الاربعة كان ومازال من كبار الرأسماليين الصناعيين . وقد كشف البحث ان اثنين من كبار الرأسماليين الذين يعملون في تصدير الماشية الي مصر ، قد كانوا اعضاءا في حزب الاشقاء كما ينتمي عدد قليل من الرأسماليين المهاجرين (من اصل مصري) لهذا الحزب ايضا . وفي عام ١٩٥٦ تأسس حزب الشعب الديمقراطي نتيجة للانشقاق الذي حدث في حزب الاشقاء . وبينما كانت غالبية عضوية الوطني الاتحادي من البرجوازية الصغيرة وافراد الخدمة المدنية المتعلمين وجماهير المدن ، كانت قيادات الختمية وكبار الرأسماليين وخاصة العاملين في مجال الزراعة ، يسيطرون علي حزب الشعب الديمقراطي .

وكانت السلطات الاستعمارية تدرك بان الرأسماليين الذين تحالفوا مع النظام طوال فترة وجوده ، يسهل ربطهم بدولة الاستعمار الحديث في السودان . وبعد تشكيل المجلس الاستشاري في عام ١٩٤٤ ، كان الاعضاء الوحيدون الذين ينتخبون من الفرفة التجارية ، اما باقي الاعضاء يعينهم الحاكم العام . وعادة ما يختارهم من رجال الادارة الاهلية والمهن الاخرى المختلفة . ونجد ان اغلبيية اعضاء هذا المجلس والذي يعمل تحت اشراف وسيطرة البريطانيين ، كانوا يتبعون لحزب الامة . وفي محاولة لخلق الشقة بين الاحزاب السودانية قام الحكام الاستعماريين بخطوة مدروسة سلفا . وهي انهم اعلنوا في مارس ١٩٤٦ حق السودان في تقرير مصيره . وكانت هذه خطة طويلة المدى اذ تمتد الي ٢٠ عاما . وكما هو متوقع ، قبل حزب الامة هذه الخطة بينما لم يتقبلها جماعة الاشقاء ومجموعات الاتحاديين المفري وقاطعوا كل الاجهزة التي شكلت بناء علي هذه الخطة ، مثل المجلس الاستشاري والجمعية التشريعية . وعلي كل ان اول انتخاب لحكومة سودانية انتقالية كان في عام ١٩٥٣ م .

لم تتحقق الاحزاب البرجوازية بمدي صلاحية النظام البرلماني ولكنهم قبلوا دون ادنى شك بتطبيق النظام البرلماني الغربي . وفي فترة الانتخابات كان الجو السياسي في مصلحة حزب الوطني الاتحادي لانه عارض البريطانيين بوضوح . ونشطت في تلك الفترة حركة النقابات العمالية ، كما قامت حركة يسارية جديدة ، وهي "الجهة المعادية للامبريالية" . وتتكون من الحزب الشيوعي تسانده النقابات العمالية واتحادات المزارعين واتحادات النساء

والطلاب ... الخ . وصوت مؤيدو هذه الحركة لمرشحي حزب الوطني الاتحادي في كل القطر باستثناء المناطق التي كان لهذه الجبهة مرشحا خاصا بها . وكانت نتيجة الانتخابات ان حصل ممثلي حزب الوطني الاتحادي علي غالبية المقاعد حيث نالوا ٥١ من اصل ٩٧ مقعدا مقابل ٢٢ لـ ممثلي حزب الامة بينما نالت الجبهة المعادية للامبريالية مقعدا واحدا فقط - اما بقية المقاعد حاز عليها ممثلين من الجنوب وبعض احزاب الاقليات . وبذلك سيطر الوطني الاتحادي علي البرلمان وشكلت الحكومة بكاملها من ممثلي الوطني الاتحادي .

وف عام ١٩٥٥ عقد حزب الامة وقيادة الختمية اجتماعا انتهى باللقاء التاريخي للسيد عبدالرحمن المهدي والسيد علي الميرغني ، قيادات الطوائف الدينية (الانصار والختمية) . وكانت النتيجة هي الضغط علي حزب الوطني الاتحادي لتشكيل حكومة ائتلافية ، والتي قامت بالفعل في عام ١٩٥٦ . ولكنها استمرت لشهور قليلة قام بعدها ائتلاف جديد بين حزب الشعب الديمقراطي حديث التكوين الذي يمثل الختمية وحزب الامة . وادي هذا الائتلاف الي اسقاط حكومة الوطني الاتحادي وتكوين حكومة جديدة برئاسة رئيس وزراء من حزب الامة . وتم اقضاء كل ممثلي حزب الوطني الاتحادي في الحكومة في عام ١٩٥٦ م .

وقد اختير هذا التحالف بعد فترة وجيزة ، وذلك عندما فشل مشروع "ايزنهور" قدم الامريكان العون للسودان بصورة جديدة مباشرة . وكان حزب الامة وحلفاؤه هم الجدد ، حزب الشعب الديمقراطي يقفون مع قبول القرض بينما نظم حزب الوطني الاتحادي والحزب الشيوعي السوداني والحركة الجماهيرية ، جبهة تطالب برفض العون الامريكي . وتخوف الحزبين من ان يفقدوا ثقة البرلمان بسبب هذه القضية . ولذلك سلموا سلطة الدولة للجناح اليميني في الجيش في نوفمبر ١٩٥٨ م . وكما هو متوقع ، قبلت الحكومة العسكرية العون الامريكي مباشرة . وان تحالف حزب الشعب الديمقراطي مع حزب الامة واتفاقهما حول قضية العون الامريكي لم تعكس فقط المصالح المشتركة والمتداخلة للرأسمالية الزراعية ، ولكنها كشفت ارتباطات قيادة الحزبين بالاستعمار الحديث .

ولقد ازعج توسع رأسمال الدولة خلال فترة الحكم العسكري (١٩٦٤-٨) كبار الرأسمالية في هذين الحزبين ، خاصة حزب الامة . وان انماط الاستثمار في هذه الفترة ، كما اوضحناها في الفصول السابقة ، توضح المنافسة بين هؤلاء الرأسماليين وكبار بيروقراطي الدولة ، الذين هم انفسهم دخلوا في مجال الاعمال وخاصة الصناعة والمقاولات . وادي هذا الي التنافس بين الاحزاب البرجوازية والتي لم تعد لها السيطرة علي الدولة ولا علي الحكومة العسكرية . وان حزب الامة الذي سبق ان ارسل برقيات تأييد للنظام الجديد - مثل ما فعل حزب الشعب الديمقراطي (٣٠) ، حالما اصبح في صف المعارضة المنظمة من قبل الحزب الشيوعي السوداني وحركة الاتحادات العمالية وحزب الوطني الاتحادي ،

غد الطغمة العسكرية الحاكمة .

وارسلت الجبهة في عام ١٩٦٠ مذكرة للحكومة العسكرية مطالبة بالحريات الديمقراطية. (٣١) وفي عام ١٩٦١ ارسلت ايضا مذكرة مشابهة . فاعتقلت الحكومة العسكرية ١٢ من قادة الجبهة المعارضة كرد فعل للمذكرة الثانية (٣٢). وعلي كل لم تعش جبهة المعارضة طويلا ، اذ رفضت الاحزاب البرجوازية الاستمرار مع مطلب تنظيم الصراع الجماهيري ضد الطغمة العسكرية الحاكمة ، والذي يتمثل في الاضراب العام واستنهاض الحركة الشعبية ، بينما ازدادت المعارضة اليسارية المنظمة في كسب المزيد من التأييد . ونظمت نقابة عمال السكة حديد اضرابا ناجحا استمر لمدة ٧ ايام ، شلت فيه حركة مواصلات القطر بكامله . وتخوفت الاحزاب البرجوازية من هذا المد اليساري ولمعرفتها النامة بالمستوي الذي وصلت اليه الازمة الاقتصادية التي يواجهها النظام في ذلك الوقت ، حاولت ان تتفادي اي احتمال لقيام حكومة تقدمية وذلك بانضمامهم للمعارضة اليسارية . وسرعان ما تراجعوا عن صفوف المعارضة الجماهيرية وشكلوا تحالفا يمينيا خاصا بهم ، والذي ضم حتي حركة الاخوان المسلمين المعزولة عن الجماهير . وقد لعب هذا التحالف دورا مهما بعد ثورة اكتوبر وذلك في معارضة قادة الانتفاضة الشعبية .

واعقب الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٦٤ اضرابا عاما ، كان قد طرحه الحزب الشيوعي منذ اغسطس ١٩٦١ ، واسقط النظام العسكري ، وشكلت حكومة جديدة من الاحزاب البرجوازية - وهي حزب الامة ، الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي بالإضافة الي الحزب الشيوعي وممثلي اتحادات المزارعين والعمال ولاول مرة في تاريخ القطر يعترف قانونيا بالحزب الشيوعي . كما اعيد تأسيس اتحاد عام نقابات العمال الذي كان قد حل في فترة الحكم العسكري . والاهم من هذا نجحت نقابات العمال في القطاع الخاص في كسب الاعتراف القانوني ، كما قامت نقابات للعمال حتي في المؤسسات الخاصة الصغيرة . وسبب قيام النقابات في القطاع العام والخاص تهديدا لمصالح الرأسمالية وازرع البرجوازية ككل .

حرض حزب الامة طائفة الانصار ودفعها الي القيام بمظاهرات عنيفة ضد الحكومة الانتقالية ، وهدد الحزب باستعمال القوة . كما تمكنت الاحزاب البرجوازية من دفع رئيس الوزراء علي الاستقالة وانجاز الانتخابات العامة ، باسرع وقت ، والتي تمت عبر نفس الاس التي قامت عليها الحكومة البرلمانية السابقة وبالرغم من ان الحزب الشيوعي حصل فقط علي ١١ مقعدا في البرلمان لكن التخوف من الشعارات التي طرحها في ثورة اكتوبر الشعبية ، مثل المطالبة بالتأميم وتطهير جهاز الدولة ، بالإضافة الي المطالب الاخرى والتي ميزت فترة مابعد اكتوبر اغضبت الاحزاب البرجوازية ودفعتها الي اتخاذ خطوة ضد ممثلي الحزب الشيوعي ، الذين كانوا يدافعون عن هذه المطالب داخل البرلمان . وفي ٦ نوفمبر عام ١٩٦٦ نظم حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي وحزب الوطني

الاتحادي وجبهة الميثاق الاسلامي حلفا يهدف الي حل الحزب الشيوعي وطرد نوابه من البرلمان . وقد نجحوا في الحصول علي اغلبيه الاصوات وتمكنوا من تعديل الدستور لتحقيق هذا الهدف . ونري هنا من الضروري ان نعرف لماذا وقف حزب الوطني الاتحادي ، وللمرة الاولى منذ تأسيسه بجانب الاحزاب البرجوازية الاخرى ؟ وماهو الفرق بين هذه القضية وقضية العون الامريكي مثلا ؟ ورغم هذا من الضروري توضيح نقطة مهمة وهي ان **العضوين الذين صوتا ضد فصل ممثلي الحزب الشيوعي** هما ايضا من الحزب الوطني الاتحادي . **ويكشف** وقوف كل اعضاء الحزب الاتحادي مع قرار الفصل عن التغيير الذي حدث في تركيبة قيادة الحزب . ففي الفترة ١٩٦٦/٥٦ اذداد وزن العناصر البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في **داخله** وهذا نتيجة لتوسع الاستثمار الاجنبي . وسيطر كبار رأسمالي هذا الحزب علي وزارة التجارة في عدد من حكومات هذه الفترة . وتمكنوا من الحصول علي رخص استيراد السلع المربحة ، كما اصبح عدد منهم وكلاء الشركات اجنبية . ويستثمر عدد من التجار الذين ينتمون لهذا الحزب في الصناعة ، وقد تضمنت الفئة التي شملتها هذا الدراسة ١٢ من هؤلاء . كما يستثمر عدد من مؤيدي الحزب الذين يعملون في الخدمة المدنية ، في مجال المقاولات والخدمات . والشئ المؤكد هو ان المصالح الرأسمالية لقادة الحزب الوطني الاتحادي - دفعت بهم الي تبني رؤية سياسية تشابه رؤي الاحزاب البرجوازية الاخرى .

ومنذ عام ١٩٦٣ بدأت الاحوال الاقتصادية في السودان في تدهور شديد مما أدى الي انحدار ملحوظ في المستوى المعيشي للفقراء ، وكسبت الحركة اليسارية قاعدة اكبر . واضطرب الاستقرار الداخلي بسبب الحرب في الجنوب والارهاب المتزايد . ومن ناحية اخري ساءت الاحوال الخارجية نتيجة للحرب الاسرائيلية - العربية في عام ١٩٦٧م . ويرجع شح الموارد الي حقيقة ان الحرب الاهلية في الجنوب تستنزف ما بين ٢٠ - ٣٠% من ميزانية الدولة . وان انخفاض المعونات الاجنبية ، بعد الحرب الاسرائيلية - العربية ، ادي الي الاعتماد علي الاستدانة من النظام المصرفي . وتضاعفت الديون الاجنبية في الفترة ١٩٦٩/٦٤ حتي وصلت الي ٢٦٠ مليون دولار امريكي . ووقع العبء الاكبر من الخفوط الاقتصادية علي الفئة الفقيرة . اذ ان عائد الضرائب غير المباشر علي السلع الاساسية في الفترة ١٩٦٩/٦٨ كان حوالي ١٥٣ مليون دولار امريكي مقارنة بعائد ضريبة الدخل والذي بلغ حوالي ٢٢ مليون دولار فقط . وكل هذه العوامل مجتمعة اضعفت الحكومة وفسحت المجال لانقلاب عسكري في مايو ١٩٦٩م . (٢٣)

خطط تنظيم الضباط الاحرار لهذا **الانقلاب** ، وكان هذا التنظيم يعارض الحكم العسكري الاول (١٩٦٤/٥٨) من داخل الجيش . ويتكون هذا التنظيم من ذوي الرتب المتوسطة والصغيرة . وتكونت حكومة النظام العسكري الجديد من مجلس قيادة الثورة ، والذي يضم ١٠ اعضاء ، اثنان منهم شيوعيين . كما تم تعيين مجلس وزراء يضم ٢١ وزيرا ورئيس وزراء . وكان من ضمن ال ٢١ وزير

اربعة من الاعضاء المعروفين في الحزب الشيوعي وقد تم تعيينهم دون موافقة الحزب - وكان رئيس الوزراء هو المرشح المتوقع للياسر في الانتخابات الرئاسية والتي كان يفترض ان تتم في عام ١٩٧٠ . ولكن في نفس الفترة عطل العمل الدستوري، وحلت كل الاحزاب السياسية بما فيها الحزب الشيوعي والذي كان محظورا ايضا .

كان برنامج حكومة مايو ١٩٦٩ العسكرية يتفق ومطالب اليساريين . ولقد ائزع اعلان الاشتراكية كهدف في البرنامج ، بالإضافة الي الطبيعة الواضحة للسلطة الحاكمة ، هؤلاء الرأسماليين . وادي الي انحصار الاستثمار الخاص بصورة ملحوظة في تلك السنة (١٩٧٠/٦٩) . ورغم ان كل الاحزاب البرجوازية كانت معارضة لهذا النظام الا ان حزب الامة كان الاكثر معارضة للحكومة الانقلابية منذ سنتها الاولى ، وتساعد نتائج هذا البحث علي اثبات صحة هذه الحثيفة . وهي ان حزب الامة يتمتع باعلي نسبة من بين الحالات التي شملتها الدراسة وتبلغ نسبة الذين ينتمون اليه حوالي ٣٨٪ .

وفي مارس ١٩٧٠ قام حزب الامة بالاشتراك مع التنظيم اليميني المتطرف الصغير الحجم ، الاخوان المسلمين (جبهة الميثاق الاسلامية) ، بحركة مضادة للنظام في قاعدتهم الجزيرة ابا . وسحق النظام العسكري هذه الحركة التي قتل فيها قائد جماعة الانصار - حفيد المهدي - بالإضافة الي مئات (ويقدر البعض عدد القتلى بالالاف) من انصاره . وبعد ثورة الجزيرة ابا مباشرة تمت مصادرة كل املاك ال المهدي . وفي نفس السنة في شهر مايو قامت الحكومة بموجة مصادرات وتأميمات شملت البنوك والشركات التجارية والزراعية والصناعية وكان الهدف المعلن من هذه الحركة هو تحطيم القوة الاقتصادية لقيادات الاحزاب السياسية البرجوازية . وعلي كل فقد نقلت بعض الشركات رؤوس اموالها للخارج قبل التأميم . بالإضافة الي هذا ان مجالس الادارة التي تم تعيينها من قبل الدولة لم تكن مختلفة عن تلك التي سبقتها وكانت المحصلة النهائية ان دخلت اغلبية الشركات التي امتلكها الدولة في خسائر جسيمة نتيجة للفساد وسوء الادارة وكان قرار التأميم قرارا فوقيا اتخذ وفق قراوات سياسية سريعة لعزل الحزب الشيوعي الذي ظل ، تاريخيا ، المدافع الرئيسي عن شعار تأميم وسائل الإنتاج ، ولخلق قاعدة شعبية للنظام . وقد انتقد الحزب الشيوعي بوضوح الطريقة التي تم بها التأميم . ووضح ان الفرض الاساسي هو تحويل الشركات الموءمة الي مؤسسات رأسمالية تابعة للدولة فليس هناك وجود لمشاركة العمال في ادارة هذه الاستثمارات(٣٤).

وعنا سرعان ما خضع النظام لضغط الجناح اليميني ، وكان عليه مواجهة التناقضات الطبقة الاساسية ، كما كان يتعين عليه ان يختار اما التعاون مع القاعدة الاساسية التي توجه اليها والسير في طريق التنمية الاشتراكية او ان يعود الي السياسات الرأسمالية ، ويعكس الخيار الذي ارتضاه عن طبيعته الطبقة المتذبذبة . ويعكس هذا قوة ضغط الطبقة الرأسمالية

وارتباطاتها برأس المال العالمي .

ويظهر هذا في بعض الخطوات التي اتبعتها الحكومة : أولا : في قرار ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ ، والصادر من مجلس الثورة بإبعاد الضباط اليساريين الثلاثة من بين عفوهم . وثانيا : في الفأهم "قانون العمل الموحد" والذي تناوي بموجبه عمال القطاع الخاص بعمال القطاع العام . والذي يحد من صلاحية الرأسمالية في فصل العمال وفق أهوائهم . وأخيرا بلغ التوجه اليميني لهذا النظام مداً في أبريل ١٩٧١ حينما نظم الرأسماليين والأحزاب البرجوازية احتفالا تحت شعار "الوحدة الوطنية" وقد جاء هذا بعد شهرين فقط من سجن واعتقال قيادات وكوادر الحزب الشيوعي ، بعد الخطاب الذي وجهه نميري في يوم ١١ من فبراير عام ١٩٧١ والذي هدد فيه بسحق الشيوعيين . وحلت في نفس الوقت التنظيمات الجماهيرية مثل ، الاتحاد النسائي واتحاد الشباب وحلت محلها منظمات حكومية عين قاداتها من قبل الحكومة . وقد اشاد الخطاب الذي القى في هذا الاحتفال بالسياسة الجديدة المعادية لليسار ، والتي تعتبر علي حد قول منظمو الاحتفال ، أكثر ملائمة لخلق جو صحي للاستثمار (٣٥) . وقد عني من هذه السياسة اغراء الحكومات الغربية وحكومات الدول العربية المحافظة ، لمواصلة منح المعونات للسودان . وقد أجريت سلفا الاتصالات مع شركة لورنو البريطانية المتعددة الجنسيات ، لمعرفة المجالات التي يمكن ان تستثمر فيها .

وفي عام ١٩٧١ قامت مجموعة ضباط مؤيدة للشيوعيين بانقلاب ، غير دموي واصلت عزمها علي استبدال السياسات اليمينية للحكومة ومحاربة الاستعمار الحديث . الخ . وتوضح الخطوات التي اتخذت بعد هذا الانقلاب الطبيعة الحقيقية للرأسماليين وتحالفهم التام مع رأس المال العالمي . واستمر النظام الجديد ثلاثة ايام فقط ، وقد تم سحقة بمساعدة التدخل الاجنبي الذي لعبت لورنو فيه دورا اساسيا . كما كشف غرونج ، ولينج غرونج في كتابهما "لورنو نموذج للشركات متعددة الجنسيات" الدور الذي لعبته مصر وليبيا ولورنو في الانقلاب المضاد (٣٦) . ومما سهل هذه العملية ايضا ، الدور الذي قام به خليل عثمان ، وهو احد الحالات التي شملتها هذه الدراسة . واحد اغني ثلاثة رأسماليين في القطر . فقد كون خليل عثمان رأس ماله في الكويت بدخوله في شراكة مع "الصباح" امير دولة الكويت وشركة الخليج العالمية . وعندما عاد للبلاد في عام ١٩٦٠ كان يملك منشآتاً صناعية تابعة لفرع شركة الخليج العالمية في السودان ، وازافة الي هذا ، كان يحاول ادخال نشاطات كبيرة بالتعاون مع لورنو وكان هذا قبل انقلاب يوليو . حضر وفد لورنو للخرطوم في يونيو لاجراء المفاوضات ، وفي يوليو غادر وفد وزاري الي لندن للتفاوض في استمرار دفع قرض بريطاني يقدر بحوالي ١٠ مليون دولار للسودان ، كان قد اوقف دفعه في السنة الماضية بسبب تأميم البنوك والمصالح البريطانية الاخرى . وقد ساعدت لورنو

وخليل عثمان الوفد السوداني في الحصول علي القرض . وبعد اسبوع واحد من وصول الوفد الي لندن ، حدث انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١ . وعندها قامت شركة لورنو بارسال الطائرة الخاصة بها الي بلفراد لآخذ وزير الدفاع ومرافقيه في سرية تامة الي القاهرة ثم الي طرابلس حيث تم هناك تنظيم الانقلاب المضاد لسحق انقلاب ١٩ يوليو وقد تم هذا في ٢٢ يوليو بعد ان سالت بحار الدماء ، وقتل كل ضباط الجيش الذين اشتبه فيهم بالمشاركة في الانقلاب بالإضافة الي قيادة الحزب الشيوعي .

وفي ظروف الارهاب البشع الذي اعقب تلك الاحداث ، زج بالآلاف المواطنين والمواطنات في السجون والمعتقلات في كل انحاء القطر ، ثم طرد العديد من الخدمة المدنية تحت ستار تطهيرها من الشيوعيين . ولكن في الحقيقة تضرر من هذا الاجراء عدد من المتعاطفين مع الحزب الشيوعي .

ويكمن تسلسل الاحداث بعد ذلك ، وخاصة فيما يتعلق بالمصالح البريطانية بصورة عامة ومصالح لورنو و خليل عثمان بصورة خاصة ، التقدير الكبير من قبل النظام لهم اعترافا بالدور الذي لعبوه . حيث تمت الموافقة علي القرض المقدر بـ ١٠ مليون استرليني ، وتم الاتفاق علي ان تصبح الشركة وكيلا لمشتريات السودان ، علي ان تتقاضي في مقابل ذلك عمولة تساوي النسبة المحددة سابقا عشرات المرات (وهي ٢٢٢٪) . وبدأ خليل عثمان في مفاوضات تهدف للدخول في اعمال مشتركة بينه وبين الحكومة وشركة لورنو بغرض الاستثمار في مجال السكر ولانشاء مصعنا للنسيج تابع لشركة الخليج العالمية .

اوضحت احداث ١٩٧١ في السودان ، بان الطبقة الرأسمالية السودانية والتي تعلمت من راس المال العالمي ، قد تجاوزت الحدود القطرية في محاولاتها للسيطرة علي الدولة وتغيير الحكومات عندما تريد . كما لديها الاستعداد للتعاون مع راس المال العالمي لحماية توجه التنمية الرأسمالية في السودان . فالخطوة الاهم بعد اسقاط حكومة ١٩ يوليو ، لم تكن حرية الحركة التي تمتعت بها الشركات المتعددة الجنسيات والفناء تأميمها ، ويل توفر الحماية الاقتصادية والعسكرية من الاقطار التي جاءت منها . هذا اضافة الي ان الدولة قد اصبحت لحد كبير لاقوة لها في وجه الشركات الكبيرة والتي اصبحت السيطرة عليها امرا مستحيلا ، ذلك لمقدرتها الفائقة في تحويل رؤوس اموالها الي الخارج . وفي افريقيا هناك العديد من الامثلة علي ذلك . فان نشاط لورنو الذي يغلب عليه طابع المضاربة يشمل ايضا العلاقات الحميمة التي تربطها مع القيادة والحكومات المختلفة . وان اول مدير للشركة هو يودي جيكاغا ، فهو المدير العام لشركة لورنو في شرق افريقيا وصهر الرئيس السابق كنياتا . وان رئيس اعمال لورنو في ساحل العاج ، هو ابن الرئيس هوغويويتجي . وايضا في زامبيا ، للشركة علاقة قوية مع الحكومة ، فعندما هدد مجلس الإدارة باعفاء رونالد من منصبه كمدير عام ، تدخلت الحكومة الزامبية

ومنحت الشركة ٨ مليون جنيه استرليني لاستمرار رونالد في منصبه . وعلي ضوء وجهة نظر الشركة نخلص الي انها تفضل كثيرا ان تربط مصالحها مع بعض العاملين في اجهزة الدولة العليا .

اما بالنسبة للحال في السودان ، فقد قويت علاقات رونالد مع المشير نميري ، بعد الدور الذي قام به الاول في اعادة الثاني الي السلطة ولذلك كان رونالد و خليل عثمان ، الشخصين الوحيدين الذان يمكنهما مقابلة الرئيس بدون اي مواعيد مسبقة .

وان النتائج المباشرة التي اعقبت التحول اليميني في السنوات التي تلت هذه الفترة ، هي تشجيع الاستثمار الاجنبي والارتفاع الملحوظ للمعونات الاجنبية من الدول الرأسمالية . والشئ المهم الاخر هو الفغوط الغربية الشديدة علي الجنوبيين للوصول الي اتفاقية مع النظام تستند الي منحهم حكما ذاتيا . وقد ابرمت الاتفاقية تحت مظلة مجلس الكنائس العالمي والامبراطور هيلسلاي في مارس ١٩٧٢م . هذا رغم ان البيان الخاص بالحكم الاقليمي الذاتي في الجنوب كان قد صدر منذ عام ١٩٦٩ ، لكن تطبيق البيان الاصلي واجه معوقات جمة ، والتي سرعان ما دلت بعد التحول اليميني الواضح في عام ١٩٧١م .

وازدادت المعونات الاجنبية مباشرة بعد انقلاب ١٩٧١ ، وبدأت الولايات الامريكية المتحدة بتوفير قرض ١٨ مليون دولار ، لمقابلة احتياجات مستوردي الذرة السودانيين (اربعة منهم من الحالات التي شملتها الدراسة) . ومنح صندوق النقد الدولي السودان قرضا يصل الي ٤٠ مليون دولار . كما منحت بريطانيا السودان ٢٥ مليون جنيه استرليني ولكن استغل معظمها في التعويضات الموجهة للشركات البريطانية التي امنت ، وشرا بعض المنتجات البريطانية بما تبقى .

وايدت السعودية التحول اليميني في الحكومة ، وقدمت قرضا بـ ٢٠٠ مليون دولار للسودان ، وفي مقابلة ، وقعت اتفاقية للتقريب المشترك في البحر الاحمر (٣٧) كما دخل السودانيون في مشاريع متنوعة بالشراكة مع رأسمالية الدولة والرأسمالية الخاصة .

وفيما يخص وضع السودان الداخلي ، فقد عاد النظام الي رفع شعار الوحدة الوطنية من جديد ، والذي بادرت به اساسا الدوائر اليمينية ، حتي يتشني للأحزاب البرجوازية المشاركة في حزب الحكومة ومنظماته المختلفة . وفي عام ١٩٧٣/٧٢ ، اعيدت معظم المؤسسات الخاصة التي امنت الي اصحابها ودفعت لهم تعويضات سخية ، كما وفرت لهم تسهيلات البنوك ايضا . وفي عام ١٩٧٧م تمت اتفاقية المصالحة مابين الحكومة وكل من حزب الامة ، حزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي . وقد تمت هذه المصالحة نتيجة للوساطات التي قام بها اثنان من الرأسماليين الذين ينتمون الي هذه الاحزاب (وهم من شخصيات دراستنا) . وبازالة التناقضات الثانوية تكون القوي الرأسمالية قد توحدت في وجه الوعي الجماهيري المتصاعد . وبقي فقط الحزب

الشيوعي يمثل المعارضة ضد النظام السياسي القائم في قطر .

الانتماءات السياسية للشخصيات التي شملتها الدراسة :

ونستعرض علي ضوء الدور الذي لعبته الأحزاب البرجوازية في سياسة السودان الانتماءات السياسية للشخصيات التي شملتها دراستنا ، والدور الذي لعبته هذه الانتماءات في نجاح اعمالهم التجارية . وقد جاء تبيان الانتماءات السياسية لرجال الاعمال المائة كالتالي :

- ٢٨% ينتمون لحزب الأمة .
- ٢٠% لحزب الشعب الديمقراطي .
- ١٦% لحزب الوطني الاتحادي .

اما ال ١٦% الباقية تمثل مؤيدي الحكومة اضافة للذين لم يكشفوا عن انتماءاتهم السياسية . ولكن تظهر لنا صورة مهمة جدا اذا فصلنا الارقام علي حسب القطاعات الاقتصادية (انظر القائمة ١ - ٧) .

القائمة ١ - ٧ توضح الانتماءات السياسية لرجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة :

الحزب	كل	القطاع	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات
		القطاعات الزراعية	الالية			
حزب الأمة	٢٨%	٤٤%	٦٨%	٥٠%	٣٦%	٥٠%
حزب الشعب الديمقراطي	٣٠	٢٠	١٤	٢٢	٢١	—
حزب الوطني الاتحادي	١٦	٤	١٠	١١	٢٣	٥٠
المجموعة الدوائية						
للحكومة	—	١٢	—	١١	١٨	—
الذين لم يكشفوا عن						
انتماءاتهم السياسية	١٦	٢٠	٨	٦	٢	—

ففي القطاع الزراعي تمثل نسبة الذين ينتمون الي حزب الأمة حوالي ٦٨% من الذين يعملون في الزراعة الالية . ويأتي اعضاء حزب الشعب الديمقراطي في المرتبة الثانية ، اذ تبلغ نسبة الذين ينتمون اليه ١٤% . ويتذيل القائمة حزب الوطني الاتحادي اذ بلغت نسبته ١٠% . ويتكرر هذا الوضع في القطاع الصناعي ، حيث يحظى حزب الأمة بحوالي ٥٠% ثم يأتي حزب الشعب الديمقراطي بنسبة ٢٢% واخيرا حزب الوطني الاتحادي بنسبة ١١% . ومن هنا يتضح ان لحزب الأمة الشغل الاكبر في كل القطاعات . وهذا يتماشى مع تناولنا السابق والذي يوضح ان حزب الأمة كان طوال الفترة الاستعمارية وفترة ما بعد الاستقلال، الممثل الاساسي لكبار الرأسماليين في قطر، ومازال هذا الوضع مستمرا بل ومنتزاعا . اذ اتضح من البحث ان نسبة كبيرة تصل الي ٧٥% من

بين رجال الاعمال الشباب ذوي التعليم المتوسط ينتمون الى حزب الامة . وكما هو متوقع ان حزب الشعب الديمقراطي ياتي في المرتبة الثانية اذ ينتمي اليه حوالي ٣٠% من العدد الكلي من الذين كشفوا عن انتماءاتهم السياسية . ويأتي في الموضع الحزب الوطني الاتحادي الذي يبلغ عدد المنتسبين اليه ١٦% .

كان من السهل في فترة ما قبل الاستقلال ، الربط بين حزب الامة والبرجوازية الزراعية ، وبين الوطني الاتحادي والبرجوازية التجارية ، ولكن يتضح لنا من الجدول رقم ١ - ٧ ، بأنه أصبح مثل هذا التصنيف مستحيلًا في مرحلة ما بعد الاستقلال نتيجة لظاهرة الاستثمار المتداخلة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، التي كانت السمة المميزة لهذه الفترة . فقد جرأت البرجوازية المحلية استثماراتها في كل القطاعات بينما احتفظت بصورة عامة بانتماءاتها السياسية السابقة . وما زال حزب الامة وحزب الشعب الديمقراطي الحزبين الذين يمثلان مصالح كبار الرأسمالية ، وتدرجيا انتقل حزب الوطني الاتحادي نحو اليمين . ويؤكد هذا بأن قيادته قد وقعت تحت سيطرة الرأسماليين التابعين له ويعمل الحزب علي تحقيق مصالحهم .

وبالإضافة الي انتماءات الرأسماليين السياسية نجد ان رجال الاعمال هم علاقات متنوعة مع أجهزة الدولة . فإن ٧٨% من الحالات التي شملتها الدراسة لهم معرفة شخصية بالوزراء ووكلاء الوزارات . وان ٣٢% هم اصدقاء حميمين لبعض الوزراء وكبار ضباط الجيش خلال المراحل المختلفة منذ ١٩٥٦ . وان ٨% من افراد اسر الوزراء ، ٨% لهم سلطات في البنوك ، اما بعضيتهم في مجلس الادارة او عن طريق افراد عوائلهم الذين يعملون في البنوك . و٨% لديهم شراكات مع وزراء سابقين او نجحوا في تعيين وزراء سابقين في الوظائف العليا لمجالس ادارة مؤسساتهم .

وبهذا نرى ان المصالح الرأسمالية بصورة عامة تجد الحماية من الدولة التي في الحقيقة تسيطر عليها الاحزاب البرجوازية ، وبصورة خاصة عن طريق علاقاتهم الخاصة التي قويت منذ ١٩٥٦م . وان هذه العلاقة الوطيدة والتي نشأت بوعي تام بين الدولة والطبقة الرأسمالية ، تحتاج الي المزيد من الدراسة . وتوصلنا في بحثنا هذا الي ان الدولة في السودان في فترة ما بعد الاستقلال قد تأثرت بالعلاقات الشخصية . وان المصالح المشتركة التي تهدف الي المحافظة علي استمرار التنمية الرأسمالية قد رسخت نمو هذه العلاقة .

ملخص :

وعندما نخضع تاريخ السودان السياسي للتحليل علي اساس طبقي يتضح انه لا توجد اي تناقضات اساسية بين الطبقة الرأسمالية والنظام الاستعماري . وقد انشأت الرأسمالية منظماتها في الفترة التي تبلورت فيها الحركة الوطنية . ويعود الصراع بين الاحزاب البرجوازية خلال الفترة الاستعمارية الي التناقضات الثانوية بين الشرائح الرأسمالية المختلفة .

ان تسليم الاحزاب البرجوازية السلطة للفئة الرجعية من العسكريين في عام ١٩٥٨ يعكس مدي قوة صراع الحركة الجماهيرية ضد تسلل الاستعمار الحديث ويعكس ايضا فشل النظام البرلماني في احتوائها .

ويعزى تحالف الاحزاب البرجوازية - الذي لم يدم طويلا - مع حركة الثقبات العمالية والحزب الشيوعي كمعارضة للحكومة العسكرية في الفترة ما قبل ثورة اكتوبر الي عامين :

اولا شعرت الاحزاب البرجوازية بخطورة استثمارات الدولة المتزايدة والتي لم يكونوا هم جزءا منها ، لذلك توجهوا الي التحالف التكتيكي مع الحركة الثورية حتي يتمكنوا من اعادة سيطرتهم علي الدولة .

ثانيا شققتهم في انهم سيتمكنون من احتواء او ضغط هذه الحركة بعد تحقيق الاهداف الاستراتيجية الراهنة .

ويوضح تحالف كل الاحزاب البرجوازية ضد الحزب الشيوعي والجهة ، مباشرة بعد ثورة اكتوبر ، وحظر الحزب الشيوعي في عام ١٩٦٦ ، المصالح الاساسية المشتركة بين كل الاحزاب البرجوازية .

واوضح الدور الكبير الذي لعبته الطبقة الرأسمالية المحلية بالتنسيق مع راس المال العالمي في احداث ١٩٧١ الطبيعة التابعة لهذه الاحزاب البرجوازية ومعارضة اي محاولة لقيام نظام سياسي تقدمي . وما تحالفهم بعد ذلك مع راس المال متعدد الجنسيات والحكومة في عام ١٩٧٧ الا مثالا هاما لتوضيح الطبيعة التابعة لهذه الاحزاب البرجوازية والتي اتخذت معارضتها للتغيرات الجذرية والحركة الجماهيرية والتنمية المستقلة للبلاد اشكالا مباشرة وعنيفة .

هل يمكن ان نعتبر بعد كل هذا ان مثل هذه البرجوازية يمكن ان تلعب اي دور في تحرير البلاد من التبعية للنظام الرأسمالي ؟

وبالنوع الي تعريف "اليك قوردين" للرأسمالية الوطنية ، يبدو ان الرأسمالية وبالصورة التي عرفها بها قوردين ، لم تكن موجودة في السودان في الفترة الاستعمارية . اذ انه في ذلك الوقت لم تكن هناك برجوازية صناعية في السودان خلافا لما هو عليه الحال في الهند او الصين او تركيا .

اما البرجوازية المنتجة الاخرى ، وهي البرجوازية الزراعية فهي متحالفة منذ نشأتها مع الامبريالية وحتى اللحظة . وعلي عكس ماذهب اليه قوردين فاننا نجد ان هناك تناقضا ثانويا بين البرجوازية التجارية والزراعية ، لذلك كانت البرجوازية التجارية تمثل جزءا من القوي المناهضة للاستعمار حتي اعلان الاستقلال عام ١٩٥٦ حيث تحالفت حينها تماما مع البرجوازية الامبريالية .

وتقول وجهة نظر جاك وديس ، بانه ليست كل البرجوازيات المحلية في افريقيا مرتبطة بالامبريالية . وقاده هذا الي اعتبار البرجوازية البيروقراطية والفئة التي سماها برجال الاعمال ، جزءا من القوي الوطنية . وربما يعتبر هذا امتدادا للخلط الذي نتج عن مناقشات الاممية الثالثة . ويبدو ان وديس مثله مثل بعض الاحزاب الشيوعية في العالم الثالث ،

تبحث عن البرجوازية الوطنية حتي في البلدان التي لا توجد بها .
فالحديث عن وطنية البرجوازية البيروقراطية في الدول التي سبق ان
استعمرت يعتبر هو الآخر امتدادا للغموض الذي سبق ان اشرنا اليه . وقد دحض
همزة علوي بصورة كافية وجهة النظر القائلة بان الاستقلال السياسي وحده
يمكن ان يودي الي تغيير جهاز الدولة وتحويله الي جهاز وطني . وتوصل الي
نتيجة مفادها ان الدولة في الاقطار التي سبق ان استعمرت تعتبر دولة
الاستعمار الحديث .

ويعتبر هذا البحث ان مصطلح "الوطنية" ، لا ينطبق علي اي من
الرأسماليين الذين شملتهم الدراسة علي حد السواء . فان كل رجال الاعمال
القدامي والفئة التي نمت حديثا من مجموعة بيروقراطية الدولة ، مدفوعين
بالمصالح الرأسمالية بدلا عن الاهتمامات الوطنية . ويتضح هذا اسانا من خلال
انتماءاتهم الحزبية والمواقف التي اتخذوها في الصراع السياسي طوال مرحلة
هذا الدراسة .

وبعد الاستقلال نمت برجوازية صناعية في السودان تحت رعاية الدولة
والتي تسيطر عليها البرجوازية . فقد خرجت هذه البرجوازية الصناعية الي
الوجود من رحم البرجوازية التجارية والزراعية ، اللتين اشرنا اليهما سابقا ،
والمرتبطتين ارتباطا وثيقا مع الاستعمار الحديث ودولة ما بعد الاستقلال .
ولو افترضنا ان هذه البرجوازية نحت في عملية تراكم رؤوس
اموالها ب مساعدة الدولة وبالتنافس مع راس المال الاجنبي - وفق ما ذكره
نيكولا سوانس وبول كنيدي في حالة كينيا وغانا - ولو افترضنا انها
لاتصبوا الي الثروة - بعكس ما ذهب اليه فانون - الا انه من الضروري التحقق من
امكانية احتمال قيامها بدورا وطنيا مع الاخذ في الاعتبار التطورات
الراهنة .

ان حقيقة تداخل مصالح الرأسماليين في السودان اقتصاديا وسياسيا مع
مصالح راس المال الاجنبي وتساعد الوعي الجماهيري ، محددا دورهم لدرجة
الفائز ، نجد انه عندما يواجه هذا مع حقيقة موقعهم السياسي الفعلي في
السودان يكون مثل هذا القول فاعلا اكثر .

وفي عذا الاطار تكتسب نظرية التبعية اطارا نظريا لتحليل البرجوازية
في الدول الهامشية . اما دراسة سمير امين معممة الي حد كبير لدرجة انها
لاتكون ذات فائدة كبيرة في تحليل اوضاعا خاصة في الدول الهامشية . وحين
يقول سمير امين بان البلتاريا في الدول الرأسمالية الكبرى (المتروبول)
تستغل رصيفتها التي في الاقطار الهامشية ، يقع في تناقض مع وجهة نظره
التي تقول بان راس المال قد يتواجد واصبح لا يعرف الحدود الجغرافية ، فقد
اصح قوة واحدة علي مستوي عالمي - وبذلك ليس غريبا ان النظرية لم
تقتصر استراتيجيتها واضحة لانها الارتباط بالرأسمالية غير المناداة
بالاعتماد علي النفس وهو قول يعاني ايضا من التعميم .

اما اندرياس جندر فرانك ، فهو اكثر تحديدا فيما يخص الاستراتيجية السياسية حيث كانت وجهة نظره الاساسية هي : ان برجوازية الاقطار الهامشية تابعة ولها مصالح بالغة الاهمية في استمرار تلك التبعية "وختم قوله بوضوح ، بان البرجوازية بكل اشكالها غير قادرة علي لعب اي دور في الثورة الديمقراطية هذا اذا كان هناك احتمال لاحداث مثل هذه الثورة . وتؤكد نشأة وتطور البرجوازية في السودان ، طبيعتها التابعة في كل القطاعات التي امتد اليها نشاطها . وتؤكد لنا ايضا نشاطاتها السياسية بصورة اكبر ، مدي مصلحتهم في الاستمرار في النمط الرأسمالي التابع ، الذي ميز وما زال يميز اقتصاد السودان . وبالرغم من ضرورة عمل دراسة اعمق واكثر شمولاً لشرائح الطبقة الرأسمالية المختلفة للتمكن من الوصول الي نتائج مؤكدة ، الا اننا لانري في الافق امكانية قيام البرجوازية السودانية بدور تقدمي في هذه المرحلة .

من السهل ان نوضح ان نمط الانتاج الرأسمالي هو النمط السائد في السودان . واذا ما وضعنا في الاعتبار الارتفاع الملحوظ في عدد المنشآت الرأسمالية المحلية والاجنبية بالإضافة الي المحاولات التي تهدف الي توحيد القوي الرأسمالية سياسيا وبمباركة راس المال العالمي ، فاننا نجد صعوبة بالغة في تصور اي ظرف يمكن ان تستعيد فيه الرأسمالية دورها السابق لتقف مع تغيير علاقات الانتاج حتي ولو كان ذلك التغيير هامشيا .

Notes:

1. Alec Gordon, 'The Theory of the "Progressive" National Bourgeoise'. Journal of Contemporary Asia, Vol. 3. No. 2, 1973.
2. Ibid., p. 195. 3. Ibid.,. 4. Ibid.,. 5. Ibid., p. 197.
6. Ibid., pp. 202-3.
7. J.D.Cockcroft, A.G.Frank and D.Johnson, Dependence and Under-development, Anchor Books, Garden City, 1972, p. 199.

٨- منشورات الحزب الشيوعي السوداني ، دار الفكر الاشتراكي الخرطوم ١٩٦٧.

9. 'Problems and Tasks of Foreign Policy and External Relations' The Sudan Bulletin (Central Committee, CPS) No.3. April 1978. p.4.
10. Ibid., p.1.

١١- ناقش السكرتير العام السابق للحزب الشيوعي الذي اغتالته الطغمة العسكرية في عام ١٩٧١ ، بايجاز قضية التحالف الوطني الديمقراطي في مذكراته التي كتبها في المعتقل عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ . وذكر يوضح ان هذا التحالف لا يضم في صفوفه كبار الرأسماليين ، حيث يضم فقط صغار الرأسماليين (الحرفيين) وصغار الصناعيين وتجار القطاعي وذكر بوضوح ايضا ان الثورة الوطنية الديمقراطية تجعل من الضروري التصفية التامة لعلاقات الإنتاج الرأسمالي . وقد تم تداول هذه المذكرات في عام ١٩٧٣ بفرض مناقشتها داخل الحزب كوثيقة أساسية في البرنامج الذي سيتبناه الحزب في مؤتمره الخامس .

12. Mekki Abbas, Introduction to the Sudan Question, Faber, London 1952.
13. J.S Duncan, The Sudan's Path to Independence, W.Blackwood and sons London 1957, pp 125 - 209.
14. Mekki Shibeika, The Independent Sudan, London, 1959, p.462.
15. Ibid., p. 473.
16. Mandour Almahadi, Anglo Egyptian conquest, OUP, London, 1965. p.125.
17. Margery Perham, The making of Modern Sudan, Oxford, 1951.p. 154.
18. Andre Deutsch, London, 1974.
19. P.M.Holt, A Modern History of the Sudan, Weidenfeld and Nicolson, London, 1961.
20. MERIP Report, op,cit.,

٢١- "البحار السوداني في عشر سنوات" محمد سليمان ، مكتبة الفجر ، ودمدني ١٩٧١.

Notes:

- ٢٢- "الماركسية وقضايا الثورة السودانية" دار الفكر الاشتراكي، الخرطوم ١٩٦٨.
- ٢٣- "ثورة شعب" دار الفكر الاشتراكي الخرطوم ، ١٩٦٧ .
24. See Holts op.cit., p. 145.
25. Mudathir Abdel Rahim, 'Early Sudanese Nationalism' Sudan Notes and Records, vol.47, 1966.P.45.
- ٢٦- "الإدارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان" دار الثقافة ، بيروت ١٩٧٢ ص ٨٥ .
28. P.M.Holt, op.cit, reports an open clash between the founder of the White Flag League, Ali Abdel Lattif, and a high ranking British official who treated the former in an arrogant manner.
- ٢٩- في منتصف الأربعينات بدأت الطبقة العاملة السودانية في التعبير عن نفسها سياسيا ، طوال الفترة التي سبقت اضرابات العمال والتي انتشرت بصورة كبيرة مد قطع الاجور ٥٠٠٠ الخ. وفي عام ١٩٤٦ تم تأسيس اتحاد شئون العمال اساسا من عمال السكة حديد. كما أسس الحزب الشيوعي السوداني في عام ١٩٤٦ وتبعه تأسيس اتحاد المزارعين .
- ٣٠- ارسل السيد علي المرغني رسالة بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ ، نفس يوم الانقلاب العسكري ، يرحب فيها بالحكومة العسكرية وقد دونها محمد سليمان في كتاب "اليسار السوداني في عشر سنوات" صفحة ٣٥٧. كما نشرت ايضا في الصحيفة الرسمية لحزب الشعب الديمقراطي "صوت السودان" المادرة بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٥٨. كما ارسل السيد عبدالرحمن المهدي رسالة مشابهة ، والتي سجلها في الاداعة وزير الحكومة الاقليمي ، ونشرت في جريدة "النيل" صحيفة حزب الأمة ، بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٥٨ .
- ٣١- رسالة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٦١ ، من كتاب محمد سليمان السابق ص ٣٨٤ .
- ٣٢- رغم ان هناك اثنان فقط من مجموع ال ١٢ شخص الذين اعتقلوا بسبب هذه الاحداث الا ان الحقيقة التاريخية المؤكدة هي ان معظم الموجودين في مقتلات القطر طوال فترة حكم النظام العسكري هم اساسا من الشيوعيين .
33. MERIP Report, op.cit., pp. 11-12.
- ٣٤- منشورات الحزب الشيوعي ، بمناسبة العيد الخامس عشر لاستقلال السودان يناير ١٩٧١
- ٣٥- احتفالات عيد الوحدة الوطنية ، ١٦ ابريل ١٩٧١ الخطاب الذي القاه احمد حمزة في الاحتفال نيابة عن منظمي الاحتفال .
36. Suzanne Cronje, Margaret Ling and Gillian Cronje, Lornho: Portrait of a Multinational, Penguin Books, Harmondsworth, 1976.
37. See Review of African political Economy, No. 2,1975, p.7.
38. MERIP Report, op.cit., p. 15.

الفصل الثامن
خاتمة

الفصل الثامن

الخاتمة

لقد اوضحنا في هذا الكتاب بان اقتصاد السودان السياسي في الفترة ما بين ١٨٩٨/١٩٧٥ م اتسم بالاقليمية وايضا التباينات الريفية والحضرية . والتي حدثت نتيجة لعمليات تراكم رأس المال المستمرة ، وتعمقت نتيجة لسياسات الدولة التي تتحدد حسب حوجات عمليات تراكم رأس المال نفسها . وكما اوضحت الدراسة ايضا بان نمط الانتاج الرأسمالي هو النمط السائد في المرحلة الراهنة في السودان - وهذا عكس افتراضات الاقتصاديين بما فيهم بعض الماركسيين - وهو النمط الذي يحدد عملية الانتاج ككل والاستهلاك وتوزيع الموارد .

وتتحدد عملية تراكم رأس المال في السودان طوال فترة الاستعمار، الي درجة كبيرة، بناءً علي المصالح الاستعمارية ومتطلبات الاسواق الخارجية . بدأت عملية التراكم من النشاط التجاري منذ فترة طويلة قبل الحكم الاستعماري البريطاني الذي لعب دوراً حاسماً في تطويرها وتوجيهها . وتوطدت الرأسمالية الزراعية ، وهذا حسب تخطيط الحكومة الاستعمارية لها بينما اعيق الاستثمار الصناعي حتي يبقي السودان سوقاً مفتوحة للصناعات المستوردة . وكان معظم الذين استثمروا في التجارة والزراعة والعقارات والخدمات في تلك الفترة هم المهاجرين (سودانيين بالتجنس) والزعماء الدينيين والشخصيات البارزة (الاعيان) هذا بالإضافة الي التجار الذين ارتبطوا بتصدير الحبوب الزيتية والماشية والصمغ وركموا رؤوس أموالهم من مناطق انتاج هذه السلع .

اما التمويل في هذه الفترة فكان معظمه اجنبي . ولم يكن نظام الشيل مميزاً مقارنة بدور البنوك الاجنبية والتي كان معظمها بريطانيا . ولكنه سهل فرض تراكم رأس المال لبعض التجار الذين مارسوه . فبالنسبة للتمويل الاجنبي ، كانت الاولوية للشركات الاجنبية ، يليهم المهاجرين ثم السودانيين في آخر قائمة المتلقين لقروض البنوك .

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال ظهرت طبقة رأسمالية صناعية وكان افراد هذه الطبقة من بين صفوف كبار التجار والزراعيين في المقام الاول ، وبعض السياسيين والبيروقراطيين في المقام الثاني . وهذا يؤكّد بان الطبقة الرأسمالية الصناعية لم تتطور من الحرفيين كما هو الحال في اوربا . بل تطورت هذه الطبقة بفضل الامتيازات التي منحت لها في مرحلة ما بعد الاستقلال ولكنها لم تدخل في منافسة مع رأس المال الاجنبي ، اذ انها تعتمد عليه الي حد كبير ، وهذا الاعتماد ليس فقط في مجال الآليات بل ايضا بالنسبة للمواد الخام التمويل . وفي بعض الحالات كان الاستثمار يتم بالشراكة مع رأس المال الاجنبي .

ويتميز كبار هذه الطبقة بالاتي :-

- (١) بدأت الاغلبية العظمى منهم اعمالها في التجارة .
- (٢) استثمر معظمهم في الزراعة ولكن غالبا ما احتفظوا بنشاطاتهم التجارية .
- (٣) بدأوا يستثمرون في الصناعة خاصة في الفترة التي تلت الاستقلال .
- (٤) ورغم ان التجاره كانت الاساس لهم جميعا الا ان التعقيد والتدخل يتضحان في انماط استثمارهم ، اذ انهم كانوا يستثمرون في اكثر من مجال واحد من مجالات الاقتصاد . وان اغني اربعة رأسماليين في القطر هم أنفسهم من ابرز رجال الاعمال في المجالات الاقتصادية الاساسية الاربعة .

وبالاضافة الي زعماء الطوائف الدينية والسياسية اتضح لنا من دراستنا ، وجود خلفية مشتركة للطبقة الرأسمالية السودانية وهي انهم :-

- (١) ابناء تجار رقيق (٢) ابناء العاملين في الادارة الاهلية
- (٣) التجار وتجار الشيل في المديرية الشمالية (٤) الحرفيين الذين حظوا بعقود من الحكومة البريطانية خلال فترة الحرب العالمية الثانية
- (٥) ابناء الشخصيات المرموقة (الوزراء السابقين مثلا) (٦) العاملون بالسياسة وموأيدي الاحزاب (٧) بيروقراطية الدولة بما فيهم رجال الجيش .

نشأت هذه الطبقة ، رجوعا الي جذورها التاريخية ، تابعة الي الاستعمار ولم تتغير هذه الميزة حتي بعد الاستقلال بل تحولت هذه التبعية الي الاستعمار الحديث . وتشمل تركيبتها كل من المهاجرين والسودانيين ، ولم تكن هذه الطبقة متجانسة في بادي الامر . ولكن اندمج المهاجرون في بقية الرأسماليين السودانيين بعلاقات الزواج والشرابات ، لانها احتمالات حدوث اي صراع بين المجموعتين ورغم قلة مجموعة المهاجرين الا انهم يستثمرون في مجالات عدة ويتحكمون في قدر كبير من راس المال الخاص العامل في هذا البلد .

واوضحت دراستنا ان كبار الرأسماليين يميلون بدرجة كبيرة الي تركيز رؤوس اموالهم في عدد صغير من المراكز الحضرية ، وغالبا في العواصم الاقليمية خالفين بذلك مزيدا من التباينات الاقليمية .

وكان تطبيق سياسة الانفتاح في عام ١٩٧٢م تحت اسم التنمية من قبل الحكومة القائمة x بمثابة دعوة لراس المال الاجنبي الذي شدد قبضته علي الاقتصاد السوداني . وشجعت هذه السياسة الطبقة الرأسمالية المحلية لتزيد من استثمارها والدخول في شراكات مع راس المال الاجنبي مما زاد اعتمادها عليه ، وخلق عوائقا جديدة لاي محاولة لتحرير الاقتصاد السوداني من قبضة

.....
x حكومة مايو ١٩٦٩ والتي سقطت في ٦ ابريل ١٩٨٥م .

الاقتصاد الاجنبي . والارتفاع الحاد في ديون السودان الخارجية دليل واضح
يؤكد هذا الوضع .

فالعوامل التي ساهمت في نجاح هؤلاء الرأسماليين هي :

- ١/ ارتباطهم بالسلطات الاستعمارية
- ٢/ خلفياتهم الاجتماعية .
- ٣/ انتمائهم السياسية .
- ٤/ تعليمهم .
- ٥/ سياسات الدولة .
- ٦/ دخولهم في نشاطات مرتبطة بالاسواق العالمية .
- ٧/ ارتباطهم بدوائر الاعمال .
- ٨/ الاستفادة من ارتباطاتهم الاسرية والشخصية والقبلية لتنفيذ
اعمالهم المرتبطة باجهزة الدولة .
- ٩/ شراكاتهم مع راس المال الاجنبي .
- ١٠/ التمويل الاجنبي او التمويل من الدولة .

نقضت هذه الدراسة المفهوم القائل بأنه لا توجد طبقات في السودان وايضا
القول بأن الطبقة الرأسمالية مازالت بعيدة من النمو ، لأنه بالرغم من تراكم
الاموال لدى افراد هذه الطبقة ، فهم ينفقونها علي اسرهم الممتدة
واقاربهم وابناء قبائلهم . ولكننا اوضحنا بالادلة بان هذه الروابط
الاسرية مثلها مثل الانتماءات الاقليمية ، استغلت لحق المزيد من التراكم
الرأسمالي .

وتوضّح دراستنا ، فيما يتعلق بفرص التعليم ونمط حياة رجال الاعمال
السودانيين بأنها لعبت دورا مهما في تطوير الرأسمالية في السودان . اذ
ان رجال الاعمال كانوا حريصين علي توفير التعليم العالي خارج وداخل البلاد
لافراد اسرهم ، خاصة الابناء (الذكور) الذين ستؤول مسؤولية اعمال ابائهم
اليهم فيما بعد . وعموما فان الاقطار التي يتلقي فيها ابناء الرأسماليين
تعليمهم ، في الاغلب هي مراكز راس المال الاجنبي والتي هم مرتبطين بها
ويتلقون منها التمويل والمعونات . كما لاحظنا ان التخصصات التي يختارها
الابناء لدراساتهم هي في الغالب مرتبطة بمجال الاعمال التي تعمل فيه
اسرهم . ويعيش رجال الاعمال واسرهم نمط حياة مميز ومرفه يشابه نمط
رصفائهم من الاوربيين بينما لا توجد اطلاقا اوجه مقارنة بين مستوي حياة
الطبقة العاملة في السودان ورصفائها في اوربا .

وهذه الطبقة والتي يتلقي معظم افرادها تعليمهم في الخارج ، وتتعالج ايضا
في الخارج ثنائياها ماكولاتها - ومعظمها ليست من الضروريات - مثل الحلويات
من هناك ايضا . وتستغل هذه الاسر ، ومن خلال اجهزة الدولة ، رصيد البلاد
من العملات الصعبة لاستيراد متطلباتها وايضا لتغطية نفقات دراسة ابنائها
بالخارج .

وأوضحت دراسة التاريخ السياسي للطبقة الرأسمالية السودانية بان القطاعات العليا من هذه الطبقة البرجوازية ، وخاصة شريحة الزراعيين وملاك العقارات بانهم كانوا متحالفين مع الاستعمار طوال فترته ، وظل هذا التحالف والنعاون حتي في مرحلة ما بعد الاستقلال . وان الاحزاب السياسية التي تنتمي اليها هذه الفئات في الغالب هي حزب الامة ، حزب الشعب الديمقراطي وحزب الوطني الاتحادي . وايدت كل هذه الاحزاب النمط الرأسمالي وتعاملت مع الامبريالية بدرجات متفاوتة وبخاصة حزب الامة ، ثم حزب الشعب الديمقراطي واقلها الوطني الاتحادي .

وفي الفترة التي سيطرت فيها هذه الاحزاب علي الحكم بعد الاستقلال ، استغلت اموال واجهزة الدولة لتدعيم النمط الرأسمالي ، وتبنت الدولة سياسة الانفتاح التي اعلنتها في المرحلة الراهنة ووضعت الاطر القانونية والاقتصادية لتشجيع كل من نشاطات الرأسماليين المحليين والاجانب . ان النتائج التي توصلنا اليها في هذه الدراسة عن الطبقة الرأسمالية السودانية ونشأتها وطبيعتها وتحالفها القوي مع راس المال الاجنبي ، تؤكد خطأ الاستراتيجية والفهم الذي تبناه مؤخرا الحزب الشيوعي السوداني ، وهو انه اعتبر ان كل الرأسمالية السودانية ، طبقة برجوازية وطنية . فالحزب الشيوعي ينبغي انه لا توجد اي تناقضات بين مصالح الرأسمالية التي شملتها دراستنا ومصالح راس المال الاجنبي .

اذ تؤكد دراستنا هذه بان الرأسمالية السودانية ماهي في الحقيقة الا تابع ذليل (كمبرادورية) اي انها برجوازية تابعة . وبالنظر الي الدور القمعي الذي لعبته احزابهم في تاريخ السودان السياسي الحديث ، والدور الشخصي الذي لعبه بعضهم في معارضة التغييرات الجذرية ، لدرجة سحقهم لحكومات قائمة بالتنسيق مع راس المال الاجنبي ، فان هذه الرأسمالية لايمكن باية حال من الاحوال ان تصنف بانها (برجوازية وطنية) .

الملاحق

الملاحق

ملحق (١) :

التجارة الخارجية السودانية ١٩٥٦/١٩٧٦ ، عائد بعض الصادرات
(بملايين الجنيهات)

السنة	المجموع	الصف	الفول السوداني	المشم	المواشي واللحوم	الذرة	مجموع الوارد
١٩٥٦	٦٥٣	٥٤	٣٨	٢١	١	٠٤	٤٥٢
١٩٥٧	٤٨٨	٤٧	٤٧	٣٠	٢٠	١٢	٦٧٢
١٩٥٨	٣٩٨	٥٢	٣٤	٢٢	١٦	٠٣	٥٩٥
١٩٥٩	٦٣٥	٥١	٣٦	٢٨	١١	١٧	٥٩١
١٩٦٠	٦٠٧	٧٠	٤٥	٤٦	١٥	٢٨	٦٣٧
١٩٦١	٥٩١	٦٢	٥٤	٤٢	١٥	١٩	٨٢٩
١٩٦٢	٧٤٦	٤٥	٦٧	٥٧	٠٨	١٥	٥٩٣
١٩٦٣	٧٧٢	٥٦	٦٤	٤٨	١٠	٢٥	٩٩٢
١٩٦٤	٦٧٠	٦٦	٩٧	٥٦	١٣	١٦	٩٥٥
١٩٦٥	٦٧١	١٣	٧٤	٥٧	١٨	٢٩	٧٢٣
١٩٦٦	٦٩٨	٧٢	٧٣	٥٧	١٣	—	٧٤٣
١٩٦٧	٧٤١	٨٤	٦٥	٦٥	١٠x	—	٨١٢
١٩٦٨	٨٠٨	٨٨	٥٧	٦٦	٢٦	١٠	٨٩٦
١٩٦٩	٨٥٦	٨٧	٦٠	٨٠	٢٠	—	٩٢٥
١٩٧٠	١٠٣٩	٩١	٥٥	٦٥	٢٤	—	١٠٠١
١٩٧١	١١٤٤	٨٠	٩٣	٨٠	٢٠	١٨	١١٥٤
١٩٧٢	١٢٤٤	٩١	٩٧	٩٢	٣٣	١٧	١١٧٩
١٩٧٣	١٥٢٢	٧٤	١٣٠	١٠٧	٧٦	٣٠	١٥١٤٨
١٩٧٤	١٢٢٠	١٤٣	١٨٢	١٦٥	٧٨	٤٤	٢٤٧٥
١٩٧٥	١٥٢٢	٧٦	٣٤٤	١٢٠	١١	٢٢	٣٥٩٩
١٩٧٦	١٩٢٠	١١٢	٣٩٠	١٧٣	٠٦	٤٢	٣٤١٤

Nine months only.

Source. Ministry of Finance, Economic Survey, compiled from various years.

ملحق (٢) :

قيمة الواردات الحكومية والوارد الخاص للسودان
(بملايين الجنيهات)

السنة	الوارد الكلي	وارد الحكومة	الوارد الخاص
		الكمية %	الكمية %
١٩٥٦	٤٥٣	١٠٣٨	٢٤٣
١٩٥٧	٦٧٦	١١٤	٥٦٢
١٩٥٨	٥٩٣	١٩٤	٤٠١
١٩٥٩	٥٧١	١٢٦	٤٤٣
١٩٦٠	٦٣٧	١٣٣	٥٠٢
١٩٦١	٨٢٩	١٧٤	٦١٣
١٩٦٢	٨٩٣	٢٢٣	٦٧٠
١٩٦٣	٩٧٦	٢٥٦	٧٢٠
١٩٦٤	٩٣٢	٢٧٢	٦٦٠
١٩٦٥	٧٢٢	١٦٩	٥٥٣
١٩٦٦	٧٧٤	١٧٣	٦٠١
١٩٦٧	٧٤٣	١٦٣	٥٨٠
١٩٦٨	٨٩٧	١١٦	٧٨١
١٩٦٩	٩٢٣	١٩٧	٧٢٨
١٩٧٠	١٠٨٣	٢٨٣	٦٩٨

ملحق (٣) :

مساحة وإنتاج الذرة والدخن :

السنة	الذرة	الدخن
	المساحة بإلغدة المحصول بالطن (الاف)	المساحة بإلغدة المحصول بالطن (الاف)
١٩٥٥/٥٤	١٩٣٤	٦١٣
١٩٥٦/٥٥	٢١٣٥	٨٦٠
١٩٥٧/٥٦	٢٤٩٢	١٠٦٧
١٩٥٨/٥٧	٢٦٠٧	١١٣٩
١٩٥٩/٥٨	٢٢٥٢	١٣٧٢
١٩٦٠/٥٩	٢٢٥١	١٣١٣
١٩٦١/٦٠	٢٠٦٧	١٠٥١
١٩٦٢/٦١	٢٥١٥	١٤٣٤

Source : G.M. Hamid , The Utilization of Public Funds Mainly

Originating from the Agricultural Sector and its Impact on the Economic Development of the Sudan 55/1956-59/1970, Ph.D thesis, University of Leeds, 1977, PP.311-12

ملحق (٤) :

صادرات السودان من السمسم كما موضحة من الانتاج :

السنة	الانتاج بالطن (وبالآلاف)	المصادر بالطن (وبالآلاف)	النسبة (%)
١٩٥٨/٥٩	١٢٨٨٧	٢٩٨٣	٢٣ر٨
١٩٦٠	١٧٩ر٤	٧٦ر٤	٤٢ر٦
١٩٦٢	٢٣٢ر٢	٧٧ر٠	٢٣ر٢
١٩٦٤	١٧٣ر٩	١٠١ر٤	٥٨ر٣
١٩٦٦	١٦٠ر١	٧٧ر٥	٤٨ر٤
١٩٦٧	١٣٣ر٩	٧٥ر٧	٥٦ر٤

Source : Adil Amin Bishai, Export Performance and Economic Development in the Sudan, 1900-1967, London, Ithaca Press, 1976 P.202, Table 16.

الملحق (٥) :

اعمار رجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة :

العمر	النسبة %
اقل من ٣٠ سنة	٥
٣١ - ٣٩	٢٢
٤٠ - ٤٩	٢٦
٥٠ - ٥٩	٣٣
٦٠ - ٦٩	٨٠
٧٠ - ٧٩	٤
٨٠ - ٨٩	٢

عمر الحج :

كل رجال الاعمال المسلمين - فوق سن ال ٥٩ سنة - قد أدوا فريضة الحج أكثر من مرة • وحبب المجموعة التي تتراوح اعمارها ما بين ٧٠ - ٨٩ سنة مرات عديدة • اما صفار رجال الاعمال والذين تتراوح اعمارهم ما بين ٣١ - ٤٠ لم يؤدوا الفريضة •

الترفيه :

يرتاد صغار رجال الاعمال وخاصة الموجودين في الخرطوم ، الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٣١ - ٤٠ سنة ، السينما والمسرح ، ومعظمهم يصطحبون زوجاتهم ، خاصة العاملات منهن . اما رجال الاعمال الكبار الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٧٠ - ٧٩ سنة ، يعتقدون بان السينما والمسرح ٠٠٠٠ الخ هي صياع للزمن والمال ، وان المرأة علي وجه الخصوص لا يغترض ان ترتاد مثل هذه الاماكن . فالبرامج الترفيهية والاشراك في النوادي سكرتير بين المجموعات الموجودة في الخرطوم ونلك التي في بورتسودان خاصة بين العاملين في مجال الصناعة .

التدخين والصعوط :

العالمية العظمي من رجال الاعمال يدخنون ، ويكثر التدخين خاصة بين المجموعة التي تتراوح اعمارها ما بين ٣٠ - ٥٩ سنة (٦٢٪) - ويستعمل ١٠ اشخاص من مجموع ١٤ شخص الذين تتراوح اعمارهم ما بين ٦٠ - ٨٩ سنة الصعوط . و٢٧٪ فقط من رجال الاعمال لا يدخنون ولا يستعملون الصعوط وهم عموما يعانون من مرض الضغط او السكر ٠٠٠ وما شابه .

الشراكة :

تقوم اعمال حوالي ٧٨٪ من رجال الاعمال الذين شملتهم الدراسة علي الشراكة بين الاقارب . بينما نجد ٢٢٪ يعملون بالشراكة مع الاصدقاء خاصة رجال الاعمال المهاجرين السودانيين .

ملحق (٦) :

انتاج ومبيوعات المزارد التقليدي للقول السوداني لعام ١٩٦٥/٦٠ م :

الموسم	(أ) الانتاج بالطن	(ب) مبيوعات (ب) المزارد (بالايات)	(ب) النسبة %
	(الايات)	من الانتاج	
١٩٦١/٦٠	٧٩٦٦	٢٦٤٤	٣٣٪
١٩٦٢/٦١	٦٣٢٩	٤٠٠٩	٦٤٪
١٩٦٣/٦٢	٨٣٢٥	٤٨٦٦	٥٨
١٩٦٤/٦٣	٧٩٢٢	٥٨٤٤	٦١
١٩٦٥/٦٤	٨١٤٤	٥٦٤٤	٦٩

.....

Source : G.H. Hamid, Op.cit., P.163

ملحق (٧) :

صادرات السودان من الماشية واللحوم المجمدة للفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٤ :

السنة	الايثار (بالراس)	الضأن والماعز (بالراس)
١٩٧٠/٦٩	١٧ر٨٨٠	٢٣٧ر٧٠٥
١٩٧١/٧٠	٢٢ر٣٤٨	١٥٧ر٣٣٤
١٩٧٢/٧١	١٠ر٤٥٧	١٠٩ر٠٧١
١٩٧٣/٧٢	٢٢ر٩٨٨	٢٠٧ر١٦٠
١٩٧٤/٧٣	١٥ر٢٢٩	٢٤٢ر٦١٧

صادرات اللحوم المجمدة للفترة ما بين ٦٩ - ١٩٧٣ م :

السنة	الكمية بالاطنان
١٩٦٩	١ر١٠٠
١٩٧٠	١٠٢
١٩٧١	١٥٣
١٩٧٢	٤ر١١٧
١٩٧٣	٢١ر٦٩٨

Source : For Livestock : Ministry of Agricultural and National Resources, First Agricultural Conference Report, April 1975 P.20.
For meat Export: Bank of Sudan, Foreign Trade Statistical Digest Annual 1973 Vol.6. Khartoum.

ملحق (٨) :

مشاريع زراعة القطن :

حجم المشروع بالافدنة	نسبة القروض %	الاستدانة حسب	نسبة المشاريع	المدانة من المجموع %
٦١/٦٠	٦٧/٦٦	٦١/٦٠	٦٧/٦٦	٦١/٦٠
١٥٣	١٣ر٩	٨١ر٠	٧٣ر١	٦٠ر٥
١٠٠٠ - ٦٥١	٣١ر٦	١٤ر٤	٢٠ر٨	٢٥ر٦
اكتر من الف	٥٣ر١	٤ر٦	٦ر١	٢٨ر٦

Source : Farah H.Adam, Economic Appraisal Agrarian Reform in the Private Cotton Estates, Sudan, Department of Rural Economic, University of Khartoum, Research Bulletin, No.2, Sept. 1971,P.10, Table 3.

ملحق (٩) :

توزيع الأسر على حسب الدخل السنوي في المناطق الحضرية وشبه الحضرية
والمناطق الريفية ، لعام ١٩٧٣ :

الدخل السنوي	المناطق الحضرية	المناطق شبه الحضرية	المناطق الريفية	كل المناطق
بالجنيه السوداني	%	%	%	%
أقل من ١٠٠	٣٨٩	١٥٥١	٣٤١٧	٣٠٧٤
١٠٠ - ٢٠٠	٢٤٤١	٣٣٩٧	٤٧٧٤	٤٢٨٦
٢٠٠ - ٣٠٠	٢٥٠٦	٢٢٣١	١١١١	١٣٣٥
٣٠٠ - ٤٠٠	١٤٧٥	١١٨١	٤٢٧	٥٨٤
٤٠٠ - ٥٠٠	٩٧٢	٥٨٠	١٣٩	٢٦٦
٥٠٠ - ٦٠٠	٦٢٣	٣٣٢	٠٣٦	١٢٦
٦٠٠ - ٧٠٠	٤٢٢	٢١٠	٠٤٢	٠٩٨
٧٠٠ - ٨٠٠	٣٠٠	١٢٨	٠١١	٠٥٤
٨٠٠ - ٩٠٠	٢٣٠	٠٧٣	٠١٦	٠٤٥
٩٠٠ - ١٠٠٠	١٤٩	٠٦١	٠٠٦	٠٢٧
١٠٠٠ - ١٢٠٠	٢١٥	١٦٠	٠١٣	٠٤٨
١٢٠٠ - ١٥٠٠	١٥٧	٠٤٢	٠٠١	٠٢٢
١٥٠٠ - ٢٠٠٠	١٢٣	٠٣١	—	٠١٧
٢٠٠٠ - ٢٥٠٠	٠٣٠	٠١٠	—	٠٠٤
٢٥٠٠ - ٣٠٠٠	٠١٧	٠١٣	٠٠٦	٠٠٨
٣٠٠٠ - ٣٥٠٠	٠١٢	—	—	٠٠١
٣٥٠٠ - ٤٠٠٠	٠١٤	—	٠٠١	٠٠٢
من ٤٠٠٠ وأكثر	٠٢٤	—	—	٠٠٣

Source : Dept. of Statistics, Statistics Year Book 1973, Khartoum 1975, Sec.xlII, Table 2

ملحق (١٠) :

السلع الاستهلاكية المستوردة للسودان في الفترة ١٩٧١/٦٦ (بالملايين/ج.سوداني)

السنة	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢
الواردات الكلية	٧٧٤	٧٤٣	٨٩٧	٩٢٥	١٠٨٣	١٢٣٧	١٢٣١
المواد الاستهلاكية	٤١٣	٣٨٩	٥١٧	٣٩٩	٤٧٦	٦١٤	٦٣٢
المأكولات والمشروبات	١٦٣	١٦٤	١٩٨	١١٧	٢٢٠	٢٤٤	٢٦٨
الملابس والالتذية	١١١	١٠٢	١٨٨	١٣٢	١٠٢	٢٠٥	١٤٦
وغيره	١٤	٠٣	١١	١٨	٢٢	٢١	٢١
سلع استهلاكية أخرى	٣٩	٤١	٤٢	٤٩	٥١	٥٤	١١٨
التبغ والسجائر	٠٩	٠٧	٧٠	١٠	١١	١٢	١٨
سلع أخرى	٧٦	٧٠	٧٣	٧٣	٧٣	٧٠	٦١

Source : Dept. of Statistics, Statistics Year Book 1973, Khartoum 1975, Sec.Ix, Table 6

المراجع

Bibliography

Official Sources (in English)

- Agricultural Bank of the Sudan, Mistr Printing Press, n.d.
- Bank of Sudan, *Report for Year Ending 31st December 1961*, Government Printing Press, Khartoum, March 1962.
- *Report for Year Ending 31st December 1965*, No. 6, Government Printing Press, Khartoum, March 1966.
- *Annual Report 1967*, Khartoum, 1968.
- *Report for Year Ending 31st December 1967*, No. 8, Government Printing Press, Khartoum, March 1968.
- *Tenth Annual Report*, Khartoum University Press, Khartoum, March 1970.
- *Eleventh Annual Report*, Government Printing Press, Khartoum, March 1971.
- *Twelfth Annual Report for the Year Ending 31st December 1971*, Government Printing Press, Khartoum, 1972.
- *Thirteenth Annual Report for the Year Ending 31st December 1972*, Government Printing Press, Khartoum, 1973.
- *Fourteenth Annual Report for the Year Ending 31st December 1973*, Government Printing Press, Khartoum, March 1974.
- *Economic and Financial Bulletin April-June 1975*, vol. XVI, Khartoum, 1975.
- *Fifteenth Annual Report*, Government Printing Press, Khartoum, April 1975.
- *Seventeenth Annual Report*, Government Printing Press, Khartoum, April 1977.
- *Foreign Trade Statistical Digest: Annual 1976*, Khartoum.
- Democratic Republic of the Sudan, *Development Perspective of the Sudan*, 1976, Ministry of Finance, Planning and National Economy, Khartoum, September 1976.
- *The Six Year Plan of Economic and Social Development 1977/78-1982/83*, vol. 2, Ministry of National Planning, Khartoum, 1977.

The Sudanese Bourgeoisie

- Ministry of Finance and Economics, *Economic Survey 1956–1976*, Khartoum, 1976.
- Ministry of Planning, *Department of Statistics 1955–1956 . Population Census and the Preliminary Estimates from 1973 Population Census*, Khartoum 1956 and 1973.
- Ministry of Planning, *Department of Statistics Yearbook*, Khartoum, 1970.
- Mechanized Farming Corporation, *Second Agricultural Conference Papers*, Khartoum, April 1975.
- Ministry of Finance and National Economy, *Economic Survey 1976–77*, Khartoum.
- Department of Statistics, *Capital Formation and Increase in National Income in Sudan 1955–59*, Khartoum, 1961.
- Doxiadis and Associates, report on *The Future of Port Sudan*, Ministry of Local Government, 1958.
- Economic and Social Research Council, *Sudan Journal of Development Research vol. 1, No. 1*, Khartoum University Press, Khartoum, February 1977.
- General Planning and Economic Studies Administration, The National Planning Commission, *Economic Survey 1972*, Government Printing Press, Khartoum, 1973.
- *Economic Survey 1973*, Khartoum, August 1974.
- IBRD/IDA, *Appraisal Report on Second Mechanized Farming Project No. 708*, 1972.
- ILO, *Growth, Employment and Equity: A Comprehensive Strategy for Sudan*, vol. 1 *The Main Report*, Khartoum, October 1975.
- *Growth, Employment and Equity Vol. 2*, Khartoum, 1975.
- Industrial Bank of Sudan, *Annual Report of Board of Directors*, No. 12, Khartoum, 1973.
- Mechanized Farming Corporation, *Files*, Gadarif, 1976.
- Ministry of Industry, *Licences Registration Files*, Khartoum, 1928–73.
- Ministry of Irrigation, *Preliminary Reports of Classification Grouping Extension and Modification of Pumping Schemes on the Blue Nile and the White Nile Provinces*, Khartoum, 1972.
- Ministry of National Planning, *The Six Year Plan of Economic and Social Development 1977/78–1982/83*, vol. 1, Khartoum University Press, Khartoum, April 1977.
- *Tables of Rate of Growth*, Government Printing Press, Khartoum, n.d.
- National Planning Commission, *Economic Survey 1974*, Government Printing Press, Khartoum, July 1975.
- Republic of the Sudan, Ministry of Industry and Mining, *Industrial Investment Promotion Act 1956*, Khartoum, 1956.
- *Economic Survey 1960*, Khartoum, 1961.
- Research and Statistical Section, Economics Branch, Ministry of Finance and Economics, *Economic Survey 1960*, Sudan Survey Department.

Bibliography

- Khartoum 1961.
- *Economic Survey 1961*, Khartoum, 1962.
- *Economic Survey 1963*, Khartoum, June 1964.
- *Economic Survey 1964*, Sudan Survey Press, Khartoum, November 1965.
- *Réview of the Economy: A Supplement to the 1967-68 Budget*, Government Printing Press, Khartoum, n.d.
- *Economic Survey 1970*, Government Printing Press, Khartoum, 1972.
- Sudan Chamber of Commerce, *Journal* No. 432, April 1968.
- Sudan Estate Bank, *Annual Report 1973*, Khartoum, n.d.
- Sudan Gezira Board, *Fifth Annual Report and Statement of Accounts*, Barakat, April 1956.
- *CESM, Estimates*, 1976.
- Sudan Government, General Economic Board, *Annual Report 1910*, Khartoum, 1910.
- Irrigation Department, *Schemes - White Nile Committee Registration Files 1938-1976*.

Books, Articles and Theses

- Abdalla, A. Abdalla A., *A Survey of Some Industrial Enterprises: a report prepared for the Industrial Bank*, Industrial Bank, Khartoum, 1968.
- Abdel Ghaffar, M. Ahmed (ed.), *Some Aspects of Pastoral Nomadism in the Sudan*, Khartoum University Press, Khartoum, 1976.
- *Shaykhs and Followers: Political Struggle in the Rufa'a Al-Hoi Nazarate in the Sudan*, Khartoum University Press, Khartoum, 1974.
- Ake, Claude, 'Explanatory Notes on the Political Economy of Africa', *Journal of Modern African Studies*, vol. 14, No. 1, 1976, pp. 1-23.
- Alavi, Hamza, 'India and Colonial Mode of Production', *The Socialist Register 1975*, Ralph Miliband and John Saville (eds), Merlin Press, London, 1975, pp. 160-93.
- 'The State in Post-Colonial Society: Pakistan and Bangladesh', *New Left Review*, 74, July/August 1972, pp. 59-81.
- Ali, Mohamed El-Hassan (ed.), *Essays on the Economy and Society of the Sudan vol. 1*, NCR, Khartoum, 1977.
- *An Introduction to the Sudan Economy*, Khartoum University press, Khartoum, 1976.
- Amin, Samir, *Unequal Development*, Harvester Press, Brighton, 1977.
- 'Accumulation and Development', *Review of African Political Economy* No. 1, 1974.

The Sudanese Bourgeoisie

- Arkell, A. J., *A History of the Sudan*, Athole Press, 1961.
- Arrighi, G. and Saul, J. S., 'Class Formation and Economic Development in Tropical Africa', in *Underdevelopment and Development: The Third World Today* by Henry Bernstein (ed.), Penguin Books, Harmondsworth, 1973.
- Asad, Talal, *The Kabbabish Arabs: Power, Authority and Consent in a Nomadic Tribe*, Hurst, London, 1970.
- and Wolpe, Harold, 'Concepts of Modes of Production', *Economy and Society*, vol. 5, No. 4, November 1976, pp. 270–506.
- Avila, Charles R., *Peasant Theology, Book I*, WSCF Asia, Bangkok, n.d.
- Bakheit, Gaafar Mohd Ali, *British Administration and National Movements in the Sudan 1919–1939*, trans. from English to Arabic by Henri Riad, Cultural House Publications, Khartoum, 1972.
- Banaji, Jairus, 'For a Theory of Colonial Modes of Production', *Economic and Political Weekly*, vol. VII, 52, 23 December 1972, p. 2499.
- Baran, Paul A. and Sweezy, Paul M., *Monopoly Capital*, Penguin Books, Harmondsworth, 1966.
- Baran, Paul A., *The Political Economy of Growth*, Penguin Books, Harmondsworth, 1973.
- Barth, Frederick, 'Economic Spheres in Darfur', in *Themes in Economic Anthropology*, Bergen, 1967.
- Bayomi, M. S., 'Guidelines Towards Development of Nomadism in the Sudan', in ILO, *Growth, Employment and Equity*, Ali Mohd Alhassan (ed.), Khartoum, 1971.
- Bernstein, Henry (ed.), *Underdevelopment and Development*, Penguin Books, Harmondsworth, 1973.
- Beshai, Adil Amin, *Export Performance and Economic Development in Sudan 1900–1967*, Ithaca Press, London, 1976.
- Bilal Moslem Mission, *Elements of Islamic Studies*, Dar es Salaam, 1968.
- Blackburn, Robin (ed.), *Ideology in Social Science*, Fontana Books, London, 1972.
- Blalooch, Hubert M., Jr., *Social Statistics*, McGraw-Hill, London, 1971.
- Bottomore, T. B., *Elites and Society*, Penguin Books, Harmondsworth, 1970.
- Bradby, Barbara, 'The Destruction of Natural Economy', *Economy and Society*, vol. 4, No. 2, May 1975, pp. 127–62.
- Brandenburg, Frank, 'A contribution to the Theory of Entrepreneurship and Economic Development: The Case of Mexico', *Inter-American Economic Affairs*, 16, Winter 1962, pp. 2–23.
- Brett, E. A., *Colonialism and Underdevelopment in East Africa: the Politics of Economic Change 1919–1939*, Heinemann, London, 1973.
- Brookfield, Harold, *Interdependent Development*, Methuen, London.
- Brown, Michael Barrat, *The Economics of Imperialism*, Penguin Books, Harmondsworth, 1976.
- Bukharin, N. and Preobrazhensky, E., *The ABC of Communism*, introduction by E. H. Carr, Penguin Books, Harmondsworth, 1969.

- Callinicos, Alex, *Althusser's Marxism*, Pluto Press, London, 1976.
- Cunnison, Ian, 'Aspects of Social Anthropological Research in the Sudan' in Yousif Fadil Hassan (ed.), *Sudan in Africa*, Khartoum University Press, Khartoum, 1971.
- Cardoso, F. H., 'The Industrial Elite in Latin America', in *Underdevelopment and Development: The Third World Today*, Khartoum University Press, Khartoum, 1971.
- Carroci, Glampiero, *Italian Fascism*, Penguin Books, Harmondsworth, 1975.
- Cekota, Antony, *Entrepreneur Extraordinary*, University Press of the International University of Social Studies, Pro Der., Rome, 1968.
- Cochran, Thomas, 'Entrepreneurship', *International Encyclopaedia of Social Sciences*, vol. 5, Macmillan, New York, 1978.
- Cockroft, James D., Frank, André Gunder and Johnson, Dale L., *Dependence and Underdevelopment: Latin America's Political Economy*, Anchor Books, Garden City, New York, 1972.

- Collins, Carole, 'Colonialism and Class Struggle in Sudan', in *MERIP Report No. 46*, Middle East Research and Information Project Inc., Washington DC, April 1976.
- Cronje, Suzanne, Ling, Margaret and Cronje, Gillian, *Lonrho: Portrait of a Multinational*, Penguin Books, Harmondsworth, 1976.
- Cutler, Anthony, Hindness, Barry, Hirst, Paul and Hussain, Athar, *Marx's Capital and Capitalism Today*, vol. 1, Routledge and Kegan Paul, London, 1977.
- *Marx's Capital and Capitalism Today*, vol. 2, Routledge and Kegan Paul, London, 1978.
- Danod, G. A., *Vital Statistics and Records in the Sudan*, M.Sc. thesis, London University, 1952/53.
- Debray, Régis, *Revolution in the Revolution?*, Penguin Books, Harmondsworth, 1972.
- De Kadt, Amanuel and Williams, Gavin (eds), *Sociology and Development*, Tavistock Publications, London, 1974.
- Dobb, Maurice, *Studies in the Development of Capitalism*, Routledge and Kegan Paul, London, 1973.
- *Economic Growth and Underdeveloped Countries*, Lawrence and Wishart, London, 1963.
- Fanon, Franz, *The Wretched of the Earth*, Penguin Books, Harmondsworth, 1967.

- *Toward the African Revolution*, Grove Press, New York, 1967.
- Farah, Hassan Adam, 'Economic Appraisal of Agrarian Reform in the Private Cotton Estates, Sudan, *Research Bulletin No. 20*, Department of Rural Economy, University of Khartoum, September 1971.
- and Apyg, W. *A., *Food Consumption in Juba Town*, Department of Rural Economy, University of Khartoum, 1970.
- and Muhasin, Kheider, 'Development of Small-Scale Agriculture in ILO, *Growth, Employment and Equity*, Ali Mohd Alhassan (ed.), Khartoum, 1971.
- Fath, Elrahman, Ibu Idris, 'Small Versus Large Scale Industries in the Sudan', *Sudanese Economist*, 62, 1965, pp. 21-35.
- Feder, Ernest, *The Rape of the Peasantry: Latin America's Landholding System*, Anchor Books, Garden City, New York, 1971.
- Financial Times Survey, 13 July 1978.
- Fine, Ben, *Marx's Capital*, Macmillan Press, London, 1975.
- Frank, André Gunder, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*, Monthly Review Press, New York and London, 1969.
- *Latin America Underdevelopment or Revolution*, Monthly Review Press, New York and London, 1969.
- *Lumpenbourgeoisie: Lumpenddevelopment: Dependence, Classes and Politics in Latin America*, Monthly Review Press, New York and London, 1974.
- Frankel, H., *Capitalist Society and Modern Sociology*, Lawrence and Wishart, London, 1970.
- Gerschenkron, Alexander, 'Social Attitudes, Entrepreneurship and Economic Development' in his *Economic Backwardness in Historical Perspective*, Belknap Press, Cambridge, Mass., 1962.
- Godelier, Maurice, *Perspective in Marxist Anthropology*, Cambridge University Press, London, 1977.
- Gorcer, C. G., *Marketing of Industrial Goods*, 1st Erdawit Conference, Department of Extra Mural Studies, Khartoum, 1966.
- Gordon, Alec, 'The Theory of the "Progressive" National Bourgeoisie', *Journal of Contemporary Asia*, vol. 3, No. 2, 1973.
- Griffin, Keith, *Underdevelopment in Spanish America*, George Allen and Unwin Ltd, London, 1971.
- Gutkind, Peter C. W. and Waterman, Peter (eds), *African Social Studies: A Radical Reader*, Heinemann, London, 1977.
- Gutkind, Peter C. W. and Wallerstein, Immanuel (eds), *The Political Economy of Contemporary Africa*, Sage Publications, London, 1976.
- Hamid, G. M., *The Utilization of Public Funds, mainly originating from the Agricultural Sector and its Impact on the Economic Development of the Sudan 1955/56-1969/70 with special reference to Agriculture*, Ph.D. thesis, University of Leeds, 1977.
- Harvie, C. and Kline, G., *The National Income of the Sudan*, Depart-

The Sudanese Bourgeoisie

- Lavistock Publications, London, 1977.
- Macmichael, Harold, *The Anglo-Egyptian Sudan*, Labor and Labor, London, 1934.
- Macrae, Donald G., *Weber*, Fontana Books, London, 1974.
- Mafeje, Archie, 'The Ideology of Tribalism', *Journal of Modern African Studies*, 9, 2, 1971, pp. 253-61.
- , 'The Fallacy of "Dual Economies" Revisited: A Case for East, Central and Southern Africa', in R. Leys (ed.), *Dualism and Rural Development in East Africa*, Institute of Development Research, Copenhagen, 1973.
- , *Agricultural Revolution and the Land Question in Buganda*, occasional papers, The Hague Institute of Social Studies, 1972.
- Mahgoub, Mohamed Ahmed, *Democracy on Trial: Reflections on Arab and African Politics*, Andre Deutsch, London, 1974.
- Mandel, Ernest (ed.), *Fifty Years of World Revolution*, Pathfinder Press, New York, 1971.
- , *An Introduction to Marxist Economic Theory*, Pathfinder Press, New York, 1976.
- Mandour, Almahdi, *Anglo-Egyptian Conquest*, Oxford University Press, London, 1965.
- Mao Tse-tung, *Selected Works vol. V*, Foreign Languages Press, Peking, 1977.
- Marighela, Carlos, *For the Liberation of Brazil*, Penguin Books, Harmondsworth, 1971.
- Markovitz, Irving Leonard, *Power and Class in Africa: An Introduction to Change and Conflict in African Politics*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1977.
- Mattick, Paul, *Marx and Keynes, the Limits of the Mixed Economy*, Merlin Press, London, 1974.
- Marx, Karl, *Capital*, vol. I, Lawrence and Wishart, London, 1974.
- , *The Class Struggles in France 1848 to 1850*, Progress Publishers, Moscow, 1972.
- , *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte*, Progress Publishers, Moscow, 1972.
- , *A Contribution to the Critique of Political Economy*, Progress Publishers, Moscow, 1970.
- , *Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy*, Penguin Books, Harmondsworth, 1977.
- , *Pre-Capitalist Economic Formations*, Lawrence and Wishart, London, 1975.
- and Engels, F., *Manifesto of the Communist Party*, Progress Publishers, Moscow, 1952.
- Mekki, Abbas, *The Sudan Question*, Faber and Faber, London, 1952.
- Mekki, Sheibeika, *The Independent Sudan*, London, 1959.
- Mekawi, Mustafa, 'Finance and Capital Formation in Private Sector', *Sudanese Economist*, 35, 1961, pp. 4-25.

- Melotti, Umberto, *Marx and the Third World*, Macmillan Press, London, 1977.
- Miliband, Ralph, *The State in Capitalist Society*, Quartet Books, London, 1974.
- Mohamed, Omar Besheir, *Revolution and Nationalism in Sudan*, Rex-Collins, London, 1974.
- Mohamed, Hashim Awad, *The Economy of Internal Marketing in the Sudan*, Ph.D. thesis, London University, 1967.
- Marris, Peter and Somerset, Anthony, *African Businessmen: A Study of Entrepreneurship and Development in Kenya*, Institute of Community Studies, London, 1971.
- Morrison, David R., *Education and Politics in Africa: The Tanzanian Case*, Heinemann, London, 1976.
- Mudathir, Abdel Rahim, 'Early Sudanese Nationalism', *Sudan Notes and Records*, vol. 47, 1966.
- Muhammed, Hashim Awad, 'The Evolution of Land Ownership in the Sudan', *Middle East Journal*, vol. XXV, 1971.
- Neerse, Peter, *Can the Developing Countries Control Foreign Investment?*, paper prepared for the 7th Nordic Conference on Peace and Conflict Research, Silkeborg, Denmark, July 1976.
- O'Fahey, R. S. and Spaulding, J. L., *Kingdoms of the Sudan*, Methuen, London, 1974.
- O'Laughlin, Brigit, 'Marxist Approaches in Anthropology', *Annual Review of Anthropology*, B. J. Sigel, A. R. Beals, and S. A. Tyler (eds), vol. 4, 1975, pp. 341-70.
- Ossowski, Stanislaw, *Class Structure in the Social Consciousness*, Routledge and Kegan Paul, London, 1963.
- Oxaal, Ivar, Barnett, Tony, and Booth, David (eds), *Beyond the Sociology of Development*, Routledge and Kegan Paul, London.
- Perham, Margery, *The Making of Modern Sudan*, Oxford University Press, London, 1951.
- Petras, James, *Politics and Social Forces in Chilean Development*, University of California Press, Berkeley, 1970.
- and Zeitlin, Maurice (eds), *Latin America Reform or Revolution?*, Fawcett Premier Book, New York, 1968.
- Rhodes, Robert I. (ed.), *Imperialism and Underdevelopment: A Reader*, Monthly Review Press, New York and London, 1970.
- Robinson, Joan, *Economic Philosophy*, Penguin Books, Harmondsworth, 1971.
- Robinson, Maxime, *Islam and Capitalism*, Penguin Books, Harmondsworth, 1977.
- Saad, ed Din Fawsi, *The Labour Movement in the Sudan 1946-1955*, Oxford University Press, London, 1957.
- *The Status of Foreigners in the Newly Independent Sudan: An Economic and Legal Account*, Civilizations, Brussels, 1957.
- 'Joint Consultation in Sudan Industry: A Critical Analysis of

- the Attempt to Form Workers Committees in the Sudan', *Sudan Notes and Records*, No. 35, pp. 32-49.
- Sandbrook, Richard and Cohen, Robin, *The Development of an African Working Class: Studies in Class Formation and Action*, Longman, London, 1975.
- Saul, John S. and Arrighi, Giovanni, *Essays on the Political Economy of Africa*, Monthly Review Press, New York and London, 1973.
- Schumpeter, Joseph A., *The Theory of Economic Development*, Oxford University Press, London, 1961.
- Seddon, David (ed.), *Relations of Production: Marxist Approaches to Economic Anthropology*, Frank Cass, London, 1978.
- Slaughter, C., *Marxism and the Class Struggle*, New Park Publications, London, 1975.
- Sorj, Bernardo, 'The Dialectics of Class and State Apparatus: The Peruvian Case', *Dialectical Anthropology*, No. 2, vol. 4, November 1977.
- Stavenhagen, Rodolfo, *Social Classes in Agrarian Societies*, Anchor Books, Garden City, New York, 1975.
- Stufield, H. E., 'The Experience of an African Trader', *Macmillans Magazine*, 1891, pp. 110-20.
- Sudan International* (Journal) No. 6, 1973.
- Swainson, Nicola, 'The Rise of the National Bourgeoisie in Kenya', *Review of African Political Economy*, No. 8, 1977.
- Tarback, Kenneth J. (ed.), *The Accumulation of Capital - An Anti-Critique by Rosa Luxemburg, Imperialism and Accumulation of Capital by Nikolai I. Bukharin*, Monthly Review Press, New York, 1972.
- Terray, Emmanuel, *Marxism and 'Primitive Societies'*, Monthly Review Press, New York, 1972.
- Thibout, G., 'Trade in the Sudan, Summary of a Report by the Institutional Fund on the trade in Sudan', *Sudanese Economist*, No. 32, 1961, pp. 15-19.
- Thomas, Clive Y., *Dependence and Transformation: The Economics of the Transition to Socialism*, Monthly Review Press, New York and London, 1974.
- Trotsky, Leon, *The History of the Russian Revolution*, vol. 1, Sphere Books, London, 1967.
- Vansina, Jan, 'Inner Africa', in the *Horizon History of Africa*, M. A. Josephy (ed.), America Heritage, New York, 1971.

المراجع العربية :

- عبد الملك النور "مصر : المجتمع العسكري" ترجم من العربية الى الانجليزية ،
(Vintage Books, New York, 1968)
ترجمة جارس لام ماركان .
- الحزب الشيوعي السوداني "الماركسيه وقضايا الثورة السودانية" الطبعة الثانية
دار الفكر الاشتراكي الخرطوم ١٩٦٨ .
- سلسلة دراسات ، في الاقتصاد السوداني رقم ٢ الخرطوم ١٩٢٤ .
- المنشور الصادر بمناسبة العيد الخامس عشر للاستقلال ١ يناير ١٩٧١ .

الفهرس الكشاف

الفهرس الكشاف

المجلس الاستشاري (١٩٤٤) ١٣٧
 زراعة - زراعي :
 قانون الاصلاح الزراعي ٤٨
 البنك ٤٧
 تراكم راس المال : الخاص / الدولة ٣٣ - ٤٤
 ١٦ ، ٤٥

الراسمالية ١٦ - ٤٥
 وسوق التمدير ٢٣
 مشاريع الاستثمار : الدولة ٤ - ٢٣
 الملكية • الوسائل والتأثير ١٥ - ٤٨
 الانتاج والتسويق ٢ - ٢٠
 والعلاقات ٢٣
 مشاريع الظلميات الخاصة ٨ - ٤٦
 قانون الترقية ١٩٧٦ أنظر
 راس المال الاجنبي : الفروض الديون
 طائفة الانصار ١٣٩

البرجوارية :
 الصراع المناهض للاستعمار ٤٣ - ٢٣٤
 الحرب الشيوعي السوداني : ٢ - ١٣٠
 وطنية : مفاهيم مختلفة • والتأثير ٩ - ١٢٧
 الاصول ٢ - ٤
 الاحزاب : المناورات الاستعمارية ١٣٥٧
 انظر رجال الاعمال والمستثمرين :
 الانتماءات السياسية لرجال الاعمال
 المستثمرين ٩ ، ٥٧
 التعليم : ٦ - ١٠٢ ، للاس ١٠ - ٨٠٥
 الحضري / الريفي ١٠٤
 نوع التغذية / الانفاق ١٦ - ١١٥
 العناية الصحية ١٢ - ١١١
 الاسكان / نمط الحياة ١٥ - ١١٢
 المهاجرين ٧٣ - ٨٠
 السودانيين ٨٠ - ١٠١
 الانتماءات السياسية ٥ - ١٤٣

شراكم رأس المال :
 واشتغال رأس المال : الأفليمي ٦ - ١٢٢
 الروابط العرقية وتأثيرها ٢٢ - ١١٨
 الاستيراد والتصدير ٣٨ - ٤٢
 التأمينات ٦٦
 الصناعة : في الفترة الاستعمارية ، ومبادئ الاستعمار ٢٥ - ٦٠
 سياسة الانفتاح ٦٦ - ٧١
 القطاع الخاص / العام : في الزراعة والتجارة ٣٣ - ٤٤
 الطبقة (الطبقات) : أنظر مفاهيم البرجوازية ١١٨

تعريف ٧ - ٨
 لتكوين والنظام القبلي ١٣
 الرأسمالية الصناعية ٥ - ١٤٩ ، ١٥٢
 التركيبية التغيرات ٢٣
 وتاريخ السودان السياسي ٧ - ١٤٥
 الحزب الشيوعي السوداني ٢ - ١٣٠/١٣٣/١٣٧/١٣٩/١٤٣
 القطن ١٥ ، ٨ - ٣٧ ، ٨ - ٤٦
 قانون تنمية وترغية الاستثمار ١٩٧٢ ، أنظر
 رأس المال الاجنبي : القروض والديون •

التأمينات الاقتصادية : الافليمية ٨ - ٢٧
 ريفية و-حضرية ٢٨-٣٠
 تصدير اللحوم ٣٨ - ٤٢ ، الرأسمالية التجارية ٢ - ٤١

الزراعة ، الآلية ، ١٥ - ٢٢
 رأس المال : الدولة : الخاص ٥ - ٢٤ ، ٤٨ - ٥١

التمويل
 نظام البنوك ٤ - ٦١
 وشراكم رأس المال ٦ - ٦٠
 العقارات ٥ - ٦٤
 رأس المال الاجنبي ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٤٩
 العون : التفتيد ٤٠-١٣٩ ، ١٤٣ ، الأنابر ٦٨
 القروض / الديون ٢٦ ، ١٣٩
 لورنو ، ارتباطات الدولة ١٤١ ، ١٤٢
 سياسة الانفتاح ١٥٠
 والبنك الدولي ٢٥ ، مؤسسة الدولة ١٤١ ، ١٤٢

تنظيم الضباط الاحرار ١٤٠

مشروع الجزيرة ٤٥ - ١٥ ، ٢٢ ، ٢٣

مؤتمر الخرجيين ١٣٥

تجارة الصمغ ٦ - ٣٨/٣٤

امكانية الرعاية الصحية ١٢ - ١١

الواردات ٣٨ - ٤٢

الصناعة ، التصنيع :

وتراكم راس المال ٥٢ - ٦٠

راس المال : الدولة / الخاص / الاجنبي / ٦ - ٢٥ ، ١٤٩

الاستثمار ١٥

النتائج ١٩٥٦/٥٥ ٥٤

الملكية ٦٠

احصائيات الانتاج ١٩

الاستثمار ١٥ - ١٦ ، ١٨ ، ٦ - ٢٣ ، ٤٨ ، ٤٩ - ٥١ ، ٥٩ ، ٨ - ٦٢

انظر ايضا لراس المال الاجنبي •

التأمينات ٦٦

مؤسسة التنمية العالمية

انظر راس المال الاجنبي : البنك الدولي •

ملكية الاراضي ١٦ - ١٧

الماشية :

وتجارة اللحوم ٧ - ٣٦ ، ٢ - ٤١

الانتاج / والتسويق ٢١

من حساب السودان ٢٨

الضرائب ٢٢

المهنيين (الموالين للانصار)

الهجرة :

الاقليمية ٨ - ٢٧

الريفية / الحضرية ١٥ - ٢٨

الانقلاب العسكري (١٩٦٩) / ثورة الجزيرة ايبا /

الانقلاب المضاد (١٩٧١) ٤٢ - ١٤٠

انماط الانتاج انظر الانتاج والانماط

الرعاية ٢٠

حزب الوطني الاتحادي ١٣٦ - ١٣٧

مناخون تنظيم وتشجيع الاستثمار في قطاع الخدمات الانتصادية ١٩٧٣ :

الاهداف ٢٦ ، ٥٩ ، ٦٧

سياسة الانتاج انظر تراكم راس المال وراس المال الاجنبي

الرعاية - ٢٣ ، ٥١ ، ٤٨ •

حزب الشعب الديمقراطي ١٣٦ ، ١٣٩ •

الانتاج الانماط : الزراعي ٥ - ٢٣

الراسمالي ١٤ - ١٥ / ١٦ ، وغير الراسمالي

التكامل ٢٦ - ٣٠ - ٢٢ •

المفهوم ، التعريف ١٩ - ٣٠ •

راسمالية الدولة ٢٢ ، ٦ - ٢٤

مناخون تطوير الاستثمار الزراعي ، ١٩٧٦

انظر راس المال الاجنبي : القروض والديون •

النباتات الاعليمية ٨ - ٢٧

الدولة : كمستثمر ١٦ / ٢٨ •

الاستثمار ٦ - ٢٢ ، ٣٣ - ٤٤ ، ٤٨ - ٥١ •

- ١٦

حرب الاشتراكي الموداني ١٣١ •

التجارة : الاستعمارية ، مابعد الاستعمار ٣٣ - ٤٤

النقل المواصلات : انظر تراكم المال في الفترة الاستعمارية ١٤

التنمية ١٨ ، ٢٢ •

والتجارة ٣٥

ملكية العربيات ٦٥

النظام القبلي انظر الطبقة (الطبقات) :

التكوين

حزب الامة ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٣٩ •

العمل المساجور ٢٢ ، ٢٣

جمعية اللوات الابيض ١٣٤ - ١٣٥

البنك الدولي

انظر راس المال الاجنبي

صَفْحَةُ الْغُلَّافِ

وتعمل مؤلفا الكتاب ، الدكتورة غاطمة بابكر محمود محاضرة في جامعة الخرطوم وهي من مشاهير المثقفين السودانيين •
ان الاعداد العملية لدراساتها للطبقة الرأسمالية السودانية توضح تراط هذه الطبقة اجتماعيا علي الرغم من اختلاف اصولها ، ان تعتمد علي السياسة اكثر من اعتمادها عل تنظيم العمل وكذلك تعتمد علي الاقليمية والروابط العرقية العائلية لزيادة تراكم راس مالها •

تاليرجوازية سودانية والاجزاب التي تمثلها تحالفت مع الاستعمار منذ بدايته وظلت كذلك مؤالبة حتى عندما كانت مقاومة الاستعمار في اوجها •
وعارضت كل التغييرات الاجتماعية الجذرية وتحالفت مع الامبريالية علي القمع الداخلي ، لذلك تري الكاتبة ان هذه الطبقة لايمكن ان تلعب دورا تقدما في تنمية السودان •

ان كتاب الدكتورة غاطمة بابكر يخلت في تناوله للمواضيع عن الطريقة الكلاسيكية والمحافظة التي تنعم بها الدراسة الاكاديمية السودانية لاقتصاد البلاد واساليبها السياسية • ان الميزة المهمة هنا تتركز في الطريقة الشاملة الى دحض بها الكاتبة الفكرة العائلة بان البرجوازية الوطنية قادرة علي ان تكون المحرك الاساسي للتنمية في دول العالم الثالث اليوم •

ولقد تأهلت الدكتورة غاطمة بابكر محمود في جامعتي "الخرطوم" "هل" •
ولقد عملت في البداية كباحثة اجتماعية في وزارة الاسكان وهي تدرس الان الاقتصاد السياسي في جامعة الخرطوم •

يحتوي هذا الكتاب علي مواد مهمة وجديدة عن الطبقة الرأسمالية في السودان • وفي رايي ان له أهمية قصوى لأي شخص يهتم جادا لفهم التنمية في السودان •

دكتور طلال أسد

"ان هذه اضافة قيمة لجهد المثقفين القليل جدا والذي عمل بفهم صحيح وشامل للوضع السياسي في السودان من خلال المنظور التاريخي والمعاصر"

دكتور منعم البشير

مراجع المترجم :

- ثاموس المورد (انجليزي - عربي) منير البعلبكي - بيروت
دار العلم للملايين ١٩٨٤ •
- الترجمة وعضايا ومشكلات وحلول / مكتب التربية العربي لدول الخليج
(دراسات أعدتها بتكليف من المكتب مجموعة خبراء الهندسة الاجتماعية)
- دراسات وبحوث • د. يوسف الياس ، وحدة الترجمة والتعريب
جامعة الخرطوم
- التقرير النهائي للجنة السودانية للتعريب التابعة للمجلس القومي للتعليم
العالي - (التقرير السنوي - الدورة الثانية - يوليو ١٩٨١ يونيو
١٩٨٢ •

accumulation, also it examines the degree of the coherence of the Sudanese bourgeoisie and the political role it has played in the recent history of the country.

The book falls into two main parts. The first three chapters provide a preliminary discussion based mainly on secondary and official data. The succeeding five chapters analyse the main empirical findings and their implications.

Chapter one is a description of the economy of the Sudan in a political economy perspective. It comes out with the predominance of the capitalist mode of production over the non-capitalist mode in the contemporary Sudan. It discusses the penetration of the capitalism in the country and its implications, including the various disparities that characterize Sudanese society.

Chapter two and three trace the development of private capitalism in the Sudan (for both indigenous Sudanese and immigrant capitalists).

Chapter four documents the life histories of the cases studied as related by themselves.

Chapter five discusses the educational patterns revealed by the cases studied. The Chapter also discusses the capitalist' consumption patterns and emphasizes the disparity between the life-style of these capitalists and of the rest of the Sudanese people.

Chapter six covers topics include the impact of triable, kinship and extended-family formation on capital accumulation and the regional implications of capital transference.

Chapter seven begins with a review of the literature concerning the political role of third world bourgeoisies. The chapter argues, contrary to the bulk of the written political history of the Sudan, this history is amenable to class analysis. The argument of this chapter comes to a fact that there were no factions of the Sudanese bourgeoisie which played a progressive role during the colonial period. Moreover, that attitude persisted even during the climax of the national liberation development. The Chapter also presents a critical examination for the position of the Sudanese communist party with regard to the role of the bourgeoisie can be expected to play in radical change.

Chapter eight : conclusion, sums up the findings of the thesis with regard to the origin, development and political role of the Sudanese business class.

The Author : Fatima Babiker Mahmoud

Publishers : Khartoum University Press,
Zed Books, London.

Translated by : Soad El Atta Babiker.

- *Toward the African Revolution*, Grove Press, New York, 1967.
- Farah, Hassan Adam, 'Economic Appraisal of Agrarian Reform in the Private Cotton Estates, Sudan, *Research Bulletin No. 20*, Department of Rural Economy, University of Khartoum, September 1971.
- and Apyg, W. A., *Food Consumption in Juba Town*, Department of Rural Economy, University of Khartoum, 1970.
- and Muhasin, Kheider, 'Development of Small-Scale Agriculture in ILO, *Growth, Employment and Equity*, Ali Mchd Alhassan (ed.), Khartoum, 1971.
- Fath, Elrahman, Ibu Idris, 'Small Versus Large Scale Industries in the Sudan', *Sudanese Economist*, 62, 1965, pp. 21-35.
- Feder, Ernest, *The Rape of the Peasantry: Latin America's Landholding System*, Anchor Books, Garden City, New York, 1971.
- Financial Times Survey, 13 July 1978.
- Fine, Ben, *Marx's Capital*, Macmillan Press, London, 1975.
- Frank, André Gunder, *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*, Monthly Review Press, New York and London, 1969.
- *Latin America Underdevelopment or Revolution*, Monthly Review Press, New York and London, 1969.
- *Lumpenbourgeoisie: Lumpenddevelopment: Dependence, Classes and Politics in Latin America*, Monthly Review Press, New York and London, 1974.
- Frankel, H., *Capitalist Society and Modern Sociology*, Lawrence and Wishart, London, 1970.
- Gerschenkron, Alexander, 'Social Attitudes, Entrepreneurship and Economic Development' in his *Economic Backwardness in Historical Perspective*, Belknap Press, Cambridge, Mass., 1962.
- Godelier, Maurice, *Perspective in Marxist Anthropology*, Cambridge University Press, London, 1977.
- Gorcer, C. G., *Marketing of Industrial Goods*, 1st Erdawit Conference, Department of Extra Mural Studies, Khartoum, 1966.
- Gordon, Alec, 'The Theory of the "Progressive" National Bourgeoisie', *Journal of Contemporary Asia*, vol. 3, No. 2, 1973.
- Griffin, Keith, *Underdevelopment in Spanish America*, George Allen and Unwin Ltd, London, 1971.
- Gutkind, Peter C. W. and Waterman, Peter (eds), *African Social Studies: A Radical Reader*, Heinemann, London, 1977.
- Gutkind, Peter C. W. and Wallerstein, Immanuel (eds), *The Political Economy of Contemporary Africa*, Sage Publications, London, 1976.
- Hamid, G. M., *The Utilization of Public Funds, mainly originating from the Agricultural Sector and its Impact on the Economic Development of the Sudan 1955/56-1969/70 with special reference to Agriculture*, Ph.D. thesis, University of Leeds, 1977.
- Harvie, C. and Kline, G., *The National Income of the Sudan*, Depart-

- ment of Statistics, Khartoum, 1959.
- , *Monthly Review Press*, New York and London, 1973.
- Johnson, Terence J., *Professions and Power: Studies in Sociology*, Macmillan Press, London, 1972.
- Kabalo, S. A., *Mechanization of Agriculture in Southern Kordofan*, B.Sc. Hons thesis, Department of Economics, University of Khartoum, 1975.
- Kay, Geoffrey, *Development and Underdevelopment: A Marxist Analysis*, Macmillan Press, London, 1976.
- Kelsall, R. K. and Kelsall, Helen M., *Stratification: An Essay on Class and Inequality*, Longman, London, 1974.
- Kennedy, Paul, 'Indigenous Capitalism in Ghana', *Review of African Political Economy*, No. 8, 1977.
- Kidron, Michael, *Capitalism and Theory*, Pluto Press, London, 1974.
- Kimble, David, *A Political History of Ghana: The Rise of Gold Coast Nationalism 1850-1928*, Clarendon Press, Oxford, 1963.
- Kitching, Gavin, 'Modes of Production and Kenyan Dependency', *Review of African Political Economy*, No. 8, 1977.
- Laclau, Ernesto, *Politics and Ideology in Marxist Theory*, New Left Books, London, 1977.
- Ledda, Romano, 'Social, Human and Political Struggle', *International Socialist Journal*, vol. 14, No. 22, August 1967.
- Lefebvre, Henri, *Sociologie de Marx*, PUF, Paris, 1966. Translated into Arabic by Ruffai Bedr Eldein, Damascus, 1971.
- Lenin, V. I., *The Development of Capitalism in Russia*, 2nd edition, Progress Publishers, Moscow, 1964.
- , *Collected Works*, vol. 3, Progress Publishers, Moscow, 1972.
- , *The April Theses*, Progress Publishers, Moscow, 1976.
- Leys, Colin, *Underdevelopment in Kenya*, Heinemann, London, 1977.
- Lipset, Seymour Martin and Solari, Aldo (eds), *Elites in Latin America*, Oxford University Press, London, 1973.
- Long, Norman, *An Introduction to the Sociology of Rural Development*,